

حاشیه ملا عبد الله

محمود

حاشیه ملا عبد الله رفیع مولفی
مدرسیان خیابان
شکلاوی اربیل
الحالم منیر
من العلوم العقل
س

حاشیه ملا عبد الله

على التهذيب

حاشیه ملا عبد الله

تعليق

السيد مصطفى الحسيني الدشتي

على

محمود

١٣٢٤/١٠/٢٥

مؤسسه مطبوعاتی اساعیلیان

ایران - قم تلفن ۲۵۲۱۲

والفقه
بالفتح
الاول
السلك
الطبع

حاشيه ملاعبده الله على التهذيب

• الكتاب

مصطفى الحسينى الدشتى

• المؤلف

مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان تليفون ٢٥٢١٢

• الناشر

اسماعيليان

• القيلم و الزينگ و المطبعه

الخامسة

• الطبعه

٣٠٠٠ جلد

• عدد النسخ

١٩٩٢

١٩٩٢

ح ۱۸۱۱۱۱ ح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدك اللهم كلامي منذ الابد يجياطة علمك بي وثنائك يا رب منطقي بلا حد وأمد لتمام حجتك علي والصلاة على من انتجته دليلاً للفترة في الفترة وعلى آله خير عترة .

وبعد فعذراً الى اخواني ارباب الادب والعلم والقلم اني مذ عنيت لتحرير هذه الوجيزة خدمة للناس في طلب علم ما لا يسعه جهله الا وهو التفقه في اصول الدين وأحكامه حسب ما يسعني ظروف القاسية حاولت أن تكون موضحة لغوامض المتن شارحة لغوايصه تقريباً لذهن المبتدى بان دراسته البيا - فكان غاية جهدي تعبى الطريق دون تعويره فانتيقت من بين التعابير اوضحها وأقربها للفهم وان كانت فاقدة لجمال الادب ثم لم اكن بصدد التحقيق للمباني المنطقية ونقدها كي اطالب بذلك .

ولله در سلفنا الصالح حيث انتخبوا من المتون المنطقية للناسي بدء دراسته للمنطق متناً جامعاً في وجازته كاملاً في اختصاره طائلاً في قصره مهذباً من الزوائد مغنياً لاصول المنطق وقواعد الفرجاء من المدرس الكريم التالي ان يراعي

حين تدريسه حال الطالب الذي هو يباب علم من اصعب العلوم و اغمضها
ومن الطالب العزيز أن لا ينسى ان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وانه مما
لا ينال الا بشق النفس وليجعل حياته كلها لله وحده ولا يشركه فيها احداً وأخيراً
ارجوا السماح للنفلات والشطحات والحمد لله اولاً وآخرأ.

مصطفى الحسيني
الدست

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما ان تبدأ بحمد
الياء والميم على ان يكون مفتوحا
من بسم الله واما فتحتها على ان يكون
مصدر جملتها منه كالحقولة من لا حول
ولا قوة الا بالله والرسالة من لا اله الا الله
من لا اله الا الله من لا اله الا الله

قوله : (الحمد لله) افتتح بحمد الله بعد البسملة : (١) ابتداء (٢) بخير

وآثار الحمد في الشكر لأنه
يعد المنافع والنواميل
بخلاف الشكر فإنه
مقتضى بالخير

(١) البسملة بفتح الياء مصدر جعلى لقول بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحقولة
مصدر لقول لا حول ولا قوة الا بالله يقال بسم فلان أى قال بسم الله الرحمن الرحيم .

(٢) مفعول له لقوله افتتح يعنى انما بدء المصنف بالحمد بعد البسملة لأمريين
أحدهما ان الحمد أحسن كلام فينبغي الابتداء به والثانى العمل بحديث الرسول صلى الله
عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله كل أمر لم يبدء فيه بحمد الله فهو أبتر.

→ الإضافي في الابتداء الحقيقي وانفراق الإضافي فيما إذا وقع في أواخر المجموع وكان مقدماً على جزء منه ولا يصدق عليه العرفي حيث لا وقوعه في الأواخر واجتماعهما في الإضافي الواقع أوائل المجموع .

هذا على القول باشتراط سبق شيء في الإختصاصي وأما على القول بعدم اشتراط ذلك فالإختصاصي أعم من كليتهما فإن كل حقوقي وعرفي فهو اختصاصي بهذا المعنى دون العكس فإن الإضافي إذا وقع أواخر المجموع لا يصدق عليه شيء منهما كما لا يخفى .

إذا عرفت ذلك فيمكن الجمع بين الحديثين بوجوه ثلاثة (الاول) أن يحمل الابتداء

في حديث النسبة على الحقيقي وفي التوحيد على الاضافي لان الحمد مبدء به بالنسبة

الى ما بعده (الثاني) أن يكون الابتداء في حديث التسمية محمولا على الحقيقي وحدث العرف
التحميد على العرفي لان العرف ينظره المصحح يرى التحميد في الابتداء لكونه في الاصل
الاوائل وان كان بعد البسلة (الثالث) أن يحل الحديثان على العرفي لان العرف يراهما في الاصل
في الابتداء وان كان أحدهما متأخرا عن الآخر.

وهذه الصور الثلاث صحيحة كما عرفت ومعتبرة أيضاً أى مقبولة عندهم .

وهناك في الجدول المتدرج صور ثلاث صحيحة غير متبيرة وهي (١) اضافية كون ال
البسلة والحمد كليهما (٢) اضافية البسلة مع عرقية الحمد (٣) عرقية البسلة مع اضافية
الحمد .

وصحة هذه الثلاثة مبنية على عدم اشتراط تقدم شيء في الابتداء الاضافى وأما
على القول بالاشتراط فالصورة الاولى والثانية غير صحيحة كما لا يخفى .

وأما وجه عدم اعتبار هذه الثلاثة فلان المفروض فيها عرقية الابتداء بالبسلة أو الكسرة
اضافيتها مع انه يصدق عليها الابتداء الحقيقي حقيقة وما أمكن تيسره بالحقيقي فيجب أن
يسمى بغيره .

وفى الجدول صور ثلاث غير صحيحة ووجه عدم صحتها فرض الابتداء بالحمد
ابتداءً حقيقياً فيها مع ان الواقع خلافه فيكون كذباً محضاً وذلك الجدول . —

مجلس شورای اسلامی

والحمد : هو الثناء (١) باللسان (٢) على الجميل الاختياري (٣) نعمة كان ،
أو غير هـ (٤) أو غير هـ كمكره أو خلاق

نعمت من الحمد لله الذي
أنصبتنا الحمد الذي
النعمة من التي نخص
بالحكم فقط بل نخص
نيل حكمه كان أو غير
ومعنا من الأعمال
لأن غير النعمة هو الذي يكون
منها النعمة ونخصها وهما
أثر أو صلاوة الذي هو
سنان الله تبارك وتعالى

الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى
الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى
الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى	الحمد لله الذي أنصبتنا الحمد الذي النعمة من التي نخص بالحكم فقط بل نخص نيل حكمه كان أو غير ومعنا من الأعمال لأن غير النعمة هو الذي يكون منها النعمة ونخصها وهما أثر أو صلاوة الذي هو سنان الله تبارك وتعالى

- (١) الثناء هو الذكر بالخير يقال أثبتت على فلان أي ذكرته بخير .
- (٢) وبهذا يفرق الحمد عن الشكر لأن الشكر قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح كطاعة العباد ربهم فأنها شكر له عملاً .
- (٣) أي ثناء أحد على خصائه الجسته التي تصدر عنه باختياريه كالثناء وبذل المعروف وعون الضعيف لا ما كان بغير اختياره كجماله واعتدال قامته ونحو ذلك مما هو منسوب إلى خلقه .
- (٤) وبهذا يفرق عن المدح فإنه يقع على الصفات الاختيارية وغيرها كمدح أحد على جماله ومدح ماء على صفائه .
- (٥) أي سواء كان ذلك الجميل نعمة بأن يكون خيراً متدياً إلى الغير كحمد الله على رازقته أو غير نعمة أي غير متعد إلى الغير كحمد الله على خلقه .

والله : علم علي الاصح ^{عنه} (١) للذات الواجب الوجود المستجوع لجميع ^{عنه} وأنا قال على الاصح

صفات الكمال « الصفات الكمالية » ولدلائله (٢) على هذا الاستجماع ضار لأنه قال بعضهم

الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً منحصراً في حق من هو مستجوع لجميع ^{عنه} الذي ليس له

وهذا إشارة الى خلاف الرازي حيث خص الحمد بالجميل الذي هو نعمة ومثله ^{عنه} المشي لا يعين

الى الغير.

(١) لا خلاف في ان لفظ الله خاص بخالق العالم عز شأنه ولا خلاف أيضاً في ان ^{عنه} اذا كان محسوساً

مناه الذات الواجب الوجود المستجوع لجميع صفات الكمال .

وانما الخلاف في ان اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنى ان الواضع تصور ^{عنه} بان المراد بالظلم

شخص خالق العالم ووضع له هذا الاسم كما هو شأن وضع الاعلام وعليه فيكون الله ما وضع لشيء

جزئياً وضعاً ومصادقاً او ان وضعه عام بمعنى ان الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده ^{عنه} ولا يلزم ان يكون ذلك محسوساً

وكان مستجوعاً لجميع صفات الكمال ولكن لعدم وجود ذات كذلك غير خالق العالم انحصراً

هذا الكلي في فرد واحد فهو (الله) كلي وضعاً وجزئياً مصادقاً .

رجح المشي القول الاول (العلمية) ونقل في وجهه أمران الاول انه لا شك في ان

لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو لم يكن الله علماً لنا أفاد التوحيد فان مقتضى الجنسية الكثرة

وهي تافى التوحيد .

الثاني ان كلمة الله كلي فان كان المراد به في لا اله الا الله كل معبود سواء كان

بحق أو بغير حق لزم الكذب فان المعبود بغير حق موجود قطعاً فلا معنى لفيه وان كان

المراد به المعبود بالحق لكان ماوياً مع الله على القول بالجنسية فيلزم استثناء الشيء من نفسه .

(٢) لتوضيح ذلك ينسب يان امور - ١ - الالف واللام في الحمد للجنس

فمنه جنس الحمد أي مطلق الحمد لإلزامه من أجل صفة خاصة في الحمد - ٢ -

لام الله للاختصاص أي الحمد المطلق مختص بالله فقط - ٣ - علمت ان معنى الله هو -

صفات الكمالات من حيث هو كذلك ، (١) فكان (٢) كدعوى الشيء بيته
قوله: (الذي هدانا) الهداية ، قيل : هي الدلالة الموصلة ، أي الاتصال
الى المطلوب (٤) ، وقيل : هي اراءة الطريق ، الموصل (٥) الى المطلوب
والفرق بين (هذين) السعنين : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب

المراد بالصوى هو
اتحاد جميع افراد الجملة
لا تعدوا ائنا كان ذلك
بالسنة والبرهان
على الاحتمال
الذي هو صفة
لشئ واحد
مخرج كماله
له ما ليس له
الصفات
التي هي
فيها
فكانه قال الله
مستجمع
الصفات وكل
مستجمع
الصفات الحمد
مختص بمحمد
ان الحمد مختص
به فقط عبد الرحيم

المستجمع لصفات الكمال وعلمت ان الحمد هو الثناء بالجميل أي على صفة كمال في
المحمود فاذا كان في المحمود صفة واحدة فالحمد مقيد بتلك الصفة وأما اذا كان فيه جميع
الصفات كما في الله فيكون الحمد له مطلقاً فالنتيجة ان قول المصنف (الحمد لله) تقديره
الحمد المطلق (الاطلاق يدلالة الالجنسية وسبب الاطلاق وجود جميع صفات الكمال في
الله) منحصر (بدلالة لام الاختصاص) في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال وهو
الله سبحانه .

(١) يعني انحصار الحمد المطلق في الله لكونه مستجيباً لجميع صفات الكمال
وذلك لان تعليق الحكم (والحكم هنا الحمد) بالوصف (وهو هنا الاستجماع للصفات
التي هي في حق الله) هو معنى الله تعالى بالعلمية أي بعلية الوصف لذلك الحكم وهذا كقولك انما اخرج
للاستاذ مناه ان خضوعي منحصر فيه لكونه استاذاً لي .

(٢) يعني فناء على ما ذكر في معنى الحمد ومستحق الحمد ومعنى الله انه المستجمع
لصفات الكمال كان كلام المصنف (الحمد لله) كادعاء شيء مع الدليل الادعاء هو اختصاص
الحمد بمحمد والله والدليل هو كون الحمد على الجميل وكون الله مستجيباً للجميل كله فالحمد
المطلق منحصر في الله سبحانه .

(٣) أي لطف كلام المصنف لان ظاهره صرف الادعاء وحقيقته الادعاء مع الدليل .

(٤) يقال حديث الاعشى أي أوصلته الى مقصده .

(٥) أي الطريق المنتهى الى المطلوب كأن يصف له الطريق .

له كانه من قبيل ذكر المأخذ. وإرادة العام اعني الدلالة على الطريق الموصل كما
يشترط به قوله الآتي فإن الدلالة على ما يوصل آه فإن الدلالة قد تكون بغير
الأرائة كان يكون بالتحريف تدبير ينجوين وجره ان الأرائة بمعنى
الاعلام فلا حاجة الى القول بالتجوز ~~فمن~~

ص ١٠

سه وبان الناس مختلف في الهداية فبعضهم مهدي وبعضهم لا والبلالة
 على ما يصلح الكمال وبأن فلان مهدي يقال في مقامه المذبح مع انه لا مذب
 اذا كان المهدي بمعنى المبين له طريق الحق واجيب عن الكل بأنه انما
 يرد اذا كان المراد برأيه ذات الطريق واما اذا اريد برأيه من حيث انه
 موصل وصواب فلا وهل الا بمحض خلق الله تعالى ينجوييني
 المستفاد من كلمة من وخيه ينجوييني قيل اذا حمل الكلام على عموم
 ما اى عقبه كما مدلول الفاء ينجوييني السلب لا سلب العموم مع
 واجيب بأنه يجوز ان يقع الضلالة بعد الوصول الى الحق باغواء الشيطان
 والتشكيك كما في المتمدن
 ع وهو اراءة الطريق منقوض بلا يجوز قنبل

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

موصلة إلى ما يوصل^(٢)، فكيف توصل إلى المطلوب.

فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى (٤)

أذ لا يتصور الضلال (لأنه) بعينه الوصول إلى الحق.

والثاني : منقوض ^(٥) بقوله تعالى :

انك لا تهدي من اُخيتت ولكن الله يهدي من يشاء. (٦)

فان النبي ﷺ كان شأنه اراءة الطريق لا الايعمال اذ العمل الى المطلوب لا يكون الا بالله

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشف ، هو ان الهداية لفظ

(۱) ای علی طریق :

(٢) أى الطريق اذ كثيراً ما يتفق انك تصف الطريق لشخص ومع ذلك يخطئ ويتيه.

(٣) یعنی ان قلنا ان الهدایة بمعنی الایصال انتقض بهذه الایة لان معنی هدیناهم علی

هذا القول أوصلناهم ولو كانوا وأصلين لما استجيبوا العنى والضللال على الهدى إذ لا يتصور الضلال بعد الوصول .

(٤) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٥) يعني ان قلنا ان البداية بمعنى اراءة الطريق يتقضى بهذه الآية وذلك لانها تنفي

الهداية عن النبي مع ان البداية لو كانت بمعنى اداة الطريق لما صح نفيها عن النبي لان

النبي شأنه ووظيفته اراءة الطريق .

(٦) سورة القصص آية ٥٦ .

[illegible]

25

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الهداية لئلا نكون
الغافلين

الاستعمال الثاني وهو استعمالها
مقتضية باللام وقد يصح استعمالها
مقتضية باللام واستعمالها مقتضية باللام
الحاشية بمقتضى الأفراد وقد قلنا في

(۳) مستقیم

الحاشية بصيغة الأفعال والصفات إلى
الطريق ومضاهي

الاستاذ

ای علی

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

١٢٠

السلامة

سألكم الى المطلوب البتة،

لا في الطول كامل قير

على تبديل في الارائة .

100

مجلس شورای اسلامی

من از هر دو

عبد السلام

ی بانی او باللا

طلبنا قطعاً . وذلك فان

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

سبب لأن السبب يسبق من

وسط الطريق

١٠٠

منه ولا

...the ...

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

[illegible]

هـ اى بلا يجوز هـ اى بلا احتياج الى التجوز بالتمريد في
الآية الأولى والحمل على الفرد الكامل في الآية الثانية أبو بكر
هـ لأن الهداية في الآية الأولى بمعنى إراءة الطريق فمخاها
ح أما ثمود فهديناها الطريق ولم يوصل الى الحق فلا تناقض
وفي الآية الثانية بمعنى الإيصال الى المطلوب فلا تناقض
ايضا لأن معناها أنك توصل الى المطلوب وهو الحق لأن
مسان النبي صلى الله عليه وسلم هو إراءة الطريق لا الإيصال الى المطلوب

١٢

هـ وتفسير الآية الأولى وأما ثمود فهديناها الى
الطريق او للطريق وتفسير الآية الثانية أنك لا تهدي
من احببت الطريق قرئ
وذلك لأنه لو كان الدار بوسط الطريق معناه الظاهر ربما
كان معنى هذا الكلام متعارفا كما لا يخفى ينبجوني

ح
في هذا التفسير إشارة الى ان في كلام المعص صفة التليح
الى قوله تعد احدنا الصراط اه وان الاستواء ليس
متمابلاً للارتفاع والاعتناء جن بل متايل للاعوجاج يتجويش
الغرض من هذا الكلام دفع ما اورد على الفاعل الدو الى حيث فسره
بذلك من ان المفهوم من هذا التفسير انه جعل السواء
بمعنى الاستواء ثم استعمل بمعنى اسم الفاعل اى المستوى
كما يستعمل المصدر كذلك ثم جعل الأضافة من باب جر
قطيعة واخلاق ثياب وهو تكلف ظاهر والوجه ان يفسر
بوسط الطريق الذى يفهم من سالكه الى المطلوب البتة
كما في كتب اللغة بأسواء الشئ وسطه الا انه فسره
بذلك تنبيهاً على ان وسط الطريق كما يدعى لكونه ملزوماً
فما ذكره بيان حاصل المعنى لا ترجمة اللفظ عبد الفتك

١٤
أضافة المتعلقة بالنسخ الى المتعلقة بالكسر لأن الجملة من
النسب الثامنة من حيث انها تكتب والاسلام هو الاعتقاد
(للمعتد بها بخله به النبي مدعى بنحوين)
للإدخال من النسب بين القضايا كما قولنا الصلوة واجبة
وأيضاً كذا ذلك ونحوهما قوله من حيث انها تكتب بناء على
ان الجملة من الاملا بعض الكتابات حاصله من حيث انها تفر من
اي ترجيح كما في ما مبرر يشتهى
هم
اي وان كان التلميح المذكور يرجح الثاني واللام في البراعة
عوض عن المصافق اليه اي براءة الاستهلال واصله من
برع الرجل اذا فاق اقرانه والاستهلال الايتداء مأخوذ من
قبلهم استهلت السحاب اذا نزل او قطر منها فامل معناها
اللقوى تنوق الابتداء وكما له سبب في كون الابتداء مناسباً

وهذا كناية عن الطريق المستوي، والصراط المستقيم. إذ هما متلازمان
مراد من فسر^(١)ه بالطريق المستوي، والصراط المستقيم. تعليل لكناية
ثم المراد به ^(٢)إما نفس الامر عموماً، أو خصوص ملة الاسلام
اولى لحصول البراعة الظاهرة، بالقياس الى قسمي الكتاب.

← بقوله (اذ هما متلازمان) .

(١) فمر القاضل الدواني قول المصنف (سواء الطريق) بالطريق المستوي والصراط المستقيم فتوهم بعض ان مراد القاضل بقوله المستوي توضيح لتعريف المصنف لفظاً بأن من الآداب والصفات المستوية سواء الطريق أصله الطريق المستوي فغير المستوي الى الاستواء ثم بدل الاستواء الى سواء ثم أضاف الصفة الى الموصوف ثم اعترض المتوهم الى القاضل بأنه لا يتركب التكلف بهذه التفادير في كلام المصنف .

فأجاب عنه المحشي بقوله (وهذا مراد ...) يعني ان الدواني لا يريد بذلك ان اذه السمتد الحشي الطريق المستوي وسواء الطريق متحدان معنى ولتقلاً وانما الاختلاف في تركيب اللفظ اهـ حسين الخال كما توهم بل المراد ان سواء الطريق الذي هو بمعنى وسط الطريق كتابة عن الطريق خلاصه او مراد به المستوي والصراط المستقيم سواء الطريق له معنى غير معنى الطريق المستوي نعم من ان جعل المسألة المبين تلازم كما تقدم بحيث يمكن أن يكون أحدهما كتابة عن الآخر كما هو شأن الملازمين فلهذا استعملوا في المعنى .

كما ان الناطق يجوز أن يكون كتابة عن الشاكر لتلازمهما في الشيء وإن استلزم الإمتناع بينهما .
كل منهما ب مفهومه الخاص .

(٢) أى مراد المصنف بقوله سواء الطريقى أما نفس معناه وما يفهم من لفظه وهو بالوسط المسبوق
وسط الطريق بمعناه العام من دون اختصاصه بدين الاسلام فان طريق الحق له معنى عام فى كل اللغات وازجاء
جميع الموارد حتى فى المحاورات العادية فقد يلك الانسان فى دعوى مع صاحبه طريقاً الخشياً مسيراً
حقاً مستديلاً بلائل صحيحة وقد يتوسل بالمجازفات والمغالطات الباطلة لاهواء نفسانية جنبونى
فيكون المعنى هذان الله طريق الحق لتتخذ طريقاً فى جميع امورنا كما قال تعالى انا
هديناه النجدين .

وأما ان مراده به خصوص دين الاسلام بحسب الحمد لله الذى هدانا لهذا دين الاسلام. —

لأن اللفظ لا يساعد لا متناع تقديم ما في حيز المضاف إليه عليه
 ولأن المحول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل فيه جلال الدين
 لأنه يدل على أن ليس لنا غير التوفيق من الرقيق بخلاف ما إذا
 كان ظرفاً يجعل فإنه لا يفيد هذا التحقيق كما لا يخفى على من له نبذة
 التدقيق ابن آدم ٧ إذا المقصود رفاقة التوفيق للمشكلة
 وعلى تقدير تعلقه بجعل لا يعلم رفاقة له معلم الدين
 والأفالمحول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل فيه بنجريني
 .. وهنا لا يصح ذلك لا متناع تقديم المضاف إليه على المضاف
 اللازم التقديم جربستاني

ص ٤

وقيد به دفعاً لما قيل ان من لم يقيد تعريف التوفيق بالخير غلط
لانه لا يستعمل في الشر ولذا ففسد بعض النصلاء بخلق قديرة
الطاعة قزنجي

قوله معنى الطلب مدلول تضمنني كالرحمة لان الطلب المقيد
مدلول مطابق حتى يكون الرحمة مدلولاً التامياً كالنصر للعصاة
والالزام التبريد عن المعنى المطابق ينبغي

هذه الدعاء لغة الطلب وهنا طلب الرحمة اه اي الدعاء بالخير بتبريد
التفسير ينبغي

ص ١٥

خرج التوفيق عن المطلوب الشر فان الشر ليس بتوفيق
بل هو ضد لان مدلوله

د منقول له لترك المستنار من قوله لم يصح قزنجي

خطبة الكا^ب
 قوله تعظيرون يا ايها
 الذين آمنوا انكم
 انتم تصنعون واما انكم
 السعداء فقالوا
 وآله بكنتم من الذين
 حقوا في شهرة في
 الدنيا اكلهم
 الجحيم وكنتم اهل
 الدنيا واما بعد ان
 تنبأوا ان هذا
 هو الذي اكلهم
 لا يشاءون الا
 الا ان الله
 يحكم في
 المسئلة
 والتعظيم

لَا أَدْرِي كَمَا قَدْ لَعَنِيهِ

قوله : (التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير)^(١).

قوله: (والصلوة) هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة (٢) ، وإذا استدلوا بالتعبير عبد الرحيم

الله (٢) تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة ، مجازاً .

قوله: (علی من ارسله) لم یصرح باسمه (۱) تعظیماً، واجلاً لاوتنیباً علی صل علیهم ائمه

سواءاً أقرية الثاني (الاتفق برفتين) من حيث المعنى فقل فيه وجوه أو جيبها ان التفت
بجمل يستلزم كون اللام للاتفاخ فيكون المعنى الحمد لله الذي جعل التوفيق خير رفيق
لنفنا وهذا سوء أدب منا الى ساحة الربوبية بأن نثبت بنفنا عند من هو أعظم بنا وأعرف
بنفنا منا وان ذلك ان كان من جانبها جلت عظمتها كقولها تعالى وجعل لكم الارض
فراشاً . 8 ذكر الكل وهو الصلوة وايراد الجزم به

يخلاف ما اذا كان متعلقاً برفيق فان اللام حثثه للا-

توفیق اللہ سبحانہ خاص بنا ای بالمؤمنین دون الکافرين .

(١) كمن بأمر ابنه يتعلم الكتابة ثم يبيع له

الاسباب الموجهة الى المطلوب الحير الى الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢) وفيه: أولاً ان الصلاة ذات الركعة صلاة مع

ركناً فيها فتشع بدونه وتصلق علينا الصلاة من غير نحو

فَرَأَى بَيْنَ الصَّلَاةِ مِنْ اللَّهِ وَمَنْ غَيْرِهِ تَشْكُرُونَ مَجْدًا فِي اللَّهِ

بمنزلة اتحادهما مصداقاً كالأصالة على البيت .

فالسجدة أن يقال إن السجدة نوع تثمين من البش

التجوز المخالف للأصل أيضاً.

(٤) أَمْرٌ لَمْ يَنْفَلْ عِلْمُ مُحَمَّدٍ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(2) ۱۰۰٪

2000

فانه وآله لامرین أحدهما التعلیم والاجلال
 والآخر التعلیم والاجلال
 فانه وآله لامرین أحدهما التعلیم والاجلال
 والآخر التعلیم والاجلال

انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه ، واختار من يسن
الصفات هذه لكونها مستلزمة لصفات الكمالية ^{أي الرسالة أي المنة} (١) مع ما فيه من التصريح
بكونه مرسلًا (٢) فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي أرسل
اليه دين ، وكتاب (٣) .

من قبل ان يترجم هذا
الكتاب الى اللغة العربية

الظاهر انه تحليل لما
ذكر في الجواب الثاني
من ان التصريح
بكونه مرسلًا

الذي هو الهدى
الذي هو الهدى
الذي هو الهدى

قوله : (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله وحيث يراد بالهدى هدى
حتى يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن به (٤) ، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول
الذي هو الهدى (٥) ، وحيث (٦) فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال اطلق (٧) على ذي الحال ،
أي لفظ هدى .

وسبب الاختيار
هذه الصفة من بين
مساخرها ويحتمل ان به
يكون تعليلًا للمستلزم
للمذكور في الجواب
الاول فافهم

احضرته بدم التصريح باسمه كما ان دلالة الكنية على التعظيم لذلك أي لعدم التصريح
والثاني التنبيه على انه صلى الله لكاه في الصفة المذكورة أي الرسالة لا يتبادر الذهن عند
ذكر هذه الصفة الا اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه .

ط محمدي

(١) لان الرسول لا يكون الا معصوماً متخياً من اكمل الناس فيلزم أن يكون متصفاً
بجميع الاوصاف الكمالية .

كان الواصلة بمعنى
الناملة حتى لا يرد
الاقتراض ما ورد في الخبر

(٢) والرسول على ما روي هم ثلاثمائة وثلاثة عشر .
(٣) قال النبي أعم منه لشواه لمن يبلغ شريعة الرسول قبله أيضاً .

من زيادة عدد الرسل على
عدد الكتب وقدر عاب
بكتبة بعض الكتب

(٤) وهو ارسله وذلك لاشتراط اتحاد قاعل المفعول له مع فاعل عامله كما هو
المراد في النحو .

بالتزول من كتب
وبما شتر آراء اثنين
فصلنا في كتاب

(٥) فالمعنى على الاول ارسله الله حال كون الله هادياً وعلى الثاني ارسل الله الرسول
حال كون الرسول هادياً والثاني أنسب بقرينة قوله بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يأتي
لان المراد بينهما الرسول كما لا يخفى ولذا عطفه بيل الدالة على الترقى .

واسم كرمي و
حارون في التورات

(٦) بنى على الحالية فيدئ مؤول بها وذلك للزوم أن يكون الحال متحداً مع
ذو الحال ولا يمكن اتحاد اسم الذات مع اسم المعنى ولذلك اشترط في محله أن يكون
الحال مثبثاً أو مؤولاً بالمشتق وعلى هذا فالمجاز يكون في الكلمة أي في كلمة هدى لانه
استعمل بدل هاد مجازاً .

(٧) يعني اريد بيدي ذات الله سبحانه أو الرسول مباينة في هذا ينما يعني ان الله

ونوراً به الاقتداء يليق

مبالغة نحو زيد عدل .

قوله : (هو بالاقتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي به ،
 والجملة صفة لقوله : (هدى) أو يكونان ^(١) حاليين مترادفين ، أو متداخلين ، لا يليق
 ويحتمل الاستئناف ^(٢) أيضاً ، وقس على هذا قوله : (نوراً) مع الجملة التالية
 له ^(٣) .

قوله : (به) متعلق بالاقتداء ^(٤) ، لا يليق ، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه ، يصير كمالاً
 فانه كمال لنا لاله ، وحينئذ تقديم الظرف ^(٥) لقصد الحصر ، والإشارة الى ان تعلق بالاقتداء
 — أو رسوله لقرط هادويتهما فكانهما نفس الهداية . فيكون مجازاً في الاسناد يعني ان الهدى به يليق بنا بحيث
 استعمل في معناه الحقيقي لكه أسند الى الذات مجازاً .

(١) أي يكون هدى وهو بالاقتداء حقيق حالين من فاعل أرسله أو مفعوله فهما مرة لنا ومرة
 مترادفان أي حال بعد حال لدى حال واحد أو متداخلين بأن يكون هدى حالا لاحد قوله مرة فإن اقتدا
 الضميرين المذكورين وجملة هو بالاقتداء حقيق حالا من الضمير المستتر في هدى .
 (٢) فلا تكون حالا بل جملة مستقلة .

(٣) فتطرق فيه الوجوه المحتملة في هدى وهو بالاقتداء حقيق فيحتمل أن يكون
 نوراً مفعولاً له لأرسله وان يكون حالا لاحد الضميرين في أرسله فيكون مؤولاً بنوراً أو
 من باب المبالغة وان يكون الاقتداء مصدرًا مبنيًا للمفعول أي بأن يقتدي به وتكون الجملة
 صفة لنوراً ويحتمل أن يكون نوراً وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين أو متداخلين أو تكون
 الجملة متأنفة .

(٤) فيكون المعنى ان الرسول نور يليق بنا ان نفتدي به أي نستحق أن نتشرف
 بالاقتداء به وأما على فرض تعلقه يليق فيكون المعنى انه نور يليق به ويستحق أن يتشرف
 باقتدائنا به ومن الواضح ان الاقتداء به شرف وكمال لنا لا له .

(٥) قد ثبت في محله ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما في اياك نعبد —

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق
وصعدوا معارج الحق بالتحقيق
أي بالشريعة المصطفوية العرفية ختلي

ملته ناسخة لملل الانبياء .

واما الاقتداء بالائمة (١) ، فيقال انه اقتداء به حقيقة ، أو يقال الحصر

إضافي بالنسبة الى سائر الانبياء . قوله : (وعلى آله) اصله اهل بدليل تصغيره على اهل ، تخص استعماله
بالكسر فصل الجبل
قوله : (وأصحابه) هم المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي ﷺ مع
قوله : (مناهج) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

قوله : (مناهج) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

وعلى هذا فتقديم به على متاعه وهو الاقتداء يفيد حصر الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصح الاقتداء بغيره أي بشريعة غيره من الانبياء كشرعية موسى وعيسى فينتج هذا الحصر ان شريعته ناسخة للشرائع .

(١) هذا دفع توهم وهو انه اذا كان الاقتداء منحصرأ في رسول الله فلا يجوز الاقتداء بالائمة عليهم السلام أيضاً فدفع ذلك بأمرين أحدهما ان الاقتداء بالائمة اقتداء بالرسول حقيقة لانهم أوصيائه وهم يملكون شريعته فالأقتداء بهم لا ينافي حصر الاقتداء في الرسول ثانيهما ان الحصر أضافي أي ان الاقتداء منحصر به بالنسبة الى سائر الانبياء لا مطلقاً فلا يشمل الاقتداء بالائمة لعدم كونه حقيقة .

(٢) وهو ذوو الشأن والظمة في العلم والدين والمقل أو المال والجاه .

(٣) لصدق الأهل على المال والميال عموماً .

(٤) فالقيد الاول يخرج المؤمنين الذين لم يدركوا صحبته والثاني الكفار والمنافقين الذين أدركوها بغير ايمان به وبهديته .

ح سن دفع لما يتوهم من أن الحضر عيسى مستقيم ه
أد قلبت الرهاء حمزة ثم ابتدأت الرهزة النافذة فإن قلت فهذا قلبت
الرهاء النافذة ابتدأت قلت لأنه لم يجرى ذلك في موضع حتى يقاس ذلك عليه
بخلاف قلبها حمزة فإنه متتابع كثير وكذا قلب الرهزة النافذة مجامعاً على
طام من بين ذوات العقول وأما تصغير المستلزم لعدم الفضل للملاطفة
فتزجى طام يريد أن فيه تخفيضين أحدهما أنه لا يضاف إلا لذوى
العقول فلا يقال الـ مصر وآل البلد والثاني أنه لا يضاف من

بين ذوى العقول إلا لذوى الأشراف عبد اللطيف
طام والماد بالـ أشراف أعم من أن يكون بحسب المرتبة الدينية والدينية
فلا يرد بالأعتراض دخول آل فرعون استند العذاب ينجوين
مر وفيه نظر لأن العشرة خاصة بالأئمة المعصومين والآول أعم إذ
هو شامل لغيرهم كفاطمة عليها السلام والطلاق الخامس على العام
غير جائز ~~محمداً~~

العمية أن لا يخلو الله تعالى الذنب مع بقاء قدرته واختياره مشرح عقائد
عما يشتمل من أدرك محبته على الله عليه وسلم كافراً وأمن زمن بخلافة الخلفاء
رضى الله عنهم مع أنه ليس بصحابة ^{عليه السلام} وقوله مع الأيمان احترامه ولم
يكف به عن قوله المؤمنون لئلا يشتمل العهد فلا استراكت وهذا مثل ما قاله
الجلال المعلى من أن الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم
ومات على دين الإسلام ينجوين

عن آل النبي على مذهبه اعترفته الطاهرة وقيل بمنزلة حاشم وقيل بمنزلة المطلب
وقال المحقق الدواني كل من كان من أهل التقوى واستدل بحديث كل
تتبنونني محمداً

عن العشرة بكسر العين نفس الرجل وعشرته قاموس: نصر ١٨

بما وفي مناهج الصدق استعارة بالكناية ابن آدم ان لم يرد بإضافة
المناهج الى الصدق الاضافة البيانية واما ان اريد فهي كهي من اضافة
لموصوف الى الصفة لكن الاولى اولى لاحتياج الثانية الى تعسف لا يخفى
من ذكر الجمع واردة المفرد والمثخذ واردة المثنى بشيء
ها اي القضية المعقولة المتروكة باللسان قزلي
القضية في الأصل اسم للقضية المعقولة وسميت الملقطة قضية
بسمية للدال باسم المنزل ابن خلدون
عاهد التحقيق لدفع اعتراض واراد على المصنف بان يقال الصدق والحق
بمنزلة واحد فجمعها غير مسحسن
ص وقليطلق على المعنى المصدري فلا يلزم الدور في تفسير الخبر بكلام
يحمل الصدق والكذب لأنه منسحب على الصدق بالمعنى المصدري لا بمعنى
الكلام المطابق للواقع حتى يلزم الدور وقوله الآتي ايضاً اي كما يطلق
الصدق والحق على معروض المطابقة وهو الخبر والاعتبار كذلك يطلق على
نفس المطابقة بالكسر والمطابقة بالفتح ببحرين
ع اي القضية المعقولة الحقيقية قزلي وهو التي يحكم فيها بوقوع
الثبوت الخارجي اولا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده
في الخارج متدرأ او محققاً كما كل نازحة سميت حقيقية
لأنها حقيقة القضية المستحالة في الكفر كلمة

قوله : (الصدق) الخبر والاعتقاد ^{حاً} ^{عاً} (١) اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له ، فان المفاعلة (٢) من الطرفين ، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكر يسمى صدقاً ، ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً (٣) ، وقد يطلق الصدق ^{حقاً} والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضاً (٤) .

ولما لم يكن
الصدق

والحق والباطل
في الاعتقادات
السوابغ والخطأ
في الاعمال
عبر اللين

(١) اعلم ان لحصول شيء شيء وجودات ثلاثة الوجود الخارجي والذهني والدلالي مثلاً اذا قام زيد قيد حصل القيام لزيد خارجاً سواء علمت به أو لم تعلم فهذا وجوده الخارجي ولما علمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهني ولما أخبرت به لاحد بلفظ أو بإشارة فهو وجوده الدلالي .

وكما يحصل التطابق بين الدال والمدلول أي بين الخبر والواقع الخارجي فكذا بين الوجود الذهني أي الاعتقاد والخارج فقد يحصل التطابق وقد لا يحصل فلهذا ذكر الاعتقاد بعد الخبر .

(٢) يعني اذا قلنا طابق هذا ذلك لزم أن يطابق ذلك مع هذا أيضاً كما ان قولنا ضارب زيد عمرو يدل على صدور الضرب من كليهما وان كان أحدهما في اللفظ فاعلام والاخر مفعولاً .

وهذا المعنى (كون الفعل من الطرفين) كما يستفاد من هيئة طابق (أي تكونه من باب المفاعلة) فكذا يستفاد من مادته أي (طابق) فانه مثل شرك يدل على وقوع الفعل من اثنين وان لم يقع في باب المفاعلة .

(٣) فالفرق بين الصدق والحق اعتباري فقط وهذا كاف لعدم وقوع التكرار في كلام المصنف .

(٤) يعني مضافاً الى معناه السابق وهو الخبر الطابق بالكر (للصدق) والخبر المطابق بالفتح (للحق) لهما معنى آخر ايضاً وهو نفس المطابقة بالكر (للصدق) ونفس المطابقة بالفتح (للحق) وفرق بين مطابقة الشيء والشيء المطابق فان الاول وصف الذات والثاني هو الذات المتصف والاولى (المطابقة) تتم تطابق كل شيء مع مطابقه لاختصاص الخبر بخلاف الثاني (الخبر المطابق) لاختصاصه بالخبر فقط فاذا طابق حجر مجهول الوزن مع حجر معلوم الوزن فقد حصل المطابقة فمطابقة (بالكر) —

وبعد فهذا

قوله : (بالتصديق) متعلق بقوله : (سعدوا) أي بسبب التصديق ، والإيمان

بما جاء به النبي ﷺ .

قوله : (وصعدوا معارج الحق) يعني بلغوا أقصى مراتب الحق ، فإن الصعود

يستلزم ذلك (١)

قوله : (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر ، (٢) أو مستقر خبر

لمبتداء محذوف ، أي هذا الحكم متلبس (٣) بالتحقيق أي متحقق . قول المصنف بالتصديق أي

في تعريف هذا الكتاب ، وعلى تأليفه .

قوله : (وبعد) هو من الغايات (٤) . ولها (٥) حالات ثلث ، فأنها إما أن يذكر

الحجر المجهول صلوق ومطابقته (بالفتح) حق .

وهذا المعنى للصدق والحق لم يؤخذ الخبر فيه فلا يلزم الدور وهذا الدور يأتي

في تعريف القضية فلا حاجة إلى ذكره هنا مفصلا .

(١) كما هو مقتضى الجمع البضاف (معارج الحق) فإنه يفيد العموم والاستغراق .

(٢) وذلك واضح فإن من جعلتها المعراج الأخير أي الدرجة الأخيرة ومن صعد

الدرجة الأخيرة فقد بلغ الأقصى .

(٣) أي مثل ما مر في قوله بالتصديق وثقلنا أنه متعلق بصعدوا .

(٤) وهو عام مثل الوجود والثبوت ينطبق على كل فعل .

(٥) الغايات هي الظروف التي تدل على حد الشيء كقبل وبعد فوق وتحت وعلى .

(٦) أي لبد .

استيفان جواز السؤال
فإن الغايات لا تعلق
بالإعلى الظروف والتعلق
من الإضافات المستتمة
بغيرها على
وهو أن الكلام السابق
المستأنه من كلام على
الحق مطلق وليس فيه
ما يدل على بلوغه
أقصى مراتب الحق
بأنه قنصير
اللفظ وحاصل الجواب أن
ذلك يستلزم من
امتناع الجمع كالمعنى
باللام فإنه يفيد العموم
كما تقدم في محله
فيكون المعنى أنهم
صعدوا جميع مراتب
الحق ولا شك أن ذكره
المعصوم الوجه المراتب
يستلزم المعصوم إلى
أقصى السراج واللا
لا يكون المعصوم إلا
بل في بعضها كما لا يخفى
بميزان الحق

من والمعنى معد واجمع معارج اى جميع مراتب الحق وهذا كناية عن
بلوغه الى نهاية الحق

ظ. فالباء هنا ايضا للسببية والراد بالتحقيق الاعتقاد بما جاء به النبي
صلى الله عليه وسلم ينجوينى

— إشارة الى ان الامانة نفسها للاستغراق او الى ان الجمع اذا اضيف
ينفي العموم كذا افادنى مولاي الباقي رحمه الله قبحي

— واستفادة الجمع مستند من اضافة الجمع الى العرف باللام
وهو الحق فتأمل

١٢ ويحمله الاستتوادة والمعنى هذا الحكم متحقق لا ريب فيه
فتأمل ينجوينى

عنه فنسبه الحق بما لا يوصل اليه الا بالمعراج اى السليم فذكر الحق استعارة
بالكنية والمعارج جمع المعراج بالكسر من معج الدرجة والسليم اذ الرتبة
ابن آدم

، فالحكم بان الطرف لا لغو مبني على اختيار المحشى مذهب السيد من
انه جعل النليس من الأفعال العامة والا فكونه لغوا ~~مترس~~ كما لا يخفى
فتدبر ينجوينى

لا كانه لم يذكر الحالة الرابعة لاندرجها فيما اذا ذكر المضاف اليه
اذ المقدر كالمفوظ عبد اللطيف

منه اى حقيقة او حكما ليشمل ما اذا كان المضاف اليه مقدرا فانها مربة
مرج به صاحب معنى المحتاج ينجوينى ص ٢٥

هه اى لم يقصد في الكلام قزحى هه اى بأن يكون مراداً في نفسه ولا ينوي
معناه في المضاف لأنه لا معنى ان لا يكون مراداً في نفسه اذ هو باطل مع الله
هه النفس بالكسر وبالفتح اما بمعنى ما نفسى او بمعنى ما تلقى
المرة من حرف اعتلاها كذا في القاموس فعلى الأول منسياً تأكيداً وعلى
الثاني مئة والكلام مبني على حذف اذاً التشبيه اى كنسب منسياً
ينجوين

هه اى يذكرهما المضاف اليه او يحذف نسياً اى مطروحاً بالكسرة
اى كما لا يكون في اللفظ لا يكون في التدوير بخلاف المنوى فإنه وان لم يكن
في اللفظ لاكن في التدوير يرد على هذا فافهم قزحى
حتا اى بطريق التعريض على القول باجتماع اجتماع الواو واما في امثال
هذا المقام او لا بطريقه على القول بجزائه ينجوين
حملة بطريق الاستعارة المذمومة المصححة الأصلية التحقيقية حيث شبه
الشئ المعقول المرتب كما من في الذهن بالشئ المحسوس الحاضر
في الخارج في كمال الظهور والامتياز عنده بحيث لا شبهة فيه له
واستعارة هذا الموصوع للثاني للأول وستعمل فيه وغاية هذا الجواز
ترغيب الطلبة في تحصيل الكتاب المشار اليه المستعار الجورى
حماً وح يكون الفاء قرينة دالة على ثبوت اما وعوضاً عن اما ومع ذلك
يكون لقطع ما بعدها عما قبلها كمال
والفرق بين ترهدها ما وتديرها ان معنى الترهدهم حكم العقل بواسطة
الوهم انما مذكورة في النظم بواسطة اعتباره في امثال هذا المقام
فيكون سماً كاذباً ومعنى التدوير انها مقدرة فيه ويجعل في الأحكام
كالمدكورة فمن حكم مطابق للواقع اه عبد اللطيف

٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاسم:

اذا التصنيف لا
يصلتم التلغز
الحجوري
ای خت

لا يخفى ما فيه من اللطف.

نريد ان هذا مرجع الى
الموجود في الان

و لا في الخايج سوا
كان وضعتها قبله
او بعده

اليه فقط سواء كان
أ.ه. اذ على تقدم الرسالة
عليها

فيكون إشارة
إلى الموجود في الثمن
أو في التلقظ أو
في...

فأخبرهم ابن آدم

غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام

للمعاني فى الخارج .

فان كانت الإشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي ^(١)، وان كانتالى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي ^(٢)، اى المعنوى الذي يدل عليه الكلام

اللفظي .

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حمّله ^(٣) على هذا اما على المبالغة نحو: زيد

من جملتنا قوله (هذا غاية ...) ان كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ما ذكرتم من ان

(هذا) اشارة الى مافى الذهن لعدم وجود للمعاني وللالفاظ عند الاشارة وأما ان كانت

الدعاية دونها المصنف بعد اتمام الكتاب فالشار الىه موجود حساً وهو الكتاب الحاضر

وحاصل الجواب ان الموجود فى الخارج انما هو القوش والخطوط لا الالفاظ

ولا المعاني كما ذكر.

(١) يعنى ألقاظ الكلام حين تكلم المتكلم .

(٢) يعنى المعانى التى فى نفس المتكلم ويعبر عنها بألقاظ .

(٣) أى حمل (تهذيب) مع انه مصدر واسم معنى على (هذا) وهو اسم ذات

لا يصح الا بار تكاب التجوز أما فى الاسناد نحو زيد عدل بأن يكون تهذيب مستعملاً

فى معناه الحقيقى المصدرى وانما التجوز فى اساده الى هذا بادعاء ان هذا الكتاب من

شدة تهذيبه وخلوصه من الحشو فكانه نفس التهذيب كالادعاء فى قولنا زيد عدل انه من

فرط عدالته فكانه نفس العدل وأما فى الحذف أى حذف الخبر وهو مذهب فالاسناد حقيقىة

لا اسناد اسم الذات وهو اسم المفعول الى الذات وهو هذا وانما التجوز فى الحذف لان

الحذف خلاف الحقيقة والحقيقة هو الذكر .

بقى شئ وهو ان الخبر يجب الظاهر هو غاية لانه تهذيب فلماذا يبحث عن تهذيب

مع انه المضاف اليه للخبر فأقول ان كلمة غاية من الكلمات التى تقوم مقام المضاف

اليه فى الاعراب مثل غير فاعرابه فى الاصل اعراب للمضاف اليه فتى قولنا أدبته غاية

الادب يكون المفعول المطلق هو الادب حقيقة وانما استتاب عنه غاية فى النصب .

٨٠ لقائل ان يقول ان تهذيب الكلام تنفيحه وتطهيره من المعانيب و
الزوائد فكيف يرصف به هذا الكتاب مع اشتغاله على بعض الزوائد كما
سيجي الإشارة الى بعضها عبد اللطيف

٨١ نسبة الفرد الى الكل قزنجي او نسبة الكل الى وصف اجزائه كما
في عبد الحكيم الخ

٨٢ وفيه اذ هذه الإشارة استفيدت من تهذيب اه قزنجي
كما اى البارى عز اسمه وسمى لانه مبدأ الأشياء قزنجي

٨٣ اختراز عن الحكمة فانه وان كان يبحث عن احوال المبدأ والمبدأ ولكن
لا نهج قانون الاسلام مر

٨٤ اقل مجاز من اطلاق اسم المعبر عنه على المعبر وقيل ان الحق تندير
التفسير في المجهول اى هذا يحتربقاً لانه تهذيب الكلام ويمكن ان
يوجد بان غاية منسوب بنزع المخافض والمعنى فهذا كلام حاصل من غاية
التهذيب ولا يخفى ان التكلف فيه اقل تأمل ابن آدم

٨٥ وعطنه على التهذيب دون التمرير مع تقابها في جواز العطف كما ان
التقريب له مناسبة لفظية مع التهذيب دون التمرير وايضا يقع
التمرير اول الفقرة الثانية كما ان التمرير كذلك وهما متناسبان ايضا
بخلاف ما اذا عطف على التمرير محمد وسم ١٢٢

من اشارة الى ان العام مصدر ميم بمعنى اسم المفعول قزنجي
جاء والفرق بين الطبيعة والطبع والطباع ان الاول عبارة عن قوة مخلوقة
يصدر منه الشئ على نهج الشعور والاول الثانى يدل عبارة عن قوة مخلوقة

- اي تهذيب الكلام وليس الكلام الأول بدلا من هذا الكلام وفي
 بعض النسخ حذف الخبر وصفته وهذا هو الصواب في ان يمكن
 ان يقال ح من غير مقامه راجع لا الصفة باعتبار كسب التذكير من
 المضاف اليه كما قاله الفاضل البيروني او باعتبار النعت كما قاله
 المولا الجامي في بحث الجمع وكما قال المحسن في حاشيته على الجلال هذا
 كلام مذهب غاية التهذيب فيه حذف الموصوف والصفة ثم اقيم مفعولها
 مقامها ان جازنا كون المفعول من غير لفظ العامل ومن غير معناه والا
 قلنا حذف المصدر ايضا كما في خبر مقدم قرئ
 لا كقوله تعالى واسئل القرية وجاء ربك
 ٥ التبرير البيان الخالي من الحشو والزيادة ولذا قال في تحرير المنطق
 ولديتل في بيان المنطق

تحميم مراعاتها اشارة لان المنطق وان كان له مدخل في العممة
 الا انه ليس مما لا تنفك العممة منه عارة بخلاف المراتب وان جاز
 ذلك عنلا عبد اللطيف حامن قبيل ذرا كمال واردة العمل على الذهن بتجريد
 - يبعد عنه الشيء لا على نهج الشعور والثالث اعم منهما ميبدي

١٤
 إضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر لأن الجملة من
 النسب الثابتة من حيث انها تكتب والاسلام هو الاعتقاد
 للمعتقد ربها بخلافه النبي ص بعد پنجوين
 للادبها من النسب بين القضايا كما قولنا الصلوة واجبة
 وايضونم كذلك وعثرهما قوله من حيث انها تكتب بناء على
 ان الجملة من الاملا بمعنى الكتابة حاصله من حيث انها تفرص
 اى توجب كما في ما مبرر يشتهى
 اى وان كان التلميح المذكور يرجح الثاني واللام في البراعة
 عرض عن المصافق اليه اى براعة الاستهلال واصله من
 ربع الرجل اذا فاق اقاربه والاستهلال الايتداء مأخوذ من
 قبلهم استهلت السحاب اذا نزل او قطر منها فامل معناها
 اللزوم لتوق الايتداء وكما له سببها كذا الايتداء مناسبا

المقصود من هذه السطور
 التنبيه على كمال السبب
 في السببية

عبارة

خطبة الكتاب

الكتاب في غاية هذا الكلام : الدعاء

وَيَحْتَمِلُ اِيَّاكَ كَمَا يَحْتَمِلُ
مِنْ خَلْقِهِ مَنْ يَحْتَمِلُ اِيَّاكَ

الطاهر بن عبد الله بن محمد
ابن أبي بكر بن محمد
بن علي بن محمد

هو ولدو المنطق التت و هو
تستطعني بالانطق
تستطعني بالانطق
٢٤

منه من مذهبنا

وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام

ضمیمہ (۱۲) البیان الحالی و فان التدریج

عدل ، اوبناء علي ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية التهذيب ، فحذف الخبر ^{من} ، البيان فانه عام له
واقسم المفعول المطلق ^(١) مقامه ، واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف . الترتيب على بيان
قوله: (في تحرير المنطق والكلام) ولم يقل في بيانهما لما في لفظ التحرير ^(٢) المتفق بالكتابة كما
من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد ، والمنطق آلة قانونية ^(٣) ان الترتيب باد
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر ، والكلام هو العلم الباحث عن احوال ^(٤) كثير فانه لا يمكن
المبدء والمعاد على نهج قانون الاسلام ^(٥) . الفكر ترتيب امور مطلوبة لتأدي الى المطلوب ^(٦) تعتمد على رأي
قوله: (وتقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب ، اي هذا غاية تقريب ^(٧) للتدوين واما
المقصود الى الطبايع ، والافهام ، والحمل ^(٨) اما على طريقة المبالغة او التقدير مطلوب من حيث
وهذا الكلام مقرب غاية التقريب ^(٩) .

قوله: (من تقرير عقائد الاسلام بيان^(١) للمرام، والاضافة في عقائد الاسلام و هذا الوجه
بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات^(٢)) وان كان عبارة عن مجموع من الاول

التبيين المتصور للأمانة (٢) فان التحرير هو البيان الخالي
عن وضوح ما استغنى عن دلالة الكلام الأشارة
الساوية كلها كونها محضة بالادلة الدالة
على سلامة العمل الاسلامي .

(٤) أى حمل تقريب على هذا .

الحفظ منه

تہذیب .

(٦) يعنى ان كلمة من بيانية أى المرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .

 (Y)

منه (٥) فالاول هو التجوز في الامتداد والثاني التجوز في الحذف كما مر في طبق الشئ وقانون
تقديم .
(٦) يعني ان كلمة من يمانية أى الغرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .
(٧) فيكون الاسلام متخذاً مع العقائد كاتحاد القضية مع الخاتم في خاتم نفسه .
يعتبر الدماء كما هو ظاهر على اعتبار التمسك بالهجرة فلو ان اعتقاد المسلمين
بالهجرة فلو ان اعتقاد المسلمين بالهجرة فلو ان اعتقاد المسلمين بالهجرة

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام (١)
 وفي لدى شرط الحضور
 الاقرار باللسان، والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد حرف في شدة
 الاقرار باللسان، فالإضافة لامية (١).
 قوله: (جعلته تبصرة) اي مبصراً، ويحتمل التجوز في الاسناد (٢) وكذا
 مجاز لغوي بـ...
 قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، او تفهيمه للغير (٣) والاول
 للمتعم، والثاني للسلم.
 قوله: (من ذوي الافهام) بفتح الهمزة، جمع الفهم والظرف (٤) اما في

(١) للزوم السنايرة بين المضاف والمضاف اليه في اللامية والسنايرة على القول
 الاخير فهو يكون الاسلام عبارة عن الاقرار باللسان واضحة لان الاعتقاد امر قلبى والاسلام
 على هذا القول لسانى ظاهرى وأما على القول الاول أى مجموع الاقرار .
 فلكون المضاف أى العقائد جزءاً من المضاف اليه لان من أجزائه التصديق بالجنان
 وهو الاعتقاد والجزء بما هو جزء بما يرمع الكل بما هو كل .

(٢) أى اسناد تبصرة إلى الضمير الغائب فى جعلته لكونها فى الاصل مبتدأ وخبراً
 قبل دخول النسخ (جبل) عليهما والمراد من التجوز فى الاسناد أن تكون تبصرة بمعناها
 المصدري واسنادها الى الذات بأدعاء ان هذا الكتاب من شدة مبصريته فكانه نفس
 التبصرة وأما على تقديرها بمبصر فهو مجاز فى الكلمة .

(٣) فأما أنها مؤولة بمذكور على المجاز فى الكلمة أو أنها باقية على مصدريتها
 والتجوز فى الاسناد .

(٤) قاعل المصدر ومفعولة كلاهما محذوف أحدهما الغير والاخر الضمير الغائب
 العائد الى الموصول (من حاول) .

(٥) أى الجار والسجور (من ذوي الافهام) وعلى فرض كونه حالاً فهو مستتر
 ومتعلق بالمحذوف أى يتذكر من أراد حال كونه كائناً من ذوي الافهام .

عزنا كانت الأمانة ببيانها اذ كان المادبة الاعتبارات المعقولات لا التصديقات او كان الماد بالاعتقاد التصديقات والا
فالأمانة لا مية من قيل امانة المطلق بالنسبة الى المطلق بالكسر في الاعتقاد جمع عقيدة وحي بمعنى النسب التامة للخبر
والاسلام بمعنى التصديق فالتربا نسب لا التصديقات ويجوز ان تكون الكلام على حذف المضاف اي عقائد اهل
الاسلام ينحويين له وزيده في صحيفة ٢٣

عز مع انه لا يلزم طرفية الشيء لنفسه وما ذكره من الجواب لأثبات المخايرة بين المنظور والطرف لا لصحة النظر
واما ترجيح الطرفين فهو ما ذكره وامن ان الطرفين مجازية تشبيهها للشهول العموس بالشهول الطرفين واستعد
لن الموضوعة للثاني للأول كما قاله ميرابو الفتح ابن خياط له وزيده في صحيفة ٢٧

على ان الاسلام الاقرار بما جاء به النبي او على ان العقائد بمعنى المعقولات المجزئة

٦ اي بحذف المضاف وتندرية عقائد اهل الاسلام حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامة واغرب باغرابه كما في قوله
فعلى واستل الترية منه

٥٩ مجاز على ينحويين هو المعنى تنهمم الغير الكتاب اياه المنمير راجع الى من والخير فاعل التفهيم فيكون
من حوله متعلما محمد وحسين

عنه المنمير راجع الى من فاعل للتفهم والمعنى اي تفهم من تناول الخ الكتاب للغير فيكون متعلما فلا شيع الاوها
محمد وحسين

على اي اذا منح كون الطرف حالا او متعلقا بمتذكر فهذا اي لفظ من يحتمل ايضا المعلم كالمتعلم قال المحشي في حاشية
الجلال فان اريد بمن اراد ان يتذكر من يحفظ اخذا او متعلما من ذوي الافهام كان تذكره للمبتدى والطرف لغروا
اريد بمن اراد ان يتذكر حال كونه من ذوي الافهام كان ظاهرا الانطباق على المنتهى والطرف مستتر وقال ولكن لا يمكن
ان التسمية ان نسب بالمبتدى والتذكرة بالمنتهى فلذا قدم المتعلم في الاول والمعلم في الثاني في هذا ما كما تشبه
قرئ على طأ اي كونه للمعلم والمتعلم اما الاول فباعتبار كون الطرف في موضع الحال والثاني فباعتبار التضمنين
ن واصل سميها سميها ومعناه لا مثل اي نفي المثل فقط ان كان ما زائدة او مع شيء آخر ان كانت موصوفة او م
سولة وحي من منصوبة على انه اسم لا واخبر محذوف للعلم به وجوبا ان التزم حذفه بناء على اللغة التسمية وجواز
ان لم يلتزم بناء على المجازية عبد اللطيف

اف الموصوفة مشبهة من سوى يسرى سواء بمعنى القتل واصله سوى بسكون الواو قلبت ياء وانغمه
في ياء الأخرى فصار يسرى وما فيه بمعنى يتسرى

أي من حيث الجمل فإنه نصب سق بلا والمعنى فإنه ان استعمل في معناه الأملي من فنو المثل فظا و
في معنى التخصيص فلأن المنقول له مجرم لا سيما لاسيما فقط اذ المناصفة بينهما لا بينه وبين
التخصيص م
هو أي نكرة تامة حتى يتأتى قوله فيما بعده ثلاثة اوجه اذ على تقدير انحصارها فيما ذكره لا يصلح النصب فيما بعده
فتنصير ينجزيني

حده الرفع والنصب واجرا ما الرفع فلأنه خبر مبتداء محذوف والمجلة صلة او مفعلة لما لكن م مدبر المصلحة والمنفعة قليل
وأما النصب فلأنه تمييز لما التامة وهو لا يقع بعده الا النكرة على ما نقل عن الأندلسي ومنهم من جعله منقولا
لأنه فلا يجب النكرة وأما الجرح فلأنه للمنافق لست وما زائدة كما في غير ما جرم وجوزوا كون ما تامة وزيد بدلا
كما قال عماد الدين في شرح الكافية في بحث المستثنى ابن آدم

ومعنى العبارة جعلته تذكرا لمن اراد ان يتذكر آخذاً من ذوى الأفرام وقد يحل بالعكس والمعنى جعلته
تذكرا لمن اراد ان يأخذه حاملا من ذوى الأفرام فعلى الاستمرار يكون بالنسبة للمعلم وعلى اللغو يكون بالنسبة
الى المتعلم م

١٥

عاجين ان القرام استر الآلة وكذا الكلام في الغضام ينجزيني

اشارة الى التتبع في
الاجزاء المتصلة
خطبة الكتاب

في عبد المثل
بما في المصنف

مجلد المجلد ٢٥

وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحفي

الحرى بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من
التوفيق قوام اي موافقة اسم مع اسم حبيب الله قربي

اي قوله ذوى
الافهام الى هنا
ترتيل

من قيل قدسيتهم من اليم ما عشتيتهم وكذا قوله من التأييد يتجوز

اي محل

موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق يتذكر بتضمنين (١) معنى الاخذ او التعلم يعنى ان الظرف اما
(اي) يتذكر آخذاً (٢) او متعلماً من ذوى الافهام وهذا ايضا يحتمل الوجتين (٣) مستتر تقديره هو

قوله : (سيما) السى بمعنى المثل يقال هما سبان اي مثلان ، واصل سيما لعل الضمير المستتر
لا سيما حذف لافي اللفظ لكنه مراد وما زالده او موصولة او موصوفة (٤) هذا الراجح الى من التوفيق

اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعده ثلثة اوجه (٥) وقد يحتمل كما في قوله
قوله : (الحفى) الشقيق . قوله : (الحرى) اللاتق .

قوله : (قوام) اي ما يقوم به امره (٦) مستتر تقديره هو

محل

(١) التضمن ان
الكلمة اصل
الاعلى
لوازمه الكلمة
نحو
عليه

(١) لان يتذكر بدون التضمن لا يناسب تعديته بمن اذ لا معنى للتذكر من الاشخاص غير مناسب بمن فلا
بل المناسب هو الاخذ منهم او التعلم منهم .

(٢) اسم فاعل من أخذ .

(٣) لعل تقدير كون الظرف حالا يكون فاعل يتذكر معلماً اي يتذكر من هذا
الكتاب حال كونه من ذوى الافهام فهو ذو فهم وعلم يفيد غيره وعلى تقدير تعلقه يتذكر
فهو للتعلم لان المعنى انه يأخذ ويتعلم من ذوى الافهام .

(٤) وعلى الاخيرين فما بعده صلة او صفة لما .

(٥) الرفع ليكون خبر المبتدأ محذوف تقديره هو الولد والنصب على الاستثناء
والجرح على اضافة شىء اليه ولا يضر فصل (ما) بين المضاف والمضاف اليه لكونها اضافة .

(٦) فالعنى ارجوا أن يقوم التوفيق بأمره دائماً .

ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .
القسم الاول فى المنطق

قوله : (التأييد) اى التقوية من الايد بمعنى القوة .

قوله : (عصام) اى ما يحفظ به امره من الزلل .

قوله : (وعلى الله) قدم الظرف^(١) ههنا لقصد التخصر ، وفي قوله : (به)
لرعاية السجع ايضا^(٢) .

قوله : (التوكل) هو التسك بالحق والانتقاط عن الخلق :

قوله : (الاعتصام) هو التثبت والتسك .

فى رسم المنطق ، وبيان الحاجة اليه

قوله : (القسم الاول) لما علم^ك ضمناً من قوله : (فى تحرير المنطق)

(١) اى قدم على الله على متعلقه (التوكل) لقصد الحصر يعنى التوكل منحصر فى
الله سبحانه لا يبنى أن يتوكل على غيره .

(٢) يعنى فى تقديم به على الاعتصام فائدتان الحصر ورعاية السجع وهو تواتق
اعتصام مع عصام ولو قال الاعتصام به لقات السجع والحصر .

(٣) هذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الالف واللام الداخلى على القسم لا تناسب
هنا الا أن يكون للعهد الذكرى مع ان المصنف لم يذكر سابقاً قسماً أى لم يقل هذا
الكتاب على قسمين ليكون معهوداً .

فدفع بأن الذكر لا يجب أن يكون صريحاً بل الذكر الضمنى بقوله (فى تحرير
المنطق والكلام) كاف فى تعريف القسم بالعهد وان لم يذكر كلمة القسم صريحاً .

(أي بدون واسطة في الذوات غير
 وجبات واسطة في الثبوت أو لا واسطة
 في الأقبان الأولى هي عدم كون واسطة
 متضمنة بالوصف الذي انقسم به الشيء
 من جنس في نفسه عبارة عن المفهوم المتقبل من الموضوع الذي في قضية
 وروقت الموضوع عبارة عن المفهوم المتقبل من الموضوع الذي في قضية
 بل إنسان حيوان مثلاً وزان الموضوع للفظ وروقت الموضوع
 والموضوع الذي بالكلية عبارة عن المفهوم المتقبل من الموضوع الذي في قضية
 وإن عنوان الموضوع عبارة عن المفهوم المتقبل من الموضوع الذي في قضية
 والأقسام ببيانها فافهم الجدل لا قيل عليه أن العارض للشيء لابد أن يكون مصحلاً عليه ما يباعه والتعجب
 ليس معمولاً على الإنسان بل معمول هو المتعجب الذي اشتق من التعجب ولذا قيل المسمى لا يتبع معمولاً
 واجب بأن القوم كثيراً ما يذكر المسمى من التعجب الذي اشتق من التعجب ولذا قيل المسمى لا يتبع معمولاً
 ما يرضى الشيء بجزءه الأعم لعدم الاعتدال به لا عرفته من أن الأعم المسمى لا يتبع معمولاً
 والأمر الذي يلحق الشيء به استلزامه الأعم لا عرفته من أن الأعم المسمى لا يتبع معمولاً
 ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام هو أن الأعم لا يعمل عليه من الأعم المسمى لا يتبع معمولاً
 وبعد هذا الإدراك والآن من قبل العارض للشيء هو إدراك المسمى لا يتبع معمولاً
 وتبيننا في الأول أيضاً بأن ذلك الإدراك المسمى لا يتبع معمولاً
 من العارض للشيء بجزءه الأعم لعدم الاعتدال به لا عرفته من أن الأعم المسمى لا يتبع معمولاً
 جزئته والآن من قبل العارض للشيء هو إدراك المسمى لا يتبع معمولاً
 يتحقق الأعم والأخيرة والآن من قبل العارض للشيء هو إدراك المسمى لا يتبع معمولاً
 الإنسان على ما حية غير الناطق
 ليتحقق الأخيرة

الأخشيّة وإزالم
فدحين ان يكون من قبيل المذكورين
إلا في الوجوه فثبت

الأخفئية وأزالمه
فحينئذ إن يكون من قبيل الغارض للمساوي
قد سبر السطح المسطح السابغ له في الحمل المساوي والتعجب هيئته انفتاح اليد نحو حصل من أدراك
جنته كان أو خارجا في الحمل أو في الوجوه فشميل التعريرا اللون اللاحق
للجسم بواسطة السطح المسطح السابغ له في الحمل المساوي والتعجب هيئته انفتاح اليد نحو حصل من أدراك
المنعك هو الأتجاه الكماصل غيب التعجب وإيضا فالتعجب بالمعنى الأول والتعجب بكلام المعنيين واسطة
بالأهور القريبة وقد يطلق على نفس الأركان وهو التعجب هيئته انفتاح اليد نحو حصل من أدراك
بالبشرى وكأنه انتشار إلى هذا يقول فافهم عبد اللطيف
إلى السواد النسبية بالواسطة مرسوم عبد الله ص ١٠٦

٩
الضحك هو الابتهاج المحمّل غلب التوجب
بالعزم بواسطة الوسطة السطوح السبابة
الضحك هو الابتهاج المحمّل غلب التوجب
بالعزم بواسطة الوسطة السطوح السبابة
الضحك هو الابتهاج المحمّل غلب التوجب
بالعزم بواسطة الوسطة السطوح السبابة

عنا في اللفظة عبارة عن رباط الترتيب كما في التاموس لكن المراد به هنا هو الحاكم
عن المحصورات المهلكات قرن

ما يعني ان تنديه الخلف في قوله به لرعاية السيجح لتصيد المحصر
ايضا بخلاف الاول فانه لتصيد المحصر فقط بسم

هذا والفرق بين التشبث والتمسك ان بينهما عبرة وجفوصا مطلقا
لان التشبث بالشئ الاخذ والاعتماد به والاعتماد لا يكون بالشئ
الا ان يكون معك والتمسك يكون بالشئ المحكم لا غير كقوله قد استشهد
بالعروة الوثقى والتشبث اعلم من التمسك والاعتماد لانه يكون
بالشئ المحكم وغيره وهما متساويان ابره

لا ولا يخفى ما في خطبة المصنف من الحسن حيث جعل على عبارتين وختم
آخر كل فقرات الاولى الاولى بالتأني والثانية بالمريم ليكون في اول الكلام
اشارة الى قسمي الكتاب وهما المنطق والكلام ابن الكاثر اوى
كما في كلامه اشارة الى ان التقسيم الضمني معتبر واللام العهد ابن النجاشي
عه ويحتمل ان يكون المراد بالغا في مجموع المسائل او القدر المعتد به لاحد اعم
المبادئ بين حيث لم يذكر المنطق بهذا المعنى في التفصيل لا كمن كلامه
على الاول مبتنى على المبالغة للاشارة الى ادشمال كتابه على مهمات
المسائل والا فليست تلك الالفاظ في بيان جميع المسائل وقس
على هذا فيما كان المراد من المنطق العلم بجميع المسائل ينجربني
تلك المفهومات المخصوصة وان كان للمنطق عبارة عن الملكة او العلم بجميع
المسائل او بالقدر المعتد به بقدر التحصيل او الحصول سواء كان التقسيم
الاول الفاظا او معاني او نقوشا او مكابا من الاثنين او الثلاثة في
تحصيل تلك الادراك بسم

لا اى بالتقسيم صريحاً بان قال ان كتابه على قسمين الاول في المنطق والثاني
 في الكلام ابن آدم رتب الكتاب على قسمين الاول في المنطق والثاني في
 الكلام ورتب القسم الاول على خمسة اقسام لان البحوث عنه امام
 المبادى وهو المقدمة او من المقاصد المتعلقة بالمفردات وهو التسميات او من
 المقاصد المتعلقة بالمركبات الغير المقصود بالذات وهو التصديقات او من
 المقاصد المتعلقة بالمركبات المقصود بالذات من حيث العمومية وهو التباس
 او من المقاصد المتعلقة بالمركبات المقصود بالذات مطلقاً وهو مدار الاقيسة
 واجزاء العلوم

٣ ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية وواحدة ثلاثية جلال

٣ والنق بين الالفاظ والعبارات على يستفاد من كلام الامم بان
 بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقاً لان اللفظ متى تلفظ به والعبارة
 الكلام وهو ما يفيد

٨ والزق بين النقرش والالفاظ من انه يكتب يسمى بالنقرش
 ومن حيث انه يتلفظ به يسمى باللفظ ع ب ص ٧ د

اى ان كان القسم الاول عبارة عن الالفاظ او النقرش او المركب منهما والمنطق
 عبارة عن نفس المسائل جلياً او القدر المختص به منهما فيقدر البيان ومعناه
 هذه الالفاظ او النقرش او المركب منهما في بيان تلك المفاهيم الخفية
 ان كان للنطق عبارة عنهما والقسم الاول من المعاني او المركب من الالفاظ والمعاني
 المركب من المعاني والنقرش بقدر التحصيل او المحصول ومعناه انه هذه المعاني
 المركب من الالفاظ والمعاني او المركب من المعاني والنقرش في تحصيل او حصول

المقدمة
كتاب المنطق
الكتاب الثاني
في المنطق
كتاب المنطق
كتاب المنطق

والكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمتاً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها

سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة. فيكون تنديره ح هذا المنطق في المنطق منه قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية

لا مديح ولا مديحاً فلم تكن معهودة

بما على جعل المقدمة من الفن فيجب ان يكون المقول في تعريفه بالامور المعينة او هو المقول في تعريفه بالامور المعينة

فما توجيه الظرفية (١) قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارة و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحصل الاوضح بكلامه المعين وجوه اخر. اي تفصيل الوجه الاول مع الوجه الاخير في اشارة الى جواب ثمان دلي

والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن ايجاد معاني بنية الالفاظ او الدعايني: او هو المقول في تعريفه بالامور المعينة النقوش او المركب من الاثنين (٢) او الثلاثة والمنطق عبارة عن ايجاد معاني خمسة اما الملكة (٣) او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة (٤) او نفس المسائل (٥) جميعاً او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجد العقل السليم مناسباً (٦). كما قال في بيان هذه المعاني. او الامور الثلاثة

(١) يعني انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف وهو باطل فانه لا يصح أن يقال هذا الشيء في هذا الشيء نفسه فلا بد من توجيه لبيان التباين بين القسم الاول والمنطق لتحج الظرفية.

(٢) وهي ثلاث صور الاول الالفاظ والمعاني الثاني الالفاظ والنقوش الثالث المعاني والنقوش.

(٣) الملكة هي صفة التسلط على القواعد صفة ثابتة لا تزول.

(٤) أي العصمة عن الخطاء في النظر كما يأتي في بيان فائدة المنطق.

(٥) من دون النظر الى العلم بها.

(٦) فان كان المراد من المنطق الملكة فالمناسب هو الحصول سواء كان المراد من القسم الاول الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من اثنين أو ثلاثة وذلك لان

اي احد الامرين او الامور الثلاثة

ذهب جمهور المتكلمين المنكرين لاجود الذهن الى ان العلم اضافة محصورة
بين العالم والمعلوم وهي المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه منه حقيقة
ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلّفوا اختلافا
ناسيا من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة في الذهن بدهة
واتفاقا وحاصل عنده بدهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلاثة الصورة
الحاملة وقبول الذهن لها في المبدأ الفياض واصنافه محصورة بين
العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الأول فيكون من متولة
الكين وبعضهم الى الثاني فيكون من متولة الانفعال وبعضهم الى انه
الثالث فيكون من متولة الامتداد واما انه نفس حصول الصورة في
الذهن فلم يزل به احد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه
الثلاثة هو الأول ميرابو الفتح

والمشهور ان العلوم هو الامم الخارج كنز يد باعتبار وجوده الخارج لا
الصورة العقلية وليس بتحقيق اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات في الخارج
كالاعتناء فلو كان المعلوم هو الامم الخارج لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو
باطل مستلزما لتحقيق احد المنفيتين هو العالمية بدون الامر وهو المعلوم
ولهذا استنصرنا على ايجها ثم حيث اثبت علما بلا معلوم بلا المعلوم في التحقيق
وهو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق
العلم واما مثالا بذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو ومع قطع النظر
عن ذلك التيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران بهذين
الاعتبارين لا باعتبارى الوجودين الذهني وغير ما فيه والخارجي كلفيوي

نا
ذهب جمهور المتكلمين المنكرين لاجود الذهن الى ان العلم اضافة محصورة
بين العالم والمعلوم وهو المستمات بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقة
ذات تعلق ولما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلوا الغلانا
ناسياً من ان العلم ليس حاصلاً قبل حصول الصورة في الذهن بداهة
واتفاقاً وحاصل عنده بداهة واتفاقاً والحاصل معه امور ثلاثة الصورة
الحاملة وقبول الذهن لها في المبدأ الفياض واصنافه محصورة بين
العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الأول فيكون من متولة
الكين وبعضهم الى الثاني فيكون من متولة الانفعال وبعضهم الى انه
الثالث فيكون من متولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في
الذهن فلم يزل به احد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه
الثلاثة هو الأول ميرابو الفتح

والمشهور ان العلوم هو الاخر المحتاج كزيد باعتبار وجوده الخارجي لا
الصورة العقلية وليس بتحتية اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات في الخارج
كالاعتناء فلو كان المعلوم هو الاخر المحتاج لكان العلم به اعلماً بلا معلوم وهو
باطل مستلزم لتحقيق احد المتنايين هو العالمية بدون الامر وهو العلوية
ولهذا استنصرنا على ايجازهم حيث اثبت علم بلا معلوم بل المعلوم في التحقير
وهو الصورة العقلية ايضاً لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق
العلم واما مثلاً بذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو ومع قطع النظر
عن ذلك التيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات متساويان بهذين
الاعتبارين لا باعتباري الوجودين الذهني والخارجي كلينيوي

لأن العلوم هنا تزاماً في ثلاث مطالب الأول أن المحاسن في العقل هي
إشباح أو الذات والثاني أن العلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران
لاعتبار أو متغايران بالذات الثالث أن العلم من مقولة الكين أو الانفعال
الأمثلة أو العلم بكل مقولة عين تلك المقولة حتى أن العلم بل هو يكون جوهراً
بالأمثلة يكون أمثلة إلى آخر المقولات فمن قال أن المحاسن في العقل هي الذات
لأن العلم والمعلوم متحدان بالذات وقال العلم بكل مقولة عين تلك المقولة
لا يذهب عليك أن القول بكل واحد منها يستلزم القول بالآخرين ومن قال
الشبح والمثال قال بالتغاير بالذات بين العلم والمعلوم ورددين أن يكون
من مقولة الكين أو الأمثلة أو الانفعال والقول بكل واحد منها يستلزم
القول بالآخرين فمن قال بالأمثلة منها ولم يقل بواحد ولم يقل بالآخرين
فهو جاهل أو مكابر قوله

قال عبد الحكيم أن ما في الذهن من الصورة علم ومع قطع النظر عنه
معلوم

والفرق بين التصديق والتضيئة أن التضيئة من قبيل المعلوم والمحمول
في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم وأن الملاقاة التصديق
عليها أعلى التجوز باعتبار أنها متعلق التصديق أو على إرادة المصدق
بأنه عن التصديق عبد الحكيم

قوله العلم هو الصورة الكاملة من الشيء إنما قال عند ولم يقل في لأن
علم الإنسان بالكلية عند المبادئ العالية بل هو إذا حضار لا يسمى علماً تأمل
قوله

لعل وجهه ان ما قاله المحسن تعريف لمطلق العلم وما قاله الفاضل الترتيبي
للمتينيات ولعل وجهه ايضا ان التعريف للعلم الكاسب وهو قبل الانحصار
ليس كاسباً ولا ملتبساً وانه يلزم على هذا استعمال المشترك في معنييه
والايخرج علم الانسان تدبير مصطفى البيتوشى

قوله ولما لان العلم بديهى التصور على ما قيل احتيج هذا القائل بوجهين
الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور واجيب
بان توقف تصور غير العلم على حصول العلم بغيره لا على تصور فلا دور
الثانى ان كل احد يعلم وجود نفسه ضرورة واجيب بانه لا يلزم من حصول
امر تصوره كذا قال ابن الحارث ولو اكتفى بالحجاب الأخير لكان اولى اذ مرجح
الحجابين الى متغاية التصور والحصول وعدم الملازمة بينهما فتم
عبد اللطيف

قوله العلم ان كان ادعانا الخ العلم قيل حصول الشئ في العقل وقيل هو
الصورة الكاملة من الشئ عند العقل وقيل قبول النفس تلك الصورة
فلى الاول من مقولة الامانة وعلى الثانى من مقولة الكيف وعلى الثالث
من مقولة الانفعال والثانى اختيار الحكماء والمصنف لم يتعرض لتعريفه
اما لكانا بشهرته اولانه بديهى التصور على ما قيل فان قيل لم يعرف المعنى
ماهية المنطق قلنا لان تعريفه للمعلم في ضمن اثبات الاحتياج الى المنطق
فلا حاجة الى ذكره على حدة

عنه بكسر الدال وفتحها بمعنى ما ينكر قبل الشروع في المقصد لا ارتباطها به
ونقته فيها وهي مقدمة الكتاب وأما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه
الشروع في المسائل وهي معرفة حده وغايته وموضوعه أما توقفه على
معرفة تصور العلم فلا لأنه لو لم يتصور ذلك العلم لكان طالباً للجهول المطلق
وهو محال أما غايته فلا لأنه لو لم يعلم غايته والغرض منه لكان طلبه عبثاً وأما
موضوعه فلا لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فلو لم يعرف الشارع
في العلم أن موضوعه أي لشيء هو لم يتميز العلم عنده ولم يكن له في طلبه

بمسيرة

للاعلم أن التصديق يتوقف على تصور المنتهين هما الموضوع
كزائد والمجهول كذا ثم وتصور النسبة وربط القيام بزائد وهذه
التصورات شرط للتصديق خارجة والتصديق هو مجرد الحكم هذا
مذهب الحكماء وهو الحق وأما عند الأمام فالتصديق عبارة عن مجموع

هذه الثلث

في الأذعان هو أن يعتقد أن المعنى الذي حضر في الذهن مطابقاً لما عليه
نفس الأمر وهذا العلم من أن يكون مطابقاً للواقع أولاً لأن الاعتقاد
لا يوجب أن يكون الشيء المعتقد مطابقاً في مشترك المنعاعات الخمس
داود

١٧. اى الادراك تصور هو وتصديقاً ينجزي

هـ اى المدرك سواء كان عقلاً او واجباً او نفساً كما تراوى

د العلم بكونه شيئاً من الاشياء

ز اى تقسيم العلم الى التصور والتصديق

د. بان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدوراك التسلسل

ه العلم قسمان حمورى وحمولى الاول حمور العلم عند العلم والثاني

ارتسام الصورة المعلوم في الذهن عند العالم وقوله عند العقل شامل للتبيين

عبد الخنار

هـ العقل في الاصطلاح المشهور جرم مجرد غير متعلق بالبدن فلا يشهد

التوفيقان علم الانسان وعلم الواجب ولو اراد من العلم العقل النفس وهو مجرد

متعلق بالبدن لم يشمل علم الواجب والعقول العشرة وخلافه على مطلق

المدلول بعيد جداً فلو قال هو الصورة الحاصلة من الشيء عند الزاوية

الجرة كما اختاره بعض المحققين لكان اظهر وابعد من المسامحة

سير ابو الفتح

هـ وانما قال عند العقل ولم يقل في لان علم الانسان بالكل عند المبادى

العالية علم اذا اخضار لا يسمن علماً قل مل قوله رحمه الله

واحتج القائل بان تصديق كل احد بان وجوده مطوم ضرورى وهنا

التصديق متوقف على تصورات منها تصور العلم فيكون بديهياً واجيب بان

التصديق يتوقف على تصور الطرفين بالوجه واما بالكثرة فلا ينجزي

لعمري ان للعلوم هنا نزاعاً في ثلاث مطالب الاول ان الحاصل في العقل هي
اشتياح او الذات والثاني ان العلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران
لاعتبار او متغايران بالذات الثالث ان العلم من مقولة الكيف او الانفعال
الامثالة او العلم بكل مقولة عين تلك المقولة حتى ان العلم بالجوهر يكون جوهراً
بالامثالة يكون امثالة الى آخر المتولات فمن قال ان الحاصل في العقل هو الذات
لان العلم والمعلوم متحدان بالذات وقال العلم بكل مقولة عين تلك المقولة
لا يذهب عليك ان القول بكل واحد منها يستلزم القول بالآخرين ومن قال
المشبع والمثال قال بالتغاير بالذات بين العلم والمعلوم ورددين ان يكون
من مقولة الكيف او الامثالة او الانفعال والقول بكل واحد منها يستلزم
قول بالآخرين فمن قال بالاثنتين منها ولم يقل بواحد ولم يقل بالاثنتين
فهو جاهل او مكابر قزحلي

٩ قال عبد الحكيم ان ما في الذهن من الصورة علم ومع قطع النظر عنه
معلوم

والفرق بين التصديق والتضيية ان التضيية من قبيل المعلوم والحصول
في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم وان الملاقاة التصديق
عليها اما على التجوز باعتبار انها متعلق التصديق او على ارادة المصدق
به عن التصديق عبد الحكيم

قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء الخ انما قال عند ولم يقل في لان
علم الانسان بالكل عند المبادئ العالية بل انما اذا احضر لا يسمى علماً بل
قزحلي

لعل وجهه ان ما قاله المحقق تعريف لطلق العلم وما قاله الفاضل الترتيبي
للتبينات ولعل وجهه ايضا ان التعريف للعلم الكاسب وهو قبل الاختيار
ليس كاسباً ولا ملتبساً وانه يلزم على هذا الاستعمال المشترك في معنييه
والايخرج علم الانسان تدبر مصطفي البينوش

قوله واما لان العلم بديهى التصور على ما قيل احتيج هذا القائل بوجهين
الاول انغير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور واجيب
بان توقف تصور غير العلم على حصول العلم بغيره لا على تصور غيره فلا دور
الثاني ان كل احد يعلم وجود نفسه ضرورة واجيب بأنه لا يلزم من حصول
امر تصوره كذا قال ابن الحاجب ولو اكتفى بالجراب الأخير لكان اولى اذ مرجع
الجرابين الى متغايرة التصور والحصول وعدم الملازمة بينهما فقامل
عبد اللطيف

قوله العلم ان كان اذعاناً الى العلم قيل حصول الشيء في العقل وقيل هو
الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وقيل قبول النفس تلك الصورة
فعلى الاول من مقولة الأصنافه وعلى الثاني من مقولة الكيف وعلى الثالث
من مقولة الأنفعال والثاني اختياراً للحكام والمصنف لم يتعرض لتعريفه
اما لكانا بشهرته اولاً لانه بديهى التصور على ما قيل فان قيل لم يعرف المصنف
ماهية المنطق قلنا لان تعريفه للمعلم في ضمن اثبات الاحتياج الى المنطق
فلا حاجة الى ذكره على حدة

قوله : (ان كان اذعاناً) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية ^٩ (١) الثبوتية كالاذعان

بان زيداً قائم او السلسلة كالاقتدار بانه ليس بقائم ^{١٠} لا الزد الكامل ^{١١} وهو ربط القيمة بزيد

فقد اختار المصنف ^{١٢} مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان ^{١٣}

والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين ^{١٤} (٢) كما - زعمه الامام

الرازي . ومن تبعه من المتكلمين

واختار مذهب القدماء ^{١٥} (٤) ايضاً حيث جعل متعلق ^{١٦} (٥) الاذعان والحكم الذي

(١) انك قد تطلع على خبر كاطلاعتك بان فلاناً قدم من السفر او ان فلاناً مات

فهذا العلم تصديق وقد يتعلق عليك بمفرد من المفردات كما اذا لم تكن تعرف القيل

فرقته فذلك التصور ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه التسليم والقبول

والادراك على هذا الوجه يسمى حكماً .

(٢) اختلفوا في ان التصديق هل هو بسيط أم مركب فذهب الرازي الى انه

مركب من اربعة اجزاء تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما والرابع

الاذعان والحكم وذهب الحكماء الى انه بسيط وهو الاذعان بالنسبة فقط وأما التصورات

الثلاث فهي شرائط للتصديق لا اجزاء له .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة تصديق

ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

(٣) أصل مذهب الرازي كما ذكره هو تجميع الاجزاء ولم يذكر المصنف هنا إلا

ثلاثة والظاهر رعاية الاختصار .

(٤) اختلفوا في اجزاء القضية انما ثلاثة أو اربعة فذهب القدماء الى انها ثلاثة

وعلى نفس المحمول وعلى نفس القضية وعلى الموضوع والنسبة بينهما ثبوتاً أو سلباً والمتأخرون الى انها اربعة هي الثلاثة

على النسبة الثالثة على المذكورة والرابع وقوع النسبة الاضافية (التقييدية) أو لا وقوعها والمراد منها اخافة

المحمول بد تأويله بالمصدر الى الموضوع فقضية زيد قائم اجزائها الاربعة هي زيد

المتأخرين وعلى الاذعان قائم والنسبة الخبرية بينهما والرابع وقوع قيام زيد وفي زيد ليس بقائم رابعتها عدم

قيام زيد والمصنف اختار مذهب القدماء وهو تليث القضية .

(٥) يفتح اللام يبنى ان الدليل على ان المصنف اختار مذهب القدماء هو قوله اذعاناً

فقط ان ذهب الى مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة تصديق

ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

والظاهر رعاية الاختصار .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة تصديق

ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

والظاهر رعاية الاختصار .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة تصديق

ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

والظاهر رعاية الاختصار .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة تصديق

ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

والظاهر رعاية الاختصار .

٧
هو ادراك النسبة على وجه الرجحان كما في الوزن والمقدار كما في الجهد
الركب والمطابق الممكن الزوال كما في التلويح واللاممكن الزوال كما في التقييد
قرن بين نسبة العام الى الخاص اذ الثبوت هنا اما بمعنى اتحاد المجرول مع
الموسوم على راي الشارح او بمعنى اتحاد دبين نسبة بين بينين فيجوز
١٦ وان لم يقل العلم ان كان ادعانا فتصديق ولم يقل للنسبة التامة الخبرية اذ
المقصود والمشار اليه حاصل بدون التصديق اما الاول ذبا لا دعان واما الثاني
فقبوله للنسبة حيث لم يقل لوقوع النسبة او لا وقوعها فافهم قوله
هذه الحاشية مبنية على كون الذي منه الحكم فيكون الحكم بمعنى النسبة
التامة الخبرية وليس كذلك فان الذي منه المعلق والحكم بتفسير الادعان
كما يشهد به قوله بالامر نفس الادعان والحكم ينجوي
٥٥ عطف على متعلق الادعان لا على الادعان والا لكان المعنى جعل متعلق
النسبة الخبرية لأن الجزء الأخير منها ليس ^{هو} الا النسبة التامة الخبرية
وذلك فاصلا كما لا يخفى على المتأمل ابن آدم

٥٥ هذا على تقدير ان يكون الذي منه الحكم فافهم
٣ لا يقال هذا انقسم للنشئ الخالف والرفيع لأن التصور عين العلم لا با
فنقول المحذور الذهن المعبر عنه بالعلم والتصور هما ان يختبر بشرط شئ
الحكم وهو التصديق او بشرط لا شئ وهو التصور الساذج او لا بشرط
وهو التصور المطلق المنقسم اليهما فالمقسم هو الثالث والعشم هو الثاني
فلا يرد شئ ابن الحياط سر وانما فسر الشارح الاقتسام بمعنى
القسم لأن قد يجرى ويكون للزيد فيه بمعنى الجرد

ط فيه ان المتأخرين ايضا يجعلون متعلق الاذعان والحكم الذي كذلك
النسبة الخبرية فلا يظهر اختيار المصنف مذهب القداما فيمكن ان يكون
الماد بالاذعان النسبة او ادراك النسبة التي هي عبارة
عن الوقوع او اللوقوع كما هو مذهب المتأخرين وان يكون الماد به ادراك النسبة
التي هي عبارة عن ثبوت المحل للموضوع واتحاده معه الا ان يقال هذه
العبارة ليست من عبارة المتأخرين بل عبارة عنهم اذعان وقوع النسبة فيكون
منا في المذهب المتقدمين فليتأمل ابن آدم

ص ٣١

عنه اعترض عليه بان المتعلق بالأمر المتعددة سواء كانت بدون النسبة او
معها ادراكات لا ادراك واحد فكيف يصدق عليه القسم الثاني مع ان الوحدة
معتبرة في المنقسم اجيب عنه بان المحتر فيه الوحدة النوعية فلا ينافيها التقادير
الشخصية وقد يجاب عن الثانية بان المتعلق ادراك واحد بالتشخص
من حيث جعلها الوحدة بحيث صار المجمع مركبا محصورا تأمل فينجويني
من يريد ان الاقتسام لازم وهو قد يتعدى الى المفعول به اعني الضرورة
والاكتساب بنقصه فدرجة بانه قد اتى بمعنى المتعدى بنقله الى الجوز
كما في الأساس فاللادبالاقتسام القسمة فلا محذور فالمعنى ويتشبهان
الضرورة والاكتساب فظهر ان المنقسم مريحا هو الضرورة والاكتساب
ويعلم من كتابية انقسام التصور والتصديق اليها وهو المطلوب لان
التصور والتصديق ملزوم والضرورة والاكتساب لازم واذا وجد
اللزوم وجد الملزوم لاستحالة تحقق اللازم عن الملزوم عبد اللطيف

المسرح
خلافه

عقلاً عبد اللطيف
اعتراض عليه بأن المتعلق
بحدود النسبة او معها ادراكات لا ادراك واحد فكيف
يصدق عليه القسم الثاني مع ان الوحدة معتبرة في
القسم اوجب عنه بأن المتعبر فيه الوحدة النوعية
فلا ينافيها التعدد الشخص وقد يجاب عن الثانية بأن
المتعلق ادراك واحد بالتشخص من حيث حصل لها الوحدة

فيهما الأمام الرأى ان التصديق مكسب من تصور الموضوع
والمجول وتصور النسبة ونفس الحكم فيكون التصديق
عنده عبارة عن الأجزاء الأربعة وعند الحكماء لاجزاء له بل
بسيط مفرد بمعنى نفس الحكم والتصورات الثلاثة
بشرط له لا مشط فالعصاف اختار مذهب الحكماء
اعلم ان اجزاء القضية عند المتأخرين حوالا ما الرأى
ومن تبهم اربعة نفس ^{عليه} وبه والنسبة بين بين
والنسبة الثبوتية الخبرية او السلبية والتصديق
عندهم عبارة عن ادراك هذه الثلاثة الأول وادراك الوقوع
والا وقوع هو الجزء الأخير من القضية وعند الحكماء
ثلاثة نفس المعكوم عليه وبه والنسبة الخبرية الى
هو الوقوع والا وقوع والتصديق عندهم عبارة عن ادراك
الجزء الأخير فقط وادراك الجزئين الأولين شرط التصديق
لا يشتره كما هو مذهب المتأخرين وانما سمي المنطق
المنطقا لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب
الكسبية وانه به يزداد القوة في المنطق باطنا وظاهرا
ولانه تسمية للسبب باسم المنطق ^{هو المنطق} ان كان مسمى
ميميا او تسمية للسبب باسم مكان المنطق ان كان اسم

ط بالنظر من نعمة الأكتساب اصطلاحاً فما للنظر الى المتن تصريح
بها علم منسباً قوطية لتعريف النظر او تجريد او تقدير او حمل للأكتساب
على المعنى اللغوي اعني مطلق التحصيل فخرج ط هذا التفسير من متن
اليه ضرورة ان الأكتساب يتضمن النظر اصطلاحاً الا ان يقال انه
كما اراد ترميد حد النظر فذكره تصريحا بما علم منسباً او شعرا بحمله
على معناه اللغوي لكنه غير مناسب للاختصار المطلوب في هذه
الرسالة. ينبغي الرسالة الجزء الثاني

ا كان هذا مبني على ما اشهر استعماله فيه والاعتراف في المنطق ايضا
على الامع معقولة ثم اعلم ان نسبة التصديق في مطلق القضية كلية
فلا يراد هذا زيدا وزيدا عالم تعرف تأمل فخرج رحمه الله
لا وذلك لان الجزئي انما يكون بالاحساس اما الحواس الظاهرة او
الباطنة وليس الاحساس حسا يؤدي بالنظر الى احساس آخر بان
يحس محسوسات متعددة وترتب على وجه يؤدي ذلك الاحساس
بمحسوس آخر بل لا بد لذلك المحسوس الآخر من احساس اقدم
وذلك كله لمن يرجع واجدانه كذلك وليس ترتيب المحسوسات مؤديا
الى ادراك كل واحد من تلك الظواهر الجزئية مما لا يقع فيه بطر وفكر اعتلا ولا هو
مما يحصل بظروفه فلا يكون كاسبا ولا مكسبا كد احققه السيد
عبد اللطيف الجزء الثاني اي لا يعرف الجزئي بعنوان الجزئية فان زيدا لا يعرف
بعنوان لزيدية لان الجزئي ما دام في قالب الجزئي لا يكون كاسبا ولا مكسبا
بل انما يعرف بالاشياء ذاتية فلا يعرف الجزئي الا بعنوان الكلي مثل

تصوره بعلم اجمالي
بالاشياء
الارضاء والامكان لا يمكن
بذلك لان الجزئي بسبب اختلافه

منه
عنوا كان الأمر المعلوم أو المجهول تمسوراً أو تفنديتاً واجداً كان
التمسور كما في كذبوا وهم بالنصل وحده والخامسة وجدوها وأكثرها
في غيرها وفي التعبير عن المجهول في قول المصنف بالمعلوم إشارة إلى
الأنسب بمقابلة المجهول ذكر المعلوم إلا أن في العبدول فوائد أشار
إليها المحقق عبد اللطيف

٤ هذا التحمل لو وجب انما يجب لو كان الإطلاق على اليتين كما الإطلاق
على مطلق الإدراك من أوضاع هذا الفن لما لو كان إطلاقاً لغوياً أو من
الإطلاق من تحريفه فإله عصاه ينجزيني
٥ بين مطلق الإدراك الشامل للتمسور والتصديق بأقسامه وبين
اليتين ينجزيني

٦ قد يقال كما أن العلم مشترك لفظي كذا لك الحمل فلو كان فائدة
العبدول التحريز استعمال المشترك لوجب العبدول عن لفظ
المجهول ينجزيني احبب بأن الرغبة إذا رتت على تعيين الماد من
العلم تعين معنى الحمل أيضاً فلما لم يتعرض بسؤاله وجوابه هكذا
أفادني الاستبصار الفاضل يشتهى

٧ وإن أمكن الجواب بأن استعماله عند وجود الرغبة جائز وهنا قد وجب
إذا المعلوم سابق من كلام المصنف هو العلم بمعنى مطلق الإدراك
ينجزيني

أن اللفظ قد يقع فيه الخطأ وإنما كان المنطق محتاجاً إليه برأسه
هذه المقدمة هي وقدر الخطأ في النظر فيحتاج إلى المنطق لدفع
الخطأ منه

٢٤

١٠

٥ اى قيد بالضرورة بناء على انه جبهة القضية بنجوين
ابديهية انقسام التصور الى العنصري والنظري مسألة كانتسامة التصديق
ليهما بخلاف انقسام الاول الى العنصري والمكتسب ولذا ذهب الامام
المازني الى ان بعض التصورات بديهية وبعضها مشتق الاكتساب
استدلالا بقياس منقسم مؤلف من منفصلة ذات جزئين ومن جملتين هو ان
بال المطلوب التصوري اما مشهور به واما غير مشهور به وكل مشعوره
لا يمتنع تصوره وكل غير مشعوره لا يمتنع طلبه فالمطلوب التصوري
يتمتع طلبه بنجوين

للتجشم الاخذ على غير طريق المصواب واما الاستدلال فهو انه لو كان
كل من الكل متوقفا بديهيا لما احتجنا في شئ من مضمنا الى فكر ونظر
ان كان كل منهما نظريا لدار ان رجح او تسلسل ان لم يرجح فتعين ان يكون
واحد نظريا وبعضه بديهيا وما هو نظري يستند مما هو بديهي كتميز
انسان من تصور الحيوان الناطق في التصورات وكما التصديق بان العالم
ش من المقدمتين في التصديقتان عبد اللطيف
بالوجه المستفاد من الاحساس ميسر

تمثيل البشر لا بديهي بتصور الحرارة والبرودة ليس بجيد فتأمل
وردي لانه ان اراد بهما حقيقتيهما لا نسلم ان حقيقتيهما بديهي وان
بهما حصولهما لا نسلم ان حصولهما علم لان العلم تصوري والحصول في
الاجسام من الحرارة والبرودة ليس بعلم بل روي

٩ المشهوران النظر والفكر مترادفان وهيل الفكر هو الانتقال من المبادئ
الى المطالب والنظر ملاحظة المعطولات الواقعة في ذلك الانتقال وكلام
المصنف ناظر الى هذا حيث فسره بالملاحظة وقال المحقق الطوسي
الطلاق النظر على مجاز مشهور النظر والفكر مترادفان على ما قاله فاقد
المحصل حيث قال والمشهور في تعريفهما ترتيب امور معلومة للتبادي
عبد اللطيف

١٠ اى المجهول واعتبر عليه بأنه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل وحده
والكامة وحدها واجيب بأن التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات وهي
مركبة من جهة اشتغالها على الذات والصنعة اشتمال الدال على المدلول او
من جهة انها اعم بحسب المفهوم من المتركب ينجوينى
انه هذا ظاهر في ان النظر هو الحركة الاولى لا مجموع الحركتين كما هو مذهب
المتقدمين ولا الترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين
ولا الامور المترتبة كما هو عند الامام الرازي فلا بد ان يسند
اخراج الحدس الى القصد ينجوينى

لا بطريق كما هو المتبادر فيهما وقد قيل بالتدريج فلا ينتقض بتقل
المبادئ المترتبة دفعة واحدة في الحدس لانه ليس بقصد النفس
واختياره بل يسم لها بغير اختيارها عبد الرحيم

[illegible]

للتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ إما باعتبار المائة أو السورة أو بهما فنجد

وكذا من التصديقات ما يحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة ^{هـ}
والنار محرقة ، ومنها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والصانع مشترك ^{هـ}
موجود .

قوله : (وهو ملاحظة المعقول) أي النظر توجهه النفس لا
 المعقول أي المعلوم لتحصيل امرٍ غير معلوم وفي العدول (٢) عن لفظ المعلوم العدول عن لفظ المعلوم
 إلى المعقول فوائد :
 منها : التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف .

ومنها: التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اى الامور الكلية
الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسياً ولا مكسباً (٣) معفى الجمل ايتناقلنا
(١) أى قصد الانسان نحو الامر الموجود فى عقله الحاصل عنده ليشل تنبيهه الى التامثل فى الإحصاء

(٢) يعنى لم يقل المصنف ملاحظة المعلوم بل قال ملاحظة المعقول لقوائد منها ان المعلوم لفظ مشترك لان العلم كما يطلق على اليقين فقد يطلق على الظن والجهل المركب اقول يلزم من وقوع الخطأ خطأ أو كما يطلق على الصورة الحاصلة من الشيء فى العقل كذا يطلق على حصول صورة حاشا ان مستحق عدم كفاية النظرة فى العصبية ومنها ان المعلوم قد يكون جزئياً والجزئى لا يصلح ان يقع فى طريق الاستدلال اذ لو كنت لما وقع العصبية ملاحظة المعلوم اذا كان جزئياً لا يحصل جزئياً .
ولما لم يكن عندنا كذا كذا
بسهولة

(٣) المراد من هذه العبارة ان الجزئى لا يصلح أن يكون كاشفاً ودليلاً ولا أن يختار الطريق لها وكون مكشوفاً ومدلولاً لدليل قيل لأن الجزئى أما أن يكون محسوساً بالحواس الظاهرية الدافع للخطأ السهل ففى هى الباصرة والشامة والذائقة واللامسة والسامعة أو الحواس الباطنية التى هى الحس التقليل فاحتمل من مشترك والخيال والوهم والمتخيلة والحافظة فلا يحتمل من ترتيب المحسوسات المتعددة

مأ يقى ان النكر قد يترتب فيه مشى آخر نتيخ ذلك المشى وقع فيه اولا فيكون احدهما خطأ لا ارتباب

لا
اي الماني سوزكار
تفتيننا اوقد ملامح
في العصور ان ليسيس
ورق عذريه حتى لا
الاستيحاء الى توتير
الى بلش من الملتصقة
الملاحشة ملا عبدالله

ومنها: رعاية السجع (١) مع تحصيل المجهول ^{وهو من عيسى} ^{على التدبير} ^{بما يشاء} ^{بني اسحق}
أي اوساط الناس دون قوله: (قانون) هو لفظ يوناني أو لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر
الفرس الذين لهم الكتابة (٢) وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها
ويعرفون الاشياء ^{بلا} بقول النحاة: كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل.
دليل ودون الأدق قوله: (وقد يقع فيه الخطاء) بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث
الذين لا يعرفون العالم وقد ينتهي الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ حينئذ لا محالة
القاعدة ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ} ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ} ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ}
والالزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء في
الفكر وهو المنطق ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ} ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ} ^{بما لا يمكن لاحد الفكرين خطأ}

فقد ثبت ^{المثبت} احتياج الناس ^ع الى المنطق في العصية عن الخطاء في الفكر ^ث بث

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصية ع
ان: اثنان يدريان لغف منها خ
الاولين والآخرين نظرية ينجري
المنصور والتدقيق

أحاسيس جزئى ولا ادراك كلي وأما الثانى فلاته لو كان مكتباً لا يخلو أما أن يكون مكتباً بالجزئى أو بالكلى .

الاول باطل لئلا امر ان الجزئى لا يكون كاساً وكذلك الثانى لان ضم كلى الى كلى آخر لا يفيد الجزئية واذا لم تكن الجزئيات كاسية ولا مكسبة فلا يجرى فيها الفكر.

لا يقال ان المحسوسات الجزئية تكسب وتكتشف بالحواس الجزئية وربما تعرف طعماً بذاتك أو تعرف شخصاً بياصرتك وكذا سائر الحواس فالحس الجزئى كشف عن المحسوس الجزئى .

فانه يقال ان هذا النوع من الكشف يبد من الكشف الضروري ومراءهم من الكاشفية والمكشوفية ما كان بأعمال الفكر والنظر على الاصول العقلية والقواعد المدونة كما هو واضح للتدبر .

(١) ليطابق كلمة (المجهول) الواقع بعده .

(٢) المظهر هو اللوح المنسوب عليه خيوط يوضع عليه القرباس وبمسح عليه

لثبت في الترماس نفس الخيوطه فيصون الخطه عن الاعتجاج في سطوره.

[illegible]

02 72 1201

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاحتيج الى قانون تعصم مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم.

المقدمة الاولى : ان العلم اما تصور واما تصديق .

المقدمة الثانية : ان كلامتهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر .

المقدمة الثالثة : ان النظر قد يقع فيه الخطاء وكل ما يقع فيه الخطا لا بد من قانون للترجيح

فبذلك المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التجوز عن الخطاء في الفكر

الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه : قانون

تعصم مراعاتها للذهن عن الخطاء في الفكر .

فبيها علم امر ان (١) من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة ليأنها وبقي

الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله

(وموضوعه) الى آخره .

موضوع المنطق

قوله : (وموضوعه) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه (٢) الذاتية

(١) تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه .

(٢) مثلاً موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام فيبحث في النحو دائماً عن عوارضها

من بناء واغراب أو تقديم أو تأخير وغير ذلك وموضوع علم الفقه هو أفعال الكلفين فيبحث فيه عن وجوب فعل من أفعاله أو حرمة أو غير ذلك .

وموضوع المنطق هو المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي فيبحث في المنطق عن

عوارض الاول من كونه نوعاً أو جنساً كلياً أو جزئياً وغير ذلك وعن عوارض الثاني

(المعلوم التصديقي) من كبريته وصغرويته أو كونه القضية حملية أو شرطية وغير ذلك .

التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً أو مطلوب تصديقي فيسمى حجة

والعرض الذاتي ما يعرض الشيء^(١) اما أولاً وبالذات^(٢) كالتعجب اللاحق
للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي
يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم^(٣).
قوله: (المعلوم التصوري) اعلم^(٤) ان موضوع المنطق هو المعروف والحجة.

(١) العرض على قسمين ذاتي وغريبي لان العرض قد يكون سبب عروضه نفس

الانسان فتقضي ان الشيء قد يقتضي ذاتاً ان يعرضه عارض كالتعجب للانسان فان انسانية

الانسان تقتضي ان يكون متعجباً وكذا اذا كان سبب العروض أمراً مساوياً للعروض

كالضحك للانسان فان عروضه للانسان بسبب التعجب والتعجب مساو للانسان لان كل

انسان متعجب وكل متعجب انسان فيذا القسم من العرض (العارض بذات المعروض أو

العارض بأمر مساو للمعرض) عرض ذاتي.

وقد يكون سبب العروض أمراً أعم من المعرض أو أخص منه أو مائناً له فهو

عرض غريبة فالاعم كالتحيز (حلول الشئ في المكان) العارض للابيض (كالجبر الابيض)

والاخص كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً فالواسطة وهو الانسان أخص

من الحيوان المعرض.

والمباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار والنار مباين الماء.

(٢) أي باقتضاء ذات المعرض لا بسبب آخر.

(٣) يحتمل أن يكون اشارة الى ان المجازية هنا انما هو بالدقة العقلية لا بنظر

العرف فان العرف يرى ان الضاحك هو الانسان حقيقة من دون حاجة الى قرينة ولا

يتبادر ذهنه الى ان الضاحك هو المتعجب كما لا يخفى.

(٤) مراده ان تقييد المصنف المعلوم التصوري وكذا المعلوم التصديقي بقوله من حيث

انه ... كان أمراً لازماً وذلك لانه ليس كل معلوم تصوري ولا كل معلوم تصديقي موضوعاً

١٧
عليه لاجل انه متصنف
بالانسانية في الواقع
فتقيد الحاشية اشارة للمعرض
لان اللام للأجل
لاملة لللاحق
عبد الحكيم
المتعجب مساو
للانسان لانه يقال
للانسان متعجب لكونه
والمتعجب انسان
منه

٥٣

٧٥

ليزول تعدد
 العنصر بتدريج الأماكن
 فاندفع ما قاله الدواني بأن بحث المنطاني
 في التصورات والتعديقات لا يحتمل بالموصل الترتيب
 الذي هو المتفاوت الحجم بل يبحث عن الأيصال البعيد فيها
 والأبعد في التعديقات ~~ينبغي~~ ص. ٧٥

١١
اي من حيث

يصح ان يوصل بالانظر فلا يدرك التنبيهات
الا يوصل بالانظر فلا يدرك التنبيهات

على الموقوف والموقوفين
اي يستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله
الآتي تأمل فيجب ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله

بالأبعد لا يوصل في مثل مسائل المنطق
اي من حيث مستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله
العلم في حيث مستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله

١٢
نزين الدين
اي من حيث مستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله

١٣
الحسيني
اي من حيث مستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله

١٤
اي من حيث مستبعد ان يوصل الى قطره من غير القيد للمعول وكذا قوله

أما المعروف : فهو عبارة عن المعلوم التصوري ولكن لامطلقاً بل من حيث أنه يوصل إلى المجهول التصوري كـ: حيوان الناطق الموصل إلى تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل^{١٢} إلى المجهول التصوري فلا يسمى معرفةً والمنطقي لا يبحث عنه كالأمر الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو .
وأما الحجة : فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لامطلقاً أيضاً بل من حيث أنه يوصل إلى المجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلاً فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل المنطقي يبحث عن المعروف والحجة من حيث أنهما كيف ينبغي أن يترتبا^{١٣} حتى يوصل (يوصلا) إلى المجهول .
قوله : (معرفة) لأنه يعرف ويبين حال المجهول التصوري .

قوله : (حجة) لأنها تصير سبباً للثبوت على الخصم والحجة في اللغة الثبوتية فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب^(٢) .

الحجة أي نوع يتقرب
ويحصل عند النتيجة

حاصل ما ذكرناه في الموضوعات
النظر المنطقي متصور على
الحجج عن الكليات الكاسية
فلا بحث للمع المعلوم كذا كان
أوجزاً عبد المطلب

— للمنطق بل ما كان موصلاً إلى مجهول فإن موضوع المنطق هو المعروف والحجة ولا يكون الشيء معرفةً إلا إذا كان موصلاً إلى مجهول وكذا الحجة لا تتحقق إلا إذا كانت كاشفة عن مجهول .

(١) كتقديم الجنس على الفصل في المعروف وتقديم الصغرى على الكبرى في الحجة وهكذا .

(٢) يعني أن الحجة في الحقيقة اسم للثبوت كما في اللغة فتسمية المعلوم التصديقي بالحجة من باب تسمية السبب (المعلوم التصديقي) باسم مسبه (الثبوت) لأن المعلوم التصديقي سبب للثبوت .

[illegible]

٦ اى الدلالة الوضعية
٧ اى الدلالة الخيرة اللفظية ولا لآه
٨ من نسبة الصفه الدلالة

المراد بالصفه الدلالة و بالتقتضى هو صحتها بالكسر ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
مع فانه طبعه يتأثر الى فهم ذلك المعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
٩ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٠ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١١ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٢ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٣ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٤ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٥ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٦ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٧ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٨ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
١٩ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى
٢٠ ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى عند السماع ينبغي ان يتلطف بذلك اللفظ عند عروضا للمعنى

في عدم ورود الاعتراض
 بالكلية والجوهرية منه
 أي بجوهر المنطق عن الألفاظ ليس من
 حيث أنه مقصور بالذات بل بالنوع فما قاله الناقل
 عبد اللطيف من منع المنصر اشارة الى ان تلك الدلالة غير الدلالة
 اذكر المنطوق عليها الألفاظ كما لا يخفى
 المارة المستعملة في الفن كلمة من الألفاظ كما لا يخفى
 اذ هي المستعملة في الفن كلمة من الألفاظ كما لا يخفى
 بل قال صاحب الخيال كلمة من الألفاظ كما لا يخفى
 يكون المعلوم سبباً للألفاظ كما لا يخفى
 مشروط بكون المعلوم كذا
 فيكون عبد الله
 والمادة فان الجموع ليس لفظاً لعدم كونه الدال والمدلول ولذا قالوا بالفرق بين الدلالة المنطقية والدلالة اللفظية الوضعية
 والكلمة من اللفظ والخط من دلالة اللفظية ولك ان تمنع وجوب كون جزء المنطق اللفظية في
 من نسبة الموصوف الى المصفى والمشتبه ان حصر الدلالة اللفظية المدلول في
 المعطية والمنع له وجبه والخارج عنه على غير العقل بسبب
 نفس الموصوف له وجبه والخارج عنه على غير العقل بسبب
 لا حيلة مفهومة هذه التسمية
 اشارة الى ان التخصيص التسمية
 يعني التصديق من نسبة
 المسبب الى السبب
 يتبين

[illegible]

وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل
هذا العلم من المفرد والمركب والكلية والجزئية والمتواطىء والمشتكك
وبغيرها. ^{فقتنه لما قلنا على قوله يتربا قنلي}
فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان في
الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر والاوّل هو الدال والثاني هو المدلول.

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان (١)
بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على
ذاته ودلالة الدوال الاربع (٢) على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع. اما لزوم العلم من الظن
كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبيعة كدلالة : (أح، أ٩) على وجع فلا يكاد يوجد
الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى (٣) وان كان بسبب امر غير الوضع ^{من نسبة المتقنى}
والطبع فعملية كدلالة لفظ ديزر السموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ (٤) ^{بالنسبة الى المتقنى}
وكدلالة الدخان على النار (٥). ^{على المؤثر بنبجوني}

(١) أي كل من الدالين اللفظية وغير اللفظية ان كان دلالتها بسبب وضع الواضع. دلالة بذلك لان
لانه عين الدال المخصوص ليدل على المعنى المخصوص فوضعية.

(٢) هي الخطوط والنقود والاشارات والتصب كما مر وهذا مثال للوضعية غير
اللفظية.

(٣) فحدوث اح اح وسرعة النبض انما هو بعد عروض وجع الصدر والحمى ^{من نسبة المتقنى}
والاول مثال للطبيعة اللفظية والثاني للطبيعة غير اللفظية.

(٤) اذ العقل يحكم بأنه لولا وجود الالفاظ لما كان لفظ وليس ذلك بالوضع لان
ديز غير موضوع بل هو من المبهلات وهذا مثال للعملية اللفظية.

(٥) لان النمل يرى الملازمة بين النار والدخان وهذا مثال للعملية غير اللفظية.

قال في هذا الموضع
فان كان المراد بالزوم
الضرورة والاحتياج
المراد بالزوم
بالضرورة
فان كان المراد بالزوم
الضرورة والاحتياج
المراد بالزوم
بالضرورة
فان كان المراد بالزوم
الضرورة والاحتياج
المراد بالزوم
بالضرورة

خارج عنه
مستحق لنفسه

مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد فيه من اللزوم
عقلا او عرفا ويلزمهما المطابقة

فانقسم الدلالة ستة (١) والمقصود بالبحث هيها منها هي الدلالة اللفظية
الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة (٢) وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن
والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او
على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له (٣).

قوله: (ولا بد فيه) اي في دلالة الالتزام. الاظهر عقليا وكذا قوله الآتي او عرفا

قوله: (من اللزوم) اي كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع
بدونه (٤) سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى (٥)

لعدم انطباقها
واختلافها بحسب
اختلاف الحقول
والطبايع بخلاف
الوضعية فان الحقول
كلها مستترة
الاقدام فيها بعد من
العلم بالوضع

اي الذي بين اللازم والمزوم
(١) الوضعية والطبيعية والعقلية وكل منها لفظية وغير لفظية فتكون ستة.
(٢) يعني ان المتعارف في المحاورات في مقام التفهيم والتفهيم انما هو الاستفادة
العلم بالوضع من الدلالة اللفظية الوضعية.

(٣) مثلا الانسان يدل على الحيوان الناطق مطابقة وعلى الحيوان وحده أو الناطق
وحده تضامنا وعلى التعجب اللازم له الخارج عن ماهيته التزاما.

كله مستترة
الاقسام فيها بعد من
العلم بالوضع

أي بدون تصور الامر الخارج.

(٥) لان العقل يحكم بأن العمى لا يتحقق الا من هو قابل للبصر فيستحيل عقلا

أن يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل
هو مصدر أي القدرة على الرؤية.

وما يتوهم من ان دلالة العمى على البصر. تضمنية لا التزامية لان معنى العمى عدم
البصر فالبصر أحد جزئي معنى العمى.

مدفوع بأن معنى العمى هو عدم المضاف الى البصر لا لعدم والبصر فان المضاف

دائما فان قلنا كتب غلام زيد كان الكاتب هو الغلام وحده.

لا الغلام مع زيد كما هو ظاهر.

والحس هو الخدم المقيدين بالبصر فيستحيل تصورهم بدون تصور البصر لان تصورهم من

حيث انه مضاف بدون المضاف اليه محال والبصر خارج عنه للقطع يجوز عدم المضاف
عن المضاف اليه عبد اللطيف

اللزوم لا يبين بالحق ان يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل هو مصدر أي القدرة على الرؤية.

اللزوم لا يبين بالحق ان يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل هو مصدر أي القدرة على الرؤية.

اللزوم لا يبين بالحق ان يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل هو مصدر أي القدرة على الرؤية.

[illegible]

الملزوم العرفي هو الذي يكون جازما مجري
 العرف اي لا يستعمل ذلك اللفظ بدون
 الملزوم مثل الجود للعامة فان لا يتصور بدون
 الجود اي بحسب العرف بان منع في مجرى العادة تصور الملزوم
 بدون الملزوم لعلاقة واتحاد بينهما كما يكون الملزوم
 بدون الملزوم بان يتصور الملزوم بدون الملزوم
 العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم بدون الملزوم
 ان قوله ولتقد يرا اشارة الى جواب سؤال مقدر يقدره
 اللزوم بان الفعل مستقل في
 العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم بدون الملزوم
 ان قوله ولتقد يرا اشارة الى جواب سؤال مقدر يقدره
 اللزوم بان الفعل مستقل في

يريد ان قوله ولتقد يرا اشارة الى جواب سؤال مقدر يقدره
 اللزوم بان الفعل مستقل في
 العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم بدون الملزوم
 ان قوله ولتقد يرا اشارة الى جواب سؤال مقدر يقدره
 اللزوم بان الفعل مستقل في

اللزوم بان الفعل مستقل في
 العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم بدون الملزوم
 ان قوله ولتقد يرا اشارة الى جواب سؤال مقدر يقدره
 اللزوم بان الفعل مستقل في

أولاً: التاليف من حيث ذاته
ثانياً: لا يجوز بدونه
الثالث: التفسير وانما قيلنا
بالجسدية المادية لتقديرنا
عن التاليف الأعم كرامة
الرأس فانه انما بقية التاليف
وقد توجد بدونه
كما في الشمس
والمشي
عبد اللطيف

ولو تقديراً ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على

جزء المعنى فمركب اما تام

اجرى هي على المشهور وانت خبير بأنه لا حاجة الى اعتبار
التصديق هنا بعد اعتباره في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ

أو عرفاً كالجود بالنسبة الى الحاتم (١) وكالتحقيق بالنسبة الى مؤسس عليه السلام وكالابطال

قوله: (ويلزمهما (٢) المطابقة) ولو تقديراً (٣) إذ لا شك ان الدلالة الوضعية

على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى (٤) سواء كانت الدلالة

على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء أو

اللازم بالبيع أو مقدرة كما اذا اشتبه اللفظ في الجزء أو اللازم بالدلالة على

الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل (٥) الا انها واقعة تقديراً بمعنى ان لهذا

اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله: (ولو تقديراً)

قوله: (ولا عكس) (٦) إذ يجوز ان يكون للفظ معنى بسيط لأجزء له ولا اللازم

كالنقطة والواجب

(١) فان العرف الذي يعرف حائماً بالجود يتصور الجود فور تصور الحاتم

فالملازمة عرفية لاعقلية.

(٢) يعني ان دلالة المطابقة لازمة لدلالة التضيق والالتزام فهي معهما دائماً

بمعنى انهما لا يتحققان الا بالمطابقة وذلك لان معنى التضيق انه ضمن المعنى المطابق

والالتزام أي اللازم للمطابق فلا بد من وجود معنى مطابق ليتحقق مطابقته والتزامه.

(٣) أي ولو لم تكن الدلالة المطابقة حاضرة عند التكلم لاشتبه اللفظ في

الجزء أو اللازم.

(٤) أي تمام الموضوع له.

(٥) لصرف اللفظ عن معناه المطابق بسبب شبهة استعماله في الجزء أو اللازم.

(٦) أي لا يلزمان المطابقة بمعنى انه لا يجب وجودها مع المطابق فيمكن وجود

المطابق بدونها.

في نسخة ١٣٦

في نسخة ١٣٦

في نسخة ١٣٦

في نسخة ١٣٦

في نسخة ١٣٦

في نسخة ١٣٦

لازم له فيتحقق حيثئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب
لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط وله لازم ذهني
تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين (١).
أي للانتمية والملزومية

المفرد والمركب

قوله : (والموضوع) أي اللفظ الموضوع (٢) أن أريد الدلالة بجزء منه
على جزء معناه فهو المركب والأفرد المفرد فالمركب إنما يتحقق بتحقيق أمور أربعة:

الاول : أن يكون للفظ جزء حقيقة تزيد قائم أو حكما كقوله قزلي

الثاني : أن يكون لمعناه جزء متمم أو غير متمم فيجزئين

الثالث : أن يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : أن يكون هذه الدلالة مرادة .

فبانتهاء كل من القيود الأربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد (٣)

والمفرد أقسام أربعة : باعتبار عدمها قزلي باعتبار وجود القيود قزلي

الاول ما لا جزء للفظه نحو : همزة الاستفهام .

الثاني : ما لا جزء لمعناه نحو : لفظ : الله (٤) .

(١) أي لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام بالنسبة إلى المطابقة بل يجوز
وجود المطابقة بدونهما .

(٢) لا الموضوع غير اللفظ كالذوال الأربع .

(٣) وهو الواجد للشرائط الأربعة .

(٤) فإن لفظه مركب من حروفه المتعددة لكن معناه بسيط لأن المركب يحتاج إلى

وجود أجزائه قبل وجوده ثم إلى انضمام الأجزاء بعضها مع بعض وكلا الاحتياجين مستحيل
في الوجود التني بالذات .

حد الكلمة بها لأخراج ما يدل على الزمان لا بالهيئة فتطلب بحسب جرده ومادته كالزمان والأمس
واليوم والصبح والغسق فلا بد لها من الزمان بموادها لا بغيرها بخلاف الكلمات

هذه والراد بالهيئة والصفة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار ترتيبها وتخييلها
وسكناتها وهي صورة الكلمة وحروف مادتها

وانما قيد المسمى

هذا مبني على ان
 الدلالة غير تابعة للإرادة على
 خلاف ما ذهب اليه الشيخ الرئيس فان
 الدلالة تابعة للإرادة عند الشيخ
 ١ - وفيه ان الدلالة تابعة للقصد والأرادة في المفرد والمركب
 لأن التركيب انما يعرض للفظ حين الاستعمال وهو عبارة عن ذكر اللفظ
 والمراد المعنى باعتبار القصد في حصول التركيب وايضا لما كان الأفراد عبارة عن عدم
 التركيب كان معناه عدم القصد المخصوص فالدلالة تابعة للإرادة مطلقا فانهم حاشية
 لا وانما قيد بقوله انساني لانه لو كان علما لستخص الزوس او الشجر او الحجر لكان
 حاله كحال عبد الله علما حاشية
 ٢ - اي لا يكون مستنديا للفظ اخر استدعاء المحكوم عليه المحكوم به او بالعكس فلا يرد
 النقض بنحو منسب عبد الله بعن الاتصاف من احتمال اللزى اي بدراشت وقوله بان يقال
 ١ - اشارة الى ان الاحتمال بعن الاتصاف من احتمال اللزى اي بدراشت وقوله بان يقال
 في الزوف انه صار به اشارة الى ان المراد بالاتصاف هو الاتصاف المحض لا المحض لا التشرع لا مخرج
 كلام النائم والمبغنون فانه لا يقال له خبر ولا قضية وقوله كاذب اشارة الى ان الومنا
 يتأخذ الأمرين كان في الخبرية أو الحاجة الى جعل الو او بعن او فتأمل وتنبه
 ٢ - زاد الاستاذ قيد في العرف عدمه في المتن اشارة بان التبادر وبلوج
 قول النائم والشاك والمبغنون لعدم التبادر فيه في العرف بالصدق
 والكذب بينوني
 لا يحسن بينوني لعدم وجوب الاحتياج الى قيد من شأنه كما
 ٣ - والام يحسن الى قيد من شأنه كما
 ٤ - لعل ويهد ان الاحتياج الى ذلك
 انما يكون ان الزايد
 بالاتصاف

٢٠ ونبينا مثل

بمثالين لأن جزء النفس اما

ان يكون مستقلا او لا يكون والاول

هو الثاني والثاني هو الاول

اي في الجملة سواء كان

الها حل على الشخص فلا يرد ما قيل ان

الجزء الخارج عنه كالحسين

الاربع فلخرج جزء

عليه في الجملة ويكون

ما يرد داخل في القسم الرابع

لا الثالث فان لم يدخل في

القسمين باعتبارهما

باعتباريهما

باعتباريهما

باعتباريهما

باعتباريهما

باعتباريهما

[illegible]

كما اللفظ
 بمعنى باعتبارها انه معناه
 مفرد باعتبارها انه معناه من حيث انه معناه غير مركب
 كالنفس فانه معناه من حيث انه معناه مفرد
 ومن حيث انه معناه من حيث انه معناه مفرد
 المتصورة اربعة الخواص المتماثل الرابع والمركب كذلك او مع المفرد او باللفظ
 ففصل الثالث قد مر المركب على المفرد مع ان عكسه انفس لان مفردا ينجزين
 والوجود اشرف لان معرفة الاعداد بعد معرفة ملكاتها ينجزين
 ١٧ مثل له بياض من الحجارة وعلى له بان الاعداد بعد معرفة ملكاتها ينجزين
 قصدت الدلالة منها على الجسيم المدين ولا نسلم دلاله الحجارة على ان اريد ما هو النوعي
 بانه ان اريد بالتدين ما هو الشخص فلا نسلم ان الحجارة النوعية هي المسمية وانما كانت هي الشخصية
 سلسلنا تلك الدلالة في بانه لما كان النوع لم يتحقق في الخارج الا في ضمن الاشخاص كان
 واقول باختبارنا من النوع هذا ينجزين وهو الملقوق في سخر اريد بياض لالقطعة الاستفهام
 من مديها مستلزم عليه هيصة الاستفهام وهو بسيط وكذا معناه وهو طلب الفهم فان اشبع واحد
 لا يكون له جزء فليكن ^{الذي} لعل وجبه ان جعل العوا والراصة بعنى او التاملة للاشارة
 والتدريج في القول لا في جزئه فلا يرد كلام الله تعالى
 لا فيكون له جزء فليكن ^{الذي} لعل وجبه ان جعل العوا والراصة بعنى او التاملة للاشارة
 والنبي صلى الله عليه واله يشق

وهو التام الذي ليس بمصدق ولا كاذب جلال التصورات

خبراً وإنشاءً وأما ناقص تقيدى أو غيره والافغردوهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

- الثالث: ما لدلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو: زيد وعبدالله (١) حلياً.
الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً، للشخص الانساني (٢) ينظر الى الأصل = حين الاستقلال
قوله: (اما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم
قوله: (خبر) ان احتمال الصدق والكذب، اى من شأنه ان يتصف بهما بان يقال له صادق او كاذب (٣) وهو التام الصادق والكاذب جلال
قوله: (او انشاء) ان لم يحتمل لهما (٤).

المعرب اى ان يكون دينه

- (١) فان لفظ زيد أجزائه هي الزاء والياء والدال وكذا معناه متجزء بأجزاء هي رأسه ويده ورجله وسائر أجزائه ولكن لدلالة لجزء لفظه على جزء معناه وكذا عبدالله والفرق بينه وبين زيد ان أجزاء لفظ زيد لدلالة لها على معنى أصلاً وأما عبدالله علماً فلكل من جزئيه معنى لو استعمل فيه لدل عليه الا ان ارادة العلمية منه منعت من تلك الدلالة قى عبدالله النوعية كهيئة المسمى مقتضى الدلالة موجود ولكن المانع ينمها.
(٢) أى اذا كان علماً لفرد من الانسان ك اذا سمي زيد ابنه بالحيوان الناطق اعلم ان يكون المبرد فالمدلول وهو ابن زيد حيوان ناطق حقيقة لانه انسان فالدلالة واقعة لكنها ليست مرادة المريد فيه والسبب للتكلم لان مراده هو هذا الشخص من دون نظر الى حيوانيته أو ناطقيته.
(٣) فيمثل الخبر المتقطع صدقه والمتقطع كذبه لصحة القول فى الاول بأنه صادق وفى الثانى بأنه كاذب.
(٤) فلا يقال هذا الامر صادق أو هذا المعنى كاذب لان الصدق والكذب هو المطابقة لعدم المطابقة مع الواقع وذلك انما يتحقق فيما اذا فرض واقع وكان الكلام حكاية لا تدل الاعلى لخدمته عنه لاني الانشاء والايجاد كما هو واضح
الكلمات فلم تدل على الزمان بوقائدها
بشبهها دة اختلافي الزمان عند اختلافي الهيئة وان اتحدت
المادة كمن يمشى فاتها زمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كمن يمشى

قوله : (وأما ناقص) ان لم يصح السكوت عليه .

قوله (تقييدى) ان كان الجزء الثانى قيدا للاول نحو : غلام زيد ، ورجل

فاضل ، وقائم في الدار (١) والى ما يخص صفة الشيء .

قوله : (او غيرهه) ان لم يكن الثانى قيدا للاول نحو : في الدار، وخمسة

عشر (٢) .

قوله : (والافتراء) اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المسمى .

قوله : (وهو ان استقل) اى في الدلالة على معنى بان لا يحتاج فيها الى

ضمية . كقول قتيلا قتيلى

قوله : (ببيئته) (٣) بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة

موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلا هيئة نصر وهي مركبة

او يكون متصرف من ثلثة حروف متفرجة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط

ان يكون متعلقا في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها ، فلا يرد النقص بنحو جنى

كالتمثال الثالث نحو حجر (٤) .

قوله : (كلمة) في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحات فعل .

قوله : (والا) اى وان لم يستقل في الدلالة (٥) فاداة في عرف المنطقيين

وحرف عند النحاة . وذلك لعدم استقلال مفعول بالملاحظة جلال

(١) قى الاول المضاف اليه قيد للشاف وفي الثانى الصفة قيد للوصوف وفي

الثالث المتعلق (بالكسر) قيد للمعلق (بالفتح) .

(٢) نليس الدار قيدا لى ولا عشر قيدا لخمسة كما لا يخفى .

(٣) فخرج نحو أس وغد فان دلالتها على الزمان ليس ببيئتهما بل بمادتهما .

(٤) أما جنى فلانتهاء الوضع لانه من المهملات وأما حجر فلكونه غير متصرف لانه

من الجوامد .

(٥) فان الحرف مثل من والى اذ استعملت وحدها لاتدل على معنى الا اذا انضم

٢. انشأته الى دفع ما يتوهم
 من سياق الكلام من انه اذا كان
 الدال على احد الانتمنة لم يخصص في الهيئة فوجب
 ان تكون تلك الدلالة في اى مادة تحققت الهيئة فيها يتولد
 (فمع يرد التخصيص على التعريف الضمني لك
 مع يرد من حيث هو وجوب مركبة من ثلاثة احرف متتوية
 لاجل البرزنجي
 ٥. جواب السؤال متدبر كأنه قيل هيئة كل واحد من حيتي وجوب مركبة من ثلاثة احرف متتوية
 متوالية مع انه اذا تحققت تلك الهيئة لم ينفهم بها من المأخوذ من الجبري بمعنى المنع والامتنع صرف تام ابن آدم
 ٦. والمواد الجبري المنطوقين يسمى بدورها عند النجاة وليس كذلك فان كان مثلاً لا يدل على الكون
 لا يفهم منها ان كل ما يسمى بدورها عند المنطوقين يسمى بدورها عند الوجورية وكان الناقصة فان كان مثلاً لا يدل على الكون
 اذ اذ عند المنطوقين يسمى بدورها عند النجاة كالكلمات الوجورية وحرف وفعل عبد اللطيف ٢ والدليل على ان الادوان
 في نفسه بل على الكون المتوهم يسمى بدورها عند النجاة كالكلمات الوجورية وحرف وفعل عبد اللطيف ٢ والدليل على ان الادوان
 والكلمات الوجورية نواقص الدلالة آتاك اذا قلت مثلاً في ابتداء اوفي جواب السؤال او كان كذلك لم يثبت الا من جهة
 على محصل لهما فلهما نسبة بينهما فلا يصح انفرادها لان يورثها او يحيل الا ان يقتصر بهما لفظ يتم نقصا لهما في
 بعد لتقلل لهما فلهما نسبة بينهما فلا يصح انفرادها لان يورثها او يحيل الا ان يقتصر بهما لفظ يتم نقصا لهما في
 يصح ان يغابر بهما او عنهما جلال الدواني

[illegible]

بد وجه

التسمية بالكلمة لانها

من الكلام يسكنون اللام بمعنى الجمع

لانها الحاطة بتفسير معناها وهو متجاذر

في القلب ثم اطلق على القلب من الملاقاة

واما في المطلق ما يتبع

منه من العلل والاسم

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

لانها الحاطة بتفسير معناها وهو متجاذر

في القلب ثم اطلق على القلب من الملاقاة

واما في المطلق ما يتبع

منه من العلل والاسم

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

لانها الحاطة بتفسير معناها وهو متجاذر

في القلب ثم اطلق على القلب من الملاقاة

واما في المطلق ما يتبع

منه من العلل والاسم

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

لانها الحاطة بتفسير معناها وهو متجاذر

في القلب ثم اطلق على القلب من الملاقاة

واما في المطلق ما يتبع

منه من العلل والاسم

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

انما هو من الابدان

مشتركاً
 ومنه لا وحيثية مجازاً
 فأن النقل قد يكون مشتركاً
 كحسب جميع أقبل أو ادبر وقد يكون
 مشتركاً كلياً وقد يكون مجازاً كمثل بمعنى الضرب
 متقلاً وكذا الحرف أيضاً يكون مشتركاً كالباء للاستعانة
 الشديد وقد يكون مجازاً كمن إذا استعمل بمعنى على إذا كانت فيه
 الصداق وقد يكون مجازاً كمن إذا استعمل بمعنى على إذا كانت فيه
 والالصاق بمعنى الضارفة جعل هذا التقسيم لمطلق المفرد إذ لا يجوز تقسيم الاسم
 أن يستعمل بمعنى الضارفة مع هذا فلا يخلو عن تحسب فالأولى أن يجعل التقسيم إلى العلم والمعلوم
 وحده إلى هذه الأقسام ومع هذا فلا يخلو عن تحسب فالأولى أن يجعل التقسيم إلى العلم والمعلوم
 والمشتك لمط الاسم وحده والتقسيم إلى الواقع لمط المفرد اجمرد وحده

[illegible]

٢ انشأته الى دفع ما يتوهم
 من سياق الكلام من انه اذا كان
 الدال على احد الامثلة لم يخصص في الهيئته فوجب
 ان تكون تلك الدلالة في اى مادة تحققت الهيئته فيها يقوله
 لكن اه يستنتج ويجوز وجوبه من انه اذا كان
 ٥ جواب سؤال متدري كانه قيل هيئته كل واحد من حيث هو وجوبه على التعريف الضمني لك
 ٦ والمواد المحكي المبين للشجر والعدس لا المأخوذ من الجب بعبق المنح والامتنع صرفا ما ابن آدم
 لا يفهم منه ان كل ما سمي فعلا عند النجاة كالكمات الوجورية ٢ وحرف وفعل عبد اللطيف ٢ والدليل على ان الادوان
 ارادة عند المنطقيين بيسمي بعبق فالسواب ان يقول وجوبه بل انما يدل ان على نسبة لا تعقل الا
 في نفسه بل على الكون الشئ بيسمي بعبق فالسواب ان يقول وجوبه بل انما يدل ان على نسبة لا تعقل الا
 والكلمات الوجورية نواقص الدلالة انك اذا قلت مثلا في ابتداء او في معنى مقصود بل انما يدل ان على نسبة لا تعقل الا
 على محصل لهما فلهما يشتركان في انها لا يدل ان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدل ان على نسبة لا تعقل الا
 بعد تعقل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادهما لان يورنح او يحيل الا ان يقترون بهما لفظ يتم تمساكهما في
 يصح ان يغاير بهما او عنهما جلال الدواني

كلمة وبدونها اسم^١ والافادة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه
وضعا علم^٢ لم يترج من لسان لعدم مخالفة التسمية بضمها. آم

ففى المشرود أيضاً

قوله : (وأيضاً) مفعول مطلق للفعل محذوف ، اي آخض ايضاً اي رجع

رجوعاً، وفيه إشارة الى ان هذه التسمية أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده،

(١) وفيه بحث فانه يقتضي أن يكون التعليل والحرف إذا كانا متحدي المعنى.

داخلين في العلم أو المتواطين أو المشككت مع انهم لا يسمونها بهذا الاسام (٣)

بل قد تحقق في موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئية ^(٤) فتأمل

في (٥) .

«الى كلمة اخرى كفولنا سرت من البصرة الى الكوفة فتدلان على الابتداء والانتهاء»

(١) أى فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد بحث فانها حيثئذ تشمل الفعل والحرف

(٢) فان هذا التقسيم للمتحد العنصر كما في المتن والى ادمت انطونيو

لاشتراك والحقيقة والمجاز فان التعليل والخرف أيضاً قد يكونان مشتركين وقد يستعملان

جاء في كتابي -

(٢) ولا يقال هذا الفعل أو هذا الحرف غنم إلا أن يخرجنا عن معنى التعلية والحرفية يزيد مثلاً وكذا لا يقال فعلاً متداً أو حرفاً متشككاً بل قالوا لا بد

(٤) مع ان التشكيك والتواطى فرعان من الكلية فاذا لم يتصفيا بالكلية لم يتصفيا

التواطى والتشكيك كما ان العلمية فرع عن الجزئية .

وأما عدم انصافنا بالكلية والجزئية فلاننا من صفات الامور المستقلة الثابتة بوجود بحيث يصلح ان يكون محكوما عليه بالانحلال والفساد ولا يتغير احواله

(٥) أى فى أنهما كيف لا يتشكك بالكنية والعجزية ، وقد بينا إجمالاً

أي فيكون هذه القسمة لمطلق المزدحم عند

قوله: (ان اتحد) أى وَجَدَ معناه^(١).

قوله: (فمع تشخصه) أى جزئيته . تفسير لقوله وصنعاً =

قوله: (وضماً) أى بحسب الوضع^(٢) دون الاستعمال فإن ما يكون مدلوله

(١) أما فسر اتحد بوجد لان ظاهر معنى الاتحاد هو انضمام شيئين أو أشياء متعددة بعضها مع بعض ، مع ان المراد هنا أن يكون المعنى واحداً وغير متعدد .
(٢) بأن يتصور الواضع شخصاً معيناً ويضع اللفظ لذلك الشخص فقط كما هو شأن الاعلام .

ولا بد هنا من اشارة الى اقسام الوضع فنقول ان الوضع على قسمين خاص وعام لان الواضع قد يضع لفظاً لمعنى خاص كالعلم فانك عندما تسمى ابنك بأحمد مثلاً تخصص هذا اللفظ بهذا المولود الخاص ، وقد يضعه لمعنى عام كالحيوان الموضوع لكل متحرك بالارادة .

واختلفوا فى بعض الالفاظ كأسماء الاشارة والوصولات وكل معرفة غير العلم انما من القسم الاول أو الثانى والبر فى الاختلاف ان الشخص فى معانى هذه الالفاظ مسلم لكونها معارف ولا تكون المعرفة معرفة الا بأن تكون متشخصة المعنى ولكن استأد هذا الشخص الى الواضع غير واضح لعدم امكان تصور الواضع قبل مئات السنين الشخص الحاصل الآن عند استعمال هذه الالفاظ بالاشارة أو غيرها .

فذهب بعضهم الى ان الوضع فى هذه الالفاظ خاص ، ببيان ان الواضع وان لم يمكنه تصور اشخاص موارد استعمال هذه الالفاظ تفصيلاً « بأن يتصور الواضع المشار اليه فى زماننا » لكن يمكنه ذلك بالاجمال بأن يتصور كل المشار اليه ويقول انى وضعت لفظ الاشارة لاشخاص هذا الكلى فيكون الوضع « أى تصور الكلى » عاماً والموضوع له « أشخاص الكلى » خاصاً .

وعلى هذا القول لانفرق بين العلم وغيره من المعارف فى أصل الوضع لكون الموضوع له فى كلا الموردين خاصاً وانما الفرق بالاجمال والتفصيل لكون معنى العلم متصوفاً تفصيلاً لحضوره عند الواضع وأما معانى سائر المعارف فلكونها غائبة عن الواضع يكون تصورهما عنده بالاجمال .

١٢٠
 اى وحدة
 شخصية او نوعية فلا
 يراد عليه معنى واحد
 اى بالحدود بمعنى انه لا يكون له محيان جلال
 الدين الدواني
 عا الان معنى اتحاد في بعض الأحيان غير مبرورة الشئيين بشئ واحد
 ولدفع هذا التوهّم فشرّ اتحاد بوجه ابنا قزلباشي عا و قاله التفسير ان الاتحاد
 بمعنى الوحدة لا بمعنى العينة كما يقال وجود الله تعالى مع ذاته متحد اى عينه قزلباشي
 ٥ ايقن ليس التوفيق من اتحاد المعنى اتفاق مع اللفظ في العذر كما هو الموضع ح مع انها ليست كذلك على
 الاعلام المحقة الموضوعه للمعنى قوله ان اتحاد معناه الموضع لا تخيلاً كما هو المتبادر ومنه يكثر ان لم يكن معناه بعد
 من المعنى انه لا يخفى الى المعنى السابق بطريق الاستخذار فان المار بهما المستعمل فيه اللفظ سواء ومنه لا
 تخيلاً او قواويلاً او المار بالمعنى بعد كثر هذا المعنى ان كان من المتن فإن وضع الظاهر مع المفسر
 لا يكون الا للكنة هي ذلك ابن كائزوي ص ١٢١

متعلق بالمثالة
المستشار من كاف كاسماء
الاشارة ~~مكتوبة~~ ص ٧٤
بافان قيسن الى متن واحد اعن المفهوم الكلي
الموضوع له فمن المطر اطنان اوال المتحد واعن المفهوم
والما صدقات فمن الحقيقة والجائز دينجويني

كلياً في أصل الوضع ومشخصاً في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي

المصنف لا يسمى علماءً وهيئنا كلاماً^(١) وهو ان المراد

أي في اتحاد المعنى

— وذهب آخرون ومنهم المصنف الى ان الموضوع له في هذه الالفاظ « أسماء

الإشارة و... » عام ولم يلاحظ فيها خصوصية وتخصيص من ناحية الواضع ^{والتبلي} يتجمل

التشخص من ناحية المستعمل عند الاستعمال وعلى هذا القول فالتشخص في العلم بالوضع

وفي هذه الالفاظ بالاستعمال فصح للمصنف أن يخرج هذه المعارف عن العلم بقوله

وعداً لاشتراكهما في التشخص وامتياز العلم عنها بكون تشخصه بالوضع ..

ولا يخفى عليك ان المعنى الموضوع له لأسماء الإشارة على هذا القول واحد عام

وانما تعدد المعاني عند الاستعمال بتخصيص كل مورد بخصوصية خاصة يمتاز عن مورد

آخر وأما على القول الاول فالمعنى الموضوع له متعدد بتعدد موارد استعمالها لان

الواضع « على هذا القول » وضع اللفظ لكل مورد نورد بخصوصه ولو بالتصور الاجمالي

كما مر .

(١) ينبغي لتوضيح اشكال المحشى من تقديم مقدمة وهي ان المعنى على قسمين

أ - المعنى عند الواضع « أى المعنى الموضوع له » ب - المعنى عند المستعمل يتصرف

منه عند الاستعمال سواء كان التصرف بالتجاوز كجعل الرجل الشجاع معنى للأسد أو يلاحظ

خصوصية المورد كجعل المشار اليه الخاص معنى لاسم الإشارة .

مع ان معنى الاسد عند الواضع هو الحيوان المفترس ومعنى اسم الإشارة عنده هو

كلى المشار اليه على رأى المصنف فكون الرجل الشجاع معنى للأسد وكون المشار

اليه المعين معنى اسم الإشارة انما هو بتأويل وتصرف من المستعمل .

اذا عرفت هذا فان كان مراد المصنف من المعنى في قوله اتحد معناه وتغير المعنى

في قوله كثر هو القسم الاول « المعنى الموضوع له » يرد عليه ان المعنى الموضوع له

في الحقيقة والمجاز واحد هو الحقيقى فقط اذ المجازى ليس بموضوع له فجعل الحقيقة

والمجاز من متكرر المعنى كما يأتي في كلام المصنف غير صحيح .

وان كان مراده من المعنى هو كل ما كان معنى عند المستعمل أعم من أن يكون المعنى

الموضوع له أو كان معنى يتصرف المستعمل وتأويله فيرد عليه ان أسماء الإشارة على رأى —

٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وبدونه متواط ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية
وان كثر فبان وضع لكل فمشارك والا فان اشتهر في الثاني

بالمعنى (١) في هذا التقسيم^١ أما الموضوع له تحقيقاً أو^٢ ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلاً (٢) ، فعلى الأول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكرر المعنى (٣) ، وعلى الثاني (٤) يدخل نحو أساء الإشارة على مذهب المصنف في متكرر المعنى ويخرج عن متحدث المعنى ، فلا حاجة في إخراجها (جه) الى التقييد بقوله : (وضعاً) ، وان لم يكن داخل في شيء من أقسامه^٣ قوله : (إن تساوت) أي يكون^٤ صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد على السوية (٥) .

والأولى أن يكون استعماله « من أقام متكرر المعنى لتكررها في الاستعمال فخرجت بقوله اتحاد ولا يحتاج لإخراجها بقوله وضاع كما لا يخفى .

(١) في قوله اتحد معناه وضمير المعنى في قوله وان كثر.

(٢) التأويل من الاول والمأل فإن: المبنى - التجازي - وكذا البعنى - المشغول فيه - فنى

اسم الإشارة وان لم يكونا معنى اللفظ حقيقة ولكنها يؤلان ويعودان الوجود المناسبة بينهما وبينه في الشبه أو العموم والخصوص .

مدق هذا المعنى على ما ليس من النكر .

(٤) أى على أن يكون مراد المصنف من المعنى المعنى المستعمل فيه وعليه فأساءه
الإشارة على مذهبه داخل فى المتكثر ولم يكن داخلا فى المتحد ليجتاح الى اخراجه
المتكثر فى مذهب - بقاء وضعا .

(٥) بأن لا يثبت بعض أفرادہ الی الذہن قبل بعض آخر کمثل الانسان علی أفرادہ

فان افزاده المندرجه
الى الانبياء كانت
افضل منكم
الارواح
المنذر
المنذر
المنذر

حکمت نیست، متفاوت، با جادو و جادوگر
بجده و آن را
تفاوتی در الزام
مکرر و بعضی دیگر
غلطی
نیز ای ای ای
المنی الکلی
مواظت کامل
ای افراد
شکلی

[illegible]

الحسين بن علي بن ابي طالب
عليه السلام

[illegible]

[illegible]

والضعيف فان الوجوه في
انزله والركب من في

[illegible]

فلا يخلو (١) أما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءً (٢)
 بوضع على حدة أو لا يكون كذلك ، والاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة
 وللذهب وللذات ، وعلى الثاني (٣) فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد
 من تلك المعاني إذ المفرد (٤) قسم من اللفظ الموضوع ، ثم انه ان استعمل
 في معنى آخر (٥) فإن اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى
 الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا اطلق مجرداً عن القرائن فهذا يسمى
 منقولا (٦) وان لم يشتهر في الثاني ولم يجر في الاول بل يستعمل تارة في
 الاول واخرى في الثاني ، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له
 يسمى اللفظ حقيقة ، وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى
 مجازاً .

(١) حاصل هذا التفسير ان المفرد المتكرر المعنى على ثلاثة أقسام أ - مشترك
 ب - منقول ج - حقيقة ومجاز .

لان المعاني الكثيرة أما أن يكون كلها موضوعاً له اللفظ مستقلاً فهو المشترك أو
 بعضها كذلك . وهو ان اشتهر في المعنى الغير الموضوع له بحيث ترك الموضوع له فهو
 المنقول وان لم يكن بتلك الشهرة في غير الموضوع له فهو حقيقة ومجاز .

(٢) أي من غير ملاحظة مناسبة بينه وبين معنى آخر كما في المجاز والمنقول .
 (٣) أي بالآلا يكون موضوعاً لجميع المعاني .
 (٤) يعنى لما كان هذا التقسيم للمفرد لقوله سابقاً (والا مفرد وهو ...) والمفرد
 قسم من أقسام الموضوع لقوله فيما تقدم (والموضوع ان قصد ...) فالمقسم الاصل هو
 اللفظ الموضوع فيجب تحقق الوضع في جميع أقسامه ومن جملة أقسامه أقسام متكرر
 المعنى فلو كان واحد من المعاني الكثيرة غير موضوع كان خارجاً من المقسم .
 (٥) غير الموضوع له .

(٦) لانتقال اللفظ من المعنى الاصلى « الموضوع له » الى المعنى الاخر بالشهرة .

[illegible]

الى العجائب مصر
فقد ج

اسم الناعل
 الى اللفظ المذكور وما قال
 من انه يمكن ان يكون اسم مكان بناءً
 ان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي الى ما
 آخر فهو مثل الجواز لا يجب عليه اللطيف
 الى كماله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المعيار منه
 فاستعمله في المعيار اما بطريق عموم المعيار او باسقاط اخرهم في المعيار
 (1) او المار بالمعيار اما اهل الشرع الخ احسن واولى من تفسير البعض لما قاله المصنف ينسب الى الناقل حيث قال
 الى هنا في صفة
 فيه ينسب الى الناقل حسوا كان مشترياً او مرفاعاً ما كان او سماً من نفس الأمر الإلهي قد ينسب التقل إليها معياراً لكونها معياراً للتقل ينسب
 ان الشرع وما عطف عليه من معناه بلية ليست مشترياً او مرفاعاً ما كان او سماً من نفس الأمر الإلهي قد ينسب التقل إليها معياراً للتقل ينسب
 (2) كالعلو فانها في اللغة الدعاء فقله الشايع الى الأركان الشخصية منه (الحرف العام لا يصح تحصيله الا بالامسلاح
 ان هذا من حيث انه من الشرع غير الناقل الخيره وان الحرف لكونه متبادراً منه (الحرف العام لا يصح تحصيله الا بالامسلاح
 فقل هذا من حيث انه من الشرع غير الناقل الخيره وان الحرف لكونه متبادراً منه (الحرف العام لا يصح تحصيله الا بالامسلاح
 المستعمل في التصديقه حل هو معيار المتقول ان يكون اللفظ مستعمل في اصطلاحه ليس الا الثالث لملامحة المعنى الاول اعني الأهمية
 فيه واما على ما قاله بعض في ذلك من المتقول كمناسبة في العلم المرتبط بحرف ثم من غير ولشخص انفسه الا ان يقال ينسب
 للمناسبة بينهما فيخرج ألا اعتباري لكل ما يدعى على الأرض ثم سقاء العام اذ ان القوائم الأربعة من النبال والكهبر والنسب
 (3) كالألابة فانها في أصل اللغة لعل ما يدعى على الأرض ثم سقاء العام اذ ان القوائم الأربعة من النبال والكهبر والنسب
 الى أي التفصيل المار من قوله اعلم ان الفهم من اللفظ غير محسوس في مفهوم الجزئي تنقيتها الى الجزئي
 (4) ففسره بذلك تنسيباً على ان الفهم من اللفظ غير محسوس في مفهوم الجزئي تنقيتها الى الجزئي
 (5) كالألابة فانها في أصل اللغة لعل ما يدعى على الأرض ثم سقاء العام اذ ان القوائم الأربعة من النبال والكهبر والنسب
 الى أي التفصيل المار من قوله اعلم ان الفهم من اللفظ غير محسوس في مفهوم الجزئي تنقيتها الى الجزئي

حقیقہ و فی الاشیاء
المجانا و فی کلہما حقیقہ و فیہما
بشیرک فی معانہ و الحاصل ان
مع و لمح النظر عن
و لا یستخرج

(٢) وكذا الذين المجتهدين فأنها كليات مفتوحة وإن كانت مستقلة وجوداً
بما جعل الشيء قسماً له لأنه لا يستلزم فرض صدق على كل شيء بل يكفي أن يكون
مستحيلاً في بعض الحالات كما هو ظاهر من هذا الوجه والوجه الثاني هو أنه لا يمتنع

[illegible]

[illegible]

قوله: (أو أمكنت^(١)) أي لم يمتنع أفرادها في الخارج ، فيشمل الواجب
والممكن الخاص كليهما .

قوله: (ولم يوجد) كالعتقاء^(٢) .

ليريد بهما الممكن وجوده ولكن لا يوجد جلال

(١) الممكن الخاص ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه كالعالم ما سوى الله والممكن
العام ما لم يمتنع وجوده سواء لم يمتنع عدمه أيضاً كالممكن الخاص أو امتنع عدمه
كالواجب فالممكن العام يشمل الممكن الخاص والواجب كليهما بمعنى أن الممكن الخاص
ممكن عام وكذا واجب الوجود أيضاً ممكن عام .

وان شئت قل ان الممكن الخاص ما سلب عنه الضرورة في الطرف الموافق
والمخالف والممكن العام ما كانت الضرورة ملوبة عنه في الطرف المخالف فقط سواء
كان الطرف الموافق ملوب الضرورة أم لا « والمراد من سلب الضرورة عدم الوجوب » .
والمراد بالطرف الموافق هو الوضع الموجود في القضية فعلاً والمخالف خلافه
فان كانت القضية موجبة فالموافق لها هو الايجاب والمخالف السلب وان كانت سالبة
فالموافق هو السلب والمخالف هو الايجاب .

فالممكن الخاص نحو قولنا الانسان موجود بالامكان الخاص فان الطرف الموافق
لها وهو وجود الانسان غير ضروري كما ان الطرف المخالف « عدم وجود الانسان »
أيضاً غير ضروري .

ونفس هذا المثال « الانسان موجود » ممكن عام أيضاً لعدم ضرورة الطرف
المخالف كما ذكر ويكفي ذلك لصحة الامكان العام وان كان الطرف الموافق أيضاً غير
ضروري .

كما انه « الممكن العام » صادق على الواجب أيضاً كتقوله الله موجود فان طرفها
المخالف وهو عدم وجود الله غير ضروري لعدم امتناع وجوده وهذا المقدار كاف لصحة
الممكن العام وتفصيل ذلك في باب التقضايا .

(٢) طائر خيالي لم يوجد منه في الخارج فرد ولكن مفهوم لفظه كلي ويمكن عقلا
وجوده في الخارج أيضاً .

الامكانات من قبيل
عدم الوجود والوجود للشيء

كبحر من يربق و
انسان ذي لامين
وباب النول وغير
ذلك مما هو من الضرر
الاختيارية بغير جبر
في اعموم السلب
في لسان سلب الجبر
يجوزني

٥٠ أي صدق فصدق
 التجريد فاندفع قول ابن الفخري
 بأن تقييد التصديق بالصدق
 ٥١ جليانين على الآخر والتأني
 واحد فاستدنبنا على أن التصديق
 عبارة عن صدق كما
 التبيين على الآخر والتأني
 ٥٢ أي صدق فصدق
 التجريد فاندفع قول ابن الفخري
 بأن تقييد التصديق بالصدق
 ٥٣ جليانين على الآخر والتأني
 واحد فاستدنبنا على أن التصديق
 عبارة عن صدق كما
 التبيين على الآخر والتأني
 ٥٤ أي صدق فصدق
 التجريد فاندفع قول ابن الفخري
 بأن تقييد التصديق بالصدق
 ٥٥ جليانين على الآخر والتأني
 واحد فاستدنبنا على أن التصديق
 عبارة عن صدق كما
 التبيين على الآخر والتأني

أو الكثير مع التناهي أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والآخر
فان تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك

قوله: (مع امكان الغير) كالشمس^(١).

قوله: (أو امتناعه^(٢)) كمنهوم واجب الوجود.

قوله: (مع التامی) كالکواكب السبع السيارة^(٣).

قوله: (أوعدمه) كمعلومات الباري^(١) عز اسمه، وكالنفيس الناطقة^(٢)

على مذهب الحكماء. بفضل رتبة إقصاء الكمال سنة ينجوني

(١) فان لفظ الشمس ليس علماً: للشمس الموجودة في عالمنا بل اسم جنس لكل

نہ ہونہ فہی مفہوم کلی بجوز العقل صدقہا علی کثیرین ولا یمتنع وجود افراد

منها من الخارج ، لكن لم يوجد منها الا فرد واحد فقط .

(۲) ای امتناع النیر فان مفهوم الواجب کلی ای کل ما وجب وجوده و لكن لم

منه الا فرد واحد هو الله سبحانه ويمتتع وجود فرد آخر منه عقلا لانه يلزم منه تعدد

وهو محال (ولو كان فيهما آلهة إلا الله لقد تافأ).

(٢) فإن الكوكب السيار مفهوم كلي يجوز العقل أن يكون له أفراد كثيرة ووجد

شير وهو البعة لان الكثير في مقابل الواحد لكنه متاه أى محدود ببعة لا أكثر.

(٤) لأنها غير محدودة بخد فلا يقال انه سبحانه يعلم ألف شيء أو ألفين مثلا وذلك

به سبحانه متعلق بالمستقبل كتعلقه بالماضي والحال فعلماته أبدى كلمه بخلاف

تعالى الباري فان المخلوق يصدق على ما خلق في الماضي والحال فقط ولا يصدق

لم يخلق بعد .

(هـ) لاشك في ان النفس الناطقة اى الانسان مجرداً عن الجسم شىء متاير للجسم

بى حالة فى الجسم حلولا دقيقاً يورهم الجاهل اتحادهما أو تركيبهما والحال انه لا

ذلك بل هما مصاحبان كمصاحبة الجسم للثوب ولهذا نضيف التاجمانا فنقول

ورجلی ویدی ولا یضاف شیء الی نفسه بل الی غیره ۔

فان تصادقا

قوله: (أ)

قوله: (ب)

قوله: (ج)

قوله: (د)

على مذهب ا

(١) فان

(٢) أى ا

(٣) فان

(٤) لانها

طلعه سبحانه

مخلوقات البارى

ما لم يخلق به

لاشك

وانما هى حالة فـ

ولا ذلك بل

ورجلى و

الربهم ليعلموا هذا

التصورات (النسب الرابع)

في النسب الرابع

قوله: (والكلياتان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أي كل كليين لا بد من أن يتحقق بينهما إحدى النسب الأربع التباين الكلي، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه.

وذلك لانتهما إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر، أو يصدق فعلى الأول فهما متباينان، كالإنسان والحجر (١)، وعلى الثاني فإما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلاً (٢) أو يكون (٣)، فعلى الأول فهما أعم مطلقاً (٤) وأخص من وجهه كالحيوان والابيض (٥)، وعلى الثاني (٦) فإما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الأول فهما متساويان، (في الكلبيين).

— وأما اختلفت الفلاسفة في أنها أي النفوس الناطقة هل لها وجود قبل أن تحمل الأبدان أو أنها توجد عند وجود المحل أي البدن . فذهب الحكماء منهم على الأول وأضافوا أن وجودها نحو وجود لا يحد بحد ولا حد لا يحد بحد . وأما المتأخرون منهم فذهبوا إلى الثاني وأنها محدودة بخلق أول إنسان وموت آخر إنسان وتفصيل الكلام في محله .

(١) لعدم صدق الإنسان على شيء من أفراد الحجر ولا الحجر على شيء من أفراد الإنسان .

(٢) بل الصدق من الجانبين جزئياً .

(٣) أي الصدق الكلي .

(٤) فإنه يصدق الحيوان على الابيض وكذا الابيض على الحيوان لكن جزئياً لا كلياً لوجود الحيوان غير الابيض والابيض غير الحيوان كالبقير الاسود والثلج .

(٥) أي فيما إذا كان بينهما صدق كلي .

[illegible]

[illegible]

۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴
 ۵۳۵
 ۵۳۶
 ۵۳۷
 ۵۳۸
 ۵۳۹
 ۵۴۰
 ۵۴۱
 ۵۴۲
 ۵۴۳
 ۵۴۴
 ۵۴۵
 ۵۴۶
 ۵۴۷
 ۵۴۸
 ۵۴۹

أي الناطق واللائق واللائق واللائق

متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين (١) صدق عليه نقيض الآخر (٢)

أذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر (٣) ، ضرورة استحالة

ارتفاع النقيضين (٤) فيصدق عين الآخر بدون عين الأول (٥) لامتناع اجتماع

النقيضين (٦) ، وهذا يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً لو صدق اللانسان على

شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق ، فيصدق الناطق عليه هيئتها

بدون الانسان ، هذا خلف (٧) بالاستحالة لارتفاع النقيضين (٨) أقام الدليل مقام المدلول في الراجحة

قوله : (ونقيضهما بالعكس) أي نقيضاً الأعم والأخص مطلقاً أعم وأخص

مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم بمعنى

ان كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كلما صدق

عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم .

اللائق واللائق

(١) كاللائق .

(٢) كاللائق .

(٣) يعني اذا صدق اللانسان مثلاً ولم يصدق منه اللاناطق يجب أن يصدق هناك

الناطق لان اللاناطق والناطق نقيضان لا يمكن ارتفاعهما فصدق اللانسان مع الناطق

فصدق أحد العينين « الناطق » بدون العين الآخر « الانسان » لوجود نقيضه هنا وهو

اللانسان والنقيضان لا يجتمعان وصدق أحد العينين بدون الآخر ينافي التساوي المفروض

ينتهي .

(٤) وهما اللاناطق والناطق مثلاً اذ لا يخلو الشيء من كونه ناطقاً أو لائقاً .

(٥) أي الناطق بدون الانسان .

(٦) يعني مع صدق اللانسان لا يمكن صدق الانسان لكونهما نقيضين ويستحيل

اجتماعهما .

(٧) يعني صدق الناطق بدون الانسان خلاف لفرض تساويهما .

أما الأول (١) : فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص

لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم ، هذا خلف (٢)

مثلا لو صدق اللاحيون على شيء بدون اللاانسان (٣) لصدق عليه الانسان و

يستنتج هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون

والحيوان الاخص (٤) : فلانه بعدما ثبت (٥) ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص (٦)

لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون

نقيضاهما وهما العيان متساويين كما مر وقد كان العيان اعم وأخص مطلقاً

(١) وهو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص .

(٢) أى خلاف القرض اذ القرض ان هذا أخص من ذلك ومقتضى ذلك أن يصدق

الاعم في كل مورد صدق الاخص .

(٣) المدعى انه لو صدق اللاحيوان « نقيض الاعم » على شيء لصدق اللاانسان

« نقيض الاخص » على ذلك الشيء فان لم يصدق اللاانسان وجب صدق الانسان لانهما

« الانسان واللاانسان » نقيضان والنقيضان لا يرتفعان .

فصدق اللاحيوان مع الانسان ولا يمكن هنا صدق الحيوان لوجود نقيضه

« اللاحيوان » والنقيضان لا يجتمعان فصل صدق الانسان بدون صدق الحيوان وهذا

خلاف القرض اذ القرض ان الانسان أخص من الحيوان ويستحيل صدق الاخص بدون

صدق الاعم .

(٤) أى ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

(٥) فى الشق الاول .

(٦) يعنى أثبتنا فى المقدمة الاولى ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص « كل

لاحيوان لانسان مثلا » فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم « كل لا انسان لا حيوان »

أيضاً لكان النقيضان متساويين لان الصدق من الجانبين هو شأن المتساويين .

واذا كان النقيضان متساويين يلزم أن يكون نقيض النقيضين أيضاً متساويين ونقيض

النقيض هو الدين مع ان القرض يكون المتساويين اعم وأخص مطلقاً فيكون خلاف القرض .

[illegible]

مولد من الجانبيين
ما عطف عليه من تقديم البد

في المدين اعني قوله اصلا بناء على وجوبه
في التذات النسخ واما على فقد فلا بناء على وجوبه
من قبيل فختشيمهم من التميم ما عطف عليهم من الجانبيين

جلال

اي وان لم يتصادقا في الجملة سواء انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال
وهو ان يتنازعا في الكل فالبيان الجبرتي انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال
وهو ان يتنازعا في الكل فالبيان الجبرتي انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال

وهو التباين الكل فالبيان الجبرتي انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال
وهو ان يتنازعا في الكل فالبيان الجبرتي انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال
وهو ان يتنازعا في الكل فالبيان الجبرتي انما يتحقق بالاجمال النوعين ولا من جانب جلال

من وجه يتحقق بين عين الاعم مط وبقض الاخص في ذلك الاخص وبالاعراض ولا من وجه
فلا فيها يتحقق بين عين الاعم مط وبقض الاخص في ذلك الاخص وبالاعراض ولا من وجه
من وجه يتحقق بين عين الاعم مط وبقض الاخص في ذلك الاخص وبالاعراض ولا من وجه

شرح مستحسن
ص ٩

والا فمن وجه وبين تقيضيهما كياناً من جزئى كالمبتابين .

هذا خلف ما يكون التقيض متساويين بدون تساوي . فان فاعلم ان اشارة الى ما مر من ان يشتهى

قوله : (والا فمن وجه) أي ان لم يتصادقا كلياً من الجانبين . ولا من جانب

واحد أصلاً (١) فمن وجه . أي اعم واخص من وجه . أي مادة المساواة بتجزيته

قوله : (تباين جزئي) التباين الجزئي هو صدق كل من الكلين على أي شيء بدون الآخر في الجملة (٢) فان صدقا معاً أيضاً (٣) كان بينهما عموم

وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلاً ، كان بينهما تباين كلي . فالتباين كلياً لانه له مادتين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي الاختراق . فالتباين

أي كما يتحقق في ضمن العموم من وجه . كالحيوان والابيض يشتهى . ثم ان الامر بين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين تقيضيهما أيضاً : عموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين تقيضيهما وهما الاحيوان

(١) بل الصدق في الجانبين نحو الجزئية كالحيوان والابيض فان بعض الحيوان

أبيض وبعض الابيض حيوان .

(٢) التباين الجزئي ليس من النسب المعروفة بل هو تعبير جامع عن التباين الكلي والعموم من وجه ليشمل صورتي تقيض العموم من وجه أعنى التباين الكلي والعموم من وجه بلفظ جامع وهو « التباين الجزئي » عبارة عن أن يكون الكلان بحيث يكون بينهما تباين وعدم اجتماع سواء كان التباين كلياً فيكون تبايناً كلياً أو جزئياً فعموم من وجه .

وقوله في الجملة أي غير مقيد . بكونه كلياً أو جزئياً ليشملهما معاً . (٣) يعني مع كونهما غير مجتمعين في مورد كانا مجتمعين في مورد أيضاً كما هو شأن العموم والخصوص من وجه فالحيوان والابيض غير مجتمعين في الثلج والحيوان الاسود ومجتمعان في الحيوان الابيض .

واللاأيض أيضاً عموماً من وجهه^(١) وقد يكون بين تقيضيهما تباین كلي كالحيوان
والإنسان^(٢) فان بينهما عموماً من وجهه وبين تقيضيهما وهما اللاحيوان و
الإنسان مباينة كلية^(٣).

فلهذا^(٤) قالوا إن بين تقيضي الأعم والأخص من وجهه تباین جزئياً لا
العموم والخصوص من وجهه فقط ولا التباین الكلي فقط.

قوله : (كالتباین) أي كما أن بين تقيضي الأعم والأخص من وجهه
مباينة جزئية كذلك بين تقيضي المتباينين تباین جزئي ، فانه^(٥) لما صدق
كل من العنيتين مع تقيض الآخر صدق كل من التقيضين مع عين الآخر ،
مثل الحيوان والاحجر وهو اللاحيوان واللاحجر ، لكن اللاحيوان واللاحجر

قد يكون
بينهما عموماً
تباین كلي
وقد يكون
بينهما تباین
جزئي
مثل الإنسان
والحيوان

- (١) لاجتماعهما في الحجر الأسود وافتراقهما في الحيوان الأسود لصدق اللاأيض
عليه دون اللاحيوان وفي الثلج لصدق اللاحيوان عليه دون اللاأيض .
- (٢) لاجتماعهما في البحر وافتراقهما في الإنسان لصدق الحيوان عليه دون اللا
إنسان وفي الحجر لصدق اللاإنسان عليه دون الحيوان .
- (٣) إذ لا شيء من اللاحيوان بائناً ولا شيء من الإنسان بلاحيوان .
- (٤) أي لاجل أن تقيض العموم والخصوص من وجهه لم يكن على نقي واحد بل

قد يكون هذا وقد يكون ذلك فأتوا بلفظ جامع ليشمل كلا قسميه .
(٥) هذا استدلال لاثبات صدق أحد تقيضي المتباينين بدون التقيض الآخر في
الجملة وهو مني التباین الجزئي وحاصل الاستدلال أن شأن المتباينين عدم اجتماع أحدهما
مع الآخر فلما لم يجتمع مع الآخر لزم اجتماعه مع تقيض الآخر لاستحالة ارتفاع
التقيضين وفي هذا الاجتماع (اجتماع عين مع تقيض عين الآخر) حصل صدق أحد التقيضين
بدون التقيض الآخر (لكونه مجتمعاً مع عين الآخر) وهو المطلوب .
مثلا الحجر والإنسان متباينان لا يصدق الحجر على الإنسان ولا الإنسان على الحجر
فلا بد أن يصدق الإنسان على الاحجر ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين وكذا العكس ففي هذا
المورد (مورد صدق الإنسان مع الاحجر) صدق أحد التقيضين (الاحجر) بدون التقيض
الآخر (أي بدون اللاإنسان) لوجود الإنسان ولا يجتمع التقيضان .

٥٠ الإنسان واللائحة مباينة كلية مع أن بين تقيضيهما وحيال الإنسان واللائحة مباينة كلية
جلال الدين الدواني

[illegible]

والسياب في الكحل
 سحابة عند صدق كل منهما يدنو
 الآخر في جميع الصور بحيث لا يكون بينهما
 تساد كما قال ابن عبد الله الكحل أو في ضمن عموم
 في البحر والأنسان تأمل كلا التقديرين السيابين البحر
 وهو مضمون من وجد فانه يصدق على ٩ مع ان مرتبة ذكره اسبق تأمل في بحر

ای کفینیهما

ای فی زمین نفیہ

والأولى بحلها من غيرها تأمل فينجو

۱۷۱ فی جری عاترهم فی استجبالہ قرنجی

(٢) لاجتماعهما في الشجر وافتراقهما في الإنسان والحجر "لصديق اللاحق" يعلى

(٣) كلمة هذا يمكن أن يكون فاعلا ليصح أى ليكون هذا التغير (التباين الجزئى)

(٤) مع انه « المصنف » بين حكم نتيقي الثلاثة الاخر بعد العيني بلافصل .

(٥) متعلق بالاختصار یعنی ارادہ بتا خیر، الاختصار فی الکلام بسبب القیاس بقولہ

كالمبتائين فإنه لو ذكر نقيض المتباينين بعد العيتين بلا فصل لكان عليه أن يكرر قوله

(٦) يعنى ان التباين الجزئى $\sigma^2_{\text{جزئى}}$ ينتزع من التباين الكلى والعصوم من وجهه وجامع

بما وحيث ان المصنف في مقام بيان يومئذ جميعته للفردين ليتصوره المتعلم من هذه

وقد يقال الجزئى للاخص وهو أعم .

فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه ، والتباين الكلي

فتقبل ذكر فرديه كليهما ^{بلا تحسين} ^{أي بتحمل} ^{ببيانته} ^{ذكره} ^(١) التباينى (١) ذكره .

قوله : (وقد يقال) يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذى

يستتبع أن يجوز صدقه على كثيرين ^{أي لعدد} ^(٢) كذلك يطلق على الاخص من شىء ^(٣)

وعلى الاول بقيد بقيد الحقيقي ^(٤) ، وعلى الثانى بالاضافى والجزئى بالمعنى

الثانى ^(٥) .

ـ الحاشية فكان بيان هذا الامر متوقفاً على ذكر الفردين ليعرف ما يشتركان فيه ليصح ذكر الجامع لهما نعم لو كان المصنف فى مقام بيانه بخصوص أحد فرديه لجاز له ذكره بعد التباين الكلى لانه فرد منه ولكن لم يكن يحل غرضه بذلك (لان غرضه وصفه مجرداً عن خصوص الفردين أى بوصف الجامعة لهما) .

(١) أى لا يمكن ولا يصح ذكره هناك لجعل النازىء يعنى التباين الجزئى « المركب من جزئين » بذكر جزء واحد منه .

(٢) ومربى قوله (المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى) نحو ريد .
(٣) يعنى المفهوم الذى تحت مفهوم اخر والجزئى بهذا المعنى شامل للجزئى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » وللكلى الذى تحت كلى اخر كالانسان تحت الحيوان لانطباق الاخص من شىء على كليهما .

(٤) أى يقال للجزئى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » الجزئى الحقيقي ويقال للجزئى بالمعنى الثانى « الاخص من شىء » الجزئى الاضافى .

(٥) يعنى الجزئى الذى يعنى الاخص من شىء أعم من الجزئى بمعنى الاول « ما يستتبع فرض صدقه على كثيرين » أى يصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقي أيضاً لان الجزئى الاضافى يعنى الاخص من شىء وكل جزئى حقيقى فهو تحت كلى كزيد بالنسبة الى الانسان .

لا ينبغي عليك
 انه لم يقرر من الاطلاق الكل على
 حق غير ما تم تبينه على انه ليس للكل سر
 الحق الحقيقي بخلاف الجرنى فان له معينين الحقيقة
 اعني الكل كما قال الرازي فهذه اثلاث هن مآلات الكل والجرنيان منهم
 والاشافي كما يطلق عليه الكل واحد ليس الا قائل ببجورين لكل وجهه ما افاده
 مما قاله ان ما يطلق عليه في حاشية المصالح حيث قال ما هو الحق بالتبطل ان ما يطلق عليه
 السيد السند قدس سره في حاشية الكل والجرنيان كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 الكل امان حقيقه وامنا في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 ان من البديهة ان المتغير اليه في الجرنى كـ بجورين هذا تعريف لنظي للجرني الامنا في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 كما مر مع الكلان التي هي في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 ان من قبيل ولست بالاكتر منهم حمس بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 ان آدم وهو وجهها موجهة شخصية من الجرنى وسالبة جزئية من الاشافي في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 عليه فهو الثابت كالزهر والجرنيان موجهة شخصية من الجرنى وسالبة جزئية من الاشافي في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 التباين ان كان بينهما مباينة بالذات كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 اشير الى زيد بهذا الصانع وحده الكاتب وموجهها موجهة شخصية من الجرنى وسالبة جزئية من الاشافي في كـ بجورين حيث قال لا بد له من معنيين ليس عين الكل الحقيقي
 بحسب الكل ببجورين

٦ أي فهو ما في
 ان هو عند سرج قزلبين
 ٧ ومنه يعلم ان الاخضر ههنا اعم من
 الاخضر السابق قزلبين لا ذاتي او عرضي فلا يدرك
 شان الله تعالى بين المفهوم والشيء وليس عند سرجا تحت ذاتي يتجوزني
 والفرق بين الكلبيات والامور في المحكمات هيدي هيدي
 ٨ والثاني في الكلبيات والامور في المشابهات التي استأثره الله بجلده ان وفق على كلمة الا الله يشتمى
 موبعد فتبع اعني التعايل للمشاوهمات التي استأثره الله بجلده ان وفق على كلمة الا الله يشتمى
 ٩ من قوله نعم واخضر مطرفي ببيان النسب الاربعة بين الكلبيين قزلبين
 للجورم والمخمسود كما ان قوله الآتي ولا يصدر اه كذا كن فافهم يتجوزني

التصورات (النسب الاربع) كما قال بعض المحققين
من المحدثين اعمدات
ما ذكره مسبقا كان مبنيا على
على كلمة هو في قولنا راجع
الى الجري كما هو المتأخر وهذا
الكلام مبنى على ما راجع
الى الاخص بـ

٢٤

أعجم منه بالمعنى الاول ، اذ كل جزئي حقيقي فهو يندرج تحت مفهوم كلي عام وأقله المفهوم والشئ والامر ، ولا عكس ^(١) اذ الجزئي الاضافي قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان .

ولك (٢) أن تحمل قوله : (وهو أعم) على جواب سؤال مقدر كان قائلًا

يقول الاخض على ما علم سابقاً (٣) هو الكلبي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً
 كالانسان اي جميل (كالحيران) عه
 اشأ

اشاء
بن

«حتى لو لم يكن الجزئى الحقيقى تحت كلّى من الكليات الخاصة» المعروفة «كأنه يتوحد من انفراد
فانه وان لم يكن داخلا فى كلّى الحيوان أو الجسم أو الجوهر لكنه لا أقل داخل فى المجموعه الخارجيه
الكليات العامة كالشئ فانه شئ من الاشياء والامر فانه امر من الامور والمفهوم فانه مفهوم
من المفاهيم .

(۱) ای لیس کل جزئی اضافی جزئاً حقیقیاً لان الجزئی الاضافی قد یکون کلیاً تحت کلی آخر کالانسان تحت الحيوان ومعلوم ان الکلی لا یمتنع فرض صدقه علی کثیرین .

(٢) أى يصح أيضاً أن يعود ضمير هو فى قوله وهو أعم الى الاخص يبنى ان حقيقته هو المذكور فلا
هذا الاخص أعم من الاخص الذى سبق ذكره فى بحث النسب (أى الاخص مطلقاً أو منهم علم).
لاخص من وجه) فان ذلك الاخص كلى وهذا الاخص قد يكون كلياً « كالانسان بالنسبة لخاصة الدلف
الى الحيوان » وقد يكون جزئياً حقيقياً .

فحاصل السؤال المقدر ان الصنف بقوله (وقد يقال الجزئى ...) فى مقام بيان مفهوم كل ليس له الجزئى الاضافى الشامل للجزئى الحقيقى أيضاً فكيف يقول ان هذا الجزئى يقال للاخص مع ان الاخص على ما علم سابقاً هو الكلى الذى تحت كلى آخر والجزئى الاضافى لا يكون الا كجزئ من الكل دائماً بل قد يكون جزئاً حقيقياً .

فأجاب عنه بأن الاختصاص هنا « بقوله للاختصاص » ليس بمنفاه السابق بطل هو أعم .
أوسع منه لشموله للجزئي الحقيقي .

(۳) فی بحث الثب «الاخص مطلقاً والاخص من وجه» .

مجلس

والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول

كلياتاً (١) ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، فتفسير (٢) الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص. كمثل زيد فانه يصدق عليه الجزئي وليس كذلك. فاجاب بقوله: (وهو اعم) أي الاخص المذكور ههنا اعم من الاخص المعلوم آنفاً ومنه (٣) يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة (٤) التزاماً وهذا من فوائده بعض مشايخنا طاب ثراه. من هذا الجواب (٥) أي المعنى الثاني من قولك ولك ان تحمل الى هنا ابن قتيبي

الكليات الخمس (الجنس)

الجزء من الاخص هو جزئي

قوله: (والكليات) أي الكليات التي لها أفراد يجيب نفس الامر (٥) في

(١) أي صدقاً شاملاً لجميع الافراد كالانسان الذي يصدق عليه الحيوان كلياً ولا يصدق الانسان على جميع أفراد الحيوان.

(٢) المفسر بالفتح الجزئي والمفسر به هو الاخص فقد فسر المصنف الجزئي الذي هو اعم من الاخص « لان الجزئي هنا يشمل الكلي والجزئي الحقيقي » بالاخص الذي هو اخص من مفسره « بالفتح » كان المفسر بالكر اخص من المفسر بالفتح وذلك غلط في التعريف.

(٣) أي من جواب المصنف عن السؤال بقوله وهو اعم نعم ان الجزئي هنا اعم من الجزئي السابق وذلك لان الجواب حامل للسؤال والسؤال هو ان الجزئي هنا اعم من الإخص.

(٤) أي النسبة بين هذا الجزئي والجزئي الحقيقي علم من لازم كلام المصنف لامن صريحه فان صريح كلامه على ما ذكر هو اعمية هذا الاخص من ذلك الاخص وبما ان الاخص هنا مفسر للجزئي فيكون هذا الجزئي أيضاً اعم من ذلك الجزئي للزوم التساوي بين المفسر والمفسر.

(٥) مراده ان وجود أفراد الكلي لا ينحصر بالخارج بل يتبع وجود ذلك الكلي

۱۱
بتولہ قدیقال اجرتی
هوام ابریک

١١
- للآخوند وهو اعلم ابربر
يصدق عليه كل آخوند قاكلي
ربل

و هو الذي يفسر الخ

فلا يكون الخدم مساو
قول المصنوعة

علا ای فی قو
ای فی بیان النسب
المراد

١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الحسن بن محمد بن علي

المكونة للأخضر
قريب

فأجاب بقوله

النسبية بين الجزيئين
المذكور سابقاً والآخر

الأخص المذ
أقامه بالت
فضل

قومية الأخضر المذكور

الحقيق لابيانا عمو

المذكور هنا صريحاً
على أن القسم هو المتفرد
بالبات وتوحيده

الذاتي والغرضي. تنبهاً إلى
المذكر اللاعقل في الكلامات

في تقسيم
كانه نزل الى
الكي على

بین الاقوامی

بالذات لانه العبادى ص
اديبينجوين
الحج بالا لفا

اللاق اسم الحدد كما في الجحش
شمله الألفا

بين أفرادى هو عبارة عن
تخمينية لامتناع مدقة
تحتاج الى البناء

على الثاني عشر
واضح لا يحسن
بالطبع فقدم
مقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

هو عبارة عما شتموه للأمر
طالحو كل الهام

ما وعلی النسل ایہ

سلك ذلك ولا حظ للمقدم
ما احسنهنا

انترناغه هو المال
العام لكونهم
عين الحقيقة
المف

هو مقدم

اعماله وانشاءه وكماله هو كذا

مسور حافي الحدا التام
مسل على الصورة وعلى الحدا التام
مسل على النوع على الفضل لانه
مسل جزاء الحقيقة
مسل اذا

هذا كل وذاك الجزء او
مقدم على الجزء او
العكس ونظير

ملحة و
لنحظ إجمالاً
بمفضل فبالله
ذلك السكين

السكنجبين

مقدم

عند اخذ انه مفهوم مجمل
مقدم على اجزاء الثلاثة اعني الماء والعسل
والخمل بخلاف التفصيل وتندبر الفصل على الباقي

والخمل بخلاف العرض العام وامنح ينبغي
اي المجهول وهو ما مل للكل والجزئي فان لكل الجزئي فيها ما على ما مسح به التالي
في المدخل الاوسط بل الشيخ في الثناء ابيض وما يقال من ان الكل الذي هو النسبة من امرين متباينين
على شئ محتمل لان حمل على نفسه لا يصور قطعا ان لا بد في الكل الذي هو النسبة من امرين متباينين
يحمل على غيره ابعاء ممتنع فاقول فيه نظرا ان يجوز جملة على جزئي آخر متباين له بحسب المفهوم ومتطابق بحسب
بحسب الذات كما في هذا الدعاكث وهذا الكاتب فانها لا تعد في الاعلى ان واحد في قولك بغير الانسان زيد
الذات فان زائرها نريد بعينه مثلا وتذايع جزئيه على كل في جزئية كما في قولك بغير الانسان زيد
قوله على الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا تعد في قوله في جواب ما هو يخرج الجزئية الحقيقية والوضوح
الانواع الحقيقية وفصولها القرينية وخراصها في جواب ما هو به ينطبق المحرف على الحرف جلال الدين الرواني
العام وقوله سائنا مخرص فان شئ منها لا يتبد في جواب ما هو به ينطبق المحرف على الحرف جلال الدين الرواني
اي الطوائف قال الامام ابو حيان اذا لم يلغظ بالمعنى لا اكتفية بقرينة السياق والنزق بين الاضافية والمحتملة
حسبنا من التناول فليكن ١٢ الماد بالكلية الكليات الانشائية لا اكتفية بالمتنوع والكيونان والانسكان او بالامكان
كما في القول فان له افراد مفروضة او مفروضة فرض ممكن وانما تنسب من هذه الكليات بالاضافية لان المتصور اليه في
كونها كليات ما تحتها من الافراد مفروضة او مفروضة فرض ممكن وانما تنسب من هذه الكليات بالاضافية لان المتصور اليه في
النفقطين وانما تنسب من هذه الكليات بالاضافية فرض ممكن وانما تنسب من هذه الكليات بالاضافية فرض ممكن وانما تنسب من هذه الكليات بالاضافية فرض ممكن

ص ٦٦

ليس بخارج عن
الماهية سواء كان عين الماهية
كالماهية النوعية فانها عين حقيقة افراد
ملحقتها او جزئيا كالماهية الجنسية فانها جزئية
ملحقتها والعرض ما ليس مطردا في
كل الناحية بالنسبة الى افراد الانسان عند اللطيف ص ١٥

٤
 بنفسه لنفسه الام
 لانهم منقسمان ان بعض اعلم
 فليكن ١ كمالا وشئ وشريك فانهما كلي لا
 مصدران لهما متحققه لاختصاصها ولاز هذا فلا يقطع بالبحث
 عنها فمن يعتقد به الا لاستفاده البعث وسميت الافراد بالمسداق
 لانها آله للصدق عيسى ٢ ولم يدل الى جميع افراد النوع فانه وان لم يكن عن حقيقة
 جميع الافراد لكنه عين حمصه افراد. التي هي الجنس فهو بالنسبة اليها نوع ٣ فيكون
 اي بعض من الافراد مباين لذلك الفرد بحسب النوع اى بعض كان فيكون اى
 واحد تمام المشترك بين شئ من تلك الافراد وبين فردها وجزء تمام المشترك
 بين ذلك الشئ وبين شئ آخر كالحبسم فانه تمام المشترك او بين فرد
 مخصوص وجزء تمام المشترك بين زيد وبين شجر مخصوص او بل كان جزء سواء كان
 بين ذلك الشئ وبين شئ آخر وان لم يكن تمام المشترك او جزء اعم مما في الجملة
 مخصوصين ٤ لا اى وان لم يكن تمام المشترك او جزء اعم مما في الجملة
 مساويا معبرا لها عن جميع ما عداها كالناطق او جزء اعم مما في الجملة
 كالحساس فهو الفصل الاول يسمى فملاقيا والثاني فصلا جديدا
 باللا يكون مشترك بين فرد نوع وفرد اخر مباين لذلك النوع اصلا كما في
 فصول الانواع او يكون مشتركين مباينين لذلك النوع اصلا كما في
 فصول الاجناس ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
 ما يتايله وقد يقال الدائم
 عالم ليس

الذهن أوفي الخارج منحصرة في خمسة أنواع .

وأما الكليات الفرضية التي لامصداق لها لاخارجاً ولا ذهنياً ^(١) فلا يتعلق

بالبحث عنها غرض معتد به .

ثم الكلي إذا نسب إلى أفرادها المحققة في نفس الامر ^(٢) فاما أن يكون

عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع أو جزء حقيقة فان كان تمام المشترك ^(٣)

بين شيئين منها وبين بعض آخر ، فهو الجنس والأفرد ^(٤) الفصل ، ويقال لهذه

الثلاثة ذاتيات : أو خارجاً عنها ^(٥) ، ويقال له العرض ، فاما أن يختص بأفراد

حقيقة واحدة ، أو لا يختص فالاول هو الخاصة ^(٦) والثاني هو العرض العام ^(٧)

فقد يكون الكلي خارجياً كالحَيوان والانسان فوجود أفرادها يكون في الخارج وقد يكون

ذهنياً فأفراده موجودة في الذهن كالنظام والزوجة فانهما كليان ولهما أفراد في الذهن

كتلازم النهار مع طلوع الشمس وكزوجية الاربة .

فقوله بحسب نفس الامر أى بحسب نفس ذلك الكلي فان كان خارجياً ففي الخارج

وان ذهنياً ففي الذهن .

(١) كالاشياء واللاممكن .

(٢) كل كلي له معنى يفهم منه وكل فرد من الكلي له حقيقة (جنس وفصل) يتشكل

الفرد منها فإذا لاحظنا الكلي والفرد ورأينا ان معنى الكلي يفي بشام حقيقة الفرد بأن

يكون مفهوم الكلي مشتملاً على جنس الفرد وفصله مما فهو نوع لذلك الفرد كالانسان

بالنسبة الى أفرادها وان أدى جزء من حقيقة فردا فان كان جزؤه المشترك فهو جنسه وان

كان جزؤه المختص فهو فصل له كالحَيوان والناطق .

(٣) فان الحيوان مثلا يفهم تمام ما يشترك فيه أفرادها اذ الحالات والفرائض المشتركة

بين الانسان والبقر وغيرهما من أفراد الحيوان هي معنى الحيوان وليس شيء مما يشترك

فيه أفرادها خارجاً عن مؤدى الحيوان .

(٤) أى عن حقيقة تلك الافراد بحيث لو حذف منها لم يتبقى من حقيقتها شيء .

(٥) كالضاحك فانه مختص بالانسان فقط .

(٦) كالشئ فانه مشترك بين الانسان والحقايق الحيوانية الاخرى من بقر وغنم وغيرها .

على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ما هو فان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب
كالحيوان والاف بعيد كالجسم النامي

فهذا دليل (١) انحصار الكليات في الخمس .

قوله: (المقول) أي المحمول (٢) . أي لنظ ما هو .

قوله : (في جواب ما هو) ما هو سؤال عن تمام الحقيقة (٣) ، فان اقتصر
في السؤال (٤) على ذكر امر واحد (٥) كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به

(١) يعني هذا الحصر لاقسام الكلى بنحو المنفصلة الحقيقية الدائرة بين الثنى
والاثبات دليل على عدم وجود كلى غيرها وحاصله ان الكلى بالنسبة الى الفرد أما أن
يكون حقيقته أو خارجاً عنها والاول أما تمام الحقيقة أو بعضها والاول النوع والثاني أما
يعضه المشترك فهو الجنس أو بعضه المختص فهو الفصل والخارج أما مختص فهو العرض
الخاص أو مشترك فهو العرض العام .

(٢) بأن تكون الكثرة المختلفة الحقايق موضوعاً والجنس محمولاً كقولنا البقر
والفتم حيوان .

(٣) وذلك لان هو ضمير والضمير يعود الى تمام مرجعه فان كان السؤال عن
فرد واحد فالضمير يعود الى تمام ذلك الواحد وان كان السؤال عن متعدد فقد فرض السائل
الجموع واحداً وألنى خصوصيات الافراد فيبقى تمام المشتركات فالضمير يعود الى
جميع المشتركات بين الافراد .

(٤) المطلوب السائل يختلف باختلاف كيفية سؤاله فان كان سؤاله عن امر واحد
كما اذا سئل ان البيت ما هو فمعلوم ان مطلوبه بيان تمام حقيقة البيت لما ذكر من مرجع
الضمير فيقال في جوابه بناء يعد للسكنى واذا سئل ان البيت والمسجد ما هو فقد فرضهما
شيئاً واحداً وألنى خصوصيات كل واحد منهما وكان سؤاله عن تمام مشتركتهما فيقال في
جوابه بناء وهكذا .

(٥) سواء كان واحداً شخصياً كزيتك أو واحداً كلياً كالانسان .

١١
 مسامحة جواباً عن
 السؤال بما هو ما ذاتي متفق
 او ذاتي مشتركة بينجوين. الحقيقة
 كالحقيقة النوعية او مختلفة كالحقيقة الجنسية انما
 بها بان المشترك على الجرمي والكل بينجوين
 فان الامر الواحد يشمل في السؤال وذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد
 اي المحتملة في الأفراد لا يمكن ان يكون ماهية مختلفة يستلزم عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد
 ان النوع المتعدد الاحتمال بحسب السؤال كما اذا كان النوع جواباً او بحسب الحقيقة كما اذا كان الملازم
 اي سوان كان الاحتكام بحسب السؤال كما اذا كان النوع جواباً او بحسب الحقيقة كما اذا كان الملازم
 بينجوين
 لا يعلم ان الماد بالكل الكلا لا وادي لا المجموع وان البعض والكل لا يستلزمان تعدد المشاركون حتى يقال
 لا يصدق التوزيع على الجنس الذي يقع نوعان ولو سلم لم يتحقق ولا بد لمادة التقص من تحقق ما يقتضي
 بينجوين

۱۰

۱۵
مجلس افاضات

١٥
فما إذا سئل
نريد بها هو كان الجواب بالإنسان
وهو الحقيقة المعجزة وإذا سئل عن الإنسان
بما هو كان الجواب بالجبران التام وهو الحقيقة النفسية
بما هو كان الجواب بالإنسان التام
بما هو كان الجواب بالجبران التام
بما هو كان الجواب بالجبران التام

وهو لتحقيقه العبد بالعبادة
بما هو كان الجواب بالجواب ان الله
التي تدعى بالحد التام يورثها الامم
بما هي مساوية كان نوعا او جنسا
كان والبقوالغنم كان

[illegible]

باب السؤل عن
او كان السؤل عن زيد وعمرو
او كان الجواب بالجسيم النافي او كان السؤل عن الانفس
وزيد كان الجواب بالمثل او كان السؤل عن النفس
الجواب بالجسيم المطلق او كان السؤل عن النفس
تأم المضمود فقل لتوهم الا رباع الى القريب فقل
الذئب وهذا زيد فقل
الجنس فيجب
الذئب

بالحمد لله
والحمد لله

٢ من اقامة الدين والفرس و...
٣ هذا في قوة التعليل كتردد جفنا...
٤ اعني التريب والبعيد شرح

هذا في قوة التحليل لكونه
الجنس اعني القريب والبعيد شرح

۱۵

17
15

الامم المتحدة (٣)

(٤) كان

وكان الإنسان في الجدار ابيض (وهو المأخوذة من)

حقیقۃ ال

مشارك

ای فی بیان احوال الکلیات فی الخمس

ربان محاسب عن السيوطي أنها باحكيوات لأنه القدر المشترك

(کامیارو والفرس متلاهی)

جمالاً و

11

إلى واحد

کُن حنہ

جواب :-

۲۰۰۰

متعددة بيك

اقامة في

انتم

1. 2. 3.

لها المشاركة ايها في ذلك الجنس، فان كان مع ذلك ^(١) جواباً عن الماهية ^{بكالحيوان} كالانسان
وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس ^{بكالحيوان} فالجنس
قريب، كالحیوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه
تعليلتها

«السؤال عن الجنس» هو السؤال عن امور مختلفة الحقائق، لانه في مقام بيان الجنس
القريب والبعيد بهذا التعبير ليربطه بكلامه الاتي « فان كان مع ذلك » .

واعلم انهم ذكروا في ترتيب الانواع والاجناس كليات خاصة تقريباً لذهن المتعلم
على نحو المثال وهي الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المنطلق والجوهر،
فالانسان نوع حقيقي لوقوعه جواباً للسؤال عن امور متفئة الحقيقة كزبد وعمره وبكر مثلاً
والبقرة اجناس للانسان أما الحيوان فلانه تمام المشترك بينه وبين البقر والنم مثلاً وأما
لجسم النامي فلانه تمام المشترك بينه « الانسان » وبين النباتات وأما الجسم المنطلق
فلانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وأما الجوهر فلانه تمام المشترك بينه وبين العقل .
إذا عرفت ذلك فاعلم ان الجنس أما قريب من الماهيات التي تحته أو بعيد عنها
والقريب هو الجنس الذي يصح أن يقع جواباً عن كل واحدة من الماهيات التي تحته
إذا ازدوجت مع ماهية اخرى من تلك الماهيات كالحیوان فانه كذلك بالنسبة إلى جميع
الماهيات الحيوانية لكونه وافياً بجميع مشتركاتها ، مثلاً اذا سئلت عن الانسان والبقر
فيجاب حيوان وكذا اذا زوجت الانسان في سؤالك مع أي فرد آخر من المشاركات
كالنم والابل .

وأما البعيد بخلاف ذلك كالجسم النامي مثلاً فانك ان سألت بما هو عن الانسان
والشجر يصح أن يقال جسم نام لان تمام المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم النامي .
وأما اذا زوجت الانسان مع البقر لا يصح الجواب بالجسم النامي مع انها
« الانسان والبقر » من الماهيات التي تحت الجسم النامي ، وذلك لانه لا يفي بجميع
مشتركاتهما اذ منها الحيوانية والجسم النامي لا يدل على الحيوانية .

(١) أي ان كان مع وقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض كذلك يقع جواباً عن هذه
المادية وعن البعض الآخر أيضاً كان قريباً .

٥
 اجمع ان يتبع جوابا عن
 الماهية وعن بعض الخواص المختلفة
 الخ
 المطلق فانظر الى ما قاله لعل هذا على نسخة كذا فليدبر في
 الان الجسم المطلق تمام الجزء المشترك بين الانسان والحيوان لا يتبع
 جوابا عن الانسان والشيء والفرد بل الجواب عنها الجسم التام عند الخ

ص ٦٨

فقط فلا يرد أنه غير مانع لدخول مثل الحيوان متقولا على
 الأكثر المتقدمة المحققة وعلى الماهية المختلفة
 لها بقولنا زيد وبك وخالد وفرس ما هم في تعريفه أو
 بالذات أي وهو المتقولا على الكثرة بالذات لا بوسيلة أما إذا كما فعله
 التعريف والآخر النوع الأخرى الجنس أي على الماهية التي هي في تعريفه وهو الذي من
 ما هو بالنسبة إلى ذلك الجنس أي على الماهية التي هي في تعريفه وهو الذي من
 هذا دفع لا يرد دخول الماهية في تعريف النوع الآخر أو في تعريفه وهو الذي من
 على الماهية الخاصة لا يستعملها في جواب ما هو كما هو كان يقال في تعريفه وهو الذي من
 وقسم ليس كذلك كالضاحك والصنف من القسم الأول كما قلنا فلا يخرج
 بقول المصنف في جواب ما هو بل بتفسير الماهية بما هو

والثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في

جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في

في الماهية الحيوانية ^(١)، وإن لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها

في ذلك الجنس فبعد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالإنسان، والحجر ^{كلاهما} ^{باعتباره}

والفرس ^(٢) ولا يقع جواباً عن السؤال بالإنسان، والشجر، والفرس ^(٣)

النوع

مثلاً أي البر والظن يلمن

أي بطلان النوع

قوله : (وقد يقال ^(٤) على الماهية) أي المقول ^(٥) في جواب ما هو ،

(١) فإذا شغل عن الإنسان والبقر يصح أن يقع الحيوان في الجواب. وكذا إذا ازدوج الإنسان مع الغنم أو أي فرد من الماهيات التي تحت الحيوان يصح ذلك أيضاً.

(٢) لأن الأمر المشترك بين هذه الثلاثة هو الجنسية فقط لا أكثر ولا أقل والجسم واف بذلك فالجسم تمام المشترك بين هذه الثلاثة .

(٣) لأن هذه الثلاثة تشترك في أكثر من الجنسية وهو النمو والحيوانية، والجسم لا يفي بهما .

(٤) أي النوع يعني أن النوع له معنى آخر غير المعنى السابق « المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو » وهو الكلّي الذي تحت كلّي آخر وهو المراد بقوله (المقول عليها وعلى غيرها الجنس) لأن الجنس جواب عن السؤال بالكلّي فالكلّي الذي في السؤال هو تحت كلّي الجواب .

ويسمى النوع بهذا المعنى بالنوع الإضافي أي نوع بالنسبة إلى الجنس الذي فرقه والنوع بهذا المعنى ينطبق على النوع الحقيقي كالإنسان لكونه تحت جنس الحيوان وعلى الجنس الذي تحت آخر كالحيوان الذي هو تحت الجسم النامي .

(٥) يعني أن قول المصنف يقال على الماهية يفهم منه أن النوع الإضافي لا يكون

حاشية ملا عبد الله

جواب ما هو ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم

من وجه لتصادقهما على الانسان و تفارقهما في الحيوان والنقطة

٥٥ اي بنو الاثم الاجناس قد تترتب متباعدة الى العالى
منافس

ای نوع الاضافی
ای نوع الاضافی

فلا يكون إلا كلباً لا جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً، فالشخص والصفة

بالقصد النوع المتين، أو أمة واحدة من جنس واحد كالإنسان تحت الجنس الحيواني، أو الواحدة من أجناسه كالزيتون في النباتية، فالنوع الأصافي دائماً يكون إما

تحت جنس آخر كالجم، ان المندرج تحت الجسم الثامن، ففسر الاول

هو المبدأ المتصادق (١) النوع الحقيقي والاضافى ، وفي الثاني يوجد الاضافى بدون

الحقيقي (٢). كما يحير بالمثل الى الجسم الثامن فإنه نوع اضافي لاحتمال

ويجوز أيضاً تحنق الحنقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطاً لا

جزء له حتى يكون جنساً له، وقد مثل ^(١) بالنقطة وفيه مناقشة ^(٢) وبالجملة ^(٣)

النسبة بينهما هي العلوم من وجه على ما ذهب اليه المتأخرون هي

الاكليا ذاتيا لاشخصيا ولاعرضيا وذلك لما مر من ان ماهو سؤال عن تمام الحقيقة فلا بد

أن يكون النوع الإضافي حقيقة أي كلياً ذاتياً.

وكانت لجنة "فاز" «الصف» .

من الجيد

(٣) لندم وقوعه جواباً عن الأمور المتفق عليها .

(۵) سینا قریا .
 کھارن کھارن ۱۱
 (۵) سینا قریا .

(٦) أى بصرف النظر عن المثال وانه مخدوش فاصل الطلب وهو كون النسبة بينها

هي السموم من وجه صحيح

[illegible]

التصورات
 ٧١
 لا يمكن ان يكون الجسم منقسماً في العرض والعمق في نفس الوقت
 لا يمكن ان يكون الجسم منقسماً في العرض والعمق في نفس الوقت
 لا يمكن ان يكون الجسم منقسماً في العرض والعمق في نفس الوقت
 لا يمكن ان يكون الجسم منقسماً في العرض والعمق في نفس الوقت

قوله : (والنقطة) النقطة طرف الخط ^(١) والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق ^(٢) والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض وفي عرض لا يقبل القسمة أصلاً ، وإذا لم يقبل القسمة أصلاً لم يكن لها جزء ، فلا يكون لها جنس .

وفيه نظر ، لان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج ، والجنس ليس فثبت ان النقطة نوع جزء خارجياً ، بل هو من الاجزاء العقلية ، فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي ^(٣) حقيقي وهو جنس لها ، وان لم يكن لها جزء في الخارج .

قوله : (متصاعدة) ^(٤) بأن يكون الترفعي من خاص الى عام ، وذلك لان الجسم التام هو الجنس ، وهكذا ^(٥) الى الجنس الذي لا جنس له فله فوقه وهو العالي ، وجنس الاجناس كالجواهر .

بالنسبة الى سلسلة الاجناس
 وان كانا من الامور العقلية لكانا
 لا يمتثلان لانتزاع الجنس من الخارج
 والجنس لا يمتثل لانتزاع الجنس من الخارج
 لا يمتثل لانتزاع الجنس من الخارج
 لا يمتثل لانتزاع الجنس من الخارج

(١) أي آخوه .

(٢) لانه آخر الجسم لكنه منقسم في الطول والعرض .

(٣) كالطرف لصحة وقوعه « الطرف » جواباً عما في قولنا النقطة ماهي فيقال لا يمتثل لانتزاع الجنس من الخارج

(٤) طرف فيكون الطرف جنساً لها كما يكون جنساً للخط والسطح .

(٥) قول المصنف قد ترتب أي يتعاقب بعضه بعضاً على نحو الاضافة في

الاجناس يكون المضاف فوق المضاف اليه كترتب الاءاء فاذا قلنا جنس الجنس فمناه كلى فوق الكلى مثلاً نقول الحيوان جنس وله جنس هو الجسم التام وللجسم التام جنس هو الجسم المطلق كما نقول أب وأبو الأب وأبو أبي الأب وهكذا فالترتب في الاجناس تصاعدي يتصاعد الى ما لا جنس فوقه .

وأما الترتب أي التعاقب في سلسلة الانواع فتتأزلي فان النوع يضاف الى أعلى منه كترتب الاءاء فاذا قلنا نوع الجسم المطلق نبنى بذلك الكلى التي تحته هو الجسم التام واذا قلنا للجسم التام نوع نبنى به الحيوان وهكذا فنقولنا نوع النوع نبنى به الكلى الذي تحت الكلى الاخر .

(٥) أي جنس جنس الجنس مثلاً . فاما استل عن النقطة والخط اوعنا وعن السطح بما هما ، يقع الطرف في الجواب وكذا اذا استل عنهما وعن الخط والسطح بما هما ، يقع الطرف في الجواب ايضاً .

لا يمكن ان يكون الجسم منقسماً في العرض والعمق في نفس الوقت

ويسمى جنس الاجناس، والانواع قد ترتب متنازلة الى السافل ويسمى
نوع الانواع وما بينهما متوسطات

قوله : (متنازلة) بأن يكون النزول من عام الى خاص وذلك لان نوع
النوع^(١) يمكن أن يخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته
وهو السافل ونوع الانواع كالانسان . هذا تفسير لقوله وما بينهما الخ .

قوله : (وما بينهما متوسطات) أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع
والاجناس يسمى متوسطات^(٢) فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس
متوسطة^(٣) وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة^(٤) ، هذا^(٥)
أي التفصيل المذكور من

قوله فما الخ .

(١) كالجسم التام الذي هو أخص من الجسم المطلق الذي هو نوع للجوهر .

(٢) أي أجناس متوسطة وأنواع متوسطة .

(٣) كما بين الجوهر والحيوان وهي الجسم التام والجسم المطلق .

(٤) كما بين الجسم المطلق والانسان وهي الحيوان والجسم التام .

(٥) يعني ما ذكرنا في تفسير المتوسطات من انها عبارة عن الاجناس المتوسطة

والانواع المتوسطة مبنى على أن يكون ضميرهما في بينهما عابداً الى العالي والسافل
فقلنا ان بين عالي الجنس وسافله أجناس متوسطة وبين عالي النوع وسافله أنواع متوسطة
للانواع بين النوع العالي والنوع السافل .

وأما بناء على عود الضمير (هما) الى عالي الجنس وسافل النوع فالسلسلة واحدة
والمتوسطات في كلامه غير مقيدة بالجنس والنوع بل قد يكون المتوسط جنساً متوسطاً
وقد يكون نوعاً متوسطاً وقد يكون جنساً متوسطاً ونوعاً متوسطاً معاً وعلى هذا الوجه
فالمتوسطات واقعة بين الجنس العالي والنوع السافل فالجنس السافل والنوع العالي أيضاً
جملة المتوسطات لكونهما في وسط السلسلة فيكون الجنس السافل نوعاً متوسطاً
والنوع العالي جنساً متوسطاً .

حقيقة الاحتباك كما بين في
البديع يشتهى

[illegible]

ولا في المصنف فلا يثبت
ولا في المصنف فلا يثبت
بالتصنيف

ان رجوع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاذ الى الجنس العالي والنوع
السافل المذكورين صريحاً (١) كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع
السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي (٢) او نوع
متوسط فقط كالجنس السافل (٣) او جنس متوسط ونوع متوسط معاً كالجسم
النامي (٤) ويددون الجنس المتوسط

بالنظر الى النوع السافل
كلا انسان

ثم اعلم : ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد (٥) والنوع المفرد اما
لان الكلام (٦) فيما يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب ، وأما لعدم
يقين وجودهما (٧)

وذلك لان النظر الى
الجنس العالي كالجسم

(١) يعنى صريح عبارة المصنف ان المراد بالعالي في كلامه هو الجنس العالي
والنوع السافل لا العالي والسافل المطلق لان العالي في كلامه مرتبط بالجنس لقوله ثم الاجناس...
الى العالي، والسافل مرتبط بالنوع لقوله والانواع... الى السافل وهذا مؤيد لهذا الوجه.
(٢) مثل الجسم المطلق فانه نوع للجوهر ولانوع فوقه وجنس متوسط بين الجوهر
والجسم النامي .

(٣) مثل الحيوان فانه واقع بين النوع السافل (الانسان) والجسم النامي الذي
هو نوع للجسم المطلق وليس « الحيوان » جنساً متوسطاً اذ لا جنس تحته .

(٤) فانه واقع بين الحيوان وهو جنس ونوع والجسم المطلق وهو أيضاً جنس
ونوع فهو « الجسم النامي » جنس بين جنسين ونوع بين نوعين .

(٥) أى الجنس الذي ليس فوقه ولا تحته جنس وكذا النوع المفرد أى الذي
ليس فوقه ولا تحته نوع .

(٦) أى لان بحث المصنف في الاجناس والانواع المتوالية والمفرد خارج عن
بحثه فلذلك لم يتعرض له لا لعدم وجوده أو لثقله المصنف عنهما .

(٧) فان القوم مثلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكون العقول العشرة
التي تحته مختلفة الحقيقة ولم يكن الجوهر جنساً له فهو « العقل الكلى » جنس للعقول العشرة
وهي أنواع له ولما لم يكن فوقه كلى فهو جنس مفرد .

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد أي الفصل

الفصل

قوله : (أي شيء) (١) اعلم : ان كلمة أي موضوع لطلب بها ما يميز

الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة (٢) مثلا ، اذا أبصرت شيئا

ومثلو للنوع المفرد بالعقل أيضا لكن على تقدير ان يكون العقول العشرة التي تحته هي

متفقة الحقيقة ويكون الجوهر جنسا له فتكون العقول العشرة بالنسبة الى العقل الكلي كأفراد الانسان بالنسبة الى الانسان فهو نوع للجوهر ولما لم يكن تحته نوع (لا تفاق حقيقة أفرادها على الفرض) ولا فوقه نوع لعدم كلي فوق الجوهر حتى يكون الجوهر نوعا له فهو (العقل) نوع مفرد .

ولكن لما لم يرتض المحققون بهذا المثال لكونه مجرد فرض لا أساس له فلم يتيقن المصنف بوجودهما أي الجنس والنوع المفردين فلم يتعرض لهما .

(١) لا بد من توضيح هنا لمتن المصنف وهو ان المراد بقوله (الفصل) الى قوله (في ذاته) ان الفصل هو الذي يحمل على الشيء (المراد بالشيء هنا مطلق الجنس المطلوب تميزه) في جواب أي شيء كقولنا أي حيوان هذا فيقال ناطق فيقال هذا الحيوان ناطق فحمل الفصل « الناطق » على الحيوان (وهو الشيء في كلام المصنف) في جواب أي حيوان .

وقوله هو في ذاته ليس من كلام السائل بل بيان لمراده من أي فان أي يسأل بها عن المميز الذاتي والا فهذا التعبير « هو في ذاته » خارج عن المحاورات البرقية والمنطق تحليل عن محاوراتهم .

(٢) أي كلمة أي ومعناها بالآرامية (كدام) كقولنا أي كتاب هذا فالسائل يعلم انه كتاب لكنه جاهل بما يميزه عما يشاركه في كلي الكتاب (أي يميزه عن سائر الكتب) .

أي في الجملة أولا
 مسواكه كان مميزا انثيا او ذكرا
 ومسواكه كان عن الجميع او عن البعض فكل واحد الجنس
 والفعل والخاصة والرضا العام والاختلاف في ذلك تدبر
 وانما اصنف اي الى شئ مع انه يقال اي جوهين او جسم هو الى
 غير ذلك لانه لجمعه وعلو حد للسؤال عن مميز الماهية مطروحة على
 لهذا الطلب فلقد احسن قال لفظ شئ كناية عن الجنس المقدم وتنبى
 ٩ جنسا قريبا او بعيدا او فضلا قريبا او بعيدا

ص ٧

١١) انما مل الامام علم الزري
 ونقل كلام السناطقة على ظاهره من
 غير ملاحظة ما ردهم منه فقلطهم فيه فليكن
 في موضع الحال عن هو على ما يجوز. بعض النسخة اي اي
 شئ معتبرا وملاحظا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه فيجب
 ١٢) مفردا او مركبا كالحرف فالزات الناطق او الجسيم الناطق فيجب
 ١٣) كالناطق او الجسيم الناطق ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٤) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٥) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٦) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٧) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٨) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ١٩) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته
 ٢٠) كالناطق او الجسيم الناطق فلا يكون ما اشهر من بين التوهم وهو ان القول في جواب الـ شئ هو في ذاته

٧٥

عن بعيد ، وأيقنت أنه حيوان ، لكن ترددت في أنه هل هو انسان أو فرس
أو غيرهما ، تقول أي حيوان هذا (١) فيجيب بما يخصه ويميزه عن مشاركتيه

في الحيوانية . أي الماهية الحيوانية كالناطق هي

إذا عرفت هذا فنقول (٢) إذا قلنا الانسان أي شيء هو في ذاته كان المطلوب
ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشبهة ، فيصح أن يجاب بأنه
حيوان ناطق كما صح أن يجاب بأنه ناطق ، فيلزم صحة وقوع الحد في جواب
أي شيء هو في ذاته ، وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه
على الحد الثام . ومع الجند في اشكال ثانٍ .

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام ، وأجاب عنه صاحب
على المناطقة كما استشكل
عليهم الشكل الأول فيجيب

(١) فالسائل يطلب ما يميز هذا الحيوان عما يشاركه في الحيوان « المضاف اليه
لاي » .

(٢) شروع في الابراد على تعريف الفصل وحاصله ان السؤال بأى ان كان مثل
المثال السابق « أي حيوان هذا » فلا كلام .

وأما ان كان السؤال هكذا (الانسان أي شيء) بتقديم حقيقة نوعية على أي وإضافة
أي إلى شيء نفسه لا إلى جنس آخر فمطلوب السائل حينئذ تميز الانسان عن بقية الاشياء
بتميز ذاتي .

والتميز هنا كما يصح أن يكون بالفصل « الناطق » كذا يصح أن يكون بالحد
الثام « الحيوان الناطق » لعدم ذكر الحيوان في السؤال ليلزم التكرار كما في المثال
السابق .

والحال ان المنطقيين قالوا ان الحد لا يقع الا في جواب ماهر فهذا « وقوع
الحد جواباً لاي شيء » خرق لاجماعهم .

مضافاً الى ان ذلك يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد
الثام لوقوعه جواباً عن أي شيء كما ذكر .

أي اجاب الامام
صاحب المشتمية
تسليماً
وهو لا قطب الدين
الرازي ابن قتيبي

بعض ما
يذكره الرازي

[illegible]

أقول تعريفاً لفصل
أعني ما ينبغي في الكينس البعيد ليس

ماتنا ولا جاتنا ان لسر قدير فيه قيد فقط مرتين
أما الأول فلان الناطق ينبغي لها من المشا كان في الكينس التريب
فلا بد من اعتبار عن المشا كان في الكينس البعيد. ينبغي
أخر أعني التمييز عن المشا كان في الكينس البعيد. ينبغي
الإنسان عن جميع المشا كان في الكينس البعيد. ينبغي
من اعتبار فقط مرة أخرى قيداً للمشا كان في الكينس البعيد. ينبغي
قومت الدرج اذا انزلت عوجه فكان الكينس بدون الجزء ينبغي
والما قسمه بهذا اي بمميز لان المقوم عند المحققين بمعنى الجزء
معنى المقوم ينبغي. لا إثارة الى مميز لا في المقوم فافهم قولي
متخالفة حتى لا يرد انه كيف يكون الفصل مقسماً لانه قيد لا مقوم فافهم قولي
لعل هذا الجواب هو الوجه لا امر بالفهم فيما قاله الفاضل التزلي
ملا اي قديماً او بعيداً هو الوجه لا امر بالفهم فيما قاله الفاضل التزلي
من حيث عدم ينبغي

ص ٧٦

ص ٧٧

في جنسه البعيد^(١)، وهو الجسم التامى . . . بالجزئية والكلية . . . الجنسية او النوعية بتجزيته

قوله: (واذا نسب^(٢) الى آخر) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل

مميز لها^(٣)، ونسبة الى الجنس الذي يميز هو^(٤) الماهية عنه من بين أفرادها،

فهو بالاعتبار الاول^(٥) يسمى مقوماً لانه جزء للماهية، ومحصل لها^(٦) وبالاختبار

الثاني^(٧) يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدمياً

يحصل قسماً آخر كما ترى في تقسيم الحيوان^(٨) الى الحيوان الناطق والحيوان

الغير الناطق .

من اضافة المصدر الى المفعول يشتهى

من حيث الوجود

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

حاشية ملا عبد الله
أي كل عال

قوله : (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم ^(١) للعالي ، فهو فصل مقوم للسافل لأن ^(٢) مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل ، وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ، ثم أنه ^(٣) يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له ، وهو معنى المقوم ، وليعلم ^(٤) أن

المراد بالعالي ههنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو

لم يكن ، وكذا المراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان

تحت آخر أو لم يكن حتى أن الجنس المتوسط ^(٥) عال بالنسبة إلى ما تحته

(١) يعني إذا كان ماعيناً أحدهما عال والآخر سافل سواء كانا جنين أو كان

أحدهما جنناً والآخر نوعاً فالأول كالجسم النامي والحيوان والثاني كالحيوان والانسان

فالقصل الذي هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل قهراً كالحساس فانه فصل مقوم للحيوان

فيكون مقوماً للانسان أيضاً .

(٢) يريد أن المقوم يتحقق بأمرين أحدهما الجزئية والآخر المميزية وكلا الأمرين

متحقق في مقوم العالي بالنسبة إلى السافل أما الأول فلأن مقوم العالي جزء منه والعالي

بنفسه جزء للسافل وجزء الجزء جزء مثلاً الحساس مقوم للحيوان فهو جزءه والحيوان نفسه

جزء للانسان فهو « الحساس » جزء للانسان قهراً .

وأما الثاني (المميزية) فلأن المميز للعالي مميز للسافل مثلاً الحساس يميز الحيوان

عن شدة في الجسم النامي كالشجر فكذلك يميز الانسان أيضاً عنيا فكما إذا قلنا الحيوان

أي شيء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه عن الشجر فكذلك إذا قلنا الانسان أي شيء فاجيب

بأنه حساس فقد ميزه أيضاً عن الشجر الذي من مشاركات الانسان في الجسم النامي وإن

لم يميزه عن مشاركاته في الحيوان .

(٣) بيان للشرط الثاني للمقوم .

(٤) أي ليس المراد من العالي ما هو فوق الجميع ولان السافل ما هو تحت

الجميع بل العالي بالنسبة إلى ما تحته والسافل بالنسبة إلى ما فوقه .

(٥) كالجسم النامي فإنه عال بالنسبة إلى الحيوان وسافل بالنسبة إلى الجسم

المطلق .

أي فوقه آخر
كالحيوان فإنه تحت
آخر كالانسان

ان جنس و نوع

ساقل

يقين لو اراد بالقدس معنا والاملا احد
لن يسمي نقيض لما صدر لان العكس الاصلا احدى للموجبة الكلية
موجبة جزئية لا زمة لها فلا يمكن صدقها بدون عكسها بل لا بد من
ما ويل من جنس هو جنس الجنس على المعنى الاعم من الكلاخ والكبرى وتفسيره بالكلم

ساقل

لصحيح النفس هو جنس الجنس على المعنى الاعم من الكلاخ والكبرى
بل جنس اي يضاف على الجنس ولا عكس للجنس والمعنى جزئيا واشارة الى ان قوله اي كلياً قيد للنفس فان ليس كل
من النسالة الجزئية كما ينبغي وفيه المسا وان وبقية المطلوب قوله لا تسمى لان قسم القسم اشارة الى التقسيم الاجنبية
اشارة الى كبرى فيايس المتكافؤ ايضا التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من

ساقل

من العال ينتج من الغير المتكافؤ لان بعض التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من
اشارة الى كبرى فيايس المتكافؤ ايضا التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من

ساقل

من العال ينتج من الغير المتكافؤ لان بعض التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من
اشارة الى كبرى فيايس المتكافؤ ايضا التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من

ساقل

من العال ينتج من الغير المتكافؤ لان بعض التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من
اشارة الى كبرى فيايس المتكافؤ ايضا التقسيم للتالى مقسم العال مقسماً للنساقل كالتاطن فانه مقسم للتالى الذي هو الجسم الكا من

(الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة

فقط .

الخاصة

قوله: (وهو الخارج) أي الكلّي الخارج فإن المقسم^(١) معتبر^(٢) في جميع مفهومات الأقسام . فيخرج الجزئية عن التعريف بتجزيته .

واعلم: أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالقوة^(٣) للإنسان وإلى غير شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالفعل له^(٤) .

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالأول^(٥) خاصة النوع كالضاحك^(٦) والثاني^(٧) خاصة الجنس كالماشي فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام^(٨) .

- (١) يعني أننا قلنا أي الكلّي لأن الخاصة قسم من الكلّي لقوله « المصنف » سابقاً والكلّيات خمس ولما كان المقسم هو الكلّي فلا بد أن يكون جميع أقسامه كلياً ومنها الخاصة .
- (٢) أي يجب لحاظه في جميع ...
- (٣) أي من له استعداد الكتابة وجميع أفراد الإنسان كذلك .
- (٤) أي للإنسان لأن الكتاب بالفعل من كان مشغولاً بالكتابة الآن ولا يكون كذلك إلا بعض أفراد الإنسان .
- (٥) أي القول على ما تحت حقيقة نوعية فذلك يسمى خاصة النوع .
- (٦) فأنه مختص بالإنسان وهو حقيقة نوعية .
- (٧) وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة جنسية .
- (٨) لأن الماشي لا يكون مختصاً بالإنسان بل يشمل سائر الحيوانات أيضاً .

[illegible]

كما فعله غيره ولا يحتاج الى
اللائمة الماهية او لا

انها موجودة في الخارج او في الذهن
لازمة بالنظر الى هذين القسمين

اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين
اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين

اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين
اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين

اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين
اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين

اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين
اللاهية ثم قسم لانهما الى هذين القسمين

الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او
الوجود بين يلزم تصوره من تصور المازوم

للانسان، فانهم (١).

العرض العام

قوله : (وعلى غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من
الحقايق الحيوانية .

قوله : (وكل منهما) أي كل من الخاصة والعرض العام ، وبالجمله الكلية
الذي هو عرضي لافراذه أما لازم ، وأما مفارق ، اذ لا يخلو أما أن يستحيل
انفكاكه عن معروضه أولاً ، فالاول (٢) هو الاول ، والثاني هو الثاني ، ثم اللازم
ينقسم بقسمين (٣) : أي قوله ان يستحيل انفكاكه عن معروضه أي قوله اذ لا
أحدهما : أنه أي لازم الشيء ، أما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع
المازوم .

(١) قيل انه اشارة الى انه لامنافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء وعرضاً
عاماً بالنسبة الى آخر كما ان الفصل الواحد قد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة
الى آخر بعيداً كالحساس فانه قريب بالنسبة الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان
فالمتاوين تختلف باختلاف الاعتبارات .

(٢) يعني فالعرض الذي يستحيل انفكاكه عن المعروض هو العرض اللازم كلاحراق
بالنسبة الى النار والثاني هو الثاني أي العرض الذي لا يستحيل انفكاكه عن المعروض
فهو عرض مفارق كالواد بالنسبة الى الانسان .

(٣) أي بتقسيم التقسيم الاول انقسامه الى لازم المبنية ولازم الوجود الخارجى
ولازم الوجود الذهنى والتقسيم الثانى انقسامه الى البين وغير البين .

قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج ، أو في الذهن ^(١) ، وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له وأما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي

أو الذهني .

أي اللازم بالنظر الى وجوده اي الى خصوص الخ شرح .
فهذا ^(٢) القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة : ^(٣) المناكحة بالقوة للانسان
الاول : لازم الماهية : كزوجية الأربعة .
الثاني : لازم الوجود الخارجي : كاحراق النار .

الثالث : لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية . وهذا القسم يسمى معقولاً ثانياً ^(٤) ايضاً .

والقسم الثاني : ان اللازم اما بين أو غير بين والبين له معنيان :
احدهما : اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر ^(٥) من تصور العمى ، وهذا يقال له البين بالمعنى الاختصاصي ^(٦) ، وحيث ^(٧)
فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم ، كالكتابة بالقوة ^(٨)

(١) بل مطلق الوجود .

(٢) أي وسيناد اعرفت
(٣) لان تعقل كلية الانسان مثلا انما هو بعد تعقل نفس الانسان فان العرض هنا
فغير البين بالحق الاختصاصي
اللائم منه هو الذي لا يلزم
تصوره من تصور
الملزوم الترتيب
(٤) البصر هنا بمعنى حس الرؤية لا بمعنى البين وانما يلزم من تصور العمى
المضاف اليه ثم اضافة المضاف .
(٥) بئتيه قريباً عند قوله بالمعنى الاعم .
(٦) فانه وان كان لازماً للإنسان لكن لا يلزم تصوره بتصور الانسان فهو لازم غير

بين .

[illegible]

البرهان وبان يقال للعالم
الكاف ما لايمان فموجب انه التعدي
بما جاء به الشواهد من عند الله مع ان نفس
الاولى انما ليس كما صلا له بل معونه فالاول ليس اصلياً والثاني

هو الذي لا يحتاج الى دليل وهو ما لم يتصف بشئ من شئ التعدي بل ليس
بما جاء به الشواهد من عند الله مع ان نفس
الاولى انما ليس كما صلا له بل معونه فالاول ليس اصلياً والثاني

هو الذي لا يحتاج الى دليل وهو ما لم يتصف بشئ من شئ التعدي بل ليس
بما جاء به الشواهد من عند الله مع ان نفس
الاولى انما ليس كما صلا له بل معونه فالاول ليس اصلياً والثاني

هو الذي لا يحتاج الى دليل وهو ما لم يتصف بشئ من شئ التعدي بل ليس
بما جاء به الشواهد من عند الله مع ان نفس
الاولى انما ليس كما صلا له بل معونه فالاول ليس اصلياً والثاني

هو الذي لا يحتاج الى دليل وهو ما لم يتصف بشئ من شئ التعدي بل ليس
بما جاء به الشواهد من عند الله مع ان نفس
الاولى انما ليس كما صلا له بل معونه فالاول ليس اصلياً والثاني

١٢٨ أقدم من
 ١٢٩ أقدم من
 ١٣٠ أقدم من
 ١٣١ أقدم من
 ١٣٢ أقدم من
 ١٣٣ أقدم من
 ١٣٤ أقدم من
 ١٣٥ أقدم من
 ١٣٦ أقدم من
 ١٣٧ أقدم من
 ١٣٨ أقدم من
 ١٣٩ أقدم من
 ١٤٠ أقدم من

٧ فيحصل من
 الثلاثة
 المعاني
 الثلاثة
 المعاني
 الثلاثة
 المعاني

او من تصورهما والنسبة بينهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه
 والافترض يدوم او يزول بسرعة او بطوء

للا انسان . ملزوم

والثاني: من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم بمعنى الاعم
 وتصور النسبة (١) بينهما الجزم باللزوم ، كزوجية الاربعية فان العقل بعد تصور البين بمعنى الاعم
 الاربعية والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها ، وذلك ان عشراً
 يقال له البين بالمعنى الاعم (٢) ، وحيتث في غير البين هو اللازم الذي لا يلزم من
 تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم (٣)
 فهذا التقسيم (٤) الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على
 كل تقدير (٥) انما يسميان بالبين وغير البين .

مثال للبين
 بالمعنى الاعم

(١) بان يتصورهما ثم ينظر في ارتباط أحدهما بالآخر من انه هل يطلب ويجذب
 أحدهما الآخر أم لا فالطالب هو الملزوم والمطلوب هو اللازم .
 (٢) لان البين يبدأ المعنى ما يحصل تصور اللازم بعد تصورات ثلاثة تصور
 اللازم وتصور الملزوم وتصور النسبة « والبين بالمعنى الاول يكفيه تصور واحد هو تصور
 الملزوم فقط وكلما يكفيه تصور واحد فهو يحصل بثلاثة تصورات بطريق أولى بخلاف ما
 يحتاج الى ثلاثة فهو لا يحصل بتصور واحد فكل بين بالمعنى الثاني فهو بين بالمعنى الاول
 ولا عكس وهذا معنى الاعم والاختص .
 (٣) فانه وإن كان لازماً للعالم ولكن لا يلزم تصوره من التصورات الثلاثة فقط بل
 يحتاج الى اقامة الحجة والدليل .

(٤) أي تقسيم اللازم الى البين وغير البين في الواقع تقسيمان الاول البين بالمعنى
 الاختص وغير البين بالمعنى الإلتصاف والثاني البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم .
 (٥) أي التقسيم على تقدير الاختص وهما البين بالمعنى الاختص وغير البين بالمعنى الاختص
 فالفرد بناء على ان اللازم اما بين بمعنى انه يلزم من تصور
 الملزوم تصوره او غير

التقسيم
 التقسيم
 التقسيم
 التقسيم
 التقسيم

قوله : (بدوم) كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يستع (١) انفكاكها نظرا الى ذاته .

قوله : (بسرعة) كحجرة الخجل وصفرة الوجل (٢) .

قوله : (اوبطوء) كالشباب (٣) .

فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل
فان قيل الخجل

الاخص والقسمين بالمعنى الاعم وهما البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم لا يسميان
بالاخص والاعم بل في كلا السورتين يسميان بالبين وغير البين فقط من غير ضمنية قيد
الاخص والاعم .

(١) يعنى ان الحركة للفلك دائمة خارجاً وان كان انفكاكها عنه جائزاً عقلاً اذ لا يلزم
انقضاء لذات الفلك عقلاً ان يكون متحركاً كما تقتضى الاربعة ان تكون زوجاً بل يجوز
عقلاً ان يكون فلك غير متحرك .

(٢) أى الخائف .

(٣) فانه يزول عن الانسان لكن بعد منين .

الخاتمة خاتمة البحث الكلي
شرح التبيين

٥٥
(خاتمة) مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً ومعرضه طبعياً
والمجموع عقلياً وكذا الأنواع
أي كلياً عقلياً لأنه لا يتحقق إلا في العقل

الخاتمة

في مفهوم الكلي

قوله : (مفهوم الكلي) أي ما يطلق عليه لفظ الكلي^(١) يعني المفهوم الذي
لا يستلزم فرض صدقه على كثيرين يسمى كلياً منطقياً لأن المنطقي يقصد من
الكلي هذا المعنى^(٢).

قوله : (ومعرضه) أي ما يصدق عليه^(٣) هذا المفهوم كالإنسان والحيوان
أي لا يستلزم فرض صدقه على كثيرين أي
أي المفهوم

- (١) وبعبارة أخرى ما يفهم من كلمة الكلي « أي معناه » وهو المفهوم الذي لا يستلزم فرض صدقه على كثيرين كما ذكر سابقاً فهذا المعنى « المفهوم الذي .. » كلي منطقي .
- (٢) لأمروياته كالإنسان والحيوان إذ لا نظرية في الموارد الخاصة .
- (٣) أي متاديق الكلي وفراده كالحيوان والإنسان .

الخمسۃ والحق ان وجود الطبیعی بمعنی وجود اشخاصه

١٥
يُسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبايع يعني في الخارج على ما سيجيء (١)
والمجموع المركب من هذا العارض والمعرض كالإنسان الكلي والحيوان

الكلي يسمى كلياً عقلياً اذا وجود له الا في العقل (٢). فالخسبة من نسبة العروض الى
قوله : (وكذا الانواع الخمسة) يعنى كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً

وعقلياً كذلك الأنواع الخمسة يعنى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة مثلاً مفهوم النوع اعنى الكلي

المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً ومعرضه كالانسان والفرس نوعاً طبعياً ومجموع العارض والمعرض كالانسان النوع

نوعاً عقلياً. خبره
مبتدأه لا للترقي لا فيما سمعنا ورائينا ليس الامر بالاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضاً بغيره
وعلى هذا فقس البواقي (٢) بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضاً بغيره

فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين

(۱) من ان الکلی الطبیعی موجود بوجود افرادہ علی ما اختارہ الجمهور: محمد علی.

(٢) لان الكلى مع وصف كليته لا يوجد خارجاً اذ الشيء مالم يتشخص لا يوجد فالموجود من الكلى خارجاً هو ذات الكلى كذات الانسان والحيوان مع قطع النظر عن كليته .

(٣) مثلاً مفهوم الجنس «أى معنى كلمة الجنس». وهو الكلى المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو جنس منطقى فإذا سئل ان الجنس عند المنطقين ما هو يجاب انه الكلى المقول ... ومعروضة «معرض الجنس المنطقى» أى الشئ الذى يكون كلياً مقولاً على ... كالحيران فهو جنس طبيعي ومجموع العارض والمعرض أى الحيران الكلى المقول ... يكون جنساً مختلفاً

١٠
 أي في الجملة ولا
 فكل مفهوم غير مانع عن الشركة
 ١١
 فهو كل طبيعي عديمياً كان أو وجودياً
 كما هو المشهور عندهم
 ١٢
 من قال الكمال الطبيعي لا يجوز في الخارج أراد
 مع ومنه كونه كلاً طبيعياً لأن الحيوان السجود في الخارج أراد
 للكل ولا مانعاً له من عروض الكمال أو مع عروض الكمال
 ١٣
 بسجود في الخارج أراد
 من المذهبين فكل المذهب الأول من قبيل نسبة الشيء الكمال إلى ظرفه وعلى الثاني من نسبة الشيء
 إلى ظرفه ما صدق بمتجوزي
 مفهوم البراقع على معنى متعددة منها ما مر وهو الصورة النوعية ومنها ما هو قوة من شأنها حفظ كمالها ما هي فيه
 ١٤
 من الطبيعة تطلق على معنى متعددة منها ما مر وهو الصورة النوعية ومنها النفس ومنها القوة من شأنها حفظ كمالها ما هي فيه
 ومنها المبدء الأول كحركة ما هي فيه بالذات على ترتيب واحد من غير ارادة ومنها الحقيقة جبرجندى
 أخذت من حيث هي هي وهذا الأخير من مصطلحات المنطقيين ومنها الحقيقة جبرجندى

على اختلاف في وجود
بني الطنبيين فقيل
في وجود

نه منام و در این مقام
حقیقه بدیدار این و جبهه
نفا و معانی سكون و جبهه

والله اعلم بالصواب

وان كان البحث عن الكل
عن وجود الكل فمفيد

فانه يحتاج
الى مع قاي وخبه الوصف
الخارج والسن وظهر
الكلية

الكاتب
كانت

وَجِدُوا أَنفُسَهُمْ
مُجَانِبِينَ عِبْدَ اللَّطِيفِ
بِتَعَادَةِ الْأَعْيُنِ

وہی ہے جو کہ

طبيعى بأنه ج
ذهنى له واجبة الذ
وويصد

عليه السلام عليه السلام عليه السلام

مختطفه وقال
راشدين فان نسب
الاله هو جوع

71

وَعَلَّمَ اللَّهُ جِبْرِيلَ
نَحْوَ سِتٍّ مِّنَ الْقُرْآنِ لَأَن
يَقُولَ لَهُ تَطَوَّلْ ثُمَّ

ان بعضہم
یہا الاستدلال بانه
انما

بسم الله الرحمن الرحيم

من الوجود واحد والوجود

البلاد الذي هو متعلقه و

3

الموجود بل ضد وجوده
والاشخاصه

الساكنية مع اتصافها بالواجب

فمن الثابتون بوجوبه
فمن الثابتين فكذا الكل فبوجوبه

مبين والثاني
فان المتعلقة بالموجب
تبرأ من المعد

هذا تذكرة لهما المصنف
والكل الطبع

6

معنى وجوب
كلية طبيعيا واجتماعيا
عنه خلافا فقال
١١٣

من الفرد موجود بذاته

وصفا للشئ باعتبار

ما ظفر في الشك

على المنطق لان انتفاء المتبني
ذلك لان انتفاء المتبني

۱۰۰

عن وجوه الزور

وَأَن تَسْأَلَهُ بِأَلْسِنَتِكَ
يَا مَعْزُونُ إِنَّهُ يَسْمَعُ
بِأَلْسِنَتِكَ مَا تَقُولُ

الحق الحق
منه
لأن الله

في الختام
في الختام

وانما قال الله
ليل انهما في الذهب وال
سراج لصدوق

1

الموت
حقيقة هو ان
ان المصنف مع الن
ظهور

مرفقة بال...
...الطبعة الى الت...
...وهو...
...كذا...
...الكل...

منطقى ليس ببرج

من بطون والقتل ايضا
في النجاشه فصاروا

ان عليه وفيه ان وجوده
وجود الزهني في الوجود

८८

اند لقايد ۵

وإذا كان

پیشانی حاصل فی

وَجَعَلَ رُحَى قِيَامِ الْمَدِينَةِ وَفِيهِ

ملی و
اصیلی

7

لا يلائم في الحقيقة
الانسان الناطق وحده
في الخارج لا يلائم في الحقيقة
في الخارج لا يلائم في الحقيقة
في الخارج لا يلائم في الحقيقة

يسمى جزئياً منطقياً ومعرضه اعني زيدا يسمى جزئياً طبعياً والمجموع العارض
والمعرض اعني زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً. اذ المفهومان ليست بموجودة في الخارج بل هما
قوله : (والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه) (١) لا ينبغي ان
يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض
للمفومات في العقل ولذا (٢) كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي
غير موجود فيه فان انتفاء الجزء (٣) يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان
الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان (٤) الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو
موجود في الخارج بوجود افراد (٥) ام لا بل ليس الموجود في الا افراد ، باعتبار تحتها
والاول مذهب جمهور الحكماء ، والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف افراد الخارجى مجازاً
ولذا قال الحق هو الثاني (٦). وهما الممثلان في جزئيه
اي من حيث المفهوم

(١) لا ينبغي وجود نفس الكلي .

(٢) أي لان الكلية يتعلها الانسان عارضاً على المفومات « كالحيوان » في

العقل فيشغل الحيوان « المعرض » أولاً ثم يتعل كليتة ثانياً فالمعقول الاول هو الحيوان
والثاني كليتة .

(٣) لان الكلي العقلي مركب من الكلي المنطقي والطبيعي وقلنا ان المنطقي لا

وجود له في الخارج فينتفى « العقلي » لانتفاء المركب بانتفاء جزئه .

(٤) لامن حيث انه كلي ليقال ان الكلية مائعة عن الوجود الخارجى وحيث ان

الانسان معرض في الذهن للكلية والمعرض متقدم على العارض فله وجود قبل عروض

الكلية وهذا الوجود « المنطقى في الذهن » لا مانع من تحققه في الخارج أيضاً لان

المانع هو صفة الكلية والمعرض وجوده « الانسان » قبلها « قبل الكلية » .

(٥) فزيد مثلاً نفس الانسان لا انه فرد من كلى الانسان فقط .

(٦) لانه قال بمعنى وجود اشخاصه يعنى ان الموجود في الخارج انما هو افراد

لانفس الكلي .

اي الموجود في الخارج

وذلك (١) لانه لو وجد الكلبي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف
 الشيء الواحد (٢) بالصفات المتضادة ، ووجود الشيء الواحد في الامكنة
 المتعددة (٣) وحيتث فمعتى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة ، وفيه تأمل (٤)
 وتحقيق الحق في خواشي التجريد . ^{في الخارج} لانه موجود في ضمن الافراد كما ترى
 والزكوة والقبالة وغيرها ^{في الخارج}

امشادة الى رفع التالي بمصاحبه
 الخلف جينجوريني

بما قال العلامة الطوسي في حاشية التجريد
 لا يجتن ان ليس ما من قال بوجود الطبايع وجود
 افرادها فقط كما ذهب اليه بعضهم من التصور انه اذا
 وجد زيد مثلاً وهو في ذاته حياً ان تأمل
 ان زيد لم يكن موجوداً لم يكن زيد موجوداً
 فرض ان ما هو موجود لم يكن زيد
 معذور اذا كان كغيره ان
 موجوداً كان كغيره ان
 (١) دليل لعدم وجود الكلبي الطبيعي في الخارج .
 (٢) كالانسان فانه شيء واحد فان فرضنا وجوده في زيد الابيض وعمرو الاسود
 يلزم ان يكون الشيء الواحد « الانسان » متصفاً بالصفات المتضادة « البياض والسواد » .
 (٣) فان زيد مثلاً في الدار وعمرو في السوق والفرض انهما نفس الانسان
 والانسان شيء واحد فيلزم ان يكون الشيء الواحد في الامكنة المتعددة .
 (٤) الظاهر في وجهه ان هذا النوع من الوجود ليس وجوداً شخصياً كي يتنافى
 وحدته مع الصفات المتضادة والامكنة المتعددة بل هو وجود منسلخ عن الخصوصيات
 الشخصية .
 فان معنى زيد انسان ان زيدا فيه تمام مفهوم الانسانية « الحيوانية والنطق » فهو
 بوجود هذا المفهوم انسان لا بما انه ابن فلان أو بلون كذا أو في مكان كذا وهذا المفهوم
 بعينه موجود في عمرو أيضاً من دون لحاظ خصوصياته الشخصية وانما يجعل التضاد
 والتنافي اذا كانت الخصوصيات محققاً للمفهوم وقواماً له وأنت خير بان المفهوم المذكور
 لا يحتاج تحققة الى شيء من الخصوصيات الفردية .
 فالانسان مع حفظ وحدته موجود في كل من فيه هذا المعنى لعدم احتياجه الى
 الشخصيات ليعتد ، تأمل فيه .

طوبى
 لعل
 لعل
 لعل

الى المصنف
 مسجوع في الجب
 هـ خفن والمساوي ليس يحصل الترفي من اد
 في الاخفن الى الاعلى اي المساوي وانما كان الاخفن
 ن المساوي لان المراد من الاخفن باعتبارنا فلو قال والاخفن والمساوي
 كون المساوي اعلى من الاخفن باعتبارنا فلو قال والاخفن والمساوي
 حصل الترفي من الادنى الى الاعلى الا انه تركه لرعاية السجع مع قوله اجل
 بن س
 لا يقال ما يستلزم تصور الشيء بالكلية يستلزم تصور معل وعبد يتبين
 عند النقل عن جميع ما عداه فلا يصح المقابلة لاننا نقول المقصور بالذات في
 لقسم الاول هو الاطلاع على الذات لا الا متباينة الا لازم له والمقابل
 بالنظر الى المقصور بالذات في كل منهما فان قلت الحد الناقص والجسم الناقص
 خارج عنه لا يستلزم تصور الحقيقتيه او امتيازها عن كل ما عداه قلت
 الى الانسان لا يكون معرفا اذا اعتبر نفسه الى المطلوب تدريجه
 الشئ انما يكون الناطق ان اعتبر نفسه الى الانسان فقد
 افاد امتيازها عن كل ما عداه والا فلا نسلم انه معرف
 انه معرف له فيجب
 ١٢٩

كما ان التعريف بالاعم لا يفيد التصور بالكنه لان الحيوان لا يميز الا بالانسان كذلك لا يفيد الانسان البع

تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق^(١)، وايضاً لا يميز الانسان عن جميع ماعده لان بعض الحيوان هو القرس وكذا الحال في الاعم من وجه^(٢) واما الاخص اعني مطلقاً^(٣) فهو وان جاز ان يفيد تصويره تصور هذا الاعم بانكنه أو بوجه يمتاز عما عده كما اذا تصورت الانسان^(٤) بانه حيوان فليطبق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل^(٥) واخفى في نظره^(٦) وشأن المَعْرِف ان يكون اعرف من المَعْرِف لم يجز ان يكون اخص ايضاً اعتمد ترك المَعْرِف كعدم التعريف بالمباين^(٧) وقد علم من تعريف المَعْرِف بما يحتمل على الشيء انه لا يجوز^(٨) ان يكون المَعْرِف مبايناً للمَعْرِف فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي ان يكون

كما لا يجوز ان يكون لا يميز لان التعريف بالاعم لا يفيد التصور بالكنه لان الحيوان لا يميز الا بالانسان كذلك لا يفيد الانسان البع

لأن التعريف بالاعم لا يفيد التصور بالكنه لان الحيوان لا يميز الا بالانسان كذلك لا يفيد الانسان البع

١١٣

- (١) لا الحيوان وحده .
- (٢) كالابيض في تعريف الانسان .
- (٣) لا الاخص من وجه لان الاخص من وجه هو الاعم من وجه وقد سبق ذكره .
- (٤) حاصله انك حينما تتصور الانسان فلا بد لك من تصور الحيوان لان الحيوان جزء حقيقة الانسان المركب من الحيوان والناطق فالنتيجة ان الانسان الاخص صار سبباً لتصور الحيوان الاعم فهذا ثبت ان المَعْرِف يمكن أن يكون أخص من المَعْرِف .
- أقول المَعْرِف للاعم حقيقة هو أحد الوجهين المذكورين في كلامه لا الاخص نعم تصور الاخص صار سبباً لان يتصور الاعم بمعرفة والداعي الى التصور غير المَعْرِف كما لا يخفى .
- (٥) لان تعقل الخاص يستلزم تعقل العام دائماً دون العكس اذ قد يتصور الكلى من دون وجود فرد له أو بدون اطلاق المتصور على فرد .
- (٦) لان تصور الخاص يستلزم تصور خصوصياته الدليدة من زمان ومكان ولون وغيرها بخلاف العام فانه يكتفي في تصويره تصور الحقيقة المجردة عن جميع الخصوصيات فيراظهر وأسئل تناولا .
- (٧) لان الحمل يستلزم اتحاد المحمول والمحمول عليه وبسبب ذلك في المتباينين

مَشْرُوع في شرح والمسألة مع حذرة والأخفى

عليه والجميع على صديدين
حقيقين واسمى فالاول ليس
الا اذا كان افراد المعرف موجودة معلومة

الانفسانية في الخارج كذا
الانفسانية في الخارج كذا
فقط او كان ولكن لم يكن في الخارج كذا
فقط او كان ولكن لم يكن في الخارج كذا
فقط او كان ولكن لم يكن في الخارج كذا

والثاني في غيره وكل من اسم في لحي
الاسم او رستم اسم في لحي
به ابن ادم ١١٠ انما اخر المسكوي عن
مجهول ١١١ كالتصديق في لحي
شرح لمزيد ١١٢ ابا ببن له ابن
والثاني كتحريف الاب ببن له ابن
في انين في مكانين والسكون عدم الحركة
بان يكون السكون عدم الحركة
بم حاصله ان مدار الحاء في على كرون المميز انيا
على الحينس القريب جلال الدواني
ان يشتمل على مدار الحاء في على كرون المميز انيا
ان يشتمل على مدار الحاء في على كرون المميز انيا

والثاني كتحريف الاب ببن له ابن
في انين في مكانين والسكون عدم الحركة
بان يكون السكون عدم الحركة
بم حاصله ان مدار الحاء في على كرون المميز انيا
على الحينس القريب جلال الدواني
ان يشتمل على مدار الحاء في على كرون المميز انيا
ان يشتمل على مدار الحاء في على كرون المميز انيا

١٠ كما لا يجوز ان يكون المعروف اعم مطلقا كذلك
 لم يجز ان يكون من وجه مثل الابيض
 في تعريف التبريد كالاعم انسان فانه لا يفيد شيئا من الاطلاق
 فليس في تعريفه ليس بابيض يشتهى
 كما ان انسان بعضه ليس بابيض يشتهى
 كما ان انسان في تعريف الحيوان ولم يتعرض للانفص من وجه فانه داخل تحت الاعم من وجه حاشا
 كالا انسان من وجه اذ قد مر
 بالمثل فلا بد ما اورد المحققين
 في تعاملي قنبي
 فانه يتبين
 فالتشابه بنفسه كما لا يخفى فالظاهر ان يقول الحيوان بالانسان و تصور الانسان بالحيوان الذي كنه بعد ما تصور الانسان بالانسان و تصور الانسان بالانسان
 الحيوان بالانسان فاذ الناطق كان اظهر في بيان الماهية بالانسان و تصور الانسان بالانسان و تصور الانسان بالانسان
 لا قد يقال الناطق فاذ تصور الكل تصور الجزء من غير عكس يشتهى
 العقل يستلزم وجود العالم فيه و ربما يوجد العالم فيه بدون الخاص اين ادم ٨ لان وجود الخاص في
 الحيوان اين بالصانع لكن علمه بمفهوم الحساس مثلا مع وهذا ظاهر و قنبي
 لان احد المتباينين لا يحمل على الآخر لا يكون هو ولا يذو هو كالانسان
 او الجبري يشتهى ١١ توزيع على ما سبق من نفي جواز جواز تعريف
 بالاعم و الانفص والمباين اين كثر اوى
 هو حتى اذ عرف الانفص والتعريف لا المفهوم من حيث
 ليس علم الماهية بالحيوان
 الناطق مع قنبي

بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب
 تمام والافناقص
 الى حد تام او جسيم تامه
 والخامسة ابن
 كرام من الفضل

المعرف اعرف من المعروف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول

هو المعروف، لا يخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور.

قوله : (بالفصل القريب حد) التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص

المعروف ويساوية بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة ، فهذا الامر ^(١) ان كان

ذاتياً كان فصلاً قريباً، وإن كان عرضياً، كان خاصة لامجالة فعلية الأولى (٢) المعروف

يسمى حداً وعلى الثاني يسمى رسماً . أي بالينسبة إلى المشرق وإن كان بعيداً

ثم كل منهما^(٣) ان اشتغل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً وأورسياً تاماً^(٤)

وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد ^(٥) او كان

هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها ^(٦) يسمى حيداً ناقصاً ورسمياً ناقصاً،

على الأول والثالث

(١) أي الأمر المساوي مع المعروف أن كان ذاتيا للمعروف كان فصلا قريبا قهرا

وان كان الامر بالسوء، عن ضراً فحاجة لإحالة لأن السوء العرض لا يمكن في

الخاصة كما سبق .

(٢) أى على أن يكونَ السَّعرُ مُشْتَبَهاً على القَتْلِ القَرِيبِ يَسمى المَعْرِفُ حَدَّ

وعلى الثانى أى على أن يكون المعرف مشتملا على الخاصة فهو رسم .-

(٣) أى كل من الحد والرسم .

(٤) فالحمد التام كفونا الانسان حيوان ناطق والرسم التام كفونا الانسان حيوان

صاحف

(٦) كَلَامُهُ، وَحَدُّهُ، وَالضَّاحِكُ وَحَدُّهُ، فَتَعْرِفُ الْإِنْسَانَ .

[illegible]

هذا محصل كلامهم ، وفيه ابحاث لا يسعها المقام ^(١).

قوله : (ولم يعتبروا بالعرض العام) قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع

على كنه المعروف أو امتيازه عن جميع ماعداه والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما ^(٢)

فهذا لم يعتبروه في مقام التعريف ، والظاهر ان غرضهم من ذلك ^(٣) انه لا يعتبر

في مقام التعريف انفراداً واما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها عرض

عام للمعرف لكن المجموع يخصه ^(٤) كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة ^(٥)

وتعريف الخفاش بالطائر الولود ^(٦) فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم

كما صرح به بعض المتأخرين .

فان قيل ان هذا المصنف باحاطة اعم من الحاجة المفردة

فان قيل ان هذا المصنف باحاطة اعم من الحاجة المفردة

على الفصل القريب والجنس البعيد والرسم الناقص المشتمل على الخاصة والجنس البعيد

والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب وحده والرسم الناقص المشتمل على الخاصة

وحدهما .

(١) ونحن أيضاً لا نتعرض لبيان رعاية للمقام ولا ينبغي للمدرس أيضاً أن يتعرض لها

رعاية للطالب .

(٢) لان العرض العام ليس ذاتياً ليفيد المعرفة ولكنه ولا مانواً ليفيد امتياز

المعرف عن جميع ماعداه .

(٣) أي من عدم اعتباره في التعريف .

(٤) أي يباوى السرف بالفتح .

(٥) فان الماش وحده عرض عام للانسان لشموله لبقية الحيوانات أيضاً وكذا

مستقيم القامة لشموله للشجر أيضاً لكن المجموع متضمناً يخص الانسان اذ لا يوجد شيء

يمشي وهو مستقيم القامة غير الانسان .

(٦) فان الطائر وحده عرض عام للخفاش لشموله لسائر الطيور وكذا الولود

لشموله لكل حيوان ولود كالانسان والبقر ولكن مجموعهما متضمناً يخص الخفاش لعدم

وجود طائر ولود غيره .

[illegible]

يمكن ان يكون
 اشارة الى دفع ما يقال من ان
 التعريف اللفظي ايضاً من معروفات الحقيقة
 لان فيه تحصيل فيه التحصيل المجهول بالوجه الدافع ان المادة بالعرف
 ان يقال ليس فيه تحصيل المجهول بالوجه الدافع ان المادة بالعرف
 المقتضى هو الذي كان فيه تحصيل المجهول بالوجه الدافع ان المادة بالعرف
 ما عداه كما هو رأي المتأخرين فظاهر ان التعريف اللفظي واللفظي
 سـ اعلم ان التعريف بنفسه لا يحسب الا كما توهم بعضه الى التصديق بان هذا اللفظي
 كان حاداً او راسخاً واما التعريف بحسب الا كما توهم بعضه الى التصديق بان هذا اللفظي
 المقتضى التفسير لللفظي لا يحصل بل يعين كما فيكون من جهة الى النقل من اصحاب اللغة
 يحصل الصورة واللفظي فلا بد ان كان قابلاً للمنع فيحتاج الى النقل من اصحاب اللغة
 موضوع البناء والفرق بين التعريف بحسب الا كما توهم بعضه الى التصديق بان هذا اللفظي
 والاصطلاح والفرق بين التعريف بحسب الا كما توهم بعضه الى التصديق بان هذا اللفظي
 يحصل صورة ما علم وجوبه في الخارج اما بالكنه او بوجه يتنازع جميع ما عداه
 والثاني تحصيل صورة ما لم يعلم بوجوده في الخارج سواء علمه اولا
 ميرزا جابان

هه قالوا المقصود من التعريف
التعريف هو ما كان يخصص به
واو اعم او لاخص بالاسم
والمساو ان التي شرطها
المساوون شرط الجورة
التعريف فقط وجوباً

ولم يعتبر وبالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون التعريف
كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ
الكاف للتران ^{بغير} اي التعريف اللفظي ما اي تعريف يقصد به الخ ان ^ي الى الابدنية

بعض التعريف ان ادم

قوله : (وقد اجيز في الناقص) ^{هه} (١) اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث
حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون خدأ
ناقصاً او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل يجوزوا التعريف
بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يفتد به
لوعنه انه تعريف بالانحقي وهو غير جائز اصلاً ^(٢) ^{من حيث ان يشمله اقل من مشمول ما هو اعم}
قوله : (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم
سعدانة نبت اشتراخوار كنز ^{اي المعرف اللفظي}

ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة
ببوزن النجادة

قوله : (تفسير مدلول اللفظ) أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني
المخزونة ^(٣) في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم ^(٤) كما في المعرف
الحقيقي فافهم ^(٥) ^{ببوستيده شدة} اي في تعريف اللفظ اوقع التعريف بالاعم قريباً

الكاف استثنائية بغير

- (١) يعني ان المنطقين أجازوا التعريف الناقص وأجازوا في التعريف الناقص ان يكون المعرف اعم من المرف سواء كان المرف الاعم ذاتياً أي جنساً أو عرضياً أي عرضاً عاماً .
- (٢) لافى التعريف التام ولافى الناقص لان التعريف بالاخص لا يكون تعريفاً بزع المصنف ليقال فيه انه ناقص .
- (٣) فالمعاني مخزونة ومعلومة عنده وليست مجهولة ليجتاج الى المرف وانما للتفسير اللفظي يعين أحدها لذلك اللفظ .
- (٤) بل تعيين معلوم من بين المعلومات .
- (٥) أي افهم الفرق بين تعريف المعنى المجهول وبين بيان اختصاص اللفظ بأحد المعاني الملمومة وان الاول هو شأن المنطقي والثاني فهو شأن اللغوي .

إلى القضية. لأنها مترادفات.

من انظاره على المشعور او السلب او الماد من التبعين
وكونه نسبة و السلب او الماد من التبعين
الى مذهب القدماء واختيار من ان يكون له
فان لا يحد ان يقال به قد يثبت له
الحكمة المحسنة مثل قوله
ان الحكم فيه بالتيار لا بالاتحاد
او التيارات و المشعور في تدين
هو الحكم فيها بالتيار لا بالاتحاد
من انظاره على المشعور او السلب او الماد من التبعين
وكونه نسبة و السلب او الماد من التبعين
الى مذهب القدماء واختيار من ان يكون له
فان لا يحد ان يقال به قد يثبت له
الحكمة المحسنة مثل قوله
ان الحكم فيه بالتيار لا بالاتحاد
او التيارات و المشعور في تدين
هو الحكم فيها بالتيار لا بالاتحاد

[illegible]

موجبة أو سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً
والدال على النسبة رابطة

وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور .

قوله : (موضوعاً) لانه (١) وضع وعين ليحكم عليه .

قوله : (محمولاً) لانه امر جعل حيللاً لموضوعه .

قوله : (والدال على النسبة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي

يدل على النسبة الحكمية (٢) يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة

حقيقة هي النسبة الحكمية

(أي وصف الفخية يشتمل)

والكذب على معرفة الخبر لكونه معرفة لينا .

فدفع المحشى ذلك بقوله (هو « أي الصدق » المطابقة للواقع والكذب هو الالابستى

مطابقة) يان ذلك ان الصدق عبارة عن مطابقة كل شيء مع واقعه ولا يختص بالخبر ، مثلاً

إذا رأينا علامة نصب في الطريق يدل على اعوجاج الطريق بعد مائة ثم حققنا فرأيناها

كذلك كان تلك العلامة صادقة وان لم تكن كذلك فكاذبة أو رأينا صفة في وجه رجل

تدل على كثرة سجوده ثم حققنا فعلمنا بكثرة سجوده كانت الصفة صادقة لمطابقتها الواقع

والافتكاذبة وهكذا فالصدق والكذب لا يتحصران في الخبر لاحتجاجنا في تعريفهما الى الخبر

فلا توقف من ناحية الصدق والكذب وإذا ارتفع التوقف من جانب اندفع الدور .

(١) يان لوجه تسمية المحكوم عليه بالموضوع وحاصله ان الوضع في الالفاظ

شيء في مكان كقولك وضعت الكتاب في الغرفة وهو هناك كذلك لانه وضع وأثبت ليحكم

عليه .

(٢) النسبة الحكمية هي النسبة الخبرية وانما سميت حكمية لانها حصلت ونشأت

من الحكم وذلك لأن المخبر قبل أخباره بأن الانسان حيوان مثلاً يتصور المحكوم عليه

والمحكوم به والنسبة بينهما ثم يحكم بأن هذا ذلك (الانسان حيوان مثلاً) فهذا الاتحاد

بينهما الناشئ من الحكم هو النسبة الحكمية وهي الرابطة الواقعية بين الطرفين ثم بعد

وقد استعير لها هو والا فشرطية

وفي قوله: (والدال على النسبة) إشارة إلى ان الرابطة أداة (١) للدلالة على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل .
واعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملقوطة وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية .

قوله: (وقد استعير لها هو) اعلم: ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك (٢). وذكر الفارابي ان الحكمية الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة (٣) رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا (٤) للرابطة الغير الزمانية لفظه هو وهي ونحوهما (٥) مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات . ولان الخلق عنها لياحس الاسمية لكنها شبيهت بالاسماء لاداء الدين الى من قوله اعلد انت

ذلك المحكم والاعتبار تبرز القضية النفسية بصورة اللفظ فنكون قضية ملقوطة واللفظ الدال على النسبة في القضية الملقوطة تسمى رابطة مجازا لان التي تربط بين الموضوع والمحمول هي الوحدة التي حصلت بالحكم قبل الاخبار والتلفظ نعم لما كانت هذه الرابطة دالة على الرابطة الاصلية صح اطلاق اسمها عليها لتناسب الدال مع المدلول .

- (١) أي حرف : وحاصل كلامه ان النسبة معنى حرفي لكونها غير مستقلة بل هي في ضمن الموضوع والمحمول فاللفظ الدال عليها حرف فلهذا في اللغة المذكورة به زيرج
- (٢) أي لا تدل على اقترانها بالزمان .
- (٣) أي لغة العرب .
- (٤) أي استعملوها في غير ما وضع له .
- (٤) كقبحا وهم وسائر صيغ الفساير .

في اللغة المذكورة به زيرج كقبحا وهم وسائر صيغ الفساير .

وهو تميز الحرفين المستعملين في اللغة المذكورة به زيرج كقبحا وهم وسائر صيغ الفساير .

قوله وقد استدير
لما هو اه يشيخه الى انه مضى عليه

الى الموضوع فلا يكون رابطته في الحقيقة
لان الربطة انما تكون اداة والضمير اسم لانه عين
المتحرك في المعنى فتشبه التوهم الربطة به لانهم لم يجدوا في كلام العرب
ما يكون التقاء الالف في الالف في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
فاستعاروا الالف في الالف في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
الشيخ في الشفاء على ان لفظة هو هي هنا اداة حذفت في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
هو هنا لا لتدل على معنى بغيره بل لتدل على ان زيد هو المذكور في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
قد نزل عن بعض البصريين واختاره حيث قال ثم لما كان الحرف واختلف عنه لباس الا حسمية فلم يبق فيه تصرف واحد كما كان في
فذا تبادلا لامة كاملة فلتقت بالاداة لكونها بغيره فصار حذفا واختاره حيث قال ثم لما كان الحرف واختلف عنه لباس الا حسمية فلم يبق فيه تصرف واحد كما كان في
و هذا هو معنى الحرف اعني اداة المعنى في غيره فصلا حذفا واختاره حيث قال ثم لما كان الحرف واختلف عنه لباس الا حسمية فلم يبق فيه تصرف واحد كما كان في
من حذير المرفوع وان تدبر ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف واختلف عنه لباس الا حسمية فلم يبق فيه تصرف واحد كما كان في
ولو فرضنا لجماع النفاة على انه اسم فلا يلزم تعدد كونه اداة عند المنطقيين بل جازما وما ذكره المصنف من انه لا يربط
الى الموضوع فيكون عنيه حسب اسم فلا يلزم تعدد كونه اداة عند المنطقيين بل جازما وما ذكره المصنف من انه لا يربط
لربط فلا يلزم تعدد كونه اداة عند المنطقيين بل جازما وما ذكره المصنف من انه لا يربط
حسب (اي في كلام الحكماء ايضا على حسب الالف في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
نريد متبادلا وكائن مع فاعله والحال خبره والالف في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
وهو كائن وحده ان يكون خبرا وربا لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى والما لفة العرب فربما حذفوا الالف في قوله تعالى
مجال وكذا هو وجود وسائر الاسماء المشتقة
كائنات النسبة التي نسبت في

منه

[illegible]

الشرطية لا ترفع
مطلباً في المتصلة والمنفصلة
كما مسترح به الشيخ في الأدلة إن لم
تختص في هذا الشرطية المستقلة في العلوم وعند
اللفظ هي أبو الفتح كما يقال العالم أمان يعبد الله
فيمنع الناس فإن هذه الشرطية ليست متصلة ولا منفصلة تحقيقية
ولا مانعة الجهم ولا مانعة المخلو بل يجوز الجهم والمخلو حادثية ٩٧

بكسر الهمزة
 وسكون الياء وفتح
 مغربي ابن آدم
 كقولنا ان كانت الشمس
 في قبورنا ليس ان كانت الشمس
 المتصلة كقولنا ليس ان كانت الشمس
 في قبورنا وجود الليل على تقدير طلوع الشمس
 في قبورنا وجود اما في حكم فيها بجبائية
 العدد اما زوج او مفقدا بمتساويين فيكم
 ان يكون العدد زوجا او مفقدا بمتساويين فيكم
 زوجيته عبد اللطيف
 كقولنا ليس ان كانت الشمس
 المتساوات
 على اي المقدم التالي في الصلح والكدب معا
 فقط او نفيه نحو هذا العدد اما ان يكون
 زوجا او فردا
 اما ان يكون زوجا او مفقدا
 كقولنا ليس ان كانت الشمس

فهذا (١) ما اشار اليه بقوله : (وقد استعير لها نحو) وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة وغيرها (٢) نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائماً ، أو ميرس موجود شاعراً .

قوله : (والاشرطية) أي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفي ذلك الثبوت (٣) أو بالمتناقضات بين النسبتين أو سلب تلك المتناقضات (٤) فالأولى شرطية متصلة والثانية (٥) شرطية منفصلة بالمتناقضات (٦) واعلم : ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف حصر عقلى دائر بين النفي والاثبات (٧) واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة صفة كاشفة بئذ على الغالب من

(١) يعنى كون الضماير فى أصل الوضع أسماء وان استعمالها فى النسبة وهى معنى حرفى استعمال فى غير ماوضع له ، هو الذى أشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لان هذا النوع من الاستعمال استمارة .

(٢) من الافعال العامة كوجد وثبت .

(٣) فالاول موجبة والثانى سالبة والموجبة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة نحو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً .

(٤) والاول موجبة نحو العدد أما زوج وأما فرد والثانى السالبة نحو ليس العدد أما زوج أو منقسم الى متساويين .

(٥) أى ماكان الحكم بثبوت النسبة أو نفيه .

(٦) أى ماكان الحكم بالمتناقضة أو سلب المتناقضة .

(٧) لان المصنف قال فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية والا

فشرطية : أى ان لم يكن الحكم بثبوت ... فشرطية وكلما كان الحصر بين النفي والاثبات فذلك الحصر عقلى وذلك لان النفي والاثبات تقيضان وان شئت الثالث رفع لهما والتقيضان لايرتفعان .

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان كان مشخصاً
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا
فان بين كمية افراده

الاشياء
التي
تكون
موضوع
القضية
شخصية
او
طبيعية
او
مختلطة

فاستقراي (١)

قوله : (مقدماً) لتقدمه في الذكر .

قوله : (تالياً) لتلوه الجزء الاول .

التي تتبعه من التلوه بمعنى التبع عبد اللطيف

تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع

قوله : (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولهذا

لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى مادو موضوعه شخص شخصية

وعلى هذا القياس (٢) .

ومحصل التقسيم ان الموضوع إما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان أو

كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي أو على

افراده وعلى الثاني فاما ان يبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم

عطف تفسير لقوله نفس حقيقة فيجزي

(١) لان الحصر فيهما ليس عقلياً لعدم دورانهما بين النفي والاثبات لانهم لم يقولوا ان

كان الحكم بثبوت ... فمتصلة والا فمتصلة ولما لم يكن حصرهما عقلياً فالعقل يجوز قسماً

آخر لهما ولكنهم لم يعثروا على قسم آخر غيرها بعد التبع والاستقراء .

(٢) أي فما كان موضوعه طبيعية يسمى طبيعية وما كان موضوعه محصوراً يسمى

محسورة وهكذا .

(٥)

[illegible]

فبالعكس قوله اولاً
بأن ازيد من كلمتهما

انکار تا ابد ان ایمه مومنین
وفاقیان و فائده خنده

عن الذكوة
صحة والطبيعية
موضوع اعلى الافر
من فخر

کتابخانه ملی افغانستان

من الحكماء فيك على افكار
استخرجها

موضوعیہ اور ایجنسی
مذہبی و ان کا ان کے
مذہبی و ان کے

کتابخانه
مجلس
تبریز

الحقيقي
الحادثية للحدث
والجوانح الحقيق
ويختلفان في
أوبعضه حيزان
بالمرتين

قصد الحكم على زان
لشبهه في الاقرار
فيما كسبه خفي وال
فيما كان له خفي والبعض

این سند به موجب آنکه
مستحق شخصیت و
نفسان لیس فیضی
در این سند

ان كان الثامن مجزئاً
فلا تقسم السهم
كل سجل كاند

باب عبد اللطيف

قوله وَقُلْنَا كُرْهًا

الحكمه عن الاختلال
تروفع الزكوة
بالمسلم منه حسب
سنة الامم

و قد اهل بيان
او الاستغراق في تلك
فلا احتمال في تلك
و قد اهل بيان

من التضييع أو السهمول
لا ننس أن نالتمق كل ابن
نا في عبد الحق

وعلیٰ متعلقاً لیما
مقام هذا مثال
کیم بنجونی
قوله و ما یبید
له و مار

[illegible]

منهم من لا ثلاثة ومنهم من لا ثلاثة ومنهم من لا ثلاثة

القضية

بن کلا و
موضوع
افوا عنه میدی
تخصیصه عند
به ازاد خلع
از

الموضوع ويحتمل
واما مثلهما فلا
الآن لكان فلا
في سنة

في النفس نحو ما اجده
اللفظة من اللغات
بالسند

انما الحكم على الكل وال
قوله من افراد ال
والعلم ان هذا ال
قوله

ما اى التلى

موصف
لوضع الطبيب
في رائي لا المجهول
و هيطة
المعرفة و

بعض الامور التي
تدخل على الشخص

لا بد ابو الفتح
٩٩

ای استعمل فی غیر
و ادعایه
و ادعایه
کما قال ابن خازن
بکذا

- ۱۰۰

[illegible]

[illegible]

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً وهي الخارجية
او مقدراً فالحقيقية اودهنأ فالذهنية
كانها حقيقة الملوطة المستعمل في العلوم يتجوزي

اقسام الحملية

قوله : (ولا بد في الموجبة) أي في صدقها (١) ، وذلك لان الحكم في

الموجبة بثبوت شيء واثبت شيء واثبت شيء في فرع لثبوت الميث له اعني الموضوع
فانما يصدق (٢) هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً أما في الخارج

ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك .

ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلثة

اقسام .

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً (٢) نحو في أي طرف يتجوزي

(١) هذا دفع اشكال عن المصنف وهو ان القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لا بد

فيها من وجود الموضوع وذلك لان المحمول عارض على الموضوع ولا ينتقل عارض بلا
معرض فوجود الموضوع لا اختصاص له بالموجبة .

والجواب ان ذلك « لابلدية وجود الموضوع في السالبة أيضاً » حتى لكن في عالم
الحكم أي حينما يحمل المحمول على الموضوع لا بد للمتكلم أن يتصور الموضوع ثم
يحمل عليه المحمول موجبة كانت القضية أو سالبة وأما في عالم الصلح أي التحقق
فالسالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا الحمار ليس بناطق وقد تصدق مع عدم
البوضوح كقولنا شريك الباري ليس بحاكم علينا .

وأما الموجبة فلا تتحقق الا مع وجود موضوعه في عالمه فلا بلدية وجود الموضوع

في عالم الصلح مختص بالموجبة فقط .

(٢) أي يتحقق له مصداق .

(٣) أي المرجحود فعلا حقيقة لأن تدبيراً يعني ان المتكلم في هذا المقدم يقصد ان

كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج^(١)
 واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً^(٢) نحو : كل انسان حيوان
 بمعنى ان كل مالمو وجد في الخارج كان انساناً فهو على تقدير وجوده في
 الخارج حيوان^(٣)، وهذا الموجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة^(٤)
 لا الممتنة كافراد الاشياء وشريك الباري وأما على الموضوع الموجود في
 الذهن كقولنا : شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل مايوجد في العقل وبفرضه
 العقل شريك الباري فهو موصوف^(٥) في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا
 انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج .
 الا لا يذكرية يتجوزي

هذا المحمول ثابت لهذا الموضوع الموجود في الخارج فعلا ولا يعتمد ثبوته له مطلقاً .
 والاكثر استعمال هذا القسم « القضية الخارجية » فيما لا يكون المحمول لازماً للموضوع
 ومثاله الواضح قولنا اللحم رخيص أى اللحم الموجود فعلاً في السوق رخيص .
 وان جاز استعماله في المحمولات اللازمة أيضاً كما مثل به المحشى بقوله الانسان
 حيوان بقصد المتكلم ان الافراد الموجود من الانسان فعلاً حيوان ولا نظره بما سيوجد .

(١) . يعنى ان قصد المتكلم حمل الحيوان على الانسان الموجود خارجاً ولا نظره
 بأفراذه المتقدرة وان كانت المقدرة أيضاً كذلك .

(٢) سواء كان موجوداً فعلاً أم لا يعنى ان طبيعة هذا الموضوع انه اذا وجد في
 الخارج يحمل عليه هذا المحمول كقولنا النار محرقة فطبيعة النار انها اذا وجدت في
 الخارج تحرق ولولم يكن بالقتل وجود للنار وكما قال السحى .
 (٣) اذ يستحيل أن يوجد الانسان في الخارج ولا يكون حيواناً .

(٤) ليس مراده ان القضية الحقيقية ممتنة في الافراد الممتنة كما توهمه بعض
 وذلك لان تقدير الوجود لامؤنة له بل مراده ان القوم لم يشتملوا الا في المسكنات كما
 يتضح ذلك في القسم الاخير « الذهنية » فانهم لم يمتروها الا في الممتعات مع امكان
 تصور موضوع ممكن في الذهن ثم يحكم عليه بمحمول كما هو واضح .

(٥) فالمحمول حقيقة هو الاتصاف وهو موجود ذهني يصح حمله على الموضوع

[illegible]

[illegible]

في شرح السطاح حيث
قال اه لا ان السلب خامس الخ ثم
بان النسالة المتعدي لتعدل فاعتبر السلب بعدد
اعتباره وهذا تاد فمع نسالة في تربيته مسكمتة من وجوه احدى ان
الى المعدولة والمطلوح التوم ان يقال ان السلب في تقسيم الكمالية
لتناول غير وثا لثما ان الحرف لا يكون جزء الا للتفضية المانوية لا يارم من المعدولة
ان يكون لفظ السلب فلا بد من تقدير صنف الى معنى حرف السلب واربعا ان النسالة
في لفظه حرف السلب لان التعريف كما اشار اليه المحقق في الاخصر الا وضح ان يقال
المعدولة داخل في التعريف كما اشار اليه المحقق في الاخصر الا وضح ان يقال
من تحصيل السلب جزء من طرف مير ابو النعمان في جعل جزء منه في السلب
وقد يجعل السلب جزء من طرف مير ابو النعمان في جعل جزء منه في السلب
اداة السلب وهو ال رابط اعني النسبة والمجهول ينجز في حاشا اعلم انه ربما يذهب
ما هذا تقسيم ثالث للقصية الكمالية باعتبار السلب تكون مسالة واما اذا صنف ان القصية
الوهم الى ان كل قصية تشمل على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون مسالة
المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون مسالة
لان عليه ذكر معنى الايجاب والسلب حتى لا يقع الاشتراك ووجه التسمية
ان حرف السلب اذا لم يكن جزء من طرفين فكل من
الطرفين وجوبى محصل شرح

[illegible]

٥٠ اجاب الدال على
بكيفية النسبية

التصديقات (القضايا).

هذا قسم
للقضية الكلية بلقياس
كيفية خبيثة للمحمول
الى الموضوع

المعدولة والمحصلة

١٠٣ ارفع على انه مفعل بالمرسم
فاطر وكذا في ما سلب
الاصح الى غير شئ
لانه اوصفت مدولة
وانما سميت مدولة
لان حرف السلب ليس ولا غير
والرفع ومنعت في الاصل للسلب
واحد ثبت له اول شئ او سلب
عنه او من شئ او غير شئ

وما
وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء منها فتسمى معدولة والا
فمحصلة وقد بصرح بكيفية النسبة فموجهة ومابه البيان جهة

اي النسبة الموجودة بالوجود الظل
الموضوع في الوجود
الموضوع في الوجود
الموضوع في الوجود

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مباشار كهما في معنى السلب

قوله: (من جزء) أما من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما

فالقضية على الاول (١) تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني (٢) تسمى معدولة

المحمول وعلى الثالث تسمى معدولة الطرفين (٣) وهو ان يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع

قوله: (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل

لافي هذا المعنى (٤) كان معدولا عن معناه الاصلي فسميت القضية التي هذا

الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه (٥) والقضية التي لا يكون

حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة (٦) وهو المعنى

الموجود في الذهن «كثيرك البارى» لانفس الامتاع فانه في ظرف الخارج وما في

الخارج لا يحمل على ما في الذهن.

(١) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع نحو كل لا موجود معدوم

(٢) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول نحو كل موجود لا معدوم.

(٣) نحو كل لحيوان لا انسان.

(٤) أى بنحو الجزئية لاجزاء القضية من دون أن يفيد سلباً للنسبة بل القضية معه

موجبة الا أن يوجد ناف آخر لنفي النسبة.

(٥) لان المعدولة عن وضعها هي حرف النفي فقط وهو جزء القضية فتسمية القضية

معدولة مجاز بعلاقة الكل والجزء.

(٦) لان الطرفين وجوديان وحاصلان.

فان كانت القضية ملفوظة

اللا ضرورية وان كانت

محمولة فبعضها سبكه التقل

بأن النسبة مكسفة

بأن النسبة مكسفة

بأن النسبة مكسفة

الموجهات : البسائط والمركبات

قوله : (بكيفية^(١) النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت

ايجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة

أو الدوام أو الامكان أو الامتناع/ أو غير ذلك^(٢) فتلك الكيفية الواقعة في نفس

الامر تسمى مادة القضية ^{هذا محمد امين} ^{في الاميل} ^{باعتبار وجود} ^{متممها} ^{بنحو} ^{بمثل المفردة والدوامه}

ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا (٣)

فالقضية حينئذ تسمى موجبة (٦) وقد لا يصرح بذلك فنسمى القضية مطلقة (٧)

واللفظ الدال عليها^(٦) في القضية المتفوتة والصورة العقلية^(٧) الدالة عليها في

للقضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة (أ) المادة صلت القضية

منه
مادة
المطابق
القضية
الضد
لقد

(۱) یعنی ان کل محمول ایا ضروری لموضوعه فی الواقع او دائم له او متنع

[illegible]

(٣) أي يذكر في القصة صرحاً بأننا ضلنا أو دنا من الضلال

(٤) لاشتمالنا على الجنة .

(٥) لدم تنفيذها بالجهة .

(٦) أى على الكيفية مثل بالضرورة أو بالامتنان ..

(٧) فإن العقل عند تصور القضية يدرك كيفية النسبة فيما بينها ضرورية أو دائمة أو

ذلك فذلك المدرك عند العقل أيضاً يسمى جبهة التقضية وهذه الجبهة أيضاً غير السادة السادة هي الكثرة السابقة إلى التقضية.

والله أعلم بالصواب

...ان للنسبة .

(٨) التنظيمية والقبلية

(Marginal note in Urdu script)

فان لم يكن كذلك فانه لا بد من ان يكون له ما يملكه

.....

Journal of Management Studies, 36(7), 809–826.

[illegible]

١٠ ولا يذهب عليك ان المادة هي الكيفية
 الثابتة في نفس الامر فلو خالفنا جهة
 الموجبة لم تكن جهة في نفس الامر
 في نفس الامر فلم تكن جهة في نفس الامر
 الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر
 من وقد تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 قلمي ١١ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٢ اول من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٣ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٤ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٥ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٦ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٧ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٨ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ١٩ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا
 ٢٠ لا تدسس من الوجوه الاربعه لا متناع الا ههنا

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً
فضرورة مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة

كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة (١) والا كذبت بقولنا : كل إنسان حجر بالضرورة (٢) .
قوله : (فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي قد يكون الحكم في القضية

الموجّهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي مستتعة الانفكاك عن الموضوع

على أربعة أوجه (٣) : ١- امتناعاً على أحد وجهي وجهه . ٢- امتناعاً على وجهي وجهه . ٣- امتناعاً على وجهي وجهه . ٤- امتناعاً على وجهي وجهه .

الوجه الأول : انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو : كل إنسان

حيوان بالضرورة ، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة ، فسمى القضية حينئذ

ضرورية مطلقة لاشتغالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو مادام ذات الموضوع

الوقت (٤) . ١- امتناعاً على أحد المتباينين عن الآخر بالضرورة شح شحسيه

الوجه الثاني : انها ضرورية مادام الوصف العنواني (٥) ثابتاً لذات الموضوع

نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ، ولا شيء منه بساكن

الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط (٦) الضرورة

(١) لان الحيوانية ضرورية للإنسان واقعاً .

(٢) لان الحجرية مستتعة للإنسان حقيقة والاحسن المثال بقولنا الانسان كاتب أي يكون الوصف

بالقوة بالضرورة لان أصل الحمل صادق وانما الكذب في الجهة بخلاف مثال المحنى الموضوع داخل في تحقيق

فان أصل الحمل كاذب فيه فلا تصل الثبوتية الى الجهة .

(٣) مادام الذات أو مادام الوصف أو في وقت معين أو غير معين كما سيأتي مفصلاً .

(٤) كما في الصور الاتية .

(٥) أي الوصف الذي يجعل عنواناً للموضوع ويعلّم له مثل كاتب في المثال .

(٦) هذا وجه تسميتها بالمشروطة .

بالوصف العنوائي^(١) ويكون^(٢) هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما

سبجي . الوجه الثالث : انها ضرورية في وقت معين نحو : كل قمر منخفض بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس^(٣) ولا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التراجع^(٤) فتسمى حيثئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت^(٥) وعدم تقييد القضية باللا دوام^(٦) بل لذاتي او الوضعية .

الوجه الرابع : انها ضرورية في وقت^(٧) من الاوقات كقولنا : كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما^(٨) ولا شيء منه يتمتنف بالضرورة وقتاً ما فتسمى حيثئذ متشعبة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها متشعباً أي غير معين وعدم تقييد القضية

(١) فان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط أن يكون في حال الكتابة وأما اذا كان فارغاً عنها فلا ضرورة وكذا سلب يكون الاصابع عنه مشروط بكتابه .
(٢) هذا وجه تسميتها بالعامه .

(٣) وذلك لان نبور القمر مكتوبة من الشمس فاذا حال بينهما جسم كثيف كالارض أظلم المستير (القمر) فهراً لاجتنابه عن النير فيكون انكافه ضرورياً حيثئذ .
(٤) التربع على ما قيل هو الاسبوع الاول والاسبوع الاخر من كل شهر حينما يكون القمر على نصف دائرة ، وعدم انكافه حيثئذ ضروري لعدم محاذاة مسيره مع سير الارض في ذلك الوقت حتى تحول الارض بينه وبين الشمس بل هو أما عن يمين الارض أو شمالها .

(٥) فتكون وقتية .

(٦) فتكون مطلقة .

(٧) غير معين .

(٨) أي وقت غير معين لان كلمة ساهنا للإيهام وذلك لان الانسان زمان حياته بتنفس لحظة وينقطع نفسه لحظة وكلتا اللحظتين ضروريتان له لكونها لازم حياته ولا يمكن تعيين وقت اللحظتين فانهما منتشرتان في مجموع أوقات عمره .

الناقد لكاتبه
بعدم التفسير

حاشية ملا عبد الله

فان كان الحكم فيها
ضرورة خلاف النسبة
شبهة

عطف على قوله بغيره
أي بطلان النسبة
موجب إنسان من حكمه

أوبفعليتها فمطلقة عامة أوبعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه
بساط وقيد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان بالادوام الذاتي
(لتقليل) ^{للمصلحة} النسبة في العامتين فربحي

أيضاً عند الإطلاق ^(١) فإذا قيل كل كاتب متحرك الاصاب ^(٢) فهموا ان هذا
الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء
ذكرها. ^{عطف على قوله عرفية} ^{مطلقة}
أيضاً عند الإطلاق ^(١) فإذا قيل كل كاتب متحرك الاصاب ^(٢) فهموا ان هذا
الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء
ذكرها. ^{عطف على قوله عرفية} ^{مطلقة}
قوله : (أو بفعليتها) أي بتحقيق النسبة بالفعل ^(٣) فالمطلقة العامة هي التي
حكم فيها يكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة ^{أي في أحد الأزمنة الثلاثة}
لان هذا ^(٤) هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو الدوام
أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية الا دائمة واللا
ضرورية ^(٥) على ما سيجيء ^{بأنه في كل وقت}
قوله : (أو بعدم ضرورة الى آخره) اذا حكم في القضية بان خلاف النسبة

- (١) أي حتى عند عدم قيد القضية بمادام كما دام كاتباً مثلاً وهذا « عند الإطلاق »
قيد لمطلق القضية لا للموجبة فقط .
(٢) من دون زيادة قيد مادام كاتباً .
(٣) مقابل بالقوة يعني ان هذه النسبة خارجة عن مرحلة القوة والاستعداد الى مرحلة
الفعل والوقوع يعني ان هذه القضية على في زمان من الازمة لاستعداد صرف ولا يفهم
المطلقة العامة أكثر من ذلك « كضرورة الوقوع أو دوامه أو غير ذلك » .
(٤) أي تحقق النسبة بالفعل يفهم منها عند ظهورها من قيد بالفعل بشرط عدم
تقييدها بالضرورة والدوام يعني اذا قيل زيد قائم مثلاً يفهم العرف ان قيام زيد متحقق
وواقع لا ان زيدا له قوة القيام فقط فقيد بالفعل الموجود هنا توضيح لما يفهمه العرف .
(٥) لان هاتين القضيتين أصلهما هي المطلقة العامة مع تقييد الاولى بلا دائماً والثانية
بلا بالضرورة وبهذين التبيين يكونان أحسن من المطلقة العامة .

هذه
اي خلاف النسبة
وتنقصها كقولنا الواجب موجود
بالامكان العام اي ليس خلاف الحكم وهو
العدم ضروريا وان كان الحكم اي الوجور ضروريا
كقولنا شيك الباري محتج بالامكان العام فخلو من ضروريا
الاجور ليس ضروريا وان كان عدمه ليس ضروريا كوجوره فالامكان العام يشمل
الواجب والممكن والامكان لان متى صدق فخلية النسبة ايجابية او سلبية مدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
العدم المطلق لان لا مكان بالامكان لان متى صدق فخلية النسبة ايجابية او سلبية مدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
كما في كل عتقاء موجود بالامكان لان متى صدق فخلية النسبة ايجابية او سلبية مدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
لكونها اخص من الممكنة العامة لان متى صدق فخلية النسبة ايجابية او سلبية مدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
اخص من الممكنة العامة لان متى صدق فخلية النسبة ايجابية او سلبية مدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
من التام ما دام ثابته جلال الدوله اي عند ذكر الجبهة حتى لو قيل لا شيء من الممكنة العامة والاحض من الاخص اخص فساد البسائط
ما هو قسم القوة وهو كون الشئ على الله تعالى لا يكون وهو غير كائن عند الحكيم
اما الاول فلا يذم تقاطع الجارين بمعنى واحد بدون العطف بشئ واحد والثاني انه يلزم ان يكون الحكم بالكلية
بل الحكم ان كان دائما وهو نقض بالنقل فبما لا يكون في الاما على نسخة كائن في جميعه حيث
جزء كان منها فمخرج يجوز روم الحكم بان لا يكون في الاما على نسخة كائن في جميعه حيث
راجع الى القوة على نسخة تغير كائن في الاما على نسخة كائن في جميعه حيث
او متساوية الزمان كما في الاحوال الثابتة للمجرد ان عن المادة كذا اهتمت وسعت
عن الفاضل الكامل المحقق حديث حيث
هي التي لم يذكر فيها الجبهة بل يتعرض فيها الحكم الايجاب والسلب
اعلم ان التام ان يكون بالقوة او بالنقل فهي مشتركة
بين الموجبات الفلية والممكنة
الا انها اذا اطلقت بينهم
منها فخلية

لا فعلية النسبة
فمنه المقيد باسم المطلق
فعلية استعماله فيه كذا افاده الشارح
في شرح المطالع وسببنا دمنه ان الفعل والامكان
كلاهما كينيتان زائدتان على النسبة ثم قال والمكان
ليس بكيفية الخسبة لان معناه ليس لا وقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدوا الكيفية
لا بد ان يكون انما خارجا عن السالبة في مقادير لوقوع النسبة التي هو الحكم وانما عدوا الكيفية
الموجبات بالمعيار كما عدوا السالبة في المقادير لوقوع النسبة التي هو الحكم وانما عدوا الكيفية
لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضائية بالقوة الترتيبية من الشرطيات وانما عدوا الكيفية
والنسبة وعدوها من القضايا التي يختص بها القوة المختلطة للشاعر وانما المطلوب له الترتيب والترتيب بالضرورة
عبد الحكيم من الله عند هذا اي القضايا التي يختص بها القوة المختلطة للشاعر وانما المطلوب له الترتيب والترتيب بالضرورة
المتعارفات لعدم اشتغالها على حكم اذا نفي مطلوب بلحاكم وانما المطلوب له الترتيب والترتيب بالضرورة
مسألة يشترط هذه اقول الا مكان العام يقتضيه سبب الضرورة الذاتية عن الجانب المتخالف للحكم كما ذكره
وثابة سلب الا متناع الذاتى عن الجانب المتخالف للحكم كما ذكره
السلب والتفسير ان متناع الذاتى عن الجانب المتخالف للحكم كما ذكره
يقتل ما متناع في جميع الطرف الاخر فعدمها يستلزم ضرورة واحدة وكذا لك عبد الحكيم علم هذا من اقامته المحم
العموم والمحدود اذا المراد او بامكانها وهو عدم ضرورة واحدة وكذا لك عبد الحكيم علم هذا من اقامته المحم
او سلبه بالامكان انما كان اشارة الى ان الممكنة انما تستلزم ضرورة واحدة وكذا لك عبد الحكيم علم هذا من اقامته المحم
في افاده المقصود من ان الممكنة انما تستلزم ضرورة واحدة وكذا لك عبد الحكيم علم هذا من اقامته المحم
لا بالاقتناع والافتراض الكلي قبحي ٥ لم يقل ما حكم فيها ثبوت المحم علم هذا من اقامته المحم
ابناء التصديقين قبحي ٥ لم يقل ما حكم فيها ثبوت المحم علم هذا من اقامته المحم
بافادة المحم وهو النسبة التامة المتعبر
الافادة بالافادة

A large grid of 100 squares arranged in a 10x10 pattern, each containing a different calligraphic symbol or character. The grid is tilted and set against a background of faint, scattered dots.

هو لا
الاولاد و نحو
لا مشي من الانسان بغير
بالضرورة فانه تشتمل على حكم سلب و
على حكم ايجابي وهو ان ذلك السلب ضروري لعدم
كون حكم الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون المكان
السبب بقيد الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون المكان
متغيرين في الحكم توتنيها عبد الحكيم
بالتوافيق في الحكم توتنيها عبد الحكيم
مع الاولاد بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد عبد الحكيم

[illegible]

والمنع ايضا لشيء من ٧ اى في ان
كون البحيرة الاول مشروطة
ان لا يشتمل على حكم
يعتبر معها بطريق التفسير
المشروطة على البحيرة الاول
لأن المشروطة العامة قبل التفسير
الممكنة بالكتفين

فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقفية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللا ضرورة الذاتية.

لادائماً فقولنا لادائماً إشارة الى حكم سلبى أى لاشيء من الانسان بضاحك بالقل (١) أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان (٢) ممكنتان عاليتان أى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة (٣) بالايجاب والسلب حيث بان يكون لفظاً مستقلاً بالجزء الاول الذي هو اصل القضية. فلاشأن من الاعتبار بالايجاب والى ان الكتابة بمنزلة ان ليس. وأعلم أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقيد قضية بسيطة بقيد مثل كل الخ امين هي محتملتان بالاحتمال واللا دوام واللا ضرورة (٤) لكونه اولاً او لكونه مذكوراً بجبارة محتملة اذ لهما ابن كثر اوى.

(١) لان عدم دوام ضحكه يستلزم ان لا يكون ضاحكاً في وقت من الاوقات.
(٢) لان الممكنة العامة تقيد سلب الضرورة من الجانب المخالف للقضية فقط وأما الخاصة فتسلب الضرورة من الجانبين قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه ان عدم الكتابة غير ضرورى « وهو الجهة المخالف لان القضية موجبة » وان الكتابة أيضاً غير ضرورية « وهو الجانب الموافق لها » فبالصورة الاولى « سلب الضرورة عن المخالف » تحصل ممكنة عامة هي كل انسان كاتب بالامكان العام وبالصورة الثانية « سلب ضرورة الموافق » تحصل ممكنة عامة اخرى هي لاشيء من الانسان يكاتب بالامكان العام لان مخالف هذه القضية « الاخيرة » ثبوت الكتابة له وقد انتفت ضرورته بالطرف الموافق « للممكنة الخاصة ».

(٣) دفع لما يتوهم من ان الممكنة الخاصة على ما ذكر مركبة من موجبة وسالبة فما جهةها؟ هل هي موجبة أو سالبة فقال ان العبرة بالجزء الاول لانه اصل القضية فان كانت موجبة فالتقضية موجبة وان سالبة فسالبة ولا عبرة بالجزء الاخير المتولد منها.
(٤) سواء كان التقيد ملفوظاً كما في أكثر المركبات أو مندرجاً كما في الممكنة

وهو التي حكم في
النسبة ما دام في
القوانين
حاشية ملا عبد الله

لهم يكفينا بذلك
بسم كتبها إلى
للافتاب باليد
والله اعلم
بالحق

قوله : (العائتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله : (والوقتَان) أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

قوله: (باللادوام الذاتي) ومعنى اللادوام الذاتي أن هذه النسبة المذكورة

في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها^(١) واقعاً

البتة في زمان من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في

الكيف موافقة له في الكم فافهم (٢)

قوله: (المشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام الذاتي

نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من

الكاتب: بمحرك الاصابع باليد.

الذان قوله: (والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة المقيدة بالادوام الذاتي كقولنا:

بالدوام لاشي^(٣) من الكاتب يساكن الاصابيح مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب

[illegible]

قوله: (والوقية والمسترة) لما قيدت الوقية المطلقة والمسترة المطلقة

المخاصة فان قيل الا ضرورة مندر فيها مستفاد من كلية الخاص لا من الاصل

ضرورة المخالف والخاص يلبي ضرورة الموافق فتتولد منه « الخاص » القضية الثانية.

(١) إن كانت القضية موجبة فتقيدها سالبة وإن كانت سالبة فتقيدها موجبة فنقولنا

من كتاب يتحرك الأصابع مادام كاتباً لادائياً نقيضها لاشيء من الكاتب يتحرك الأصابع

صایع بالفضل .

(٢) الظاهر انه اشارة الى ان التقيض هنا يغير التقيض المصطلح الذي سأتهم قوياً

ن. البقيض المصطلح يشترط فيه اختلافه مع الأصل في الكم والكيف كليهما والنقيض

كما ذكر ميلث مع الاصل في كيف قطع

(٢) في تمثيله في الشروط الخاصة بالإيجاب وهنا بالسلب فائدة هي التوسعة

ای انسان سی و یک جملہ عقیقہ علی کسی واحد

فتسمى الوجودية اللا ضرورية أو باللا دوام الذاتي فتسمى الوجودية اللا دائمة

لأن الإطلاق ينهم من عدم التقييد باللا ضرورية أو باللا دوام

باللا دوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق (١) فسميت الأولى وقتية والثانية لم يكن وجه تسميتهما
منتشرة فالوقية هي الوقية المطلقة المقيدة باللا دوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالمتعلقة فيكون تسمية
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً أي لشيء من القمر بنخسف بالفعل والمنتشرة الأولى بالوقية والمنتشرة
هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللا دوام الذاتي نحو لشيء من الإنسان بمنتهى بالمتعلقة بالوقية والثانية
بالضرورة وقتاً مالا دائماً أي كل إنسان منتهى بالفعل بالمتعلقة بالوقية والثانية بالمتعلقة بالوقية
قوله : (باللا ضرورية الذاتية) ومعنى اللا ضرورية الذاتية أن هذه النسبة

المذكورة في القضية ليست ضرورية (٢) مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا (٣) حكماً بإمكان نقيضها لأن الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل
كما مر فيكون مفاد اللا ضرورية الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في (٤) كيف (٤) أي في الممكنة العامة هي

قوله : (فتسمى الوجودية اللا ضرورية) لأن معنى المطلقة العامة هي فعلية النسبة (٥) ووجودها في وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللا ضرورية (٦) لا دائماً صدق
(١) لتقيدها باللا دوام .
(٢) فتسلب الضرورة عن الأصل .
(٣) أي فيكون معنى اللا ضرورية الذاتية التي نتيجتها سلب الضرورة عن الأصل مطلقة وهي الأولى
حكماً بإمكان نقيضها لأن الأصل طرف مقابل للتقييد والامكان هو سلب الضرورة عن الأولى
المقابل فتتولد من اللا ضرورية قضية ممكنة عامة .
(٤) وموافقة له في الكم .
(٥) فلهذا سميت بالوجودية لأن معنى كونها بالفعل أنها موجودة وواقعة .
(٦) فلهذا سميت لا ضرورية

في جميع أفراد الأنسان في وقت
الانفاس كما يقتضيه كل انسان
بينهما عظام الدين

فالوجودية اللازورية هي المطلقة العامة المقيدة باللازورية الذاتية نحو
 كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لشيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان
 العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة أحدهما موجبة والآخرى
 سالبة
 (مطلقة عامة) (ممكنة عامة) (موجبة) (سالبة)
 (مطلقة عامة) (ممكنة عامة) (موجبة) (سالبة)
 قوله : (أو باللازوم الذاتي) اسم قيد اللازوم (١) بالذاتي لأن تقييد
 العامتين باللازوم الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللازوم بحسب الوصف (٢)

مع الدوام بحسب الوصف (٣) نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين (٤) باللازوم
 الوصفي أيضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندنا
 وأعلم : أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع (٥) باللازوم الذاتي

(١) أي اللازوم. في جميع القضايا التي ذكر في كلام المصنف تقييدها به من
 قوله وقد قيد العاتان إلى هنا وهي خمسة كما مر ومبراه ان المصنف انما قيد اللازوم
 بالذاتي لعدم صحة تقييد هذه الخمسة باللازوم الوصفي .

أما في العاتين « العرفية العامة والمشرطة العامة » فظروم التنافي بين صدر
 القضية وذيلها لأن صدرها يصرح بأن المحمول دائم أو ضروري للموضوع مادام الوصف
 وهذا لا يجتمع مع اللازوم وصفاً .
 وأما في الثلاثة الأخر فأنها وإن لم يكن فيها هذا التنافي لكن المنطقيين لم يعتبروها
 أي لم يندو هذا التركيب « تركيب أحد هذه الثلاثة مع اللازوم الوصفي » من جملة
 القضايا المنتشرة .

(٢) استفاد من اللازوم الوصفي .

(٣) استفاد من أصل العاتين .

(٤) لعدم دلالتها على الدوام بحسب الوصف ليحصل التنافي المذكور .

(٥) هما العاتان « العرفية العامة والمشرطة العامة » والوقتيتان « الوقتية المطلقة
 والمنتشرة المطلقة » وأما النظم العامة فقدم أنها لا تفيد باللازورية الذاتية .

هذا الكلام

ثم انفس ان يذكر بعد قوله
وقد قيله العاقلان بالاداء وام الذات
لانه التعديل بالخصبة اليها الاداءه اذ الحنا
ليتم بحث التقيا بالتي قيد بالاداء وام الذات
لانه اذا قلت كل كاتب يحرر الا مباح لا رايها وارادت بها
الوسف لا الذات يلزم ان يكون المعنى ان التبرك لا مباح لا رايها وارادت بها
اجتماع التقيدين لان ثبوت وصف السهمول لذات الموضوع باعتبار الوصف العنوا الى الاعتبار
الذات واما باعتبارها فهو غير ثابت ينبغي
ايضا المستور له العامة والعرفية العامة والوقفية المطلقة والمحسنة المطلقة

ص ١١١

[illegible]

كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة (١) من تلك الجملة (٢) باللاضرورة الوصفية ، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع (٣) مع كل من تلك القيود الأربعة (٤) ستة عشر (٥) ثلاثة منها غير صحيحة (٦) وأربعة منها صحيحة (٧) معتبرة والنسبة

الباقية (٨) صحيحة غير معتبرة . لأن مفهوم المطلقة العامة فعلية الخسبة واللاضرورة بحسب الوصف لا يتأخر واعلم : أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللاضرورة

الذاتية كذلك يمكن تقييدها باللاضرورة الوصفية وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة (٩) الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية (١٠) كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا

(١) لان معناها الضرورة مادام الوصف وهي تنافي اللاضرورة الوصفية .
(٢) الاربعة .

(٣) أى العامتان والوقتيتان .

(٤) هى اللادوام الذاتى واللاضرورة الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية .

(٥) حاصلة من تقييد كل من القضايا الأربع بالقيود الاربعة فيحصل لكل قضية أربع صور .

(٦) هى العامتان المقيدتان باللاضرورة الوصفى والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية .

(٧) هى العامتان والوقتيتان المقيدتان باللاضرورة الذاتى كما مر منفصلا .

(٨) هى تقييد الوقتيتين باللاضرورة الوصفى وتقييد العامين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة والوقتيتين باللاضرورة الوصفية .

(٩) لعدم التنافى بين الوجود في وقت وعدم ضرورة الوجود أو عدم دوامه .

(١٠) فتحصل منها الممكنة الخاصة .

فعلية الخسبة
أى تقييد المطلقة
العامة باللاضرورة
اللاضرورة الوصفيتين

باللادوام الذاتي والوصفي^(١) لكن هذه الاحتمالات الثلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم^(٢).

وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة^(٣) الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتن به بعد التنبيه بما ذكره يتمكن من استخراج أي قدر شاء.

قوله : (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل

أي ذات الوجود الذاتي

(١) لعدم تواف بين إمكان الوجود وهذه الثلاثة كما لا يخفى .

(٢) وهنا جدول لبعض التحسين رحيم الله لآباس برسمها وترتيب الجدول ان

القيود الاربعة واقعة في أعلى الجدول والبسائط الثمانية عن يمين الجدول وبقية البيوت من الجدول بيان لحكم القضية عند تركيبها بأحد القيود ويعرف حكم كل قضية في مقابل مع القيد وهو البيت الذي يشكل زاوية كاللام المعكوس والجدول هذا .

صور التركيب	البسائط الثمانية	المتنفس	المتنفس	المتنفس	المتنفس	المتنفس	المتنفس
الوصفي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اللاصفية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اللاصفية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الوصفي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

(٣) في بحث الكس البيوت وهي الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة في البعض .

[illegible]

٢٠ أي كما ان
 الموجب في الدلائل اثنتي عشرة
 من مطلقين عامتين يتجوبين
 ونفس تلك القضية لا فرق فيها بين
 موجبها وسالبها في اللفظ بل في المعنى ~~والسلب~~ بين
 اعم امكان طرف النسبة وانزاعها قيد الامم ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 المتعدد بين هو ايقاع النسبة لانه ليس فيه قيد الامم ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 لا تجري في الامكان الخاص لا بد من قيد الامم ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 الى قضيتين بذكرتين قلت يستلزمه ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 معناه لا بالضرورة كما لا يخفى ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 العامة واللا ضرورة هو المدلول المطابق على الممكنة العامة فلذا لم يتبدل
 المعنى عند اطلاقه هو المدلول المطابق على الممكنة العامة فلذا لم يتبدل
 احدهما ان اللا ضرورة ايضا لا يدل على الممكنة العامة فلذا لم يتبدل
 الممكنة العامة معنى تركيب تام ولو كانا معناه ~~والا~~ فان قلت على التركيب
 واحدة مركبة على ما مر فتعريفها بالاجلال الدوائري

ص ١١٧

وقد تقيد الممكنة العامة بالضرورة الجانب الموافق أيضاً فتسمى
الممكنة الخاصة وهذه مركبات

انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة .

قوله : (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بالضرورة الجانب

المخالف فقد بحكم فيها بالضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة

من الممكنتين العامتين ضرورة (١) ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو

امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف

المقابل (٢) فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف وح

المقابل نحوه: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان عليه وجهه ضرورة

العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام .

قوله : (وهذه مركبات) أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي الشروط

الخاصة والعرفية الخاصة والوقفية والمنتشرة والوجودية بالضرورة والوجودية

(١) دليل لانه كيف تكون ممكنة واحدة مركبة من ممكنين وحاصله ان معنى الممكنة

العام ان مقابل القضية الموجودة غير ضرورية ينشأ ان كانت القضية موجبة فالسلب غير

ضروري وان كانت سالبة فالاجاب غير ضروري واما الموافق أي القضية بوضعها الموجود

فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا قد تستعمل الممكنة العامة في الواجب .

وأما اذا حكمنا في ممكنة عامة ان الجانب الموافق منها أيضاً غير ضروري حصلت

منها ممكنة عامة اخرى وهذه القضية أصلها الطرف المقابل ومخالفها الطرف الموافق

للقضية الموجودة فعلا .

(٢) لان الطرف المقابل للطرف المقابل « وهو الطرف الموافق فعلا » حكم بدم

ضرورته .

تفسير لقوله أيضاً
أي الحكم الخ
من الممكنتين العامتين
الاجاب موجبة والاخرى سالبة
أي الموافق وسلب الضرورة
من الطرف الموافق هو
امكان الطرف الموافق
المقابل (٢) فيكون الحكم
في القضية بامكان الطرف
المقابل نحوه: كل انسان
كاتب بالامكان الخاص فان
معناه كل انسان كاتب
بالامكان عليه وجهه
ضرورة العام ولا شيء من
الانسان بكاتب بالامكان
العام .

لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما

اللدائمة والممكنة الخاصة لان اللادوام^(١) في الاربع الاولى وفي الوجودية
اللدائمة اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية في الوجودية اللاضروية وفي
الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة .
قوله : (مخالفتي الكيفية) اي في الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك^(٢) في
بيان معنى اللادوام واللاضروية واما الموافقة فهي الكمية اي الكلية والجزئية
فان الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين
بالايحاب والسلب^(٣) فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان
الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها^(٤) وان كان على البعض في الاول فكذا
في الثاني .

(١) دليل لكون هذه التقابا مركبة من قضيتين .
(٢) أي بيان ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف لان معنى
اللدوام الذاتي ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة فيكون نقيضها واقعاً .
وان اللاضروية الذاتية اشارة الى ممكنة عامة مخالفة مع الاصل في الكيف لان
معنى اللاضروية الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات
الموضوع موجودة فيكون نقيضها « ان كان الاصل موجبة فنقيضها السلب وان كانت سالبة
فنقيضها الايجاب » ممكناً لان الامكان عدم ضرورة الطرف المقابل والاصل طرف مقابل
للتقيض فالتقيض ممكن لامحالة .
(٣) أحدهما صريحاً « بنتضي الاصل » والاخر اشارة « بنتضي اللادوام واللا
ضروية » .

(٤) اذ لو كان على البعض للزم تعدد الموضوع والفرض وحدته .

(فصل) الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

يعني لاصل القضية .

القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

قوله : (على تقدير اخرى) (٢) سواء كانت النسبتان (٣) ثبوتيتين او سلبيتين او

مختلفتين فتولنا : كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً متصلة موجبة (٤) فالمتصلة (٥) الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين . والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما (٦) نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً (٧) .

(١) تفسير لما الموصولة فالجار والمجرور « لما » متعلق بمخالفتي وموافقتي أي

حال كون المطلقة العامة والممكنة العامة مخالفتين للاصل في الكيفية وموافقين له في الكمية .

(٢) الشرطية مركبة في الاصل من جملتين أو بتعبير آخر من نسبتين يحكم فيها

بثبوت احدهما على فرض ثبوت الاخرى بارتباط احدي النسبتين بالآخرى « ان كانت

موجبة » وبني الارتباط بينهما « ان كانت سالبة » .

(٣) يعني ان مدار الايجاب والسلب في الشرطية هو الحكم بالاتصال والارتباط بين

النسبتين « في الايجاب » والحكم بعدم الاتصال والارتباط بينهما « في السلب » ، لانفس

النسبتين « الحمليتين » فقد تكونان « النسبتان » ثبوتيتين والشرطية سالبة وبالعكس .

(٤) مع ان النسبتين كما ترى سلبتان وذلك لانه حكم فيها باتصال عدم الانسانية

بعدم الحيوانية ومثال الموجبة مع ايجاب النسبتين كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

موجوداً والمختلفتين نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ونحو كلما لم

تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

(٥) وان كانت النسبتان ثبوتيتين .

(٦) للحكم فيها بسلب اتصال وجود الليل مع طلوع الشمس وعدم الارتباط بينهما ومثال

وكذلك اللزومية ^(١) الموجبة ^(٢) ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء ^(٣) لم يكن هناك اتصال او كان لكن للعلاقة .

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بتجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو : كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناطق ^(٤) او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً .

هذا مستند اليه اي
اعتمد عليه مستند

السالبة مع كون النسبتين سالتين نحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومع اختلاف النسبتين نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً ونحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(١) كذلك خبر مقدم واللزومية مبتدأ مؤخر يعني ان المدار في ثبوت اللزومية وسلبها انما هو على الحكم يلزوم الاتصال وعدمه لا على ثبوت النسبتين وسلبهما .

(٢) الموجبة مبتدأ وما حكم خبره .

(٣) اذ كما يتنفي المركب بانتفاء جميع أجزائه تنفي أيضاً بعض أجزائه تنفي ما

نحن فيه اللزومية مركبة من جزئين الاتصال وكون الاتصال لعلاقة بمعنى أن يكون وقوع التالي عقيب المقدم دائماً « وهذا معنى الاتصال » وأن يكون التالي مترتباً على المقدم وسبباً عنه « وهذا معنى العلاقة » مثال عدم الاتصال هو ما مثل به المحشى للسالبة المتصلة « ليس البتة كلما ... » لعدم اتصال بين طلوع الشمس ووجوه الليل ومثال ما كان اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً فيما اذا كان اتصال بينهما خارجاً بمعنى ان الحمار ينطق كلما نطق الانسان فالسلب سلب للعلاقة والسببية .

(٤) لعدم ارتباط وعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الحمار بحيث يستحيل انفكاكهما عملاً كطلوع الشمس ووجود النهار نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلقة انه كلما كان البشر على وجه الارض وكان ناطقاً كان بجنبه الحمار وكان ناطقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط بسببية وسببية .

[illegible]

بعض
الاختلاف ههنا بحث شريف
وهو ان المراد بالمتافاة في الجمع ان لا
يصدق على واحد او احدى الاجتماع في الوجود لم يكن بين الوجود
فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الوجود
والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجتمع في الوجود
لكن الشيخ نص على منع الجمع بين الوجود والعدم الاجتماع بحسب الحمل الشئ واحد وكثير
من جهة واحدة ثم قال وعندى في هذا اي في عدم الاجتماع بحسب الحمل الشئ واحد وكثير
لانه من ذلك النص جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجتمعوا
على انه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولا يمنع خلوقنا شأهم ان يعزوا بالمتافاة في الجمع عدم الاجتماع في الوجود
فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والانفصال لم يعترضه الا بين القضيةين فلا يكون منع الجمع الا بمتافاة ان تصدق قضية على ما سدد فتعطيه
فلا كان المراد عدم الاجتماع في المصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع للاستتالة ان تصدق قضية على ما سدد فتعطيه
حقيقة اخرى شرح ستسنى

منه يجوز ان يكون قوله فقد قيد بالتنافي والثاني ان يكون قيدا للحكم فالمعنى الاول لما نقتضيه اجمع يباين المحققية بالاعتبار المأخوذ من الموارد واما قوله فاما بالاعتبار المأخوذ من الموارد واما قوله فاما بالاعتبار المأخوذ من الموارد واما قوله فاما بالاعتبار المأخوذ من الموارد

٨ هذا العدد اما ان لا يكون زوجا او يكون منفصلا بمتساويين منه ١ وانما سميت حقيقة لان التنافي بين من السطح الاول المتقدم التام او بالاعتبار المأخوذ من الموارد واما قوله فاما بالاعتبار المأخوذ من الموارد واما قوله فاما بالاعتبار المأخوذ من الموارد

٩ وهذا في قوة قولك ان كان زوجا لم يكن زوجا او يكون منفصلا بمتساويين منه ٢ فانه حكم بمتساويين منه ١ وانما سميت حقيقة لان التنافي بين من السطح الاول المتقدم التام او بالاعتبار المأخوذ من الموارد

أخرى أو بنفيها لزومية أن كان ذلك لعلاقة والافتقارية ومنفصلة
 أن حكم فيها بتنافي النسبتين أو لاتنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية
 أو صدقا فقط فما نعة الجمع

قوله : (لعلاقة) وهي امر بسببه يستلحق المقدم التالي (١) كعملية طلوع

الشمس لوجود النهار في قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

قوله : (بتنافي النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين أو سلبيتين أو مختلفتين

فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان سلبا تنافيهما فهي

منفصلة سالبة .

قوله : (وهي الحقيقية) (٢) فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين

في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد

فردا (٣) او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا : الخ معالا يصدق ان

ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منتسما بمتساويين (٤) .

والمنفصلة الاله انعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لاتنافيهما في

الصدق والكذب كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

(١) كما اذا كان المقدم علبة لوجود التالي كما في مثال الدحي « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود »

الشمس « او كانا معلولين لعلة اخرى نحو كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيا » كقولنا ليس

فكلهما « وجود النهار وضياء العالم » معلولان لطلوع الشمس .

(٢) لان الانفصال فيها تام كامل صدقا وكذبا فهي حقيقة في الانفصال بخلاف اسودا وكاتب

الاخرين فان انفصالهما اما في الصدق فقط او في الكذب فقط .

(٣) فانهما « زوجية العدد وفردية » متنافيات في الصدق أي لا يجتمعان ولا يصدقان

في عدد ومتافيان في الكذب أيضا أي لا يمكن ارتفاعها عن عدد اذ لا يتصور أن يكون

عدد لا يكون فردا ولا زوجا .

(٤) لعدم التنافي بينهما بل هما متلازمان لان كل زوج فهو منقسم بمتساويين .

او كذباً فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي
لذاتى الجزئين والافاقية ثم الحكم فى الشرطية ان كان على
جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقاً فجزئية او معينة
لا مطلقاً أى متصلة او منفصلة
بجانبى

الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون حجراً واما ان يكون شجراً (١).

والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيهما فى الكذب
فقط كقولك اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يفرق (٢).

قوله : (او صدقاً فقط) أى لافى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب (٣)

حتى جازان يجتمع النسبتان فى الكذب وان لا يجتمعا ويقال للمعنى الاول (٤)
مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم (٥).

قوله : (او كذباً فقط) أى لافى الصدق او مع قطع النظر عن الصدق (٦)
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثانى بالمعنى الاعم.

(١) اذ يستحيل أن يكون شيء واحد حجراً أو شجراً فيتبايان فى الصدق وأما فى
الكذب فلا يجوز أن يكون شيء غير حجر ولا شجر ومثال السلب نحو ليس البتة أما ان
يكون هذا الشيء حجراً وأما أن لا يكون شجراً لعدم المناقاة بين الحجرية وعدم الشجرية
كنفس الحجر فانه حجر وليس بشجر.

(٢) فان كذبهما وهو عدم كونه فى البحر وان يفرق متبايان اذ لا يفرق من لا يكون
فى البحر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون زيد فى البر أو يفرق لا يمكن كذبهما
فيما اذا كان فى البتة.

(٣) بأن نقول ان مانعة الجمع هى ما حكم فيها بتنافي النسبتين فى الصدق بدون
 قيد (فقط) فنجتمع بهذا المعنى مع المنفصلة الحقيقية أيضاً لان فيها أيضاً تنافى الصدق .
(٤) المقيد بقيد فقط .

(٥) لشمولها للمنفصلة الحقيقية أيضاً .

(٦) لتشمل المنفصلة الحقيقية .

٥ ينبغي
 ان يحمل البحر على الماء الذي
 او يحمل الفرق على القول في ماء البحر ان لا يكون
 المناقاة المذكورة والا فلا يجوز ان لا يكون
 وينبغي ان يفرق بين المصدق كما هو المشهور قريبا
 من يدع البحر والمنفصلات الثلاث اما عنصرية واما انتافية كما ان المنفصلة
 على الكذب كما يجمعان على الماء المصدق كما هو المشهور قريبا
 على الحمل البصري على الماء الذي يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 لا يحتاج الى حمل البصري على الماء الذي يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 ٢ اقول كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث اما عنصرية واما انتافية كما ان المنفصلة
 اما الزمنية او العنصرية كما بين الزوج والفرز لا يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 الى المنفصلات اما العنصرية الواقع فيها بالتناقض لا يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 للاخر مع قطع النظر عن الواقع فيها بالتناقض لا يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 يعرف واما الانتافية فهي التي حكم فيها بالتناقض لا يكون الحكم فيها بالتناقض لذات الجزئين
 مفهوم احدهما منافيا لمفهوم الآخر كقولنا لا للاسود والاكاتب ولكن انتفى الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لانها لا يصدقان
 فانه لا منافات بين الاسود والاكاتب ولكن انتفى الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لانها لا يصدقان
 لوجود السواد فلو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لانها لا يصدقان
 والكتابة معان الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لانها لا يصدقان
 لتحقق السواد والكتابة بحسب الواقع فتشترج البتة اما ان يكون زيد في البحر واما ان يفرق بينهما
 بل هذا امثال الإيجاب ومثال السلب فتشترج البتة اما ان يكون زيد في البحر واما ان يفرق بينهما
 بل فان عدم الكون في البحر مع الفرق يكذب بان ولا يصدقان

أقولنا نشأته

عن زاذان بن عبد الله بن زاذان عن أبيه عن
الغضائري عن زاذان بن عبد الله بن زاذان عن أبيه عن

أقولنا فاشته
عن ذاتيهما اه يعنى ان
الغفاريه من الثلاث هو الذى حكم فيها
بالتنازع لذات الجزئين اى الحكم بان مفهوم احدهما
مناف للآخر مع قطع عن الواقع فى اى مادة تحققها
كما لمنافات الواقعة بين الزوج والفر والشجب
وعبد عنه تعديل الاولى لزومية والثانية
نفاها اتفاقية هي التي
المسالبة

[illegible]

والمادى
ميراب القنق

14

بالتوفيق
لوضع
المقدم
نيجوباني

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية (١) لا عن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود وغير كاتب أو يكون كاتباً وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصديق أو في الكذب (٢) في مادة اخرى فيعده منفصلة حقيقية (٣) اتفاقية. ^{مادة هي} قوله: (ثم الحكم الى آخره) كما ان العملية تنقسم الى محصورة ومبهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمبهملة والشخصية ولا يتعلل الطبيعية هيئتها (٤) قوله: (على جميع تقادير المقدم) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. ^{على هذا ما في}

- (١) فانهما لا يجتمعان ولا ترتفعان في أي مورد فرض لتأنيدهما مفهوماً وذاتاً.
- (٢) فالاول كالانسان الأسود الكاتب والثاني كالانسان الأبيض الغير الكاتب.
- (٣) وأما مثال مائة الجمع الاتفاقية فكقولنا في انسان أبيض غير كاتب هذا اما أسود أو كاتب ومائة الخلو الاتفاقية كقولنا في انسان أبيض كاتب هذا اما أبيض أو كاتب.
- (٤) وذلك لان حاصل الشرطية هو التأثير والتأثر بين المقدمتين في المتصلة هو استصحاب احدهما الآخر كاستصحاب طلوع الشمس وجود النهار وفي المنفصلة هو التنافي والتدافع كتنافي الزوجية والفردية وذلك لا يتحقق الا بتحقيق الفرد فان الذي يستصحب النهار هو طلوع الشمس الخارجى لا طلوع الشمس الكلى وكذا الدافع للفردية هو الزوجية الواقعة في الخارج لا الزوجية الكلية ومتى نقول ان مفهوم الزوجية يتنافى مفهوم الفردية فهو مبتزع من الخارج فافهم ولا تعين بما يقال من ان كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً شرطية طبيعية لانه خارج عن المحاورات العرفية لعدم استصحاب في نظر العرف من الانسانية للحيوانية والبطن هو ما نطق به العرف لا الفرضيات الوهمية.

فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حملتان^ط
أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان إلا انهما خرجتا بزيادة^(الباء للسببية)
كأي طرفا الشرطية

قوله : (فكلية) وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى ومافى

وفي المنفصلة دائما وأبدا ونحوهما هذا في الموجبة وأما في السالبة

فسورها ليس آتية .

قوله : (أو بعضها مطلقا) أي على بعض غير مبين كقولك قد يكون إذا

كان الشيء حيوانا كان انسانا .

قوله : (فيجزئية) وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون

وفي السالبة (كذلك) (٣) قد لا يكون

قوله : (فشخصية) كقولك ان جنتي اليوم اكرمك

قوله : (والا) أي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على

بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا (٤)

قوله : (فمهملة) نحو إذا كان الشيء انسانا كان حيوانا (٥)

قوله : (في الاصل) أي قبل دخول أداة الاتصال والانفصال (٦) عليهما .

قوله : (حملتان) . كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

(١) من أي لغة كان .

(٢) متصلة أو منفصلة .

(٣) أي متصلة كانت أم منفصلة .

(٤) قيد للبعضية فقط أي البعضية المعينة والغير المعينة .

(٥) إذ لم يبين فيه إن ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير الانسانية أو على

بعضها .

(٦) فأداة الاتصال كأداة الشرط « إن » وإذا ونحوهما « وأداة الانفصال كالأو » .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أداة الاتصال والانفصال عن التيام

طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حليتان.

قوله: (أو متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا ان

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن

الشمس طالعة قضيتان متصلتان.

قوله: (أو منفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو

فرداً فداًئماً اما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما. هذه القضية

قوله: (أو مختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملياً والاخر متصل (١) أو قضيتان شرطيتين

أحدهما حملياً والاخر منفصلة (٢) أو أحدهما متصل والاخر منفصلة (٣) فالاقسام

سنة (٤) وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة (٥) أي الحصة المذكورة في حاشية المحشي

قوله: (عن التيام) أي عن ان يصح السكوت عليها ويحتمل الصدق

والكذب مثلاً قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب

ولانعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه أداة الاتصال مثلاً وقلت ان كانت

ساو الانفصال

(١) نحو اذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة

كان النهار موجوداً.

(٢) نحو اذا كان الانسان مستلزماً للنطق فاما ان يكون الانسان ناطقاً أو ليس بناطق.

(٣) نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فداًئماً اما ان يكون

الشمس طالعة أو لا يكون وجود النهار.

(٤) أي اقسام الشرطية ستة ثلاثة متفقتان وثلاثة مختلفتان كما صرح بها المحشي

ولنصريح بها قبل ذلك قال فالاقسام بلفظ التام التفريعية فتنه.

(٥) وقد ذكرناها.

(فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق

كل منهما كذب الآخر وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الحكم والكيف والجهة

الشمس طالعة لم يصب حينئذ ان تسكت عليه^(١) ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلاً فالتيار موجود .

التناقض

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين أما لان التناقض لا يكون بين

المفردات على ما قيل^(٢) وأما لان الكلام في تناقض القضايا^(٣).

المراد بها ما فوق الواحد.

(١) لانك بادخالك عليه أداة الاتصال أوجدت نسبة جديدة وارتباطاً جديداً بين قولك الشمس طالعة وجملة أخرى ، والذية لاتتم الأبطريفا فلذا لم يصب السكون عليها ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ... لكونك بعد في طي البيان ولم يتم كلامك. (٢) اشارة الى ضعف متسك هذا القول فان الدليل على ذلك ان المفردات اذا

كان بينها تناقض كالانسان واللاتانسان فأما أن يعتبر ويقدر معها الحكم « بأن تقدر في الانسان الانسان موجود وفي اللاتانسان الانسان ليس بموجود » أم لا فان قدر الحكم فلا تكون مفردة لانها مع الحكم تكون جملة والا فلا يتحقق السلب والايجاب « لان السلب والايجاب من أحكام النية والمفرد لانية فيه » مع ان السلب والايجاب معتبران في مفهوم التناقض .

ورد ذلك بأن اعتبار السلب والايجاب في مفهوم التناقض في حيز النسخ ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران في تناقض القضيتين فقط لامطلقاً .

هذا والتحقيق ان النزاع لفظي فان من يقول انه لايجزى في المفردات يريد به التناقض المعتبر في السلب والايجاب ومن يقول بجريانه فيها لا يريد به الا التناقض المطلق - محدد على - بتعيين توضيحي .

(٣) فلا يريد المصنف بذلك ان التناقض لايجزى في المفردات .

۵۰ و انما لان
بمنسب

[illegible]

[illegible]

قوله : (بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى) خرج بهذا القيد

الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معاً نحو : كل مادة يكون الموضوع اعم
بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .
قوله : (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق

الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين

فانهما قد يكذبان معاً نحو : لاشيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان (١)

فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً . أي كما لم يتحقق بين الجزئيتين

فقد علم (٢) ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم

كما سيصرح به المصنف .
قوله : (ولا بد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون أحدى

القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان

في الصدق والكذب (٣) ، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما

في الكم أيضاً كما مر .

ثم ان كانتا موجبتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً فان الضروريتين قد

(١) فكلتاها كاذبتان .

(٢) أي بد ما علم ان تعريف التناقض لا ينطبق على المفتتين في الكم لصدفهما .

معاً في الجزئيتين وكذبيهما معاً في الكليتين فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب
اختلافهما في الكم .

(٣) فالموجبتان تحوكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والسالبتان نحو لا

شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر هذا في الصدق وأما في الكذب

فكقولنا كل انسان حجر وبعض الانسان حجر وقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض
الانسان ليس بحيوان .

في كل مادة يكون الموضوع اعم
بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .

أي الكلية والجزئية
من قوله ان
الكليتين قد تكونان
والجزئيتين قد تصدقان

في مادة الامكان
الضرورة والامكان
مبنيان كلياً

والإتجاه فيما عداها والنقيض للضرورة الممكنة العامة والسدائمة
المطلقة العامة والمشرطة العامة بالضرورة
تخرجنا الأنسان ليس حيوان بالفضل

تكدبان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولاشيء من الانسان بكاتب بالضرورة^(١)
والممكنين قد تصديقان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من
الانسان بكاتب بالامكان العام^(٢).

قوله : (والانحداد فيما عداها) أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين
فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا
الاتحاد في ضمن الاتحاد في أمور ثمانية قال قائلهم في الشعر القارسي :

در تناقض هشت وحدت شرط دان	وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط و اضافیه جزء و کل	قوه و فعل است در آخر زمان (۳)

(١) والمراد هو الكتابة بالقل. وأما كذبهما فلان الكاتب من الأتبان بعض منه ولا كله كاتب ولا كله غير كاتب .

(٢) أما صديق الأولى فلان الطرف المقابل للتضية وهو عدم الكتابة للإنسان غير ضرورى فيكون الاصل ممكناً عاماً وأما الثانية فذلك لان الطرف المقابل لها وهو ثبوت الكتابة له غير ضرورى فأصلها وهو لاشئ من ... يكون ممكنة عامة .

(٣) اذ لو كانتا مختلفتين في الموضوع اما تقاضا مثل قولنا العلم نافع والجهل ليس بنافع وكذا لو اختلفتا في المحمول ائدم التناقض بين قولنا العلم نافع والجهل ليس بضر وكذا الزمان فلا تقاض بين قولنا (الشمس مشرقة في النهار) وقولنا (الشمس ليست بمشرقة في الليل) .

وكذا المكان فلا تناقض بين قوائنا (الصلاة صحيحة في المسجد) و (الصلاة ليست بصحيحة في الدار النضية).

وكذا في القوة والفعل بمعنى انه اذا كانت نسبة احدى النقيتين فعلية والاخرى بالقوة لا تناقض بينهما فلا تناقض بيننا (زيد كاتب بالقوة) و (زيد ليس بكاتب بالفعل).

[illegible]

التصديقات (القضايا)

قوله : (والنجس للضرورة الى آخره) اعلم : ان زئبق كل شيء عرْفُهُ (١)

فنفرض القضية (٢) التي حكم فيها بضرورة الإيجاب أو الغلب هو قضية حكم فيها
بإشارة إلى الصغرى (١) الإشارة الكبرى هي قولنا كل اثنين حيوان بالضرورة (٣)
بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين (٤) إمكان الطرف المقابل

فنفیض ضرورة الایجاب هو امکان السلب ونفیض ضرورة السلب هو امکان الایجاب
(اشارة الى النتيجة)
ونفیض الدوام هو سلب الدوام
نظف هذا قوله فنفیض التصدیق أه تشدیدی

وقد عرفت انه يلزمه فعليه الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه دفع
 - (ممرءا) كما نسيباً او ايجاباً
 السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعليه^(٤) الايجاب فالمسكنة العامة تفيض صريح
 وهو سلب الدوام

[illegible]

ليست بمظلمة والمراد كلنا .
وكذا الاختلاف في الشرط فلا تناقض بين قولنا الانسان معذب بشرط المجبنة

والانسان ليس بمعتد بشرط الطاعة .
وكذا اذا اختلفنا فى الاضافة فلاتناقض بين قولنا الذئب يقرى بالاخافة (أى بالنسبة)
الى الثعلب وليس بقرى بالاضافة الى الاسد .

(١) فكل قضية دلت على رفع مضمون قضية أخرى فهي تقيضها .
(٢) هذا دليل لكون تقيض الضرورية ممكنة عامة وحاصله أنه إذا كانت قضية

الانسان ليس بحيوان بالامكان العام) لان نقيش كل شيء دفعه والممكنة العامة تسرف
الضرورة عن مقابلها ومقابلها هو قضية الاصل «كل انسان حيوان بالضرورة» فان الاصل

موجبة وحده سالبة وكذا العكس أى إذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة .
(٣) لا انه لازم له كما فى اللادوام .
(٤) كما ان امكن ان يكون سلب عند دورة الطرف المقابل .

(٥) لان فعلية الايجاب وقوعه فى وقت تنتقض دوام السلب وفعلية السلب فى الوقوع فى وقت تنتقض دوام الايجاب .

الحينة الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة

لنقيضاً (١) الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة

قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة
لجواب لما لم يأت بإقامة اللادوام مقام الضرورية
ثم اعلم : ان نسبة الحينة الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة (٢) الممكنة

العامة الى الضرورية فان الحينة الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورية
الوصفية أي الضرورية مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً

لنقيض الضرورية لا الوصف بل الوصف الموافق بحسب الأصل
للمخالفات فتسقط (٣) بالضرورة
كل كاتب (٤) متحرك الاضباع مادام كاتباً نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاضباع

حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينة المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعالية النسبة
لهذه هي الحينية الممكنة يشتمل
حين انتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة (٥) المطلقة

وذلك لان الحكم في العرفية العامة بالادام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً
بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف

(١) الضمير يعود الى الدائمة المطلقة يعني لما لم يكن لنقيضها الصريح «نقيضها
الصريح هو اللادوام» اسم وعنوان بين القضايا أي لم يكن عندهم قضية باسم قضية

اللاادوام كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة اضطرروا الى أن
يقنعوا بلأزمه وهو المطلقة العامة .

(٢) أي كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورة كذلك الحينة الممكنة
نقيض صريح للمشروطة العامة .

(٣) وهو المشروطة العامة .
(٤) مثال للمشروطة العامة .
(٥) أي في أنها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة بل هي لازم لنقيضها الصريح .

[illegible]

نعم اعلم ان
الايمان منقسم الى مستقب
اقتسام الوجوب الذاتي عن الجانب الضرورية
فالامكان ان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان المخالف
يعني ان سلب مطلق الضرورية عنه لا يمكن وقوعه بضروري ببعين الوجوب الذاتي
وان سلب مطلق الضرورية عنه لا يمكن ان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
الوقوعي يعني ان سلب الكثابة عنه لا يمكن ان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
الذاتي يعني ان سلب الكثابة عنه لا يمكن ان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
الناشئة عن اذات يسو كما هو شأن معنى المشروطة العامة وان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
فالامكان يعني ان سلب الكثابة عنه لا يمكن ان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
او في وقت الوصف كما هو شأن معنى المشروطة العامة وان سلب الكثابة عنه ليس بضروري كاتب بالامكان
نحو كل انسان كاتب بالامكان الانسان كاتب بالامكان في الكل الامكان الخاص اي شئ يشئ
كما قال الامكان في الكل مشاركة ايضا ويمر في الكل الامكان المنتشرة هي ٢٢ اشياء الى ما يدعيه من المنتشرة لتعكس ان مطلقة عامة فالان
السالبة في الكل مشاركة ايضا ويمر في الكل الامكان المنتشرة هي ٢٢ اشياء الى ما يدعيه من المنتشرة لتعكس ان مطلقة عامة فالان
وتستبان بالممكنة الحينية وبالمكنة المنقشرة فان المصدا تعرض لبيانها حالة الى ما سبق من بيان نقيض الضر
من ذكر نقيضهما حتى يتم دليل الخلف الجواب ان المصدا تعرض لبيانها حالة الى ما سبق من بيان نقيض الضر
والمشروطة العامة فان كان نقيض الضرورية الممكنة يكون نقيض الضرورية الذاتية الامكان الذاتي والضرورية الوصفية الامكان
الوصفي اعني الحينية الممكنة يكون نقيض الضرورية الذاتية الامكان الذاتي والضرورية الوصفية الامكان
معين والامكان في وقت ما فيكون نقيض الضرورية الذاتية الامكان الذاتي والضرورية الوصفية الامكان
الوقعية والممكنة المنتشرة

(١٢٠)

المقابل^(١) في اوقات الوصف العنواني وهذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة
 للتضية العرفية في كيف فقيض قولنا : بالكوام كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتباً^(٢) قولنا : ليس بعض الكاتب يستحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل^(٣).
 والمصنف لم يتعرض لبيان تقيضي الوقتية والمتشعبة المطلقتين من البسيط
 اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقية بخلاف باقي
 البسيط فتأمل^(٤).

-
- (١) فان كان الاصل موجبة فوقوع المقابل هو وقوع اللب وان كان سالية فوقوع
 المقابل هو وقوع الايجاب فلفظ الوقوع يلائم الايجاب واللب كليهما .
 (٢) هذه هي العرفية العامة .
 (٣) هذه هي الحينية المطلقة .
 (٤) قيل في وجهه انه اشارة الى انه كان ينبغي للمصنف أن يذكر تقيضهما كما
 ذكر عينهما وقيل في وجهه امور اخر لا طائل تحته ولا ينبغي للطالب اضاعبة عمره فيما
 تركه المؤلف لنرض صحيح ولو كان لازم الذكر لصرح به ومع ذلك فدونك هذا الجدول
 المتكفل لتقيض جميع القضايا الناحية :-

الممكنة العامة	المطلقة العامة	العرضية العامة	الدائمة المطلقة	المنتشرة المطلقة	الوقتية المطلقة	المشروطة العامة	الضرورية المطلقة
المطلقة الضرورية	المطلقة الدائمة	المطلقة الحينية	المطلقة العامة	الممكنة المنتشرة	الممكنة الوقتية	الممكنة الحينية	الممكنة العامة

1/1

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines across the page. The content appears to be a collection of verses or a continuous narrative. The script is dense and fills most of the page area.

من البدار

صالح المأثر
بالفهم
على التدرج

بالفهم فضيلة على التردد سوء
مستثملة على التردد سوء
أو مملية مدررة المصنوع
هو احد الاشياء

والا فمك

١١١

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بين الذين هم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس

من قلت زبیر عالم

بين قلت + مع
ومر والصفحة

مقامی من

مجاہدین مد
الکھوار

رؤية المصممين
في التخطيط

إشارة الى التوضيح

مفتی محمد رفیع

مفتي دار
عبد العبد

منه العبد
مستغفر
ذو القعدة

القضيتين
في ربيع

من كل الفاضل

عنہ فی قوۃ القصۃ

عنه
منتهی
ان

منی لا هیو اننا

الجميع للصحة

الجمع في الصدق

فريقه
احدها

عبد اللطيف

عبد اللطيف

هذه هي المشرقة
الخاصة التي تترك

و میخایلو میگوید که در

الأول من

في (٢) والشأن في ذلك

کتابخانه

سابع

دیناں کے پیکر پر

كن من
التي اعطى
كسرة

الحمد لله

ی عارفانہ

الباقي في
المشروطة العامة وتخصيص
الملكات متحركة ائتمنا هـ هي
حماية مدونة الاسماع بالصفحة
تخصيص الملكية على ان يكون السيد
الابن افراد البور متعلق بغير
الملكات متحركة ائتمنا هـ هي

استخراج التفاصيل (١)

قوله : (ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني لا يمكنني في أخذ

نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئيا وهما الكلبيان (٢) اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لادائما (٣) ويكذب كلا نقيضي جزئيا أيضا وهما قولنا (٤) لاشيء من الحيوان بانسان دائما وهذا نقيض الجزء الثاني. كما تكذب المركبة الجزئية بكذب الجزئيات. وقولنا : كل حيوان انسان دائما وحيد فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن نضع (٥) أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائما أو ليس بانسان دائما (٦) وحيد فيصدق النقيض وهي قضية حملية (مرددة) المحقول بقوله : (الى كل فرد فرد) أي من واحد مع قولنا كل حيوان انسان دائما.

- (١) فان كل جزء من المركبة قضية بسيطة فتأتي بنقيض الجزئين ثم تأتي بقضية منفصلة مائة الخلو وتردد فيما بين هذين النقيضين فيحصل نقيض المركبة.
- (٢) لوجوب الاختلاف في الحكم فيكون نقيض الجزئيتين كليتين.
- (٣) وهي كاذبة لان بعض الحيوان انسان دائما.
- (٤) بأن نرددها على المنفصلة المائة الخلو بقولنا اما أن لاشيء من الحيوان انسان دائما أو كل حيوان انسان دائما وهذه أيضا كاذبة فيلزم ارتفاع النقيضين.
- (٥) أي أن نجعل الموضوع في قضية النقيض كل أفراد الموضوع الذي في الاصل يعني اذا كان الموضوع في الاصل بعض الحيوان نقول في النقيض كل حيوان ثم نحمل عليه نقيض الجزئين مردداً.
- (٦) فان الاصل بعض الحيوان انسان بالقتل وبعض الحيوان ليس بانسان بالقتل

(الخير معنى لادائما) فيكون نقيضها كما ذكره المحقق. فلان كل فرد فرد لا يتخلع عند حلول تلك الكلية.

لا الموضع
لا لا ينضمم التردد
فيه ابن قريبي

الباقى هذا وينقض كل
الادعاء اما لا ينضم
بالامكان الحيوان
الذي في المثال
من التردد والتناقض
هذا التردد
الحيوانية

نقول كل فرد فرد
الكاتب مرفوع
الاصل اما ليس
واما مائة الخلو
الذي في المثال
التردد

١٣٣٥
١٣٣٦
١٣٣٧
١٣٣٨
١٣٣٩
١٣٤٠
١٣٤١
١٣٤٢
١٣٤٣
١٣٤٤
١٣٤٥
١٣٤٦
١٣٤٧
١٣٤٨
١٣٤٩
١٣٥٠

[illegible]

لا يسمي الكليط وبيان
نذكر منه الملقوط كذلك الخلق
نذكر وبيان المعكوس الصدق لان العكس من لو انم الاصل
هـ وانما اعتبار ثبوت الصدق لان العكس من لو انم الاصل
ويعتبر صدق الصدق لان العكس من لو انم الاصل
ان يكون الصادق لان العكس من لو انم الاصل
معنى التباء بعاله على ما قال عبد الحكيم انه اذا كان الاصل لم يغير ثبوت الصدق كما ان العكس
كذلك وان يحقق الصدق لان العكس من لو انم الاصل
كان عكسه هو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
من لو انم الاصل ويعتبر صدق الصدق لان العكس من لو انم الاصل
لازم الكاذب ميبدي عدم بل لو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
فالجواب عن هذا ان الصدق لان العكس من لو انم الاصل
لأن ثبوت الكيف ليس بمعنى انه لو فرض الاصل ميبدي عدم بل لو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
لأن ثبوت الكيف متحقق في الاصل ميبدي عدم بل لو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
تباء الكيف متحقق في الاصل ميبدي عدم بل لو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
كلية نحو لا شيء من الاصل ميبدي عدم بل لو فرض الصدق لان العكس من لو انم الاصل
جزئية انما يعمى في القضايا المتعارفة ليس كذلك بل شخصية لان قولنا بعض الانسان
موجب جزئية انما يعمى في القضايا المتعارفة ليس كذلك بل شخصية لان قولنا بعض الانسان
ويقال انما يعمى في القضايا المتعارفة ليس كذلك بل شخصية لان قولنا بعض الانسان
كما اوضحه المطالع في الانسان او زيد ان الانسان هو اخص وهو اعم الى الاصل
بصدق العكس لم يسلب الصدق نصيبه عن نفسه وهو محال
نتيج سلب الصدق نصيبه عن نفسه وهو محال
تولجى اه هذا اشارة الى دليل
الاقتراض كما هو

[illegible]

من اي هو اخص قضية
 لازمة للسيد قدس سره في هذا المقام ان الذي
 يخطئ به هي القضية بطريق التدبير
 هو اخص قضية قدس سره في هذا المقام ان الذي
 لا يخطئ به هي القضية بطريق التدبير
 من اي هو اخص قضية
 لازمة للسيد قدس سره في هذا المقام ان الذي
 يخطئ به هي القضية بطريق التدبير
 هو اخص قضية قدس سره في هذا المقام ان الذي
 لا يخطئ به هي القضية بطريق التدبير

التصديقات (العكس المستوى):

(فصل) العكس المَشْتَوِي تَبْدِيل طرفي القضية مع بقاء الصدق

والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المجمول والتالي

التكس المستوي

۱۰۔ لذلکری۔

قوله: (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو

السقدم والتالي واعلم : ان العكس كما يطلق على المعنى المصطلح في التذكور (١) وهو تبديل الجمل في العكس وبالعكس وذلك
كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق (٢) مجازي من حيث هو القضية كذا في
قبيل إطلاق اللفظ على السلفوظ والخلق على المخلوق

قيل اطلاق اللفظ على السلفوظ والخلق على المخلوق
 قوله : (مع بقاء الصدق) يعني ان الاصل لو فرض صدقه لزمن من صدقه صدق
 العكس لانه يجب صدقهما (٢) في الواقع بفعل هذا ينطوي التعريف على
 قوله : (والكيف) يعني ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان
 كان سالبة كان سالبة . والك في السالبة ايض دون العوجبة كما يعلم بجواب

قوله : (والموجبة انما تنعكس جزئية) ^٢ يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية

نحو: كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى
الموجة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية نظائر ضرورة
انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع (١) كقلا او بعضاً (٢)
الذكرى

(۱) فی کلام المصنف بقوله تبدیل طرفی ...

(٢) أى إطلاق العكس على القضية المعكوسة من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ حر يقال زيد لفظ مع انه ملفوظ حقيقة واللفظ الحقيقي هو عمل الالفاظ . حر.

(٢) أى الاصل والعكس :

(۴) وهذا مضمون الاصل فان معنى كل انسان حيوان ان كلما يصدق عليه الانسان كزيد

عمرو بكر ... يصدق عليه الحيوان .

(ه) فکلا ککل انسان حیواناً کبش حیوان انسان .

حسنیه لاعلیہ

بق عليه الإنسان كزيد
 محمد بن المار
 مع انهم سرور
 لا عكس لها لكن القلب
 لا عكس لها

تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد (١) فيصدق الموضوع على أفراد
المحمول (٢) في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة
قد يكون اعم من الموضوع (٣) فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل
صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو
الموجبة الجزئية.

هذا هو البيان في الحملات وقس عليه الحال في الشرطيات (٤).

قوله : (لجواز عموم المحمول والتالي) بيان للجزء الهلبي من الحصر

المذكور (٥) واما الايجاب (٦) فبديهي كما مر ولا يجرى دليل الافتراض في السؤال
قوله : (والا لزم سلب الشيء عن نفسه) تقريره ان يقال كلنا صدق قولنا :
لا شيء من الانسان بحجر صدق قولنا : لا شيء من الحجر بالانسان والا لصدق
بالضرورة.

(١) يعني ان هذا الفرد من الموضوع الذي صدق عليه المحمول (بحكم الاصل)
يكون مصداقاً للموضوع والمحمول كليهما لان الحمل هو الاتحاد في الصدق.

(٢) وهو مضمون العكس وقوله (في الجملة) يعني ان ماثبت بهذا الدليل هو صدق

الموضوع على أفراد المحمول بنحو الصدق الاجمالي لا التفصيلي بأن يكون الصدق
على الكل أو البعض معيناً.

(٣) مثل قولنا كل انسان حيوان فالعكس صار الموضوع هو الاعم أي الحيوان
فيصير كل حيوان انسان ويستحيل أن يصدق الانسان على كل أفراد الحيوان.

(٤) أي الشرطيات المنعقدة وأما الشرطيات المنعقدة فلا فائدة في عكسها فان
تقديم التالي وتأخير السند لا يغير معنى فلا أثر له.

(٥) أي الحصر المذكور في كلام المصنف وهو قوله انما تنعكس جزئية فان
معناه ان الموجبة لا تنعكس كلية وتنعكس جزئية فقوله لجواز عموم المحمول والتالي بيان
ودليل لعدم انعكاسها كلية لا لانعكاسها جزئية.

(٦) أي الجزء الايجابي للحصر وهو انما تنعكس جزئية فواضح كما مر مفصلاً
من المحتى.

[illegible]

هذا اي من
 السالبة لا الموجبة
 لما من ان الموجبة كلية او جزئية
 تنعكس جزئية في باب بعكس التقيض ان
 منه الا انه الموجبة الكلية في باب بعكس التقيض ان
 المتشروطة والعامتان كما ان الكلية في باب بعكس التقيض ان
 تنعكسان داخل على تنعكس اي واما بحسب الكلية في باب بعكس التقيض ان
 الدائمتان والعامتان كما ان الكلية في باب بعكس التقيض ان
 في المعنى داخل على تنعكس اي واما بحسب الكلية في باب بعكس التقيض ان
 من الموجبات كلية او جزئية حينية مطلقة في باب بعكس التقيض ان
 وكذا الاجتماع وذلك من حيث ان الكلية في باب بعكس التقيض ان
 وهو المتشروطة والعامتان كما ان الكلية في باب بعكس التقيض ان
 عامه سواء كان الاصل كلياً او جزئياً وهو محسوس في باب بعكس التقيض ان
 جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضاياء والوجوبية والادائية في باب بعكس التقيض ان
 فانها فانها هي المطلقة العامة والاولى وهي حسيب قضاياء في باب بعكس التقيض ان
 والوقتية والمنشئة فالاولى وهي حسيب قضاياء في باب بعكس التقيض ان

والسالبة الكلية تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية

لا تنعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب

الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات بالكبورية العكسية كما ان النقيض بالمفروية

نقيضه (١) وهو بعض الحجر انسان (٢) فنضمه مع الأصل (٣) فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر فيتج بعض الحجر ليس بحجر (٤) وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال منشاء هو نقيض العكس لان الأصل صادق والنتيجة متبعة (٥) فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (عموم الموضوع) (٦) . وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم (٧) .

- (١) لاستحالة ارتفاع النقيض .
- (٢) لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية .
- (٣) يعنى نظم النقيض مع أصل القضية ونجعل النقيض صغرى لكونها موجبة من الحجر بانسان .
- (٤) فان النتيجة سالبة مع الكبرى كلياً .
- (٥) أى هيئة الشكل الاول تامة الشرائط والحاصل ان هنا اموراً ثلاثة الصغرى والكبرى وهيئتهما التركيبية أى كيفية تنظيم الشكل الاول أما الكبرى وهو أصل القضية مفروضة الصديق وأما الهيئة فتامة الشرائط فيبقى الصغرى وهو نقيض العكس فيطم انبا السب لهذا المحال « سلب الشيء عن نفسه » وإذا كان النقيض باطلاً فيكون العكس « لاشى من الحجر بانسان » صحيحاً والالزم ارتفاع النقيض وهو محال .
- (٦) أى قد يكون الموضوع فى السالبة الجزئية عاماً كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وإذا كان كذلك يصح سلب الاخص « الانسان مثلاً » عن بعض الاعم « الحيوان » .
- (٧) كنهذا المثال لكن لا يصح العكس أى سلب الاعم ... كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان لان ذلك خلاف فرض أخصيته .

وإذا لم يصح عكس السالبة الجزئية فى بعض الموارد « وهو ماذا كان الموضوع أعم » فلا يمكن وضع عكس لها بل انطباقه على الموارد كلياً .

١٣٨
 من المثلث
 هذه مسألة
 من التمام
 وهذا التمام
 لان الدائنة متضمنة
 فمن الضرورة
 حاشية ملا عبد الله

لكن لا يوضح سلب الأعم عن بعض الأخص مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس
 بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان
 قوله: (أو المقدم) مثلاً يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً (١)
 ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً (٢)
 قوله: (و اما بحسب الجهة) يعني ان ماذ كرناه هو بيان انعكاس القضايا
 بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره.
 قوله: (الدائمتان) أي الضرورية والدائنة مثلاً كلما صدق قولنا بالضرورة
 أودائماً كل انسان حيوان صدق قولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو
 حيوان ولا يصدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من الحيوان بانسان (٣) مادام حيواناً
 فهو (٤) مع الأصل ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أودائماً هذا خلف
 قوله: ((و العامتان)) أي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلاً اذا صدق
 بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك
 الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع ولا يصدق نقيضه وهو دائماً
 كاتب بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك
 الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع ولا يصدق نقيضه وهو دائماً

- من المثلث
 هذه مسألة
 من التمام
 وهذا التمام
 لان الدائنة متضمنة
 فمن الضرورة
 حاشية ملا عبد الله
- (١) كالقبر والنم.
 (٢) لانه اذا فرض كون الشيء انساناً فهو حيوان لامحالة ولا يمكن سلبه عنه.
 (٣) لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هو السالبة الكلية للدائنة.
 (٤) أي فهذا النقيض مع الأصل وهو بالضرورة... فيكون القياس على الشكل
 الاول هكذا بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ودائماً لاشيء من الحيوان بانسان
 والنتيجة وهي الموضوع من الصفري والمجموع من الكبرى سالبة (لان النتيجة تابعة
 لافس المقدمات) لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهذا خلاف الواقع وانما
 لزم هذا الخلف من النقيض لان الأصل وهو الصفري مفروض الصدق والشكل الاول
 واجد للشرائط فيكشف ذلك ان النقيض كاذب فينتج ان العكس وهو (بعض الحيوان
 انسان...) وهو المطلوب.

على يد تقي الدين

وهو كل اندراج حيوان

يشتهى

فهذه التفسير اشارة الى ان الله عز وجل خلق

اعلى ما ذكرنا من العكس لازمة وغير لازمة

والكيد واما بحسب الجهة اه يشتهى

من المومنوع والافضل لا يكون لازماً للامع

علام عكس اليقيني كمنعنا من ان يشتهى

من الحيوان ينتج دأثة لا ضرورية

الدائمتين ينتج دأثة لا ضرورية

كان مع الدأثة ودلك خلاف ما سياتي في التامنين

العامه مع الدأثة كما هو المبرهن في المطولات

الاختلاف بين الدأثة وبين الدأثة

وان ارفع الدأثة في الخاصتين

فان جعلته ضرورية ونقص العكس كبرى

كان ذلك لا بد فيهما من دليل الاقتران

متحرك الاصل لا ينتج الاصل

والثاني من الاصل لا ينتج الاصل

وهو ان ترفض ان النفل حين هو متحرك

وزيد ليس بكتاب بالنفل حين هو متحرك

في انما هذا الشكل الا ان

تقال

طاعدا ان تلك
الاربع تكونها المطلقة لا بد ان تنعكس
الى ما هو اعلم منها ايضا الا ان لا تنعكس عكسا
اخض للنفيس في مادة من المواد وهذا الى العرفية القائمة ولا يصدق
كل كاتب اخض بالبضرة او ارضا الى غير ذلك من الجوانب العرفية القائمة ولا يصدق
الا انفسا ان يكون اصل النفيس في التفسير اى هذه القضايا الخمس فاما جوي وجبه انه لم يرى المطلقة بالضرورة مع بعض الانفسا
كل كاتب اخض بالبضرة او ارضا الى غير ذلك من الجوانب العرفية القائمة ولا يصدق
الا انفسا ان يكون اصل النفيس في التفسير اى هذه القضايا الخمس فاما جوي وجبه انه لم يرى المطلقة بالضرورة مع بعض الانفسا
كل كاتب اخض بالبضرة او ارضا الى غير ذلك من الجوانب العرفية القائمة ولا يصدق
الا انفسا ان يكون اصل النفيس في التفسير اى هذه القضايا الخمس فاما جوي وجبه انه لم يرى المطلقة بالضرورة مع بعض الانفسا

مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتتان

الاقايل هي الخفية في الحقيقة
انما تنكشف في الحقيقة
لما مر من ان الوجبات

لاصابع بكتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل (١) حتى الفاعلين
ة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكتب مادام كاتباً هذا خلف
ستان (أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى

اللا دوام امّا انعكاسها الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت خلا
بامتان (٢) وقد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما
لعلامة مرجحة (كبرى) الى دليل مدعيه
اما اللادوام فيان صدقه (٣) انه لو لم يصدق لصدق نقيضه
الى الجزء الاول من الاصل فيتنتج نتيجة وتضمه الى الجزء الثاني
وهو المشروطة والعرفية العامتان
نتج ما ينافي تلك النتيجة (٤) مثلاً كلما صدق بالضرورة أو مطلقة معقيد بالادام
من الاصل
رورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (صغرى) لعدم الحجة
ك الاصابع بكتب مادام متحرك الاصابع (كبرى) وأما النتيجة
(كاتب) والمحمول من الكبرى (كاتب أيضاً) وهي سالبة لكون
نتيجة بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكتب مادام كاتباً
الكاتب كاتب حتماً ولا يلزم الشيء عن نفسه .

أ من انما اذا صدق الاخص صدق الاعم وهذه المقدمة الاولى مشتركة للاصابع
حينية المطلقة .

ن والعامتان حينية مطلقة فالنتيجة ان الحينية المطلقة هي العكس
عنتين هما العامتان مع قيد - وقد مر ان عكس العامتين هو الحينية
الحامسة

اصتين .
بعض اجتناع المتنافيين وهو باطل واذا كان النقيض باطلاً كان
سبحاً ثبت المطلوب .

وهي الحاملة من النعم
فادركها قنبر

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين

بالدوام في الوافية الحاشية
 كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لإدائماً صدق في العكس بعض
 متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لإدائماً
 اما صدق الجزء الاول فقد ظهر من سابق وأما صدق الجزء الثاني أي الثاني
 دوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل (١) فلانه لو لم يصدق صدق
 نقضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً (٢) فنقضه (٣) الى الجزء الاول
 من الأصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع

مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً
 الى ان في قوله الثاني من الأصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولا شيء من الكاتب
 راجع الى ما قبله بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل.

وهذا ينافي النتيجة السابقة فلزم من صدق نقض لأدوام العكس اجتماع
 المتنافيين فيكون باطلاً فيكون لأدوام العكس حقاً وهو المطلوب
 قوله: (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس (٤) تنعكس

واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» (٥) باحدى الجهات

(١) وهي مطلقة عامة .

(٢) وهي دائمة مطلقة وقد مر ان نقض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة .

(٣) أي النقيض فنجد النقيض صغرى والجزء الاول كبرى .

(٤) أربعة منها مركبة هي الوقفية والمنتشرة والوجودية والإلزامية والوجودية

اللدائمة وواحدة منها بسيطة هي المطلقة العامة .

(٥) انما تعارف بين المنطقين التمثيل بحروف التبعي لأمرين رعاية الاختصار

والتوسيع على المنظم في المثالين لا يتميد بالأمثلة الخاصة المتداولة .

حيث قيل
و ما من صلاحية هذه
القضية عكسا لثلاث قضايا
وامنع وعدم صلاحيتها لا رابعة كذلك
وانه و عدم ان انعكس لان الاول و له انشائه الى سالبة
از من المعلوم ان انعكس الى ممكنة عامة سالبة ولا عكس لهما لانها
و الوجوديتين لا تنعكس الى ممكنة عامة سالبة ولا عكس لهما لانها
مطلقة عامة و الاضروية الى ممكنة عامة سالبة ولا عكس لهما لانها
من القضايا التسع الخ لا ينشئ بها اتياك مدفع السوالب كما يأتي فالصواب ذكر الثلاثة
وترك الأربعة اورد كلام ينشئ بها اتياك مدفع السوالب كما يأتي فالصواب ذكر الثلاثة
الاول كما يعلم تفصيلا في الاصل وهي كلية وقد قالوا ان السالبة الكلية لا تنعكس الا كلية لان ذلك
وهي عكس لادائها الواقعة في الاصل و هي كلية وقد قالوا ان السالبة الكلية لا تنعكس الا كلية لان ذلك
في غير الركبات و اما فيهما فالكلية كما تنعكس في الاصل و هي كلية وقد قالوا ان السالبة الكلية لا تنعكس الا كلية لان ذلك
بل توهمه اي من القياس الذي قرناه من قول البعض متحرك الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
صدقنا العاقلان صدق في عكسها الخ ينبغي ان يكون متحرك الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
الاول و ام اعني الجزء الثاني من العكس سالبة جزئية مطلقة عامة ابن آدم بان نجعل هذا النقيض لا يجابه منقضى وجبه الاول
من الاصل للكلية كبرى وان امكن بالعكس لصلاحية كل الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
امكان العكس لصلاحية كل الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
هذا العكس وذلك لان نجعل نقيض العكس كبرى وجبه الاول من الاصل صغرى لا يلائم قوله الا في وهذا
ينافي النتيجة السالبة لان ما يحصل من الجمل المتأخر عن كل كاتب كاتبة بالفضل وعدم
المنافاة احسب لا يحتاج الى البرهان الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
وهي كل مشترك الاضباع متحرك البرهان الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
ناخشة من ان الاضباع متحرك البرهان الاضباع كاتب بالفصل حين هو مشترك الى العرفية الفاقية الاول لان ذلك
النطق للمناقض لانا قلنا ان المار بالمناقض
هي التي تستلزم المحال الذي
هو سبب العقم شح تلميذ

١٠ وهو
دائمة كلية مطلقة
موجبة دائمة شرح ٩ لان المراد من هذه
كاتب اثبات انكاس الخاضعين الى المحينية
المقام اثبات انكاس الخاضعين الى المحينية
المقيدة بالادوار ١٠ هذا مبني على ان يكون قول المراد
والوقتية بالبناء والبناء والبناء والبناء
بالبناء بالبناء والبناء والبناء والبناء
والوقتية بالبناء والبناء والبناء والبناء
ان الوقتية بالبناء والبناء والبناء والبناء
من الوقتية بالبناء والبناء والبناء والبناء
لا دائما في الوقتية بالبناء والبناء والبناء
وبالفعل لا دائما في الوقتية بالبناء والبناء
٥ اي وان لم يصدق بعض بابج بالفعل
عن نفسه ٢٢ اشارة الى ان كلام المصدر لا يصح
الشمسية بالبناء والبناء والبناء والبناء
الممكنين والبناء والبناء والبناء والبناء
قالوا بعد مه على رأي الشيخين ٢٣ ان كانت الامية
ينجوين ٢٤ اي وان كانت الامية
للمصنف اليه هو مجاز

(١) هي اللادرام في السوقية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضرورية في

فالسوقية نحو كل قمر منخفض بالضرورة وقت الخيلولة لأدائماً - عكسها بعض الحوادث بالفضل
المنخفض قمر بالفضل - نقض العكس لأشياء من المنخفض بقمر دائماً - القياس على
الشكل الأول كل قمر منخفض بالضرورة ولا شيء من المنخفض بقمر دائماً فلا شيء من
القمر بقمر دائماً .

والمتشعبة نحو كل انسان متفلس بالضرورة وقتاً ما لادائماً - بعضها بعض المتفلس بالضرورة عارضة
انسان بالفعل - نقيض العكس لا شيء من المتفلس بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان
متفلس بالضرورة ولا شيء من المتفلس بانسان دائماً فلا شيء من الانسان بانسان دائماً
والاجابة للادائبة نحو كل انسان متفلس بالضرورة عارضة

مفهوم بالضرورة ولا شيء من المتفلسف بانسان دائماً فلا شيء من الانسان بانسان دائماً
والوجودية اللادائمة نحوكل انسان كاتب بالثقل لادائماً - العكس بعض الكاتب
انسان بالثقل - نقيضه لا شيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب ولا
شيء من الكاتب بانسان فلا شيء من الانسان بانسان دائماً .

شيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب ولا
والوجودية اللا ضرورية نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة - عكس بعض
كاتب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشي من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل
انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل

والوجودية اللا ضرورية نحو كل انسان كاتب بالفضل لا بالضرورة - عكس بعض من الانسان بالحب بالانسان
لكاتب انسان بالفضل - نقيض العكس لاشي من الكاتب بانسان دائماً في الشكل الاول كل
نسان كاتب بالفضل ولاشيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً
والمطلقة العامة نحو كل انسان كاتب بالفضل - العكس بعض الكاتب انسان دائماً

لكتاب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشئ من الكتاب بانسان دائماً في الشكل الاول كل
 نسان كاتب بالفعل ولاشئ من الكتاب بانسان دائماً فلاشئ من الانسان بانسان دائماً .
 والمطلقة العامة نحو كل انسان كاتب بالفعل - العكس بعض الكتاب انسان بالفعل -
 نقيض العكس لاشئ من الكتاب بانسان دائماً في الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا

والمتعلقة العامة نحو كل انسان كاتب بالفعل - العكس بعض الكاتب انسان بالفعل -
 تميز العكس لاشئ من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا
 شئ من الكاتب بانسان دائماً فلاشئ من الانسان بانسان دائماً .
 (٢) اختلف في ان المحرر انما يكتب بالمتعلق

(٢) اختلفوا في ان المحمول في القضايا المعبرة في العلوم (من الوجهات

(٢) اختلفوا في ان المحمول في القضايا المتغيرة في العلوم (من الموجبات المعروفة) هل هو محمول على ما يصدق عليه وصف الموضوع فعلا (أى مفروض الوجود) بخلاف الحمل ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً) أو محمول على ما يمكن صدق الوصف عليه

منه لم يكن الصدق فلياً مثلاً في قولنا الانسان حيوان هل الحيوان هو ما يصدق عليه

نظرت الحمل ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً) أو محمول على ما يمكن صدق الوصف عليه
ن لم يكن الصدق فطرياً مثلاً في قولنا الإنسان حيوان هل الحيوان هو ما يصدق عليه ←

اسم یمن، حسن و قبحه مندر فی حیوانات الانسان حیوان هل الحيوان هو ما يخلق عليه ←

[illegible]

ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ
فمعنى كل «ج» «ب» (١) بالامكان على رأي الفارابي هو ان كلما صدق عليه
«ج» بالامكان صدق عليه «ب» ويلزمه العكس حيث أنه هو أن بعض ما
صدق عليه (ب) بالامكان صدق عليه «ج» بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى كل
«ج» «ب» بالامكان هو ان كل ما صدق عليه «ج» بالفعل صدق عليه «ب» بالامكان
ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه «ب» بالفعل (٢)
صدق عليه «ج» بالامكان .

ولاشك انه لا يلزم (٣) من صدق الاصل حينئذ صدق العكس مثلاً اذا فرض

الانسان فلا يعني ان الانسان الموجود فلا حيوان أو ما يمكن أن يكون انساناً ولو لم
يفرض له وجود الاول «القطبية» قول الشيخ ابن سينا والثاني «امكان الصدق» قول
الفارابي وهذا «اتصاف ذات الموضوع بوصفه» يسمى عقد الوضع كما ان اتصاف
الموضوع بالمحمول يسمى عقد الحمل .

(١) كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان فان مناه على قول الفارابي ان كلما صدق
عليه الانسان بالامكان «ولولم يكن موجوداً» صدق عليه الضاحك بالامكان وعكسه
صادق دائماً في جميع الموارد لسة الامكان .

(٢) للزوم أن يكون الموضوع فعلياً عند الشيخ سواء كان الموضوع موضوعاً
للاصل أو العكس .

(٣) الا أن يكون المحمول في الاصل فعلياً واقعاً حين الحمل بجميع أفراده كما
في المتساوين أو بعضها كما اذا كان الموضوع أخص كقولنا كل انسان بالفعل تاحق بالامكان
أو كل انسان بالفعل حيوان بالامكان فيصح أن يقال بعض الناطق بالفعل انسان انسان
بالامكان وبعض الحيوان بالفعل انسان بالامكان .

بخلاف ما لم يكن كذلك كمثل المحشى «كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان»
فان مركوب زيد حين حمله على الحمار لا فعلية له لا كلا ولا بعضاً وهذا هو السرفى عدم
انعكاسه .

منه هذا
عند الوضع وهو اتفاق ذات
الموضوع بمرئيه واما عند الحمل
وهو اتفاق ذات الموضوع وبالفعل وبالادامه كما مر في الموضوعان
يكون بالضرورة وبالاتفاق عنه خبر ان يقع ان المعتبر في عند
عند المذهبين رسول الله عنه بالفعل الفعل الذي بمعنى الفرض بمعنى انه
الوضع الامكان ثم عنه والفعل في الفرق بين قول النابلي والشيخ لان الفرض لا ينافي
بفرض ذلك الموضوع متفهما اي المذهبين بالافتقار لا ينافي
الامكان المذكور لان الفرق بينهما اي المذهبين بالافتقار لا ينافي
بالفعل باعتبار وجوده وهو تكلف اعتبار النسبة الى الخارجية فالترام معنى ليس الاينجوني عنه لكن يجيب الفرض الى الاعتقاد
بالنسبة الى الحقيقة والذهنية واما بالضرورة كما اذا رايت مستتبجا من الاتصاف بالالفعل لا بالامكان لا يلزم من صدق هذا صدق ذلك فلا يصدق عكس الاول او بالمعنى الثاني لصدق قولنا لا شئ
بالحقيقة بعض المتحققين كما اذا رايت مستتبجا من الاتصاف بالالفعل لا بالامكان لا يلزم من صدق هذا صدق ذلك فلا يصدق عكس الاول او بالمعنى الثاني لصدق قولنا لا شئ
على ما حقه بعض المتحققين كما اذا رايت مستتبجا من الاتصاف بالالفعل لا بالامكان لا يلزم من صدق هذا صدق ذلك فلا يصدق عكس الاول او بالمعنى الثاني لصدق قولنا لا شئ
القول اعني كل ج ب عنه اي بين اختيار مذهب الشيخ عنه ولا يخفى
بالامكان عنه اي بين اختيار مذهب الشيخ عنه ولا يخفى
من الحاريج بالضرورة ما دام حار عنه اي يلزم هذا
ما دام حار عنه اي يلزم هذا
بالضرورة ما دام حار عنه اي يلزم هذا
قوله لانا بعض الحاريج بالضرورة ما دام حار عنه اي يلزم هذا
بالامكان عنه اي يلزم هذا

[illegible]

في الكلية العامة والادوية
في الكلية العامة والادوية

التصديقات (العكس المستوي)

١٤٣

وعطف على قوله ومن الموجبات والساد كلمة من بعد المصروف عليه فيتم
ومن التوالب تنعكس الدائمات دائمة مطلقة والعامتان عرقية

عامة والخاصتان عرقية لادائمة في البعض
كلية صالبة جبرية عامة

ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد
بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان .
فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر (١) في العرف واللغة
حكيم بأنه لا عكس للممكنين .

بخلاف مذهب النابلي
فانه موافق حسب
مبطلاته في خبري

قوله : (تنعكس الدائمات دائمة) أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
تنعكسان دائمة مطلقة مثلاً اذا صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة
أوبالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو مرض
الحجر انسان بالفعل وهو مع الأصل (٢) من ابع الاول وان لم يصدق لصدق نقيضه وهو مرض
هذا خلف (٣) . (اول الادلة) . (٢) ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل ، الخ
هو نقيض هذا العكس المطلقة
التي لا تكون عامة

قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة والعرقية العامة تنعكسان عرقية
عامة مثلاً اذا صدق بالضرورة أوبالدوام لاشيء من الكاتب ساكن الأصابع
في المشروطة العامة في الرخصة العامة

(١) يعني ان المتبادر عند العرف عند اطلاق كل قضية هو ان المحصول انما حمل
على الموضوع المنصف فعلاً بوصفه مثلاً اذا سمع ان المريض يحتاج الى الدواء يتبادر
ذهنه الى ان الذي هو مريض فعلاً يحتاج الى الدواء لا الذي يمكن أن يكون مريضاً واذا
سمع ان الكاتب متحرك الاصابع يفهم ان المشغول بالكتابة متحرك أصابعه لا الذي يمكن
أن يكون كاتباً كالطفل في المهد مثلاً .

(٢) فيكون الشكل الاول هكذا لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان ينتج
بعض الحجر ليس بحجر لان النتيجة تابعة لاختص المقدمتين من الساب والجوزية .

(٣) لان هذه النتيجة خلاف فرض حجرة الحجر .

فقد انفق اى لم يكن ثباتا
منه بساكن الا صاحب
في العرفية
انها صفة

مادام كاتباً صدق بالدوام لاشي من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع
والا لصدق نقضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع
بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل
حين هو ساكن الاصابع ، هذا خلقي ، بشرط جعل النقيض مقترى

اي هذا خلقي ، فاش من نقض العكس من شرح شمس
قوله : (والخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان
الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام في البعض وهو (١) اشارة الى مطلقة
عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشي من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتباً لادائماً (٢) صدق لاشي من ساكن الاصابع بكاتب مادام
ساكناً لادائماً في البعض (٣) أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل
اما الجزء الاول (٤) فقد مر بيانه من انه لا يرد على ما ذهب اليه في بعض الادوات
ولازم اللازم لازم (٥) هذا اشارة الى الموجبة الجزئية
المطلقة العامة

في حاشية اخرى يتفرع
بأنه تنعكسان الى العرفية العامة
تفسير لادائماً في البعض
في حاشية اخرى يتفرع

صه اى باعتبار جعل ذلك
العرفية العامة عكساً
للعامتين يشتد

(١) أي الادوام في البعض .
(٢) أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .
(٣) ولولم يكن لادائماً مقيداً بقولنا في البعض لكان معناه كل ساكن الاصابع
كاتب بالفعل .

(٤) وهو لاشي من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً وهي عرفية عامة وقد مر
انها عكس العامتين بقول المصنف (والعامتان عرفية عامة) .
(٥) أي الجزء الاول وهو العرفية العامة لازم أي عكس للعامتين فان عكس القضية
لازم لها .

(٦) لما مر من انه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان .
(٧) أي العرفية العامة الذي هو لازم للازم الخاصتين (أي للعامتين) فهو لازم للخاصتين
أي فيكون عكساً صادقاً للخاصتين وهو المطلوب .

[illegible]

اي دليل الكسوف في الموجبات المذكورة سواء في التصديقات (العكس المستوي) في الكل شح لم يرد

اي من الشكل الاول كما ان يصدق قولنا لا شئ في

من ان كان الجبروت مع كذب بعض المنفصلين

او جبروتها

او جبروتها

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس السوابب الجبروتية والناظر الزدي

للبواقي بالنقض وهو اللادوام في البعض

اما الجزء الثاني (١) فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شئ من ساكن الكمية جوري الباقي من السوابب

الاصابع يكتب دائماً وهذا مع لادوام الاصل (٢) وهو ان كل كاتب ساكن (٣) فانما من سائر اصابع وان تحركت في بعض اصابع نفسها اذ من بعض ساكن الا

وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن اصابع هو ما ليس يتحرك

كاتب بالفعل لصدق (٣) قولنا : بعض الساكن ليس يكتب دائماً كالارض (٤) الا اصابع سول لم يكن

قال المصنف السر في ذلك ان لادوام السالبة (٥) موجبة كلية وهي لا تنعكس يتحرك فانهم قرئوا

الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس (٦) الاولى التثليل

(١) وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لولم يصدق لصدق نقيضه ونقيض لا يحتاج الى القول بان الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية « لا شئ من ساكن الاصابع يكتب دائماً » كما هو في بعض النسخ

(٢) أي اللادوام الملحق بنقيضه الاصل « لا شئ من الكاتب ... » فيجعل اللادوام من سوابب النسخ

(٣) أي الدليل على كذبه صدق نقيضه « بعض الساكن ... »

(٤) فانها ساكنة وليست بكاتبة لا يقال ان المفروض في اول المثال ساكن الاصابع ان لا يكون له اصابع في الارض

فانه يقال حتى لو تجرد الساكن من الاصابع في اصل المثال كان المثال صحيحاً

وتاماً بأن يقال من اوله لا شئ من الكاتب يساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب الاصل هو ما قلنا

متحرك ولو بحركة جزء منه (٥) والمراد به اللادوام الملحق بنقيضه العكس « لا شئ من ساكن ... » فان لا

دوامه من بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل كانت موجبة كانت موجبة كلية او

مادام انما لا شئ من الكاتب يساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب الاصل هو ما قلنا

متحرك ولو بحركة جزء منه (٥) والمراد به اللادوام الملحق بنقيضه العكس « لا شئ من ساكن ... » فان لا

الاجزاء الى الاجزاء (١) كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس السوجهات الموجبة على مامرفان الخاصيتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائسة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة التالية لاعكس لها (٢) فتدبر .

قوله : (نتج المحال) فهذا المحال أما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليهها لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حتماً ، وهو المطلوب ان يكون المحال ناشئاً عن نقيض العكس فتدبر قوله : (ولا عكس للبواقى) (٣) أي في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسيط والوقتية والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات .

قوله : (بالنقض) أي بدليل التخليف في مادة بمعنى أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك أن العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخليف الاول لا يصدق العكس بلح نقيضه .
قوله : (قد تصدق بدون العكس فانه يصدق التسخ المارة في كمن المركبات) .
لا شيء من القدر بمنخفض وقت التوزيع لادائسا مع كذب بعض المنخفض كالمندودة .

- (١) بل يلاحظ الى مجموع القضية لا الى كل جزء منها انه كيف يعكس .
- (٢) لقول المصنف ولا يعكس للبواقى ومنها المطلقة العامة السالبة .
- (٣) أورد بعض المحشين رحمه الله على المصنف بان قوله ولا عكس للبواقى بجزي عن قوله ولا عكس للممكنتين فانهما تدخلان في البواقى :
ولكنك تبيير بأن عدم الانعكاس هنا « في البواقى » ما كان لاجل النقص لالسبب أخرها ما عدم الانعكاس في الممكنتين فهو بسبب اعتبار الفعلية في عقد الوضع كما مر من المحشى . نعم يرد على المحشى هنا حيث أدرج الممكنتين في البواقى مع ان السال السابق يعم السالبة أيضاً .

(٤) اما كونها اخص من الوقتية المطلقة لانها هي الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام

إلى الذي
 هو أحد الجواهر فالأخص
 منه بالاولى
 هي أي ثبوت التميز لنفسه ليس لغيره
 من الأخصا ف عند هذا ص بالقياس دون
 الشمس ونسأثر الكواكب وهي الخمس الباقية من السمايات
 بخلاف الأنكساف أيضا فانه مختص بالشمس ليس الا بمل قنكب
 في المنادى معني فهو من قبيل اعدوا هو اقرب للتقوى لشيء
 ص ١٤٧

ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه (١) وهو كل منحسف قمر بالضرورة واذا

تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس (٢) لازم
للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم والاعم لازم للاخص
ولا لازم للازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه ، هذا
خلف

اي قضية كانت غير
الوقعية كقولنا تال

واما ايجتيا من المنتشرة المطلقة والمنطقة البائية فلانها تدلان على وقوع النسبة
في وقت غير معين او على وقوع اجمالاً ومن السطوم ان الوقعية المطلقة التي تدل على
الوقوع في وقت معين فهي تدل على الوقت الغير المعين والوقوع الاجمالي وقتنا ان الوقعية
أخص من الوقعية المطلقة وأخص الاخص أخص واما كونها أخص من الممكنين فلان
الوقعية تدل على ضرورة الوقوع واما كان وقوعه ضرورياً فهو ممكن لامحالة .

واما أنها أخص من الوقتيين فلانها أخص من الوقعية المطلقة والمنطقة المطلقة .
وهما عين الوقتيين مع قيد اللادوام .

واما أخصيتها من الوجوديين فلانه متى صدقت الضرورة في وقت معين لا دائماً
« كما هو مفاد الوقعية » صدقاً لوقوع بالفعل لا بالضرورة والوقوع بالفعل لا بالدوام كما
هما مفاد الوجوديين .

(١) ولا يمكن اجتماع النقيضين .

(٢) من القواعد الكلية ان لازم الاعم لازم للاخص وذلك لان الاعم هو بنفسه
لازم للاخص فلازمه لازم للاخص لان لازم منه دائماً مثلاً الحاسية لازم للحيوان
والحيوان لازم للانسان لكونه أعم منه فالحاسية لازمة للانسان لانها مع الحيوان أينما
كان .

اذا عرفت هذا فقد تقرر أننا ان الوقعية أخص من الثانية الاخر فكل لازم لتلك

الثانية لازم للوقعية حب القاعدة المذكورة ولو كان لتلك الثانية عكس لكان لازماً
للووقعية لان العكس لازم للاصل وكان الاصل « النضاي الثانية » لازماً للوقعية .

وقد أثبتنا سابقاً ان الوقعية لا عكس لها فيكشف ذلك عن عدم العكس للثانية الاخر
اذ لو كان للثانية عكس لكان ذلك عكساً للوقعية والترض عدم وجود عكس للوقعية .

هذا الترتيب التام
على كل الجزئية فمعه
أي طرف القضية
حاشية ملا عبدالله

(فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق المتدبر
والكيف أو جعل نقيض الثاني أو لا مع مخالفة كيف
أو الكفر في السالبة بشرطه فقط بالحكم السكوتي فقط بالحكم السكوتي

وانما اخترنا في العكس (١) الجزئية لانها اعم من الكلية والتمكنة العامة
لانها اعم من ساير الموجبات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق
الاولى بخلاف العكس
لان الجزئية الممكنة جزء
من الكلية الممكنة
التي هي اعم من
الجزئية الممكنة
التي هي اخص

قوله: (تبديل نقيض الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل
ثانياً من العكس ونقيض الجزء الثاني جزءاً اولاً
من العكس
قوله: (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً (٢)
أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان
العكس سالباً مثلاً قولنا (٣): كل «ج» «ب» ينعكس بعكس النقيض الى قولنا
الجزئية الممكنة جزء
من الكلية الممكنة
التي هي اعم من
الجزئية الممكنة
التي هي اخص

(١) أي في عكس الوقية اخترنا قضية جزئية ممكنة لانها اعم من جميع القضايا
من حيث الكم والجهة واذا لم يصدق الاعم مع سته فلا يصدق الاخص بطريق أولى.
أما اعمية الجزئية من الكلية فلانه كلما صدقت الكلية صدقت الجزئية في ضمنها
دون العكس فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية وأما اعمية السكينة فواضح لانها تصدق
على كل جهة من الجهات اذ لا يكون شيء ضرورياً أو دائماً أو فعلياً الا أن يكون سكناً
دون العكس فانه قد يكون مكناً ولم يخرج عن حيز الامكان الى الفعل فضلاً عن أن يكون
ضرورياً أو دائماً.

(٢) أي لا انه يشترط الصدق مطلقاً حتى مع كذب الاصل بل ان كان الاصل صادقاً.
(٣) كقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان
ليس بانسان.

بصيرتكم يا أيها السعيدون
إذا لم يصيدوا لكم
بصيرتكم يا أيها السعيدون
بصيرتكم يا أيها السعيدون

[illegible]

لا يصديق الا انسان فدا مل

أصدق العلم وم بدون صدق العلم

لا يجوز لأحد من الناس أن يملك ما لا يملكه إلا بالحق
والعقل والقدرة على العمل والاول
لقد كان هذا

مجلس

المرصدين في الشجر

مَثَلُ الصَّيْدِ فِي الْحَبْرِ أَوْ عَلَى الْمَالِ
مَثَلُ الصَّيْدِ فِي الْحَبْرِ أَوْ عَلَى الْمَالِ

٩ كلمة ليس بغير

طريق التدرج الى

لنا كل لا ممكن عام لا شئنا
بعض الشئ

عالم
اولا انسان

٨ لان العكس لا
فاننا اذا صدق الـ
الجميع ابنه

لديهم - حكم ٨ -

(١) كَيْفَ لَيْسَ لِسُلْبِ الرِّبَا
 تَهَامُ أَرْثَهُمْ عَلَى بَيَانِ افْتِكَاحِ
 تَامًا مِنَ السُّرُورِ مَا تَزِيدُ

لا انفسان او انفسان عام فانه ضار في جميع كثر

لا بد من ذلك لان اللسان لا يمكن ان يكون
الخاص كما ان اللسان لا يمكن ان يكون
العام فانه لا يمكن ان يكون
العام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والله اعلم
بما ترون

مادة او اومنت
بقا الكم المستحق شدة
الا مبل جنة نانا
فما سدل

من العكس هذا حسب القدر
لما خرون عن طريق القدر ما
فيها في الجمليات بالمعوجبات
بومات الشا ملوك

لن أقبل من الله إلا ما يمكن العام بلاشئ
أولئك الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر

ان قيل كل الامكن عام لا يشترط بال
انك الغنم مع شترى بال

راج الو
 معن الاخص للار
 اريد من اللاتئع المعن
 اى ان كان الاصل
 موحبا ابتداء
 نسان حيوان
 اللاتئع

صدیق زکریا سالتبا

11/11/11

من الصلوة
ووقف
والله

مسند
مبارک فی باب
مبارک فی باب

.....

التفتيش
او الاعمال

صدق كل الباطل
لديكم من الباطل
بأنفسكم

1

هو بعض ما ليس بجزء من الكل
فمنه الى الكل مثل هكذا
الجزء ما ليس بجزء من الكل
او كذا ليس بالكل بل هو
الى قولنا بعض ما ليس
بكل ما كانا في ارضنا
١٤٩

ای لیس مجبور
ان یکون افسانہ

صدق هذا البعوض

من الأصل
الثاني أو لا يجوز
مع جاً كان
القضية في حيوان
«ج» «ج»

حَقِيقَةُ دَاخِلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

فما اذ علم من جعل
نقيض الثاني اولا
بما اذ لو جعل نقيضه
لكل لما كان بين
السيد خبير مخالفة
ابن آدم عا

جعل من الاول ثانياً
كذلك لما كان بين
الذين خيبتهم مخالفته
ابن آدم عا لعل مضاده
لقاء الصدوق في التبريد
الاول في هذا البوت
الثاني على اعتباره
فيه لانه بعد

(٤) فانه لما جعل نقيض الثاني أولاً فاما أن يجعل عن الاول ثانياً أو نقيضه فاذا حيث لم يخالف اعتبار
انقضت الصورة الثانية « جعل نقيض الاول ثانياً » للقطع بكونها غير مرادة والا لم
يصح التقابل بين القولين بأو لا اشتراط المخالفة في الكيف فلا بد أن تحتق الاول
« جعل عين الاولى ثانياً » ضرورة الانحصار في الصورتين ولا ثالث لهما .
(٥) أي حيث لم يخالف المصنف الصدق في تعريف العكس على القول الثاني .

ابن آدم

ابن آدم

برقوق الحصى

برقوله مع
مصدق قوله مع

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية (١)
لطالب الكمال وترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيه (٢) لا يسهل
المجال من الاحكام

قوله : (هيئنا) أي في عكس النقيض .

قوله : (في المستوى) يعني كمان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى
كنفيها (٣) والجزئية لا تنعكس أصلاً كذلك التوجية الكلية في عكس النقيض
تنعكس كنفيها والجزئية لا تنعكس أصلاً لصدق قولنا : بعض الحيوان لا إنسان
وكذب قولنا : بعض الإنسان لا حيوان (٤) وكذلك التسع (٥) من الموجبات
والمستثناة المطلقة من المركبات هي الوجودية اللاحقة واللازمة واللازمة العامة
الوقتيين المطلقين والوقتيين والوجوديين والممكنين والمطلقة العامة
الوقتيية المطلقة من المركبات (٦) تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس

قوله : (وبالعكس) أي حكم السوالب هيئنا حكم الموجبات في المستوى

أصلاً لا إلى الموجبة الجزئية (١) بضم الفين وكسرهما .
ولا إلى الموجبة الجزئية (٢) أي في الإيرادات الواردة عليه .
لأن قولنا بعض الحيوان (٣) أي سالبة كلية .
لأن قولنا بعض الحيوان (٤) فإن الإنسان نقيض اللا حيوان نقيض الحيوان فلو كان عكس
موجباً جزئياً ما قد في الموارد مثلاً في الوقتية التي هي أخص القضايا التسع يصدق قولنا بالضرورة
النقيض لصدقها كل قدر لا منخف وقت التوزيع لا دائماً ويكذب عكس نقيضها بعض المنخف لا قدر
بعض الإنسان قولنا : (٦) وهي الدائمتان واللائيقتان والخاصتان .
مع أن هذا كاذب قطعاً واللائيقتان والخاصتان

٥ اي في عكس

النفية بناء على طريق التدماء

٦ ابن ارم

النفية على طريق التدماء

٧

من السجاجة و النفقان و الرذيل

٨

لانه لو لم تنعكس كل الاحياء لان انسان

٩

كما لا يعكس

١٠

لا انفسنا القلبية

١١

لا انفسنا القلبية

١٢

لا انفسنا القلبية

١٣

لا انفسنا القلبية

١٤

لا انفسنا القلبية

١٥

لا انفسنا القلبية

١٦

لا انفسنا القلبية

١٧

لا انفسنا القلبية

١٨

لا انفسنا القلبية

١٩

لا انفسنا القلبية

٢٠

لا انفسنا القلبية

بإشاعة إلى غيره
دليل الخلف في بعض المواد
كما إذا أريد من عدم جواز عكس
نقيض الأصل قضية محصلة موجبة جينية
أو كلية لا زلزلة لا إذا كان سالتة معدولة كما مر
نذكر ابن آدم هنا غير من حيث قال بعد قوله حين هو لا يجب إلى
قوله لا فكل لا يجب الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
أن تركيب القياس الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
ولا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
لعموم دليل لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
المتأخر لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
بما ترى من أن الإنسان لا يعلو الأشياء ولا يعلو الإنسان ولا يعلو الإنسان
وهو الإنسان لا يعلو الإنسان الخ لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
انتفى العكس التقيض الخ لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
ينتفى العكس التقيض الخ لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
لا إنسان ينتج بعض الإنسان لا ينتج بعض الإنسان الخ لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
يجب والأصل لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
عكس التقيض الخ لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
لا كاتب ويلزم قولنا بعض الإنسان لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
ليس سببا أن هف أو يعكس بعض الإنسان لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا
وقد كان الأصل لا ينتج من الأصل الخ لا ينتج من الأصل لأنه لا يجوز أن يكون الأصل لا

١٥

والبيان هو البيان والمقيض هو النقيض وقديين انعكاس الخاصتين

فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة هيئنا لا تنعكس

الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع (١) لا في عكس النقيض

ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلاً يصح لاشيء من الانسان

بلا حيوان ولا يصح لاشيء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لا انسان

كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس كالفرس

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان (٢) والثامتان تنعكس حينئذ مطلقاً والخاصتان المستويات

تنعكسان حينئذ مطلقاً لادائمة الوقتين والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقاً عامة

ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى اعم العكس

قوله: (والبيان هو البيان) (٣) يعني كما ان المطالب المذكورة في العكس

اى بعكس النقيض على مذهب الشيخ بخلاف مذهب الفارابي كما في المستوى

(١) أى فى قضية الاصل فان قولنا لاشيء من الانسان بلا حيوان نقيض محموله

هو الحيوان وهو « الحيوان » اعم من الموضوع « الانسان ».

وفى العكس يكون الحيوان موضوعاً واللا انسان « نقيض الانسان » محمولاً وبما

ان القضية سالبة سلب نقيض الاخص أى نقيض الانسان وهو الا انسان عن عين الاعم

أى الحيوان لانه الموضوع.

فيقال لاشيء من الحيوان بلا انسان وهو غير صحيح لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان

لا انسان كالفرس ولا يجتمع النقيضان فيعلم ان العكس باطل.

(٢) مثلاً نقول كلنا صدق قولنا بالضرورة أو دائماً لاشيء من الانسان بحجر صدق

قولنا بعض اللا حاجر ليس بلا انسان بالفضل حين هو لاحجر « كالانسان » والا فيصدق

نقيضه وهو دائماً كل لاحجر لا انسان مادام انساناً مع انها كاذبة لان الانسان لاحجر

ولكنه ليس بلا انسان بل انسان وكذا البوائى.

(٣) يعنى ان بيان اثبات عكس النقيض فى السوالب مثل اثبات العكس المستوى

فى الموجبات فكما كما ثبت العكس المستوى ببيان انه ان لم يكن العكس صادقاً فلا بد

المستوى كانت تثبت بالخلف وكذا هي هنا . أي في عكس النقيض .
قوله : (والنقيض هو النقيض) أي مادة التخلف هي مادة التخلف
ثمة ^(١) . أي في عكس المستوى .
أي في عكس النقيض .

قوله : (وقد بين ^(٢) انعكاس الخاصيتين) أما بيان انعكاس الخاصيتين من
السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق ^(٣)
أن يصدق نقيضه وكنا نرى أن نقيضه كاذب فكذا هنا .
وابتات الخلف بأي طريق يمكن ولا ينحصر بالشكل الاول .

(١) مثلاً في الوقتية الموجبة يصدق كل قمر لا تخسف وقت التربع لا دائماً ولا
يصدق بعض التخسف لا قمر بالامكان العام .
(٢) قد مر سابقاً في العكس المستوى ان السالبة الجزئية لا تنعكس بالعكس المستوى
وذكر هنا « في عكس النقيض » أيضاً ان الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض في
جميع الموجبات .

ولكن بعض المنطقيين من المتأخرين ينو وجهاً لانعكاس السالبة الجزئية بالعكس
المستوى والموجبة الجزئية بعكس النقيض في خصوص قضيتين هما المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة وذلك بدليل الافتراض .

(٣) انما مثل بحروف التهجى ليفهم ان القاعدة كلية منطبقة على كل موضوع
ومحمول في هاتين القضيتين للخصوص موضوع ومحمول خاص ولكننا لتفهم الطالب
نمثل بهذا المثال فنقول متى صدق بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع بالضرورة أو بالادوام
مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل .

فمتى صدق هذه صدق عكسها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن
الاصابع لادائماً أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل واثبات صدق العكس بدليل الافتراض .
فنقول هذه القضية « قضية العكس » مركبة من جزئين صدر ولادوام فأولاً تثبت
صدق لادوامها ببيان انا نفرض ذات الموضوع د « قد عبارة عن الشخص الذي بيده القلم
ويكتب وأما بعض ج فهو وصفه ^(٤) فهو ب بحكم لادوام الاصل اذ كان معنى لادوام

يعني قد سبق
 في العكس المستوي
 ان السالبة الجزئية لا تنكسر
 وفي العكس النقيض ان الموجبة الجزئية
 لا تنكسر وهذا الحكم ثابت لهما اذا لم تكونا خاصيتين
 واما اذا كانتا خاصيتين فالحكم ثابت لهما بدليل الافتراض بطلان
 الدين الدواني
 ٩. واما قدم بيان انكاس الخاصيتين في السالبة الجزئية في العكس المستوي الى الوجود
 الخاصية على العكس النقيض لان جنة مقدم على جنة و لانه متعال عليه للموجبة في العكس النقيض واليه
 انشاء المصنف بقوله وحكم الموجبات الخ مرفوع
 انشاء المصنف في لادوام الأصل اعني الفعل فنقول زيد ساكن الأصابع بالفعل بدل اي يد ثم نعمل عليه جابا بالحكم
 الذي كان مقصودا في لادوام الأصل اعني الفعل فنقول زيد ساكن الأصابع بالفعل بدل اي يد ثم نعمل عليه جابا بالحكم
 ثم نعمل عليه جابا بالحكم صدق عنوان الموضوع على ذاته اعني بالفعل على ما هو من ذهب الشيخ فنقول كاتب بالفعل بدل جابج بال فعل
 فلهذا مقدمه الكبرى ثم بعد بعد الترتيب يصدق القول بأن بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل بدل جابج بال فعل
 وزاكين لادوام العكس فهذه مقدمه النتيجة الحاصلة من الشكل الثالث الذي اشترط فيه إيجاب الصغرى بتعليقها
 المنهج للبرهنة على ما سياتي تفصيلا فثبتك المقدمات الثلاث حصل الجزء الثاني من العكس ابن آدم
 منه وهو بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل ابن آدم

ص ١٥

[illegible]

التصديقات (عكس النقيض)

أي بضم كات ب ليس صساكن الاصابع مادام كاتبا كاتبا
بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة أو بالادوام مادام «ج» لا دائما أي بعض «ج» «ب»
بالتفعل صدق بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لا دائما أي بعض «ب» «ج»
بالتفعل بجزءه معرفية خاصة عكس الأصل ج

وذلك بتدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعني بعض «ج»
ببعض «ب» بحكم لادوام الأصل (١) و«د» «ج» بالتفعل لصدق الوصف العناني
على الذات بالتفعل على ما هو التحقيق فتصدق بعض «ب» «ج» (٢) بالتفعل وهو
لا دوام العكس أي ذات الموضوع هو مذهب الشيخ في صساكن الاصابع
ثم نقول (٣) ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه
ببعض «ب» كاتبا

— الأصل (بعض ج ب) وفرضنا ان بعض ج هو د قد ب ومن جهة اخرى د ج بالتفعل لان د
ذات ج وج وصفه ووصف الموضوع صادق على ذاته بالتفعل كما نقل عن الشيخ قد صدق في اثبات الجزء
ج بالتفعل فلما كان د من جهة ب «بحكم لادوام الأصل» ومن جهة ج بحكم صدق الوصف الاول من الجزء
على الذات بالتفعل كان د مجالا لثقاب وج كما ان الانسان محل لثقاء الناطق والضحك فيكون د مجرا لثقاب
بعض ب ج كما يصح أن يقال بعض الناطق ضاحك لتلاقيهما في الانسان وهو «بعض ب ج» ب
ج «لادوام العكس» وقد ثبت بالدليل فيبقى صدر العكس

(١) لانه قال (أي بعض ج ب) وذكر ان د هو ذات بعض ج قد ب .
(٢) لتلاقيهما في د فان د صدق على ب مرة وصدق على ج مرة اخرى .
(٣) شروع في اثبات صدر قضية العكس وهو بعض ب ليس ج مادام ب وذلك
بالاستفادة من ذات الموضوع المفروض د .

نقول د ليس ج مادام ب (بعبارة اخرى زيد ليس ب كاتب مادام ساكن الاصابع) اذ معرفة عامة لانها
لولم يصدق هذا اصدق نقيضه وهو ان د ج في بعض اوقات كونه ب (أو نقول زيد كاتب
في بعض اوقات كونه ساكن الاصابع) واذا كان د ج في بعض اوقات كونه ب فقها أ يكون
د ب في بعض اوقات كونه ج .

وهذا مثل قولنا زيد متكلم في بعض اوقات كونه جالسا فلازم ذلك أن يكون جالسا
في بعض اوقات كونه متكلم .

هذا كذا في المتن وهو خبره (ج) .

ببعض «ب» كاتبا

من الموجبة الجزئية هي هنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة

بالافتراض
بذلك الاختراض

المتحرك
المتحرك

المتحرك
المتحرك

كما كان الاصابع (١) في بعض اوقات كونه «ج» لان الوصفين اذا تقارنا في ذات (٢) ثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف (٣) اي في زمان وصف الاخر اي وصف المومنون والمجهولين كما كان في كتابي مسلك الاصابع في كتابي فصدق ان بعض «ب» اعني «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس ثبت العكس بكلا جزئية فانهم

عربية خاصة
الموجبة معدولة
الطرفين

وأما بيان انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية في عكس التقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق بالضرورة او بالادام (٤) بعض «ج» «ب» مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض «ب» ليس «ج» كما تبين اي الذاتي هذا مفهوم لادوام الاصل في احد الجزئتين

المتحرك
المتحرك

وهذا (كون د ب في بعض اوقات كونه ج) يناقض قضية الاصل (بعض ج ليس

ب مادام ج) لانا فرضنا ان د هو بعض ج .

(١) أي فيكون د . ب .

(٢) كما مثلنا بأن زيداً متكلم في جلوسه فتقارن التكلم والجلوس في زيد فيلزم من ذلك أن يكون جالساً في وقت تكلمه .

(٣) يعني كون د . ب في بعض اوقات كونه ج . خلاف حكم الاصل .

(٤) فلنجعل المثال هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل .

الادعاء انه ان كان هذا صادقاً يصدق عكس نقيضه أيضاً وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس كاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أي بعض ما ليس متحرك الاصابع يكون ليس كاتب بالفعل .

[illegible]

[illegible]

مسترك الأما بع.

«ج» مادام ليس «ب» لادائماً أي ليس بعض ^(٢) ما ليس «ب» ليس «ج» بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع (٢) اعني بعض (ج)

(أزید مثلاً) «ب» بالفعل بحکم لادوام الاصل (۵) فصدق بعض مالین أيضاً من

[illegible]

(١) كالإنسان الساكن الاصابع فانه ليس متحرك الاصابع وليس كاتب ولكن ذلك

(٢) معنى هذه الجملة انه ليس بعض ساكن الاصابع « وهو معنى ليس . ب . »

(٣) في الأصل .

(۵) کیا روزگار انسان کے لئے جہنم بنا دے گا؟

الاصلاح ج . بالتعليل لان د . ذات الموضوع وج . وصفه فهما متحدان .

ليس ج. عن بعض ما ليس ب. وفي قولنا بعض ما ليس ب. ج. أثبت ج. نفس

ج له كما ان سلب لحيوان عن الانسان لازم لنبات الحيوان له .

ثم نقول .

(۱۰) آی لکان د. ج. یعنی ان لم یصلح هذا صلح فیضه وهو ان د. ج. فی

وہ بعض مایوس
نہیں بلکہ

[illegible]

(٢) يعنى لمصدق د ليس ج مادام ليس ب وثبت من لادوام الاصل ان د ليس ب فيصح أن نضع ليس ب مكان د فى هذه القضية فنقول بعض ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس .

من ان
المؤمنين اذا اتوا
في ذات آه ١١ فيكون القنفذ
بأطلا والمقدمة الأجنبية كما ينبغي
٩ وجب التأمل قدم من الفاضل التنبلي في غاشية المذلة
على قوله فافهم فتدبر يشتهى ص ٤٥١

ح العلم
 بما فوق الواحد
 كانا مذكورين او حدا بينهما
 رايخ وذكر الفيدر ليس يرجع الى القول المؤلف
 ولم يوثق ليس عين المتدمات فقط بل بينهما وعين التأليف فيكون
 القول الآخر مدخل في التأليف كما في التأليف في الآخر في نفس الامر كما هو عند من اشتراط اللزوم
 للصورة مدخل في التأليف فان هناك واسطة في التأليف في الآخر في نفس الامر كما هو عند من اشتراط اللزوم
 في (اي الواسطة في الوجود لان القول لا يترجم للقضايا في النفس من غير دليل واما ان العلم بها يستلزم العلم بها
 هو عند من اشتراط اللزوم العلم اي الاثبات موجودة في الشكل الاول عند ما قيل وفي ماعداه بالذات اليه بالتحصيل المطلوب بالتصديقية
 النفس لكن الواسطة في العلم اي الاثبات موجودة في الشكل الاول عند ما قيل وفي ماعداه بالذات اليه بالتحصيل المطلوب بالتصديقية
 ١٢ اي المتصدر الاعلى والمنطق الالهي للعلوم وحقيقيتها التصديقية بالتمسك بالموصل الى التصديقية ادخل في القصد بالنسبة الى ماعداه
 ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباينة التصديقية بالتمسك بالموصل الى التصديقية ادخل في القصد بالنسبة الى ماعداه
 التصديقية ١٣ وذلك لان المنطق الالهي للعلوم وحقيقيتها التصديقية بالتمسك بالموصل الى التصديقية ادخل في القصد بالنسبة الى ماعداه
 ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباينة التصديقية بالتمسك بالموصل الى التصديقية ادخل في القصد بالنسبة الى ماعداه
 ١٤ اي لا بد لكل تصديق من تلك تصورات تصورات المعكومات عليه وبه وتصور النسبة التامة بينهما
 هذا الملاق هذا القول على اللفظ المركب امسلا لا لاهل هذا الفن واما بالمفهوم واما بالنظر الى وجودها في تلك الكاشية
 ادخل مركب في الخارج لا بد ان يكون بين اجزائه تناسب عبد اللطيف ١٨ افعال في تلك الكاشية
 عبد اللطيف ١٩ قبل هذا القول امسلا لا لاهل هذا الفن واما بالمفهوم واما بالنظر الى وجودها في تلك الكاشية
 ٢٠ اشار الى جواب سؤال يورد ههنا وانه
 ما الفائدة في ذكرها من بعد العام فالجواب
 بقوله وفي اعتبار الخ
 بكر سعيد

من قضايها) خروج ما ليس كذلك كالمركبات الغير النائة والقضية الواحدة (١) المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها (٢) أما البسيطة فظاهر (٣) وأما المركبة فلان المتبادر (٤) من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك (٥)

أو لان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة (٦) لان الجزء الثاني من المركبات ليس بعبارته ويقول: (يلزمه) يخرج الاستقراء والتشثيل اذ لا يلزم منهما شيء (٧) نعم

يحصل منهما الظن بشيء آخر ويقول: (لذاته) خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات (٨) مدلولها عكسها (٩) أي التهمة مساو (لج) فانه يلزم من ذلك ان (الف) مساو (لج) لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي ان مساوي المساوي مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين (١٠) وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات (١١)

فاعرف ذلك النتيجة التي هي المقياس للمساوات لان قياس المساوات هو المقياس الذي هو المقياس

(١) لان قضايا يطلق على المتعدد أي أكثر من قضية واحدة.

(٢) فيكون العكس أو عكس النقيض قضية ثانية لكنها غير صريحة.

(٣) لعدم اطلاق قضايا عليها لعدم تعددها لاصريها ولا اشارة.

(٤) عند العرف العام.

(٥) أي ليس قضية صريحة وان كانت قضية بالتحليل.

(٦) فما لا يكون كذلك لا يكون متعدداً وان عده العرف العام متعدداً.

(٧) أي نتيجة (قول آخر) كما سيأتي في داو آخر الكتاب.

(٨) هذا القياس كما يعرفه اسمه قياس مبتن على التماثل وهو ما اذا تماثل شيان وكان أحدهما مساوياً مع شيء ثالث فيعلم ان الشيء الآخر «المزدوج مع الاول» أيضاً مساو لذلك الثالث.

(٩) وكلامنا في ما اذا كان القول الآخر (النتيجة) ناتجاً من قياس واحد لامن قياسين.

(١٠) لاختياجه الى ضمنية قياس آخر.

أي بواسطة النتيجة
اللائمة لكل مادة
مبتدئة

انسان
ناطق
ناطق
والجزء ليس
متعدد بالاسلام

امثلة ان القياس
المساوات الذي لا يلزم
النتيجة الغير اللازم

كما يلزمه لا يتوله لذاته
كما في قولنا الواحد نصف
الاشياء والاثنان خمسون

الاربعة مئة
الاربعة مئة

جان اعتبار مقدمة
من القياس

لذلك الشيء الذي
هو المقياس

لان قياس المساوات
هو المقياس

لان قياس المساوات
هو المقياس

لان قياس المساوات
هو المقياس

[illegible]

وهو اي وحدة
بطلية كقوله ان كل انسان حيوان او وحدة حكيمة وذلك لا يكون
بعض الحيوان او بعض حيوان او وحدة حكيمة لبعض
وراثا كل انسان بالفعل حين هو حيوان او وحدة حكيمة وذلك لا يكون
يكون ان الانسان المركبة الموجبة لما هو كالشروط الخاصة مثلا الممتنع كونه الى
لا في القضايا المركبة الاربعة وقد مر مثالها هذا تفصيل قاله الممتنع الممتنع في نور الله
مكتوبة المطلقة الاربعة والاحتياج الى اخراجها انما هو اذا كان المراد بالزوم اللزوم النفس
مرقده يشتهى وهو الافلا حاجة الى اخراجها بهذا القيد ينبغي ط اي المخرج الثاني في القضية
الامكن لا العلم ويتنفاذ هذه القضية باعتبار نفى المحذور السابق عبد الحكيم
الركبة قيد الاول

لم والعلوم ان
 التباس الاستثنائي مركب
 واثم من مقدمتين او اربعة فالواحدة استثناء نقيض
 والثانية واحدة او اربعة فان كانت المقدمة الثانية واحدة
 والمقدمة والنسبة نقيض المقدم فان كانت المقدمة الثانية واحدة
 التالى والنسبة موجبة وان كانت الثانية رافضة فالتالى والنسبة
 فالنسبة موجبة وان كانت الثانية رافضة فالتالى والنسبة
 الشمس طالعة فالنهار موجود هذه مقدمة
 الشمس فالنسبة وهي فالنهار موجود مذكورة في التباس الذي مركب من شرطية ومقدمة
 واضعة فالنسبة وان كان في التباس الذي مركب من شرطية ومقدمة
 بالنقل اي بصورتها اذ هي لتالي المقدمة الاولى او يتبدل العنقدة واحدة لكن النهار ليس بوجود
 هذه مقدمة رافضة فالشمس ليست بطالعة هذه نتيجة فنقيض النتيجة وهو الشمس طالعة
 مذكورة في التباس بالنقل عبد الحكيم
 لان مفهومه وجوري سابق الى الفهم في العقل وكنزة وقوعه استحق لتقديم
 عنصرا وهذا اصطلاح عندهم في الافصحى لا يستدرك عند غيرهم
 فلا يجوز التسمية بهذا ابل الظاهر ان يسمى بالاستدراك
 عبد اللطيف

١٥٦

قول آخر فان كان مذكوراً فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقر اني
اما حملى او شرطى وموضوع المطلوب من الحماسى يسمى اصغر
ومحموله اكبر والمتكرر اوسط

والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوباً.

المستثنى في كان م
اقسام القياس

اي الشرطية مع
المتقدمة الواضحة
يشتد

قوله : (فان كان) أي القول الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاء
المحكوم عليه وهو والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه (١) سواء تحقق (٢)

في ضمن الايجاب أو السلب فانه (٣) قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض

النتيجة كقولنا : ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا التالي ينتج
ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان (٤) وقد يكون المذكور فيه عين

النتيجة كقولنا : في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان (٥) وهو نقيض النتيجة

قوله : (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني لكن

(١) من دون تقديم وتأخير (٢) نسبة القياس الى
اي القياس على

(٣) أي الترتيب الخاص بالنتيجة (٤) اي عين التالي

(٥) ينسب انما قلنا ان المراد بهيئته هو الترتيب بين الطرفين فقط لا السلب

والايجاب لانه قد تكون نتيجة الاستثنائي موجبة مع انها مذكورة في القياس سالبة

« نقيض النتيجة » فلذا لم يعتبر ذكر الايجاب والسلب .

(٤) فالهيئة من حيث الترتيب مذكورة في القياس وان كان المذكور في القياس

سلباً والنتيجة ايجاباً .

(٥) فان المذكور في القياس كان حيواناً وهو متفق مع النتيجة في الترتيب
والايجاب .

قوله : (والا) أي وان لم يكن القول الآخر مذكوراً في القياس بمادته
وهيئة وذلك^(١) بأن يكون مذكوراً بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون
المادة كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية
ومن هنا^(٢) يعلم انه لو حذف قوله : (بمادته) لكان اولي .
قوله : (فاقتراني) لاقترا^{مستند} (٣) حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر
والاوسط^(٤).

قوله : (حملي) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين حملي وشرطي
لانه ان كان مركباً من الحملات البصرية فحملي نحو : العالم متغير وكل متغير
متعلق بالآخر مما لا يمتنع من سكون الحشيش في معرض البيان يشتهى
(١) أي عدم ذكر القول الآخر « النتيجة » في القياس واعلم ان الصور المتصورة
من عدم ذكر القول الآخر « النتيجة » في القياس ثلاثة وذلك ان النتيجة مركبة من جزئين
مادة وهيئة وانقضاء المركب كما يكون بانقضاء جميع اجزائه يكون بانقضاء أحد اجزائه
أيضاً لكن المعقول منها واحدة فقط وهي صورة عدم ذكر هيئتها بأن كانت مذكورة بمادتها
فقط وأما عدم ذكرها بمادتها وصورتها فغير معقول لان النتيجة متولدة من القياس فكيف
يخلو منه القياس وكذا صورة عدم ذكرها بمادتها فقط بشأن تكون الهيئة مذكورة في
القياس وذلك لان الهيئة عارض على المادة فكيف يعقل وجود العارض بدون المروض .
(٢) أي مما ذكرنا من عدم تعقل عدم ذكر المادة وحدها أومع الهيئة يعلم ان المصنف
لو قال فان كان مذكوراً بهيئته لكان اولي لأن (الهيئة هي التي قد تذكر وقد لا تذكر وأما
المادة فهي أمر لابد منها في كل قياس ولا يعقل عدم ذكرها .
(٣) أي لعدم انفصال بعضها عن بعض بشيء آخر كما ترى في مثال العالم متغير
وكل متغير حادث فان المطلوب وهو (فالعالم حادث) بحدوده الثلاثة مزدوجة في المتقدمين
من دون فصل فاصل .

(٤) فان المطلوب « النتيجة » محدود بحدود ثلاثة الحد الاول هو الاصغر والآخر
هو الاكبر والمحيط هو الاوسط فان الاوسط لم يكن مذكوراً في المطلوب بلقطه ولكنه
الرباط بين الاصغر والاكبر فيكون مذكوراً بآثره ونسبه بالحد المحيط .

[illegible]

[illegible]

اي المتكبر في مقتضى القياس بحسب التسمية الكلية اربعة لانها اما ابن سينا ١٦١

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاولى اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشكل الاول او محمولهما

حادث فالعالم حادث والاشكال (١) فشرطى سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء أو تركب من الحملية والشرطية

نحو كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً .

والمصنف قدم البحث عن الاقتراضي الحملى لكونه ابسط (٢) من

الشرطى .

قوله : (من الخيلى) أي من الاقتراضي الحملى .

قوله : (اصغر) لكون الموضوع في الغالب (٣) اخص من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراداً .

قوله : (والمتكرر اوسط) لكونه في الوسط بين الطرفين .

قوله : (وما فيه الاصغر) أي المقدمة التي فيها الاصغر وتذكر الضمير نظراً الى لفظ ما (٤) الى لفظ الموضوع (٥) .

قوله : (الصغرى) لاشتغال الكل على الجزاء .

(١) أي ان لم يكن مركباً من الحمايات الصرفة .

(٢) أي أقل تركباً من الشرطى لان الشرطى اجزائه أكثر من الاقتراضي .

(٣) وان كانا متساويين أحياناً كقولنا فالانسان ناطق .

(٤) أي لكونه واسطة ورابطة بين الموضوع والمحمول .

(٥) وهو ما الموصول في قوله وما فيه .

لان ملزوم الملزوم ملزوم لازم ذلك الملزوم بر

من البسيط

في النتيجة ومقدمة النتيجة في النتيجة

في لفظه في لفظه هو موضوع السطر

العالم متغير وكل اه و

سماى المقدمة تتسم الصغرى وجه التسمية الكل باسم الجزء وكذا

فالثاني أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في
الاول ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى
..... بحسب الكيفيه

قوله : (الكبرى) لاشتغالها على الأكبر .
كما في المفضلين .
الاشكال الأربعة

۱۱۔ مثلاً سارا و انبا یکتا
علا سبیل التمثیل از تبیین
بالا قدر افاد و نحوه ۵۵ بر جلد

قوله: (الشكل الاول) يسمى اولاً لان انتاجه يندبى وانتاج البواقي نظري
الى فيكون اسبق وانهم في العلم
قوله: (الثاني) لا يشراكه مع الاول في اشرف^(١) المقدمتين اعني

الصغرى .
بقية باقي الأشكال = الشكل الأول .
قوله : (فالثالث) لاشتراكه مع الأول في أحسن ^(٦) المقدمتين أغنى
الكبرى .

الاستثمار في موضوع المطلوب

قوله: (فأربع) لكونه في غاية البعد^(٢) عن الأول. أما الشكل الأول
قوله: (وعلتها) لتعدي الحكم^(٤) من الأوسط إلى الأصغر وذلك لأن

من الأوسط إلى الأصغر وذلك لأن
... هو المتغير
... على الموضوع في النتيجة.

(١) انما كانت الصغرى اشرف لاشتمالها على الموضوع في النتيجة .
(٢) من الخسة في انتقهما ادونهما لكونها مشتملة على محمول النتيجة .
(٣) لمخالفة مع الاول في كلتا التقديرتين لان الاوسط في الاول محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى واما الرابع فالأوسط فيه موضوع في الصغرى ومحمول في الكبرى .

(٤) أى الحكم فى الكبرى وذلك لان الغرض من الشكل الاول هو اعطاء حكم الكبرى لموضوع الصفوى بواسطة الاوسط مثلا فى قولنا العالم متغير وكل متغير حادث —

منكب اول جنين كبتا لني ومنكا ثني سيم
دسچهارم منين كه فاختين كا ثن شرط داف
كلية الكبري منه
كلية الصغرى منه
كلية الكبري منه
كلية الصغرى منه
كلية الكبري منه
كلية الصغرى منه

من علمهم من ان لا
 بل بسبب كونهم يشبهون الاوسط للأصغر
 وكل من في حيوان مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 يتقو لنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 من علمهم من ان لا
 بل بسبب كونهم يشبهون الاوسط للأصغر
 وكل من في حيوان مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 يتقو لنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 من علمهم من ان لا
 بل بسبب كونهم يشبهون الاوسط للأصغر
 وكل من في حيوان مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 يتقو لنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل

من علمهم من ان لا
 بل بسبب كونهم يشبهون الاوسط للأصغر
 وكل من في حيوان مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 يتقو لنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 من علمهم من ان لا
 بل بسبب كونهم يشبهون الاوسط للأصغر
 وكل من في حيوان مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل
 يتقو لنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل من في الفعل

أي ان اثارك موضوعي خفي

الحكم في الكبرى ايجاباً كان أو سلباً انما هو (١) على ما ثبت له الاوسط بالفعل (٢) كما في قولنا لا حمار مركوب الملك بالامكان انما لم يركب غير الزنس اصلاً

بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالحكم (٣) من الاوسط الى الاصغر . كالتغيير . قوله : (مع كلية الكبرى) يلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر (٤) وذلك لان الاوسط محمول حيثما (٥) على الاخير ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى وهو جاد . هو الحيوان هناك كحيوان . كحيوان . على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم هو العالم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس (٦) .

نريد ان نعطي الحادث للعالم بواسطة متغير وحيث ان الحادث للمتغير بالفعل فيجب ان يكون العالم متغيراً فعلاً ليشب له الحادث .

- (١) يعني ان المحمول في الكبرى انما يكون اما يصدق عليه موضوعه فعلاً « لا امكاناً » فالحدث في المثال يكون لما هو مصداق للمتغير بالفعل - والعالم انما يكون مصداقاً للمتغير فعلاً اذا كان حمل المتغير عليه في الصغرى فعلياً وأما اذا كان الحمل في الصغرى امكانياً فلا يكون العالم مصداقاً فعلياً للمتغير فلا يشب له الحادث .
- (٢) ليكون الاصغر مصداقاً فعلاً وذاتاً فعلياً للاوسط .
- (٣) أي حكم الكبرى لان الحكم انما هو المصداق الفعلي لموضوعه (على رأى الشيخ) .
- (٤) واذا كان الموضوع في الكبرى جزئياً لا يلزم ذلك لامكان ان يكون الاصغر في البعض الاخر غير البعض الذي ثبت له الاكبر « محمول الكبرى » .
- (٥) أي في الشكل الاول .
- (٦) فالانسان غير مندرج في بعض الحيوان المحمول عليه القرس ولهذا لم يكن النياس منتجاً .

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافا في الكيف

قوله : (لينتج الموجبتان) الكلية والجزئية واللام فيه للغة اي اثر هذه الشروط (١) ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين (٢) ، ففي الاول (٣) تكون النتيجة موجبة كلية ، وفي الثاني (٤) موجبة جزئية ، وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق (٥) وامثلة الكل واضحة (٦) .
قوله : (الموجبتين) اي ينتج الكلية والجزئية .
قوله : (السالبتين) اي ينتج الكلية والجزئية .
قوله : (بالضرورة) متعلق بقوله : (لينتج) والمقصود منه الاشارة الى

- (١) وهي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
- (٢) أي التيجتين الموجبتين .
- (٣) أي في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية .
- (٤) أي في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية .
- (٥) في الكبرى الموجبة - ففي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة كلية وفي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة جزئية .
- (٦) فمثال الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض الحيوان فكل انسان حيوان - والصغرى الموجبة الحيوان ليس بحجر - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر .

وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .

وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .
وهي اي ايجاب الصغرى وفليتها مع كلية الكبرى .

[illegible]

العلم الحاصل بالمباشرة وقد
تنتهي التعليل بتولد منه فعل آخر وهو
بالنتيجة واما الرابع فلان انك لا تعلم بالنتيجة
عن العلمين بالتقدمين محال في نفس الامر محال عاده وهو المحال لجسم مؤلف ولا شيء من المؤلفين يتقدم نتيجة
العمل لبعض افعاله كقوله ابن الزكي ٩ كقولنا بكل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلفين يتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
تقدمه بل وكلية من فلاحته عند ابن الزكي ٩ كقولنا بكل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلفين يتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
مسألة الكلية ليس يتقدم اما المعنى فصدق ان كل شيء من الجسم ليس يتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
فبعض الجسم محدث لم يكن شيء منه قديما فصدق ان كل شيء من الجسم ليس يتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
ان كل جسم محدث لم يكن شيء منه قديما فصدق ان كل شيء من الجسم ليس يتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
١٥ ص ٢٠ اى يتبين براهته بحيث لا يحتاج الى البرهان من المصنفات اعني العكس والانعكاس والاشياء لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
الفرد انما هو باعتبار النتيجة لانه ينتج اشرف اشرفها غير الاول لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
والكلية والثالث منها ينتج سالتة كلية وهي اشرف من السالبة البكر ثنية لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
فتماما والثالث منها ينتج سالتة كلية وهي اشرف من السالبة البكر ثنية لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
من حيث اشتغالها على جميع الافراد ولذا قدّم على الرابع واما هو فليس فيه من الاشياء والاشياء لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
بشريف ... لعل وجهه ان اشرف الافراد ومضبوطة وناقضة العلوم فيكون تقدم ما هو ينتج للثاني
على ما هو منتج للاول اولي ~~...~~ اى لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
والكلية كمان لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
بشريف ٥ يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذاته لانه متى ثبت
متضمني الذات فنارى ٥ قوله وهو يدل اى صدق القياس
اي لذات القياس مع ان تلك النتيجة لازمة
له لذاته قوله لا تتقدم نتيجة الضرب الاول لانه متى ثبت
متضمني الذات اى لا يقتضى
الذات لا يتقدم اياها
تخرج

[illegible]

ان انتاج هذا الشكل للمحصولات الاربع بديهي بخلاف انتاج ساير الاشكال
لان نتائجها نظري كما سيجي تفصيلها.

قوله : (وفي الثاني اختلافهما) اي يشترط في هذا الشكل بحسب كيف
اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تالف هذا الشكل
من الموجهتين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان يكون الصادق فسي نتيجة

القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان كان الحق الايجاب (١) ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان
كان الحق السلب (٢).

وكذا الحال لو تالف من سالتين كقولنا : لا شيء من الانسان يحجر ولا شيء من الانسان يمشي
من الناطق يحجر كان الحق الايجاب (٣) ولو قلنا ولا شيء من الفرس يحجر ولا شيء من الفرس يمشي
كان الحق السلب (٤) والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الآخر

الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجهة لما كان الحق
في بعض المواد هو السالبة (٥) ولو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في
بعض المواد الموجهة.

قوله : (وكلية الكبرى) اي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية بفرس والارزم حمل احد
الكبرى اذ عند جزئها يحصل الاختلاف كقولنا : كل انسان ناطق وبعض الحيوان المتباينين على احد
ليس بناطق كان الحق الايجاب (٦) ولو قلنا : بعض الصادق ليس بناطق كان الحق

(١) أي النتيجة كل انسان ناطق .

(٢) وهو لاشيء من الانسان بفرس .

(٣) وهو كل انسان ناطق .

(٤) يعني ان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٥) لان اللازم لا ينفك عن ملزومه .

(٦) وهو بعض الانسان حيوان .

من تسمية المؤخر
اي عدم الاندراج باسم
الاشياء في الاختلاف

في النتيجة الايجاب والارزم
سلب الشيء اعني الاسم عن بعض
الأشخاص لكن التالى باطل والمقدم
مثله

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وكون
الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة

السلب (١)

قوله: (مع دوام الصغرى) أي بشرط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران:

الاول: أحد الأمرين (٢) إما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة

أو ضرورية (٣) وإما أن يكون الكبرى من القضايا البت (٤) التي تنعكس سالبياً

لا من التسع (٥) التي لا تنعكس سوابها والخامتان

والثاني: أيضاً أحد الأمرين (٦) وهو أن الممكنة لا تستعمل (٧) في هذا

الشكل إلا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى

مشروطة عامة أو خاصة وحاصله أن الممكنة أن كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية

أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية (٨) ودليل

(١) بعض الانسان ليس بصاحل

(٢) على سبيل منع الخلو فلا مانع من اجتماعهما

(٣) فإن كانت الصغرى دائمة أو ضرورية جاز أن تكون الكبرى من التسع التي

لا تنعكس سالبياً

(٤) وهي الدائمان والخامتان والخاصتان بأن كانت الكبرى من هذه البت جاز

أن تكون الصغرى غير دائمة

(٥) وهي الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة كما سبق

(٦) على سبيل النقطة الحقيقية لعدم إمكان اجتماعهما عقلاً وارتفاعهما في حصول

نتيجة متفقة كما لا يخفى

(٧) يعني إذا وقعت الممكنة في هذا الشكل فلتكن ممثلة إما الضرورية أو اختد

المشروطين فإن كانت مع الضرورية جاز أن تكون الممكنة صغرى والضرورية كبرى أو

بالعكس وأما إن كانت مع إحدى المشروطين فلا بد من أن تكون الممكنة صغرى

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

بالضرورة ولا تخفى من أن يكون

فلا تخفى من أن يكون

القرب الأول نحو
 كل إنسان حيوان ولا شيء من
 الكبر نقض الحيوان ولا شيء من
 من الكبر يحيون فلا شيء من الإنسان
 القرب الثاني نحو لا شيء من بعض الإنسان
 الحيوان نقض الحيوان ولا شيء من
 الإنسان وهذا خلف القرب الثالث
 الحيوان ليس بعض الإنسان ولا شيء من
 هذا خلف القرب الرابع نحو بعض الحيوان
 النسبة كل حيوان ناطق وكل ناطق إنسان
 هذا خلف شرح تلخيص

والضرب الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) ^(١) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف). ^(٢) من المقدمتين (١) والكلية والجزئية واليهما أشار المصنف بقوله: (والمختلفان في الحكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق (٢) في الشرايط سالبة جزئية (٣) تفسير أيضاً قوله: (بالخلف) يعني دليل اتناج هذه الضروب لهاتين النتيجتين (٤)

امور: ثلاثة أمور: الاول: الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة (٥) لا يتجابه صغرى وكبرى القياس لكليتهما كبرى ليتنج من الشكل الاول ما يتجابه في الصغرى وهذا تجار في الضروب الاربعة كلها.

(١) نحو بعض الجسم ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٢) بقول المصنف (وفي الثاني اختلافهما في الكيف).

(٣) بتصبيها سالبة، فنقول ليتنج وجزئية صفة لها محكية من متن المصنف.

(٤) أي السالبة الكلية في الاولين والسالبة الجزئية في الاخيرتين.

(٥) فتقيض السالبة الكلية موجبة جزئية وتقيض السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول في الضرب الاول بعض الانسان حجر فلاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان وهي تقيض لصغرى الاصل «كل انسان حيوان».

وفي الضرب الثاني نقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان وهو تقيض صغرى الاصل «لاشيء من الحجر بحيوان».

وفي الضرب الثالث نقول كل انسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحيوان وهو تقيض صغرى الاصل «بعض الانسان حيوان».

وفي الضرب الرابع نقول كل جسم انسان وكل انسان حيوان فكل جسم حيوان وهذا تقيض لصغرى الاصل «بعض الجسم ليس بحيوان».

٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وهو الثاني
لدى مركب من كلمتين صغرى
مسالبة وكبرى موجبة والرابع الذى
مركب من صغرى مسالبة وكبرى موجبة
ولان شرط المسالك ثبوتية وكبرى موجبة
علاى انعكاس الصغرى فيصير تشكلا ما بقا ثم يعكس النسخ
ان يعكس النسخ ولا يخفى على كل من ان الضرب الاول من هذا الترتيب يرجع الى
الضرب الاول من هذا التشكل وهو ارجل تأمل فليكن
الثاني منه فارجع الضرب الثاني الى الضرب الاول ثم منه الى التشكل الرابع ثم منه الى التشكل الاول والى هذه الدقة
ثم منه الى التشكل الاول اولى من ارجاعه الى التشكل الرابع ثم منه الى التشكل الاول والى هذه الدقة
ان شاء يقول تأمل ثم اتخذ الله عليه فيجوزنى
صبر ١٦٩

وذلك في الأول والثالث
أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي
الثالث ايجاب الصغرى ويجليتها مع كلية أحديهما لينتج الموجبان
أي بحسب الكيفية

والثاني: عكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول لينتج النتيجة المطلوبة (١)
من الأمور الثلاثة أي لعكس المستوي لأن مخالفة الثاني للأول ليس إلا
وذلك إنما يجري في الضرب الأول والثالث (٢) لأن كبريها سالبة كلية تنعكس
كنفسها، وأما الآخران (٣) فكبريها موجبة كلية لا تنعكس إلا إلى موجبة جزئية
أي الثاني والرابع (٤) العكس الاصطلاحي
ولا تصلح لكبروية الشكل الأول مع أن صغريها أيضاً سالبة لا تصلح صغرى
للكبير
للشكل الأول

والثالث: أن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً، ثم ينعكس الترتيب الرابع
يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاً أولاً لينتج نتيجة
تنعكس إلى النتيجة المطلوبة، وذلك إنما يتصور فيما يكون عكس الصغرى
كلية لصلح لكبروية الشكل الأول وهذا إنما هو في الضرب الثاني (٤) فان الرابع ليس إلا في
الصغرى فيعكسها

(١) فيكشف ذلك من أن النتيجة المتخذة من الأصل صحيحة فان صدق العكس الرابع ونظر
مستلزم لصدق الأصل.

(٢) قى الضرب الأول نقول كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا
شيء من الإنسان بحجر وهذا هو المطلوب.

وفي الضرب الثالث نقول بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض
الإنسان ليس بحجر فكانت موافقة مع نتيجة الأصل.

(٣) أي الثاني والرابع.

(٤) فنظر إلى المثال الذي مثلنا به للضرب الثاني وأعكس الصغرى وقل لا شيء
من الحيوان بحجر وكل إنسان حيوان ثم أعكس الترتيب وقل كل إنسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بحجر فلا شيء من الإنسان بحجر وعكس النتيجة لا شيء من الحجر بإنسان
وهذه عين نتيجة الأصل

صغراء سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الأول والثالث فصغريهما موجبة لاتنعكس

الاجزائية في الضرب هذا شكل و شكل الثالث من الضرب الاول في الضرب الثالث

وأما الرابع : فنصفه سالب جزئية لا تنعكس أصلاً ولو فرض^(١) انعكاسها
لا تكون إلا جزئية فتدبراً فيصير الصغرى السالبة مع الكبرى
قوله : (إيجاب الصغرى وفعليتها) لأن الحكم في كبراه سواء كان إيجاباً

أوسلباً على مادو أوسط بالفعل كباير (٢) فلو لم يتخذ الألف مع الأوسط بالفعل

بأن لا يتحد أصلاً و^(٢) يكون الضغري سالية أو يتحد لكن لا بالفعل و^(٤) يكون

الصغرى موجبة مسكنة لم يتعد الحكم ^(٥) من الاوسط بالفعل الى الاصل ^(٦)

قوله: (مع كلية أحدهما) لأنه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون

البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر

فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر الى الأصغر مثلاً بصدق بعض الحيوان إنسان

وبعض الحيوان فرس ولا يتصدق بعض الانسان فرس .

قوله : (لِتَجِدَ الْوُجُهَاتِ) الضروب المتبعة في هذا الشكل بحسب الشرايط

(١) اشارة الى ما تقدم. في آخر بحث عكس التقيض من أنه بين انعكاس الخافئين

(٥) في حالة انقضاء العقد الأصلي

(٣) عطف تنبيه على أن لا يتحدا فان السلب هو عدم الاتحاد .

(٤) عطف تفسیر علی يتحدان الاتحاد لا بالفعل هو الامكان .

(٥) مع ان المطالب هو تعدى الحكم أى الاكبر بواسطة الاوسط الى الاصغر

سون البيجہ .

[illegible]

[illegible]

وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين ^(٣) الموجبة والسالبة .

الأيجاب وثلاثة منها تتج السلب واما النتيجة للإيجاب: أي للموجبة الجزئية.

(الف) قبض (ب) (الف).

هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجدان) أي الصغرى مع الموجبة الكلية.

والثالث: عكس الثاني ^(٥) أعني المركب من موجبة كلية ضغرى وموجبة

الضريين المذكورين^(٧) اذ ليس عكس الاول الا الاول^(٨) فتأمل .

(١) : كذا

(۳) کقولنا کل انسان حیوان و کل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق بالله

(٥) أى موجبة كلية كبرى. وموجبة جزئية صغرى نحو كل حيوان جسم. وبعض

(٧) وإن كان ظاهر العبادة بهم ذلك لرفع شأنهم (أو العكس)

(٨) لأن الضرب الأول كلا مقدميه متماثلان في الكلية وليسنا مختلفين ليحصل

$$1.1 \quad \quad \quad 1.2 \quad \quad \quad 1.3 \quad \quad \quad 1.4 \quad \quad \quad 1.5 \quad \quad \quad 1.6 \quad \quad \quad 1.7 \quad \quad \quad 1.8 \quad \quad \quad 1.9 \quad \quad \quad 2.0$$

الحاصل من ذلك
 ١٧٢ الجدل الأول في القضية الأولى
 من الشكل الأول في القضية الأولى
 والثاني والرابع والخامس
 والثالث في القضية الأولى
 فلو كان نتائج هذه
 الصواب جزئية موجبة
 أو موجبة كلية أو سالبة
 كلية فنتج الاستنتاج

بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة
 وفي الرابع أيجابهما مع كلية الصغرى
 أي ويشترط في الشكل الرابع فلم يبق الاثتان

فأولها : المركب (١) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى .
 أي من ضرب الضروب المنتجة للسلب
 أي (٢) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى واليهما أشار بعض
 النتيجة ومعنى القياس بقوله : (ومع السالبة الكلية (٢) الى آخره) .
 من ذلك الشكل الخامس من
 الشكل الأول لنتج ما
 يتأني كبرى القياس للفرض
 الصدق صير
 والثالث (٣) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ، كما قال المصنف
 من الضروب المنتجة للسلب
 أو الكلية مع الجزئية أي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية
 (٤) من موجبة جزئية صغرى وسالبة جزئية كبرى ، كما قال المصنف
 أي في هذا الشكل الثالث
 وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكبرى (٥) كبرى وصغرى القياس
 لايجابها (٦) صغرى لنتج من الشكل الأول ما يتأني الكبرى (٧) وهذا يجري
 بزيادة في الاثبات

نحو كل انسان
 حيوان ولا شيء من
 الانسان بحجر فينتج
 بعض الحيوان ليس بحجر
 أي ما يتأني منها وذلك
 في العبد الأول
 الرابع أو ما كان
 أخف من نقيض
 وذلك فيما يخص
 أي ليسوا بالحيوان
 نقيضها الأول
 من نقيضها
 (١) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من انسان بحجر فينتج الحيوان ليس بحجر .
 (٢) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج بعض الانسان ليس
 (٣) أي الموجبتان مع السالبة الكلية .
 (٤) نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان فينتج الجسم ليس بانسان .
 (٥) أي لكلية النقيض وذلك لان النتيجة في الضروب الثلاثة الأولى هي الموجبة
 الجزئية ونقيضها سالبة كلية وفي الثلاثة الأخيرة سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيصلح
 لان يكون كبرى للشكل الأول .
 (٦) أي لكون صغرى في هذا الشكل موجبة تصلح أن تكون صغرى للشكل الأول
 فتجعلها صغرى .
 (٧) والفروض ان الكبرى صادقة فيكشف ذلك عن كذب النقيض وصدق الأصل
 لاستحالة صدق النقيض .

[illegible]

والأفضل
والسارس فكبراه سالتبه
جن ثنية وهن لا تصلح لكبروية الشكل
الأول وان كان عكس صفراه صالح لعفراه لكونها
موجبة كلية ان لا تخلو اما ان يكون هذا العكس عكساً لثنية
او امسلاً لحياتياً فكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فنجكس
منه نعوكل انسان حيوان وكل ناطق انسان وكل انسان ينتج كل ناطق حيوان فنجكس هذه
النتيجة عكساً امسلاً لحياتياً فكل ناطق انسان وكل انسان ينتج كل ناطق حيوان فنجكس هذه
المطلوب من هذه العكوسات مير على اي ترتيب بقدر متى الشكل الرابع بعد ميرورته اياه من الشكل
الثالث ليرتد الى الشكل الأول مثاله ظاهر ابنرس

قوله : (وفي الرابع) أي شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم

والكيف أحد الأمرين (١) إما إيجاب المقدمتين مع كلفة الصغرى وإما اختلاف
 المقدمتين في الكيف مع كلفة الإيجاب (٢) وذلك لأنه لو لا أحدهما لزم إما
 كون المقدمتين ساليتين أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية أو جزئيتين
 مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم
 أما على الأول (٣) : فلان الحق في قولنا : لا شيء من الحجر يانسان ولا
 شيء من الناطق بحجر هو الإيجاب (٤) ولو قلنا : لا شيء من الفرس بحجر (٥)
 كان الحق السلب .

وأما على الثاني (٦) : فلانا إذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق
 حيوان الحق الإيجاب (٧) ولو قلنا : وكل فرس حيوان كان الحق السلب (٨)
 وأما على الثالث (٩) : فلان الحق في قولنا : بعض الحيوان انسان وبعض
 الجسم ليس بحيوان هو الإيجاب (١٠) ولو قلنا : بعض الحجر ليس بحيوان كان
 الحق السلب .

(١) على سبيل منع الخلط .

(٢) نفلي هذين الشرطين لا يجوز أن تكون المقدمتان في هذا الشكل ساليتين ولا

موجبتين مع كون الصغرى جزئية ولا جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(٣) أي على كونهما ساليتين .

(٤) وهو كل انسان ناطق .

(٥) بأن نقول لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الفرس بحجر كان النتيجة لا شيء

من الانسان بفرس .

(٦) أي على أن تكونا موجبتين مع كون الصغرى جزئية وإن كانت الكبرى كلية .

(٧) أي كل انسان ناطق .

(٨) أي لا شيء من الانسان بفرس .

(٩) أي على كونهما جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(١٠) أي بعض الانسان بحجر .

حق

استقله بعض المنطقيين
عن درجة الاعتبار في كل

وهو كون كل من المقدارين فطرية ولا تستعمل المسكنة
في الشكل الرابع اصله الثاني يستعمل ثلاثة منها اعني الثالث والرابع
والخامس وهو انعكاس السالبة الكلية المستعملة فيها الثالث ويستعمل ثلاثة
المنعكسة السالبة الكلية المستعملة فيها الثالث ويستعمل ثلاثة
المعقولة او اربعة اذ لم يكن كبراه من القضايا الست المنعكسة السالبة الكلية المستعملة فيها الثالث ويستعمل ثلاثة

الاشارة الى ان الأربعة نعت للأشكال لكن باعتبار ان الشروط لبيان شروط الاشكال
اي بيان نتائج آه ايضا اي كما لم يتعرض لبيان شروط الاشكال لكن باعتبار ان الشروط لبيان شروط الاشكال
منه معناه انه لا بد ان يكون في الضروب المنتجة واحد من الشرطين على تسيل منع الخلو لا الجهم لانه تحصل مع ملاكل واحد منها كما هو
متبادر بعض المتبدئين ابن انسبا عيل على عطف الى المعقولة واما المؤلف من موجه كلية معقولة وموجهة جزئية كبرى كقولنا كل فرس مهيال وبعض
الحيران فالتحق هنا مثال المؤلف من موجه كلية معقولة وموجهة جزئية كبرى كقولنا كل فرس مهيال وبعض
حيوان لا نشي من الزرس بانسان بعض الحيوان ليس بزرس ينجوني

ص ١٧٥

أو اختلافهما في الكيف مع كلية أحدهما لينتج الموجبة الكلية مع
الكبرى مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة
الأربع والجزئية مع السالبة الكلية للصغرى مع الموجبة الجزئية للصغرى

الحق السلب . أي بجمع الانسان ليس بجزء

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة
الاعتداد^(١) بهذا الشكل لكمال بـمده عن الطبع ولم يتعرض أيضاً لنتائج
الاختلاطات الحاصلة من الموجبات فشيء من الاشكال الاربعة لطول
الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات^(٢)

قوله الثاني

وفي نسخة مذكور أي مذكور أو مجموع

قوله : (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد

الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى^{أي الرابع}

الأربع^(٣) والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية^(٤) وضم اختلاف المقدمتين

الصغريين السالبين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها وكلية احداهما

أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالأولان من هذه

الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى

وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية واليواقى المشتملة على السلب تنتج

سالبة جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

واغفال منتج الضرب الاول الكلية لان الحق في قولنا الانسان

(١) أي لقلة اعتناء أهل الاستدلال بهذا الشكل حيوان وكل ناطق انسان بعض الحيوان ناطق بغيري

(٢) فلا ينبغي التعرض لها ولا مثالها إلا لمن أراد الاستكمال في الفن .

(٣) ضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين الموجبتين

واجدان للشرط الاول وضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين

السالبين واجدان للشرط الثاني .

(٤) هذا الضرب واجد للشرط الثاني .

الكلية و كليتها مع الموجبة الجزئية موجبة ان لم يكن سلب

والا فسالبة بالخالف أو بعكس الترتيب

... أي كلية أو جزئية والناءزائدة والواو عاطفة والأوضح وسالبة ان كان أي السلب قوياً

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية .

وفي عبارة المصنف تسمح حيث توهم (١) ان ماسوى الاولين من هذه الظروف ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة

على جزئية (٢) لكان أولى (٣).

والتفصيل ههنا ان ظروف هذا الشكل ثمانية :

الاول : من موجبتين كليتين

الثاني : من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث : من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية.

الرابع : عكس ذلك .

الخامس : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى

(١) بصيغة السجهول أي توهم بعض من عبارة المصنف (ان لم يكن سلب) انه

قيد لقوله موجبة وان قوله جزئية مطلقة فمعنى العبارة على هذا ان النتيجة في جميع الصور

جزئية وانها موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة .

(٢) فيكون قوله (ان لم يكن سلب) قيذا لجموع (موجبة جزئية) ويكون قوله

سالبة مطلقة - وعليه فمعنى العبارة ان النتيجة في الكل موجبة جزئية ان لم يكن سلب

وأما ان كان سلب فالنتيجة سالبة جزئية أو كلية .

(٣) اذ عليه لامجال للتوهم المذكور .

هکتون

لا تثنى من الانسان بغير
انسان يستحق

ولا شك من ان الانسان ينسج لانه من الحيوان
ولكننا لم نلحظ انسان ينجس لانه من الحيوان
فكل انسان حيوان

والعلم ان الضرب الرابع ان
احتمال عموم الاضطر وامتداد
من الزنبر باذن الله تعالى

١٠

حقاً حیدر
انسان

كفولنا على

بنفسه
۱۷۶

278

لا شيء من الانسان يخرج
 وكلنا خلق انسان فيجب ان ليس هنس
 بناطق ابن آدم
 ولا شيء من الزنب بانسان فيجب ان ليس هنس
 ابن آدم
 كليتان لاحتمال عموم الاخر وامتناع سلب الاخص عن كل افراد الاعم
 وان ولا شيء من الزنب بانسان مع ان الصواب في بعض الحيوان ليس
 متين حقيقة لا شيء من الحيوان بنس فهو كاذب هذا ابن آدم

[illegible]

عنه من قوله الرابع والخامس
إلى هنا أربع الأشكال والسادس والسابع والثامن

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى. نخر لا شيء من الانسان بزمين وبعض الناطق وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فإنه نافع فيما سيجيء .

قوله: (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج (١) ما ينعكس الى ما يتألفي المقدمة الاخرى (٢) وذلك انما يجري في الضرب الاول والثاني (٣) والثالث والرابع والخامس دون البواقى (٤) وهذا الضم فني

(١) من الشكل الاول .

(٢) التي لم تظم الى نقيض النتيجة .

(٣) المركبين من موجبتين وحيث أن نتيجةهما موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية والرابع والخامس

تصلح لان تكون كبرى وصغرى الاصل لا يجابه صغرى فنقول في الضرب الاول كل انسان او بعض من كذا

حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ونقيضه لاشيء من الحيوان ناطق فنجعل الاول ينشأ

هكذا النقيض كبرى وصغرى الاصل صغرى ونقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان ناطق

بناطق فلا شيء من الانسان بناطق عكسه بعض الناطق ليس بانسان وهذا يتألفي كبرى الاصل

« كل ناطق انسان » .

وفي الضرب الثاني أصل القياس كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان فبعض

الحيوان ابيض فنقيضها لاشيء من الحيوان بابيض فنجعل صغرى الاصل صغرى والنقيض كبرى

ونقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بابيض فلا شيء من الانسان بابيض عكسها

لا شيء من الابيض بانسان وهو يتألفي كبرى الاصل « بعض الابيض انسان » .

وأما في الثالث فنجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى

فنقول لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان فنقيضه

بعض الحجر انسان فنجعله صغرى ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض

الحجر حيوان عكسها بعض الحيوان حجر وهذا يتألفي صغرى القياس « لاشيء من الحيوان

بحجر » .

وأما الضرب الرابع والخامس فيمكن استخراجها على الطريقتين أى بجعل النقيض

صغرى وكبرى القياس كبرى أو بجعل النقيض كبرى وصغرى القياس صغرى فطبعك باستخراجها .

(٤) أما السادس فلأن النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيكون صغرى

أى البواقى الثلاثة
السادس والسابع والثامن
يشتمل

ثم عكس النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد إلى الثاني بعكس
الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بد
أي أن الشكل الرابع

وقال المصنف في شرح الرسالة بجزئته في السادس وهو (١).
قوله: (أو بعكس الترتيب) وذلك إنما يجري حيث يكون الكبرى موجبة (٢)
والصغرى كلية (٣) والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس (٤) كما في الأول والثاني
والثالث (٥) والثامن أيضاً (٦) أن انعكس السالبة الجزئية كما إذا كانت إحدى
الخاصتين (٧) دون الباقى (٨).
كل من هذه المذكورات من غير الشكل الرابع

وكبرى القياس لكتبتها كبرى ونتيجة الوجبتين الكليتين موجبة كلية وعكس الموجبة الكلية
موجة جزئية وهي لاتنافى صغرى القياس السالبة الجزئية لجواز أن يصدق الإيجاب
باعتبار بعض الأفراد واللب باعتبار بعض آخر.

وأما في السابع فلين ماذكر في السادس لأن النتيجة فيه أيضاً سالبة جزئية
ونقيضها موجبة كلية وبانضمام النقيض مع الصغرى الموجبة الكلية ينتجان موجبة كلية
تتبعس إلى موجبة جزئية وهي لاتنافى الكبرى السالبة الجزئية لاسم في السادس.
وأما الثامن فلانقاء إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا يتحقق فيه الشكل الأول.

- (١) لسا ذكرنا آنفاً .
- (٢) لتكون صالحة لصغرى الشكل الأول .
- (٣) لتكون صالحة لكبرى الشكل الأول .
- (٤) بأن لا تكون سالبة جزئية لما بين في العكس المستوفى أنها لاتنعكس .
- (٥) لإيجاب الكبرى وكلية الصغرى في الثلاثة وكون النتيجة في الأولين موجبة .
- (٦) وفي الثالث سالبة كلية وكلتاها قابلتان للانعكاس .
- (٧) لأن كبراه موجبة وصغراه كلية فيبقى الكلام في النتيجة .
- (٨) وقلنا بأنه كاسهما بدليل الافتراض على ما بينه المتأخرون .
- (٨) لفقد الشرائط الثلاثة جميعها كما هو واضح .

أي كالتلخيص الأول
الساكنة للكتابة
أي المشروطة
والتوفية بالماضي
فإن كنت طالبا لبيان
النقيض اذ فيه مثالها
ليتردد إلى الشكل الأول
وينسب هذا العكس
قلباً وتبدلاً لا قبحي
لأنه إذا عكس يرد إلى
كل إيجاب من القريب الأول
ينعكس بعكس الترتيب
الاول ويتبع كل إيجاب ثم يعكس
ذلك إلى بعض ج أو هو المطلوب
ابن آدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله: (أو بعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية (١) كما في الزاوية والخامس (٢) لا غير (٣) قوله: (أو بالرد الى الثاني) ولا يجري الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين

في الكيف والكبرى كلية (٤) والصغرى قابلة للانعكاس (٥) كما في الثالث والرابع والخامس (٦) والسادس أيضاً (٧) ان انعكست السالبة الجزئية لا غير

قوله: (أو الثالث) بعكس الكبرى (٨) ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية (٩) وسالبة كلية صغرى وهذا الاخير لازم للاولين (١٠) في هذا الشكل فتدبر

(١) وأما اذا كانت الكبرى موجبة أو سالبة جزئية فلا لانعكاس الجميع الى جزئية (٢) وهي لاتصلح كبرى للشكل الاول

(٣) لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فيما فالرابع نحو كل انسان حيوان ولا شيء من البعير بانسان فبعض الحيوان ليس ببحر : عكسه بعض الحيوان انسان ولا شيء من البعير بانسان فبعض الحيوان ليس ببحر وهكذا الخامس

(٤) لسبب الصغرى في بعض وانعكاس الكبرى جزئية في بعض آخر

(٥) لاشرائط الشكل الثاني باختلافها وكلية الكبرى

(٦) لايمكن رده الى الثاني

(٧) لاشرائط الثلاثة على الشرائط الثلاثة

(٨) لانه مشتق على شرطين من الثلاثة هما اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى

وأما الشرط الثالث فمبنى على انعكاس السالبة الجزئية بدليل الافتراض

(٩) أي الرد الى الشكل الثالث

(١٠) لتصلح لصغرية الشكل الثالث

(١١) لما مر في الثالث من اشتراط كلية احدهما

(١٢) يعني ان هذا الشرط الاخير وهو كلية الصغرى أو عكس الكبرى لازم في

١٠٠ - هذا لا يجري - الشكل الثاني هو هذا الجار فيما عند الد - الثاني من الأشكال - سالبا او موجبا - لا منقرا ولا كبره - فان يكون الكبرى في مجموعها الاوسط في مجموعها فلا بد ان يكون حاشية هذا الملاحظ حاشية في الصغرى كذلك حاشية ملا عبد الله

وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسادس أيضاً ان انعكس
السلب الجزئي دون البعدي من هذا الشكل وكذا البعدي من الاول والثاني
قوله: (وضابطه شرايط الاربعه) أي الامر الذي اذا راعيته في كل قياس
فتراني حملي كان متشجاً ومشته لا على الدرايط المذكورة^(١) (السايقه) جزماً .
قوله: (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل

قوله: (إما من عموم (٢) موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها
 كقضية: هذه حبة من جنس البشر هذه حبة من جنس البشر
 الشكل الشرطين الأولين وهذا كون الصغرى موجبة وكون الكبرى قابلة للانكاس

بمعنى انه كلما وجد الأولان وجد الأخير فلا حاجة الى التقييد الأخير فتدبر في الضروب
الساكنة كي يتكشف لك حقيقة ذلك .
(5) (١) لكل واحد من الاقاي .
(٢) فيجوز اجتماعهما في قياس واحد .
(٣) الامر الاول مركب من جزئين جزء مفرد وجزء موزع اما الجزء المفرد فهو
وجود قضية كلية في القياس يكون موضوعها الاوسط والجزء الموزع هو أحد الامرين
من ملاقاته الاوسط للاصغر « سواء كان موضوعاً للاصغر أو محمولاً له » ومن حمله أى
الاوسط على الاكبر .

فإن كان القياس مثلاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وتلاقى الاوسط مع
كان ذلك القياس متجاً .

وكذا اذا كان مشتقاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وكان الاوسط محمولاً على

الأكبر كان منتجاً أيضاً
من الفوس باناً ان ليس
فبعض الحكيو ان ليس
لجوس

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

تحت كلاسقى الدريد الثاني ^(١) فهو أيضاً ^(٢) على سبيل منع الخلو كالأول

وهيئة تمت الإشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث

وستة ضروب (٣) من الشكل الرابع فاحفظ .

واعلم : انہ لم یقل اور لا کبر (۴) اے میں سے ملاقاتہ لا کبر یعنی یکہ

بحدی قوله جمله مع پیروی ای الاوسط می
اخصر لان العلاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فلزم كون القياس البرت

على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلمة مع صغيرة (5) كناية اوجزة

خلاف ای مخالف للشرط المذكور میسر مستبعد

أي كما يكون القياس المتبني الخ

ويتركز أيضا حول القياس المرتب على هيئة السجل الثالث من صفري

سأبته و كبرى موجب مع كليه احدى المعدلين متجا ١١ وقد اشتهه ذلك على

.....

(١) والثنان هما ملائكة الأوسط. للأصغر بالثقل. وحمل الأوسط على الأكبر وذليل

(٢) أي فالتربيد الثاني أيضاً على سائر الخصال الستة : ١ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧ : ٨ :

لضربين كما ان التردد الاول وهو قوله اما من عموم موضوعة الاوسط ... وأما من بعد

موضوعية الاكبر كذلك .

٢٠ (٣) أي غير الضرب الخامس والسادس .

ملکین (۴) لیكون عظاماً علی بل قال أو حملہ علی الاکبر مع انہ لو قال أو

اللاكبر كان أخضر عبارة .

(۵) لوجود کلا الشریطین (عموم موضوعیة الاوسط وملاقاته للاکبر) فی کبری

فقد الترتب لأن الأوسط كلياً موضوع فيها وهو ملاق للأكبر لحمل الأكبر عليه .

مع أن هذا خلاف ما افهموا عليه من لزوم إيجاب الصغرى في الشكل الأول.

(٦) فان الاوسط في الثالث ايضاً موضوع للجبرى فان كانت كلية فتدخّل الشرط

الأول « عدم موضوعه الأوسط » ونحيت أن المحصول فيها هو الأكبر وحصلت النتائج

يُصَادِقُ السُّوَدَّ السَّامِيَّ مَعَ الْهَمِّ السُّوَدِيِّ الْإِيجَابِ الصُّوَرِي فِي الثَّلَاثِ .

١٢ بخلاف

بابه الضروب الستة

فان بعضها كالضرب الرابع والسادس

منديج تحت الشق الاول فقط وبعضها كالضرب الثالث

منديج تحت الشق الثاني فقط

والضرب الخامس والسادس منديج تحت الشق الثالث فقط

والضرب السادس والسادس منديج تحت الشق الرابع فقط

والضرب السابع والسادس منديج تحت الشق الخامس فقط

والضرب الثامن والسادس منديج تحت الشق السادس فقط

والضرب التاسع والسادس منديج تحت الشق السابع فقط

والضرب العاشر والسادس منديج تحت الشق الثامن فقط

والضرب الحادي عشر والسادس منديج تحت الشق التاسع فقط

والضرب الثاني عشر والسادس منديج تحت الشق العاشر فقط

والضرب الثالث عشر والسادس منديج تحت الشق الحادي عشر فقط

والضرب الرابع عشر والسادس منديج تحت الشق الثاني عشر فقط

والضرب الخامس عشر والسادس منديج تحت الشق الثالث عشر فقط

والضرب السادس عشر والسادس منديج تحت الشق الرابع عشر فقط

والضرب السابع عشر والسادس منديج تحت الشق الخامس عشر فقط

والضرب الثامن عشر والسادس منديج تحت الشق السادس عشر فقط

والضرب التاسع عشر والسادس منديج تحت الشق السابع عشر فقط

والضرب العشرون والسادس منديج تحت الشق الثامن عشر فقط

والضرب الحادي والعشرون والسادس منديج تحت الشق التاسع عشر فقط

والضرب الثاني والعشرون والسادس منديج تحت الشق العاشر عشر فقط

والضرب الثالث والعشرون والسادس منديج تحت الشق الحادي عشر عشر فقط

والضرب الرابع والعشرون والسادس منديج تحت الشق الثاني عشر عشر فقط

والضرب الخامس والعشرون والسادس منديج تحت الشق الثالث عشر عشر فقط

والضرب السادس والعشرون والسادس منديج تحت الشق الرابع عشر عشر فقط

عبدالله

[illegible]

کتابخانه اسلامیة
مکتبہ اسلامیہ

التصديقات (الاشكال الاربعة)

الاحقر الاورخ
ان يقول مع جنافاة نسبة
الكبرى لنسبة الصغرى
لا ادري

بيان الأمر من جهة أخرى

من الامرين

كلية كبرى

لا مبر الثاني

بای الايجاب والسلب

وفى السنة ثمان

زب الثالث

مکملہ

بيع شرايط

ايضا الشكل .

اولاً : - الألف : -

الأول

المشكل الرابع

الامر الثاني من اجل

المستخرج من نسخة

شهادة منهم بان الأول

۱۲۵۰

موضوعات

وهو اسم

- ای الی ...

بلاقاته. للاصغر وال

II

لم يقله اذا ^{فانما}

مع الاخوة
الجنسية
ان القيا

فلما تمت مدة

بنييه لاند

اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوبا

ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحيث لا بد في انتاجه من شرط
 (المحل ايجابا او سلبا) منافات نسبة وصف الاوسط المتخيل في الصغرى (٢) الى وصف
 المسبب على السبب

عجواب اذا والا فلا بد من الخ فقولنا
 تأكيد لقوله اذا كان الخ برمتيه

كان فانه جمل (اذا كان) خير لان في قوله ان القياس مع انه من مطلق الاسم والصحح ادسلبا
 ان الخبر هو قوله فحيث ومعنى العبارة هكذا ان القياس المشتمل على الامر الثاني في
 خصوص قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني يحتاج الى قيد
 آخر وهو منافاة نسبه .. واما في غيره فعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف
 كاف في انتاجه كما في بعض ضروب الرابع واختصاص هذا القيد « مع منافاة » بالشكل
 الثاني مستفاد من عبارة المصنف حيث فرض تبين وفي كل منهما جمل المحمول الاوسط
 وليس لنا قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه غير الشكل الثاني .

(١) لا يخفى ما في هذه العبارة من قوله منافاة الى قوله الموضوع في الصغرى من
 غلاة فنذكره لتوضيحه بأمرين (الاول) ان المصنف والمحشى عبرا عن الاوسط بالوصف
 وذلك لانه محمول في هذه النسبة ويعبر عن المحمول بالوصف كما يعبر عن الموضوع
 بالذات نعم عبرا عن الاكبر بالوصف مع انه موضوع وذلك بملاحظة النتيجة فان
 الاكبر محمول فيها (الثاني) ان المحشى قيد الاوسط بالمحمول في الصغرى وقيد الاكبر
 بالموضوع في الكبرى اشارة الى ان هذا الشرط « منافاة النسبة » غير معتبر في الشكل
 الرابع فان الاوسط هناك موضوع في الصغرى لمحمول والاكبر محمول لا موضوع
 فاحترز بهذين القيدين عن الرابع .

اذا عرفت ذلك فعنى العبارة انه يعتبر منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر (أي الكبرى)
 مع نسبة الاوسط الى الاصغر (أي الصغرى) .

وحاصله منافاة النسبة التي في الصغرى مع النسبة التي في الكبرى بحيث يمتنع
 اجتماعهما كما اذا كانت النسبة في الصغرى دوام السلب وفي الكبرى فعلية الايجاب مثلا
 وقوله شرط ثالث أي غير عموم موضوعية الاكبر والاختلاف في الكيف فيعتبر في
 الشكل الثاني ثلاث شروط .

(٢) أي لا الاوسط الموضوع في الصغرى كما في الرابع .

في ماعدا الثاني
الأول والثاني وهما
معلوم من موضوعية الأكبر مع الاختلاف
في الكيف يستلزم
في الخامس والسادس من الشكل الرابع في ثلثي
والرابع والخامس وكذلك انظر الآتي
منه للاوسط وكذا انظر الآتي
في أنه موضوع الكبرى لكونه مجهول النتيجة ينبغي
هم على ١١

[illegible]

الاكبر (١) الموضوع في الكبرى (٢) لنسبة (٣) وصف الاوسط المحمول

كذلك (٤) الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعني لابد ان يكون النسبتان

المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يستتبع اجتماعهما في النسبتين في الصدق في الوجود

لو اتحد طرفاهما (٥) فرضاً بينهما في النسبتين اي فيه للمحمول والموضوع

وهذه المناقاة دائرية وجوداً وعدم (٦) مع ما مر من شرط (٧) الشكل الثاني

بحسب الجية فيتحققها يتحقق الانتاج وبانتفاها ينتفى الانتاج

اما انما دائرية مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران

تحقق المناقاة المذكورة فلانه (٨) اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام اي المشهور هنا

والكبرى التي قضية كانت من الوجوهات ماعدا الممكنتين فان لها حكماً على جده بشرط ثالث يشتهى

فلا شك انه حينئذ (٩) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام من الشرط الاول

بحسب فلانه اذا كانت الصغرى (١٠) وهو المحمول في الصغرى يشتهى بان كانت الصغرى دائمة او ضرورية

(١) أي الى الأكبر وانما قال وصف لان الأكبر محمول في النتيجة

(٢) أي لا الأكبر المحمول في الكبرى كما في الشكل الرابع

(٣) متعلق بقوله مناقاة أي مناقاة نسبة الاوسط الى الأكبر نسبة الاوسط الى الأصغر

(٤) أي في الصغرى

(٥) أي لو كان الموضوع والمحمول واحداً في النسبتين مثلاً يستتبع اجتماع سلب

الدوام مع فعلية الايجاب في قولنا الانسان كاتب فلا يجتمع ليس الانسان كاتب دائماً

الانسان كاتب بالفضل

(٦) قفى كل مورد وجد الشرطان وجد المناقاة وفيما فقد أحد الشرطين فقد المناقاة

(٧) أحدهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع

الضرورية أو كبرى مشروطة

(٨) بيان لتحقق المناقاة مع الشق الاول من الشرط الاول وهو دوام الصغرى

(٩) الضمير للثان وحينئذ يعني حينئذ كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام

١٤١ وهو الدائمة الموجبة
١٤٢ وهو ما يسمونه علم
١٤٣ الدوام
١٤٤ صلة المتأناة لا يبعث
الاجل
١٤٥ اى وصف الاوسط
المتحول
١٤٦ اى الموضوع فى الصغرى
من الكبريات الاربعة
ما بعد المسكتين
حاشية ملا عبد الله
نسبته الى ذات الاصغر

بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم^(٢) من تلك الكبريات والمطلقة العامة

الأكبر بالفعل كائن ماضياً عن وصفه بالفعل قطعاً

بين شيء وبين الأعم لزوم المنافاة بينه وبين الأخص بالضرورة وكذا (٥) إذا
توجه الكليات السابقة نحو

لأنه إذا جسدنا يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة
حالة وكذا العكس

لحيوان يكون بدوام الإيجاب فإذا كان الكبرى بعض الحيوان ليس بحساس بالفعل كانت

(١) أي اثن ما يفتق دوام الإيجاب عندم النوع أنا ما وهو معنى الفعلية فضلاً
ما إذا حكم بدوام السلب أو ضرورته .

للمحكوم فيها بالادوام أو الضرورة ذاتاً أو وصفاً أو الفعلية المتيدة بالادوام واللاضرورة.

(٥) هذا بيان لتحقيق النفاة مع الشق الثاني من الشرط الأول وهو انعكاس النافاة

(٦) وهي الدائمتان والخاصتان والدائمتان .

11/11/2023

$$\begin{aligned} \frac{\partial}{\partial t} \left(\frac{1}{2} \rho v^2 \right) &= \frac{1}{2} \rho \frac{d}{dt} (v^2) = \frac{1}{2} \rho \left(2v \frac{dv}{dt} \right) = \rho v \frac{dv}{dt} \\ &= \rho v \left(\frac{dv}{dx} \frac{dx}{dt} \right) = \rho v^2 \frac{dv}{dx} \end{aligned}$$

الايجاب ^(١) مثلاً او بدوامة ... او السلب مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاضغز بقولية
 ولاخفاء في منافاة ^(٢) مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاضغز بقولية
 السلب او اخص منها وكذا ^(٣) اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية
 او مشروطة اذ حينئذ ^(٤) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاضغز بامكان
 الايجاب ^(٥) مثلاً ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما التشرية التي هي غير
 في الكبرى المشروطة فقط ^(٦) راي وصف المحمول
 وأما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة فانهم يفتنون
 كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف ^(٧) والمحمول لازم للذات
 العنواني

(١) كما في الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة وما حكم ضرورية كون الكبرى
 فيه بالدوام هي الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة .
 (٢) أي لاخفاء في منافاة الايجاب بالضرورة أو بالدوام في نسبة مع الحكم
 بفعلية سلب تلك النسبة أو الحكم بأخص من فعلية السلب بضرورة السلب ودوامه .
 (٣) بيان لتحقيق المناقاة مع الشرط الثاني من شرطي إنتاج الشكل الثاني وهو
 كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة وهذا هو الحكم الذي وعده بقوله فان
 لهما حكماً على حدة سيجيء .

(٤) يعني حينما تكون الصغرى ممكنة سواء كانت العامة أو الخاصة .
 (٥) وهو ينافي ضرورة السلب قطعاً .
 (٦) لان المشروطة يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف والمتحد مع الاضغز
 في النتيجة هو وصف الاكبر لاذاته فاذا كانت الكبرى مشروطة يحصل المطلوب .
 وأما في الضرورية وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة للذات والمطلوب هو نسبة
 الاوسط الى وصف الاكبر ولكن اذا كانت النسبة ضرورية للذات مادامت الذات موجودة
 فهي ضرورية لوصفها قهراً .
 (٧) لان الوصف عارض والذات معروض لازم للعارض والمحمول لازم للذات لان الوصف
 لازم للذات لكونه ضرورياً لها والوصف لازم للذات فالمحمول لازم للذات لان الوصف
 للوصف أيضاً وهو المطلوب .

للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية

بمثل ما مر. والمناقاة (١) دأبه مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين

وأما أنها (٢) اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه

المشروطة الخاصة (٣) ولا الكبرى مما تنعكس سالبها (٤) لم يكن في الصغريات اخص من

ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلاً بحسب الوصف لادائماً (٥) وبين

الوصف العنواني. واذا ارتفعت المناقاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (٦) اذ لعل ذلك الوقت (٧) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (٨) اذ لعل ذلك الوقت (٩) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (١٠) اذ لعل ذلك الوقت (١١) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (١٢) اذ لعل ذلك الوقت (١٣) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (١٤) اذ لعل ذلك الوقت (١٥) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

وهي غير الدائمين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (١٦) اذ لعل ذلك الوقت (١٧) غير اوقات

الوصف الانحصافي في الصغرى في المثال المار يشتهى اي المشروطة الخاصة

في المحل الثاني ولائق من

معي ان بالامكان

الحج جيد ان بالنسبة ومن الاوسط الى وصف

البحر يكون السلب والاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

لم اذبح يمكن السلب والاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

الأكبر يمكن ان لا يحكم سيجي

السلب ان السلب من الاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

هذا في غير المسألة وبين الاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

1 هذا في المناقاة بينه وبين الاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

ينسازم وبين الأعم واما عدم الست والاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

بينه وبين الأعم واما عدم الست والاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

حكم سيجي

1 لكن لا ادري ما الفرق بين الاول وبين الاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

العام

مشروطا لثانوية حيث لا يتحقق الاختفاء في المناقاة بينهما فنتج

منخفضا لادائها ولائق من التي نظام وفق الترتيب بالضرورة لادائها

بين ضرورة ايجاب النظمه المنخفض بالضرورة لادائها

من الآتي

هذا في غير الممكنين اذ لا

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

الوقتية والوجوب والوقتية والوجوب

لا يمكن ان يكون
 محبور ان بالامكان
 العجز بغير ان بالامكان
 لم اذبح يكون نسبة ومن الاوسط الى وصف
 الاكبر ادم لم عطف على قوله واما انظار اثره مع الشئ طين وجوهر
 السلب اذ لم يحكم سبب بين الشئ والاشياء
 هذا في غير المسكنة من الاختصاص والافضل في العكس
 1 هذا في المشافاة بين وبين الاختصاص والافضل في العكس
 يستلزم المشافاة بين وبين الاختصاص والافضل في العكس
 بين وبين الاختصاص والافضل في العكس
 الحكم سبب بين وبين الاختصاص والافضل في العكس
 العامة 1 لكن لا ادري ملك في بين وبين الاختصاص والافضل في العكس
 مشروطة لثباته من الاشياء من التي لا يتحقق
 منقضية لادائها ولا تتحقق من الاشياء من التي لا يتحقق
 بين منقضية ايجاب المنظمة للمنقضية بحسب الانقضاء في الاول دون الثاني
 بين منقضية ايجاب المنظمة للمنقضية بحسب الانقضاء في الاول دون الثاني

(فصل) الشرطى من الاقترانى اما ان يتركب من متصلتين او =

منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة

منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى
 (اي وبين احدهما والاعم من الآخر)
 ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقتية (١).
 (اجواب اذا لم يكن)
 ولا منافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولاينه وبين دوام

السلب بحسب الوصف لادائماً ولاينه وبين ضرورة السلب في وقت معين

لادائماً (٢) وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة
 (اشارة المعلقة عامة)

كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة (٣) او الدائمة
 (اي يدوام الذات)

ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً
 (اي التقينية الممكنة الموجبة والسالبة الضرورية)

ولاينه وبين دوام السلب مادام الذات قطعاً (٤)
 (اجواب اذا لم يكن)

وتحقق هذا البحث على هذا الوجه الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل
 (اي التقينية الممكنة الموجبة والسالبة الضرورية)

والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل
 (اي التقينية الممكنة الموجبة والسالبة الضرورية)

قوله : (من متصلتين) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالتفاهر موجود
 (من متصلتين)

(١) انما ترد بين هذه الثلاثة لان انسية بين الاولى وبين كل واحدة من الاخرين
 هي البانية وبين الثانية والاخيرة هي العموم من وجه وبالجملة هذه الثلاثة اخص الكبريات

الغير الضرورية والمشروطة الخاصة والعامة - محمد على .

(٢) وذلك لان الامكان هو جواز الوقوع عملاً فلا ينافي عدم الوقوع خارجاً
 دائماً او بحسب الوصف او في وقت معين كما لا يخفى .

(٣) وذلك لان الصغرى اذا لم تكن ضرورية كانت من الاربع عشرة الاخر
 والمشروطة الخاصة اخص من جميعها سوى الدائمة وبينهما تباين ولهذا تردد بينهما .

(٤) وذلك لما ذكرنا من عدم المناقات بين امكان شيء وعدم وقوعه ابداً .

وكليهما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كليهما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء
 مضيء (١) مقدم

قوله : (أو منفصلتين) كقولنا ، أما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً (٢)

ودائماً إما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ينتج إما أن يكون

العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فرداً .

قوله : (أو حمية ومتصلة) (٣) نحو : هذا الشيء إنسان وكلما كان الشيء

إنساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان . قضية شخصية أو كلية حمية مغرى التباس

قوله : (أو حمية ومنفصلة) (٤) نحو هذا عدد ودائماً إما أن يكون العدد

زوجاً أو يكون فرداً ينتج فهذا إما أن يكون زوجاً أو فرداً .

قوله : (أو متصلة ومنفصلة) (٥) نحو كلما كان هذا الشيء ثلث فهو عدد

(١) وهذا على الشكل الأول لأن الحد الأوسط هو النهار موجود وهو محمول في

الصغرى وموضوع في الكبرى والحد الأوسط هنا جزء تام من كل من المقدمتين لأنه نال

للصغرى ومقدم للكبرى .

(٢) وهذا أيضاً على الشكل الأول، والأوسط هنا جزء من جزء المقدمتين لأن الأوسط

وهو زوجاً والزوج جزء من المقدم في الصغرى والكبرى .

(٣) بأن تكون الحمية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو تكون بعكس

ذلك نحو قولنا كلما كان الشيء ناطقاً كان إنساناً . وكل إنسان حيوان فكلما كان الشيء

ناطقاً كان حيواناً .

(٤) بأن تكون الحمية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو

أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وكل زوج منقسم بمتساويين فاما أن يكون العدد منقسماً

بمتساويين أو فرداً .

(٥) بأن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو

قولنا أما أن يكون العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً وكلما كان العدد زوجاً كان منقسماً

بمتساويين فاما أن يكون العدد منقسماً بمتساويين وأما أن يكون فرداً .

وهو
 ايضا على ثلاثة اقسام سماء
 و السليبي منها هو الاول وهو على ثلاثة
 لانهما الما حقيقتان و حقيقتة و مانعة الجمع
 اقسام لانها لا تجمع او على مانعة الجمع
 او الخلو و مانعة الجمع و كلية احدهما و سدى من الخلو عليهما و سدى فيه
 ايحاب المقدمتين و كلية احدهما و سدى من الخلو عليهما و سدى فيه
 الاشكال الاربعة اشكال التلميذ
 الاشكال شيخ التلميذ
 الاشكال مؤلف من المقدمتين
 نتيجة لقياس مؤلف من زوج الزوج
 عدد زوج وكل زوج زوج
 من الاشكال بقاتين المقدمتين فلا بد من رعاية الزوج كل عدد زوج
 ماعد الثاني فظاهر و اما الثاني فلا يشترط الاختلاف مقدمية الشروط الزوج ثم الاعتبار بكون هذا القسم و افعا على حيث شكل
 هذا الانسان و كلما كان الانسان حيرا انا كان جسمي ينتج كل عدد زوج
 كان جسمي بل الاولى التمثيل بنحو فرق لنا كلما كان هذا النسبة كنهه شاكل من الاشكال الاربعة انا
 وكل جيو انجس اذ المتبع من القسم ما كان الكلية فيه كبرى
 و الشكره مع تالي المتصلة كنهه التميز و غير
 بنجوين

(أ) أي مذكور ما عليه في الصغرى ومذكور ما به
في الكبرى والمعاد بالعكس العكس
اللقوى = ب) أي كون الجزء المشترك فيه للتقدمين
مذكور ما به أي محمولاً فيهما أي التقدم متين هو الشكل الثاني *
في الصغرى ومذكور ما عليه أي موضوعاً في الكبرى هو الشكل الأول * أي كون
المشترك فيه للتقدمين العكس أي مذكور ما عليه في الصغرى ومذكور ما به في الكبرى = (١٩)
منه الانفاقة من إضافة صفة موضوع متخالف إلى صفة موضوع كذا لك ابن أبي

وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول
 في التماس الاقتراعي عبد الحكيم

ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان
 يكون زوجاً او فرداً (٢).

اي يقصد بالمصنف في الجنبية من منطق بلايد وبيان له في... ينحوي

قوله (وينعقد) يعني لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء... ينحوي

اي الجزء... يكون هو الحد الأوسط فاما ان يكون محكوماً عليه (١) في كلتا المقدمتين او

محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى او اي اذ لم تكن في الاقسام

بالعكس فالأول هو الشكل الثالث (١) والثاني هو الثاني (٢) والثالث هو الاول (٣) وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

والرابع هو الرابع... وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

النتائج طول لا يليق بالمختصرات فيطلب من بطولات المتأخرين... في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب عليه اي هو مستوفى في

القياس الاستثنائي

او احتیالاتی در خنجه جمع منطبق علی

- (٧) سولا يلزم من انتفاء الاختصاص انتفاء الاعم كما في الإنسان بالنسبة إلى الحيوان ..

فَقَالُوا إِنَّ هَذَا لَناسِئَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
فَقَالُوا إِنَّ هَذَا لَناسِئَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

[illegible]

٥ ويسمى
ماعداه بالقياس المستقيم
وقياس الخلف من التباين المركب المنتهية
الى موصول التباين ومفصول التباين المقابل
للتباين المفرد فيجب عنه في التاموس الخلف يفتح الحاء وسكون
اللام عند التمام والترك من القول ويعجز ان يؤخذ بالاكس بمعنى
المتخلف من القول او الخضم بمعنى الاختلاف ينبغي
الخلف قسم من القياس المركب فلا يصح جعله قسما له عصا من الدين
ص ١٩

[illegible]

واعلم : أيضاً ان المراد بالمنفصلة هي هنا العنادية وان كانت الشرطة
اي بالشرعية المنفصلة لا الاتفاقية لانها لا فائدة من اجتماعها
منفصلة فمادة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لا متاع اجتماعهما
ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومادة الخلو او شبر كما جاز
بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجوع والخلو معاً تنتج في الصور مع اذ ليس ينتج
الاربع النتائج الاربع . اي المنفصلة . اشتمال العام على الخاص والجنس

قوله : (وضع المقدم ورفع التالي) نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان
لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان
قوله : (والحقيقية) كقولنا : اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج ليس بشيء ولكنه
فليس بفرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزواج
فهو فرد .

قوله : (كما نفع الجمع) نحو : ان يكون هذا شجرا او حجرا لانه شجرة او حجر
 - ليس بحيوان فهو ليس بانسان .

ولا يصح أن يقال لكنه حيوان فهو إنسان إذ يجوز أن يكون بقراً ولا أن يقال لا متعلق بالحكمين
لأنه ليس بإنسان فليس بحيوان .

(١) ليستلزم تحقق المقدم تحقيق التالي، ورفع التأييد ولو كانت اتفاقية ترفع رفع كل

لما استلزم ذلك .

ان يكون هذا الخردودا

فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر .

قوله : (كمانعة الخلو) نحو هذا اما لا حجر اولا شجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر .

قوله : (وقد يختص ^(١) الى آخره) اعلم : انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاد لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقية .

وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف أي

المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من

خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين

أحدهما : اقتراني شرطي . الاستدلال من هذا النوع

والآخر : استثنائي متصل ، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لولم يثبت المطلوب

لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لولم يثبت المطلوب لثبت

المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه ^(٢) نقيض المقدم .

بمعنى قولنا : كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى

متعلق بيفترجه .

(١) أي قد يعد من الاقية قسم آخر من القياس يسمى الخلف وانما قال قد لعدم

عده عند بعضهم قسما آخر فانه مركب من الاقية المعروفة فالاعتداد والاعتبار بنفس تلك

الاقية .

ويسمى بالقياس غير المستقيم لتوقف اتاجه على ابطال نقيضه بخلاف الاقية

المستقيمة .

(٢) أي لكون ثبوت المطلوب نقيض لم يثبت المطلوب وهو المقدم فيرفع التالي

« ثبت المحال » ارفع المقدم كما هو أحد قسمي اتاج المتصلة .

(٣) وهي كبرى القياس يعني انما قد تكون بدئية عند الخصم فلا يحتاج الى

بيان وقد لا تكون كذلك فيحتاج لبيانها التي قياس آخر لاثبات استحالة ثبوت نقيضه .

[illegible]

هي اشارة الى انه ليس قيانا
 لكن ذكره على حدة بل من اجتماع القسمين
 ولم يعينونه بفصل قولي عليه وفي بعض النسخ
 تفصح الجزئيات وهو من التفصح بمعنى البيان اي تكلف البيان
 وفي بعض النسخ تفصح الجزئيات وهو من التفصح بمعنى البيان اي تكلف البيان
 لا يكون الا واحدا وهو التبع لان تفحص الجزئيات وتكلف بيانها لا يكون الا بتبعها
 فانهم ابن قولي ح اي مقدمة استثنائي ومقدمة اقترافي عب ط وكان وجهه ان الزوائد
 لا يكون من الخلف فانهم قولي ح اي مقدمة استثنائي ومقدمة اقترافي وكل اقترافي الى الاستثنائي ان كان العنوان سببنا فانهم
 لا يكون من الخلف فانهم قولي ح اي مقدمة استثنائي ومقدمة اقترافي وكل اقترافي الى الاستثنائي ان كان العنوان سببنا فانهم
 البيان يفيد الحكم على الأفراد الشخصية ان كان العنوان نوعا والنوعية ان كان العنوان سببنا فانهم
 وقد قال الشيخ الحكم على الأفراد الشخصية ان كان العنوان نوعا والنوعية ان كان العنوان سببنا فانهم
 اي الاستدلال من حال الجزئيات على كليها ابن آدم ص ٩٩

ومرجعه الى استثنائي واقترااني
(فصل) الاستقراء تصفح الجزئيات
اي تمنح احكامها والاراد احكام الجزئيات قريبي

جاء لا قياس آخر وهكذا. كذا قال المصنف في شرح الاصول.
دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول.
فقوله : (ومرجعه الى استثنائي واقترااني) معناه ان هذا القدر مما لا بد منه
في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم (١).

الاستقراء

قوله : (الاستقراء تصفح الجزئيات) اعلم : ان الحجة على ثلاثة اقسام ،
لان الاستدلال اقسام من حال الكلي على حال جزئياته واما من حال الجزئيات
على حال كليها واما من حال اخذ الجزئيين المتدرجين تحت كلي على حال
الجزئي الآخر .
فالاول : هو القياس وقد سبق مفصلا .
والثاني : هو الاستقراء .
والثالث : هو التمثيل .
فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات (٢) على حكم
الكل تفصيلية .

(١) أي انهم ان قول المصنف (ومرجعه الى استثنائي واقترااني) لا يريد به الحصر
بل بيان القدر الذي لا بد منه .

(٢) فالاستقراء الذي بعد حجة هو نتيجة الاستقراء المصدري وهو حكم الجزئيات
الذي هو حاصل التصفح والتتبع وهو المعلوم التصديقي الموصل الى مجهول تصديقي
هو حكم الكلي .

الاستدلال
الاستقراء
التمثيل

و اما الاستدلال من
حالة الجزئيات على
حالة الكل فلا بد ان الاستدلال
بمقتضى التجربة لا بد ان الاستدلال
بمقتضى التجربة لا بد ان الاستدلال

لأبواب حكم كلي

أي الجزئيات... هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه وأما ما استنبطه المصنف من كلام القاربي وحجة الإسلام واختاره اعني تصفح الجزئيات وتبعها لأبواب حكم كلي ففيه تسامح ظاهر فان هذا التبع ليس معلوماً تصديقاً موطلاً الى مجهول تصديقي فلا يندرج (١) تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة متنازع هو الإشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال (٢) بل على سبيل النقل (٣) وجهنا وجه آخر يجيء بانه انشاء الله الجليل في تحقيق التنبيل.

اذ هو تعريف باللائمة

والتفحص

قوله : (لأبواب حكم كلي) اما بطريق التوضيف (٤) فيكون إشارة الى ان

للا معنى المصدري الذي هو عمل المستقري ادم كونه معلوماً تصديقاً يقع في طريق كشف مجهول كما لا يخفى.

(١) مع انهم اتفقوا على ان الاستقراء من أقسام الحجة ، حاصله ان الاستقراء المصطلح عنه المصنف وغيره من المتقدمين أيضاً ما ذكرناه « نتيجة التصفح » لا المعنى المصدري أي التصفح وان تسامحوا في التعبير .

(٢) يعني لو قال المصنف ان الاستقراء هو الاستدلال بحكم الجزئيات المعلومة على حكم كليها لكان تسمية هذا الحجة بالاستقراء ارتجالياً بغير مناسبة لعدم المناسبة بين الاستقراء وحكم الجزئي المعلوم .

فللاشارة الى ان التسمية منقولة من المعنى المصدري الى نتيجة المصدر قال الاستقراء تصفح الجزئيات .

(٣) من المعنى المصدري الذي هو عمل المستقري الى نتيجة الاستقراء « حكم الجزئيات المعلومة » .

(٤) أي بأن يكون كلي صفة لحكم .

الان العلوم
التقدير يقى ان يكون قسمة
وتتبع الجزئيات متناه ومناف اليه
وهنا من المفرد ان لا الجمل وكذا تتبع لانه
مصدر وهو منها ~~المراد~~ النقل على الارتجال الذي ليس هو ان يوضع اللفظ
التسامع هو ترجيح النقل على الارتجال الذي ليس هو ان يوضع اللفظ
او لا يابى المعنى ثم ياء زاء مع آخر بالتقليل الى آخره للتسامع واما
بغلافه ولا شك ان السامع اللغوى الى المعنى الاصطلاحي واما المعنى اللغوى لانها للمعنى
من السامع اللغوى فهو الذى ذكره السمع بقوله الاستواء تصفح الجزئيات الخ واما الاصطلاحي
الاصطلاحي اما اللغوى فهو الذى ذكره السمع بقوله الاستواء تصفح الجزئيات الخ واما الاصطلاحي
فهو الذى ذكره القوم اعني الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها
صفحة حكم فيه عبد الحكيم

١٦٦

من ايسوا
 كان ذلك الحكم جزئيا او
 كلياً اي ٩ - لا نه مشترك في الحكم
 البطل وهو على الحكم الجزئي فكان مشتركاً على الحكم
 بينه وبين ٩ - لا نه مشترك في الحكم
 والاثبات المعقول لكل واحد من الاستقراء - هـ اي في الاقسام كذا قال استناد الناضل
 في الجبى والاستقراء التام يبيى قيايئاً مقسماً والقياس المقسم تقسيم موضوعي او فعل او حرف وكل اسم
 جميع اقسامه ثم اثبات معمله لكل واحد من الاقسام كقولنا كل كلمة على معنى تقسيم موضوعي او فعل او حرف وكل اسم
 ال على معنى وكل فعل ال على معناه كذا اي في الاقسام كقولنا كل كلمة على معنى تقسيم موضوعي او فعل او حرف وكل اسم
 التقسيم ليس ذلك والاول ان يقال انه قول مؤلف من قضايا مشتركة على ذلك التقسيم اما عند عبد الحكيم لا بد في القياس من المقسم
 عند عدم من تخصيل الحكم بزيادة الحقيقة وان لم يكن في صورة القياس ثم انه قال قد يورث الاستقراء الناقص على سبيل ترتيب الموضوع
 استقراء تام قيايئاً مقسماً وليس بذلك حقيقة بينه وبين ٩ - لا نه مشترك في الحكم

١٩٧

النتيجة... الاستقراء لا يكون حكماً تجزئياً كما سنحققه واما بطريق الاضافة (١)
والتنوين في كلي حيث عوز من المضاف اليه اي لاثبات حكم كلياً اي كلي

تلك الجزئيات وهذا (٢) وان اشتمل على الحكم الجزئي والكل كلياً بحسب اشارة البيان
الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء الا الكلبي :

وتحقيق ذلك (٣) انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات
باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم (٤) كقولنا : كل حيوان اما ناطق او غير ناطق

ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج
كل حيوان حساس (٥) وهذا القسم يفيد اليقين اي الجزم تامل لا يخرج الجمل المركب
واما ناقص (٦) يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك

فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الذي
غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان ، وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من

الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم تصادفها لم يحرك فكه الاعلى عند
المضغ كما نسمعه في التماسح (٧) اي قبل العلم بما تغلف المحكمات كالتمساح

ولا يخفى ان الحكم بأن الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب
الحكيم الكلي واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين اي الجزم تامل فكل

به كما يقال بعض الحيوان قوس وبعضه انسان وكل قوس يحرك فكه الاسفل
الجزئي

(١) اي اضافة حكم الى كلي فيكون حكم غير متون .

(٢) يعني بناء على الاضافة فالحكم في كلام المصنف مطلق من حيث الكلية .

والجزئية اذ لم يبين فيه انه كلي .

(٣) اي تحقيق ان المطلوب بالاستقراء هو الكلبي لا الجزئي .

(٤) يعني انه ليس من اقسام الاستقراء المصطلح بل من اقسام القياس الاقتراني .

(٥) ثبت ان المطلوب في هذا القسم هو الكلبي .

(٦) وهذا هو الاستقراء المصطلح .

الاستقراء هو الحكم بالكلية

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه

بلا خلاف ابن

عند المضغ وكل انسان كذلك ينتج قطعاً ان بعض الحيوان كذلك .

ومن هذا (١) علم ان حمل عبارة المصنف على التوضيف كما هو الرواية (٢)

احسن من حيث الدراية (٣) أيضاً اذ ليس فيه توهم وصلمة التعريف بالاعم (٤)

عبارة المصنف (ب) خلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلي والجزئي كما ذكرنا (٥)

التمثيل

قوله : (والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه) اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول ضرورة ان اشتراك مطلق

وبعبارة اخرى : تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت فيهما

المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن (٥) بذلك المعنى كما يقال : النبيذ حرام

لان الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ .

وفي العبارتين (١) تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان

(١) اي ما يتنا في قسنى الاستقراء ان المطلوب به هو الحكم الكلي لا الجزئي .

(٢) اي كما هو المنقول عن المصنف او عن بعض تلامذته انه على طريق التوضيف .

(٣) اي من الجانب العلمي والفني ايضاً .

(٤) لانا نعلم ان المطلوب بالاستقراء هو الحكم الكلي فتعريفه بالحكم المطلق

الشمول للكلي والجزئي تعريف بالاعم .

(٥) صفة للحكم .

(٦) هما عبارة المصنف (بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه) وعبارة المحشى (تشبيه جزئي بجزئي) .

وهي الاشارة
الى ان تسمية هذا

القسم ليس على سبيل الاتقان
بل على سبيل التقليل من المعنى اللغوي وهو
جعل الشيء مثلا لا يخرج الى المعنى الاصطلاحي لما نسبته
اياءه بالجمالية والمطلية ابوبكر ٦ اي باصلاح المعنى فيه
والمصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو عبارة عن تمنع اهو حجية
حيث قال في شرح التفسير على ذلك الخبيران وهذا هو الموافق للكلام ابي نصر الفارابي انه ابوبكر
المتصيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو عبارة عن تمنع اهو حجية
حيث قال في شرح التفسير على ذلك الخبيران وهذا هو الموافق للكلام ابي نصر الفارابي انه ابوبكر
المتصيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو عبارة عن تمنع اهو حجية

٧ اي في توجيه لشيء بالمص هذا القيد من الحجة بالتمثيل ليس على المعنى المسمى اصطلاحا بل على سبيل التقليل
الاشارة الى ان تسمية هذا القيد من الحجة بالتمثيل ليس على المعنى المسمى اصطلاحا بل على سبيل التقليل
٨ قوله ولكن تشييع على المص واستدراك على توهم كون الملا فمما على المعنى المسمى اصطلاحا بل على سبيل التقليل
٩ قوله واما مل ابوبكر ط اي لم يقل بما قلنا به آخرنا فافهم قولي
العكس النع بل يقال بالاول وهو قولنا السابق وكان الباعث على هذه المسامحة هو الاشارة ابوبكر رحمه الله

والتشبيه (١) وقد عرفت النكتة (٢) في التامح في تعريف الاستقراء كفا عرفة هنا ايضاً وهو قوله
 ونقول هيئنا (٣) كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعنى التبديل كان الباعث اهـ
 وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التشثيل يطلق على المعنى المصدري وهو

التشبيه والبيان المذكور ان وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما
 ذكره (٤) تعريف للتشثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني (٥) بالمقايضة

وهذا (٦) كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور وقس عليه الحال
 اي التعريف للتشثيل كما ان تعريف للمعنى العكس بالتبديل عبد الله
 فيل سبق في الاستقراء

اي في تعريفه اي مقام تعريفه
 هذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتشثيل عن
 المشهور (٧) الى المذكور دفعا لهذا التامح وهل هو الاكر (٨) على ما فرمته
 في تعريف المشهور اي في تعريف الذي ذكره المصنف

(١) لانفس اليان والتشيه

(٢) يعنى الاشارة الي ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتشثيل ليس على سبيل

الارتجال بل على سبيل النقل

(٣) هذا هو الوجه الموعود في الاستقراء بقوله وهيئنا وجه آخر ...

(٤) أى ما ذكره المصنف في تعريف التشثيل وهو قوله بيان مشاركة جزئى لجزئى

... تعريف للتشثيل بالمعنى المصدري

(٥) أى الحجة والمقايضة أى التناوب بين المعنى اللغوي والحجة فينتقل بالذهن

منه اليه

(٦) أى تعريف المصنف التشثيل ببيان مشاركة ... نظير تعريفه العكس بالتبديل

فان التبديل هو العكس المصدري لا الاصطلاحي

(٧) وهتو تعريفهم الاستقراء بأنه اثبات الحكم على الكلى لثبوته في أكثر

الجزئيات وتعريفهم التشثيل بأنه اثبات حكم في جزئى لثبوته في جزئى آخر لمعنى مشترك

بينهما ووجه التامح فيهما ان الاثبات مسبب عن الحجة والاستقراء والتشثيل حجة

(٨) أى عود الى ما فرمته من التامح

والعملة في طريقه الدوران والتدوير

قوله : (والعمدة في طريقه الدوران والترديد) اعلم : انه لا بد في التمثيل اي بيانه

من مقدمات : في طريق اثباته مقدمات ثمانية من مقدمات التمثيل

الأولى: أن الحكم ثابت في الأصل إغني الشبه به.

الثانية : ان عليا الحكم في الاصل الوصف الكثراني . (١)

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني الميثه (٢) فانه اذا تحققت

العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل بالذهن إلى الحكمة كالنبيذ إلى الخمر

وهو المطلوب من: التمثيل

وهو المطلوب من التمثيل...

...الاولى بالنفس والثانية بالتجربة يعني الاحتياطات

ثم المقدمة الاولى والثالثة قلادتان في كل تمثيل، وانما الاشكال في الثانية (٣)

وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما جاء في العنقود

بينهما وهو ط. نقان :

الاول : الدودان وخرد : ^ح كاكامة ^ع حصر النسيء ^ع مجموع

هو: الدكتور وهو تربى الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية

والتخلل بنفسه لا بالغير

محرم فادان عنه الأسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدار (١٠)

عنى الوصف علة (١) للداير اعنى الحكم .

(۱) كالاسكار فى الخمير .

(۲) کالینڈ

(٣) أى فى اجراز ان علة الحكم فى الاصل هو ذلك الوصف :

(٤) قيد للترتيب أى يكون بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما فقد .

(٥) اسم مكان أى محل الدوران .

(۶) ولولها لنزل بهما آخر .

(فصل) القياس اما برهاني يتألف من اليقينية

كما يسمى بالسيرة

الثاني : الترديد ويسمى بالسبر (١) والتقسيم أيضاً وهو ان يتفحص المراد
 اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة أو تلك ثم يطل ثانياً
 حكم علة كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا
 الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الانخاذ من العنب أو البعان أو اللون
 المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكار لكن
 الأول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي ماسوى الاسكار (٢)

بمثل ما ذكر (٣) فتعين الاسكار للهيئة
 الحكم
 الصناعة الخمس

قوله : (القياس الى آخره) كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى استثنائي

واقتراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان

والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً أي كما يسمى

لان (٤) مقدماته اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني التخييل

والثاني الشعر والاول (٥) اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول (٦) الخطابة والثاني ان

أفاد جزماً يقيناً فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم

(١) السبر هنا بمعنى الغور وانفاذ الفكر في أمر والتفحص فيه .

(٢) لانه لم يور شيئاً فيه الاسكار بدون الحرمة .

(٣) أي كذا البواقي بمثل ما ذكر في الدبس من انها موجودة بدون الحرمة .

(٤) استدلال لانحصار القياس في هذه الخمسة .

(٥) أي ما كان مقدماته تصديقاً أو تأثيراً آخر .

(٦) أي ما يفيد ظناً والمترادف بالثاني ما يفيد الجزم .

علة لحصر الأقسام
 باعتبار المادة المنهية
 من السكون في معرض
 التقسيم ومسطح

كذلك تنقسم
 السفسطة تطلق
 على المقسم والقسم
 كما يتصور وساجها
 على التقديرين يسمى
 التسليمين ونحو

بعض أبعاد القياس والباطن
 لهذا الشكل والوجه
 التصادق في الشعر لانها لا ينفذان
 التصادق ابوبكر

واصولها الاوليات

من الخصم فهو الجدل والا (١) فالمغالطة .

نعم لان الشرايون من المغالطة لانه استعملت في مقابلة الحكيم سميت شسطة وان لا يند التخييل لانه استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاعة .

الحزم ابراهيم وهو تيز واعلم: ايضاً انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف فان مقدماته تكون غير من الاقسام (٢) مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدي مقدمتيه لا يكون من البراهين وهمية وان كانت الأخرى يقينية ، نعم (٣) يجب أن لا يكون فيها ما هو ادون منها

لا يند التخييل كالشرايات (٤) والا يلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لا يسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه فيها من في مقدماتها فاعرفه

قوله: (من اليقنيات) اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت (٥) خراج الشك والوهم والتخييل يشتهى خراج البرهمن بقسميه يشتهى لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصورات وقيد الجزم

(١) يعني ان كان مقدماته تفيد جزماً غير يقين ولم يعتبر فيه الاعتراف من العامة خراج الاعتراف والتقليدي

(٢) أي الأربعة الاخر فيجوز أن تكون فيها مقدمة يقينية . يشتهى

(٣) استدراك من قوله بخلاف غيره يعني انما يجوز في غيره من الاقسام وجوب من نوع واحد او احد من نوع كالأوليات فلحقه بالشعر

(٤) أي كما اذا كان من مقدمات الجدل مقدمة شعرية فان الشعر ادون من الجدل (٥) صفة للتصديق . وجه الامران

(٦) يعني حيث اعتبرنا التصديق في تعريف اليقين فاليقين لم يشمل هذه الثلاثة لان التصديق قسم من العلم كما سبق في أول الكتاب وحيث ان التصديق هو الاذعان

من الجدل لان الشرايون ادون بالنسبة التامة فالعلم بالمفردات وكذا العلم بالنسبة الناقصة ايضاً خارج عن اليقين وهذا

يفيد التخييل والجدل يفيد التصديق ابراهيم

دوالیہ

ان اعتقاد المتقدمين
من وقد مر حواجا
ولا يخفى

من الحكماء والاولياء والزهاد من المقالة ينبغي
التياس المؤلف من المقدمات المأخوذة
قسم الجرم وقد مر حوايا من
ان اعتقاد المقلد من
من الحسنى انه اختلف
الامريكا او اجنبا تطبيقا من المقالة ينبغي
تدركات لازمة بالمثل الى الحفم يسعد
ايتابل المشاغبة كذا انه
من غير ترديد
تجربتي

حـ ولا ينفخ
 ان اعتقاد المتقدمين
 قسم الجرائم وقد مر جوابا باسهم بيان
 التماس المؤلف من المقتضات المأخوذة
 من الحكماء والاولياء والزهداء من الخطابة ومقتضى
 كلام المحقق ما يذهب الى كبريا او جزئيا تطبيقا من المقالة ينبغي
 ان ما يتقدم قد تقدمت به مقتضات كاذبة بالنسبة الى الحكم يسمى مقالة وان كان
 اعلم ان المقالة قد تطلق على ما يقابل المشاغبة كذا ينهم من شئ تلميذ وتلميذ
 انما يتقدم قد تقدمت به مقتضات كاذبة بالنسبة الى الحكم يسمى مقالة وان كان
 غايات نفسه وان المقالة قد تطلق على ما يقابل المشاغبة كذا ينهم من شئ تلميذ وتلميذ
 الان التحليل عبارة عن تصور الوقوع واللا وقوع من غير ترتيب ولا تجويز لاحدهما والشك عبارة عن
 تصورهما على وجه التردد وكذا باقية التصورات الساكنة كلاما منسوب وامثاله وذلك لعدم اشتراكها في الحكم
 التصورات لا التقديرات ينبغي
 نفي او اثبات ينبغي
 الاولى تركها الكاتب اصل النسخة الى كتب هذا وجهها

۱۲۰۰

الرد على ما كتبه للواقع

اخرج الظن والمطابقة^(١) الجهل المركب والثابت^(٢) التقليد .

ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات أو نظريات منتبهة الى البديهيات
لاستحالة^(٣) الدور والتسلسل فاصول اليقينية هي البديهيات والنظريات متفرعة

عليها^(٤) والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء . ^{بالنظرية كذا} ولان كان هماً واحداً هماً
ووجه الضبط أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة بالكسب
نأى كلاهما بجذوف المضاد .

كافياً في الحكم والجزم ولا يكون والاول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف
على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أولاً والثاني المشاهدات وينقسم الى ^{وقد عرفت} ^{التي تقسم فقط انتقالاً} ^{المشاهدات بالاقسام}

مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن ^{المشاهدات بالاقسام}
وتسمى وجدانيات . ^{المشاهدات بالاقسام} المشهور ان الوجداني ما يدركه الحاك من احوال نفسه
بالحس الباطن عصاام الدين . ^{المشاهدات بالاقسام} لا بالاشهاد كما في الجزم

والاول^(٥) : اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند ^{والاول لا ينسخ}

تصور الأطراف او لا تكون كذلك والاول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها ^{والاول لا ينسخ}
معها . ^{بالنظرية كذا} ^{المشاهدات بالاقسام} ^{المشاهدات بالاقسام}

والثاني : اما ان يعمل فيه الحدس وهو انتقال الذهن الدفعي من المبادئ

(١) أي باعتبار المطابقة في تعريف اليقين خرج الجهل المركب والجهل المركب ^{أي لا التدريج}

هو الجزم بخلاف الواقع ويسمى مركباً لانه مركب من جهلين الجهل بالواقع والجهل ^{أي لا التدريج}
بالجهل . ^{المقدمات}

(٢) أي باعتبار الثابت في التعريف خرج التقليد لان المعتقد جازم وجزمه مطابق

للواقع لانه الحجة عليه لكنه غير ثابت لامكان عدوله الى مجتهد آخر .

(٣) تعليل لقوله متبهة الى البديهيات يعني ان النظريات لا بد وأن تنتهي الى

البديهيات والا لزم الدور أو التسلسل وذلك لان النظرى لا بد وأن يكون حصوله بشيء

آخر فاذا لم يكن ذلك الاخر بديهيّاً يحتاج ذلك الى شيء آخر وهكذا فأما أن يذهب

الى ما لانهاية له وهو التسلسل أو يعود الى ما قبله وهو الدور وكل منهما محال باطل .

(٤) لما ذكر من انها متبهة اليها .

(٥) أي ما يتوقف على واسطة بخير الحس الظاهر .

لكن التالي باطل فكذلك المتقدم ثبت ثم ان كان الاوسط مع عليته . للنسبة في الذهن علة لها في الواقع

علمي والا فاني

الى المطالب أولا يستعمل فيه فالاول هو الحدسيات والثاني ان كان الحكم
الحدسيات فيه حاصلها باخبار جماعة يمنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي
المشاهدات وان لم يكن كذلك بل حاصلها من كثرة التجارب فهي التجريبات
بذلك حد كل واحد منها (١) ان كان الحكم حاصلها باخبار جماعة الخ
من وجه الحصر والقيط علمي ادراكا تصديقا
قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء (٢)

قوله: (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة

والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً .

قوله: (والتجريبات) كقولنا: السم ونياسهل للصغراء .

قوله: (والحدسيات) كقولنا: تبرز القمر مستفاد من الشمس

قوله: (والمشاهدات) كقولنا: مكة موجودة .

قوله: (والتجريبات) كقولنا: الاربعة زوج ، فان الحكم فيه بواسطة لا

عن ذهنك (٢) عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمساويين .

(١) أي من البدينيات التي مثلا الاوليات ما كان تصور طرفيها مع النسبة كافيافي

(٢) فان تصور الكل والجزء والنسبة بينهما كاف في الحكم والجزم به ولا يحتاج

فانك عند تصور الاربعة والزوجية يحضر في ذهنك ان الاربعة مقسمة

بمساويين وان كل منقسم بمساويين فهو زوج ينتج فالاربعة زوج فهي قضية قياسها بها

في الذهن .

كل نور مستفاد من الشمس ينزل بجبلولة

بينه وبين الشمس

فمنه وبين الشمس

المكان بينه وبين الشمس

قولي

وكل

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

معرفة من حيث تارة فانا نعلم

قوله : (ثم ان كان) الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابد ان

يكون علة لحصول العلم بالنسبة الابجائية او السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا

يقال له الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك (١)

واسطة في الثبوت اي علة لتلك النسبة الابجائية او السلبية في الواقع

وفي نفس الامر كمتغن الاخلاط (٢) في قولك هذا متغن الاخلاط وكل متغن

الاخلاط محمول فهذا محمول (٣) في قولك هذا متغن الاخلاط وكل متغن

البرهان حيث يسمى البرهان الذي لدلالتة على ماهو له الحكم

في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت اي علة لتلك النسبة

الابجائية او السلبية في الواقع وفي نفس الامر

فالبرهان حيث يسمى البرهان الانبي حيث لم يدل الا على انية (٤) الحكم

وتحققه في الدفن دون علة للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حيث (٥)

معلولا للحكم كالحبي (٦) في قولنا زيد محمول وكل محمول متغن الاخلاط

فزيد متغن الاخلاط (٧)

وقد يخص هذا (٨) باسم الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس

علة له بل يكونان معلولين لتلك وهذا لم يخص باسم

اي الاوسط والحكم شرح

(١) اي مع كونه واسطة في الاثبات واسطة في الثبوت والوجود ايضاً .

(٢) فانه كما هو علة لاثبات الحى في السريض كذلك علة لثبوت الحى

ووجودها فيه .

(٣) من ان « الخوف الشبهة بالقتل » لانها للتدقيق .

(٤) اي حين دلالتها على الاثبات فقط دون الثبوت .

(٥) فانه وان كان علة لاثبات التدفن لزيد لكنه معلول للتدفن .

(٦) اي الحد الوسط الذي هو علة للاثبات ومعلول لتأثير .

اي مع كونه علة في

كان في الاعتبار

المتدخل اي الواسطة

اي بشوة الاكبر

اي لا مفر من

اي كما انه واسطة

اي لا يبدل

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

اي لا يبدل الا على انية (٢) الحكم

والنقض للحليب والوعاء
من التباين منه بغيره
إلى إقبال الغير وتغريبه
من الشئ معنى الدين

حاشية ملا عبدالله
أوجده أو مسلمة شرح

وأما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات وأما خطابي
يتألف من المقبولات والمظنونات وأما شعري يتألف من المخيلات.

تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً (١) فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد
غياً ليس معلولاً للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفة
الخ بالكر من الحمى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً. قاموس
الخارجة من العروق :

قوله : (من المشهورات) هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل
كحسن الاحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل
الهند .

قوله : (والمسلمات) هي القضايا التي سلمت من الخصم (٢) في المناظرة
أو برهن عليها (٣) في علم وأخذت في آخر على سبيل (٤) التسليم .
قوله : (من المقبولات) هي القضايا التي تؤخذ عن معتقد فيه كالاولياء
والحكماء (٥)

قوله : (والمظنونات) هي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير

- (١) الغلب بالكر من الحمى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً .
- (٢) سواء كانت صادقة في الواقع أو كاذبة لان الغرض بها هو الزام الخصم
واقناعه .
- (٣) كالاقية المبرحة عليها في المنطق وتستفاد منها في الكلام أو الفقه .
- (٤) متعلق بأخذت يعني ان الإخذ بها في العلم الآخر انما يكون على سبيل التسليم
والفراغ من صحتها هناك .
- (٥) فأقوال الانبياء والائمة عليهم السلام مقبولة عند من يؤمن بهم بلا حاجة الى
طلب الدليل منهم لصحة قولهم .

[illegible]

هذا باسم
 المفترع، وإنما يسمى
 بها لأنها هي عبارة عن القوة المشتركة والمتصلة بالتسمية
 ويختصها القوة بالنتج باسم منه المفترع بالكسر ولذلك
 من تسمية المفترع بالنتج لأنه يختصه قوة اختراعية الشار كما قال
 تسمى تلك القنایا شراً لأنه يختصه قوة اختراعية الشار كما قال
 القائل مياشت هو بل كنوي يني اه على الدين وهذه المعانيات الثلاث
 هي اشترائها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجاء بهلاله في احسن
 هـ جمع رأي ح ط كقولك الاحسان حسن وكل حسن ينتج اليه ينتج الاحسان ينتج
 الاول ومن ضربه الاول بناء على ان اللام للاستزاع عند عبد الطين
 على كما يستدل الفقيه اه الحنفية وجوب الزكاة في البيع البائع لا الشار بقوله عليه السلام في
 الحازكة فلو قال الحنف اه الشافعية هذا خبر راوا واحدا لاجماعة ولان سلم انه حجة فنقول له قد
 غلب هذا اجماعه هذا في علم اصول الفقه فلا بد ان تأخذ هنا مسلكاً يوسع الامر
 ص ٦٦

واعلم : ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد
أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقتصرانيات الشرطية
ولو ازم الشرطيات مع قلة الجدوى لى عليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء
الليل ونجاة الليل .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان والاشباه في عدم تكرار حد الوسط « في البطيخ » .
والمعنى فكقولنا لصورة القمر المنقوشة في الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان
فهذا حيوان .

وأما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات

جازم ومقابلته ^(١) بالقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ^(٢) ما

سوى الخاص. ووجه ارتكاب تلك المقابلة الاختناء بشيء من الخاص ابن آدم إلى النفس.

قوله: (من المخيالات) هي قضايا لا تنبع من النفس ولكن تتأثر من المخيالات. ^{ترغياً وترهيباً} (كما إذا قيل لا الخمر يا قوتية شئالة تنشط النفس وترغب بشرينها

وإذا قيل العمل مرة مبهمة انقبضت وتنفرت منه ^(٣) وإذا قورن بها سجع أو غر الشتر في الوزن كما هو المتعارف الآن ازداد تأثيراً. ^{يظرف التعارف}

قوله: (وأما سفسطى) منسوب إلى سفسطة وهي مشتقة من سفسطاً معرب مسندة نسخة. ^{محذاه الزخرف} سفسطاً لغة يونانية يعنى الحكمة الممودة والمداسة.

قوله: (من الوهميات) هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير جواب إذا هي

المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز ^(٤).

قوله: (والمشبهات) هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو

المتشبهة لاشتباه لفظي أو معنوي ^(٥).

(١) بنى أن مقابلة المصنف المظنونات بالقبولات ليس من قبيل مقابلة التناير

بالتناير بل من باب مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص القبولات فإن الكلية كقولنا الانسان

كل مقبول مظنون ولا عكس ولكن الصحيح هو التناير لأن القبولات معلومات عند من حيوان كقولنا الانسان

يؤمن بالماخوذ منه مع القطع بصدوره منه. ^{ينتج ان الانسان جنس}

(٢) أى فراد المصنف من المظنونات ما سوى القبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق فلان سارق.

(٣) وان كان الواقع على خلافه.

(٤) أى مستقر فى مكان مع ان المحسوس لنا من الموجودات بعضها فقيس غيرها عليها.

(٥) فاللفظي كقولنا الكين في الطبخ والبطيخ ثبت في البنان فالكين بيت في

١٠٩
 في علوم الرياضيات مع سبيل صواب وان تكلموا بالانكار والاشك في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع
 موضوع العلم لا نقول لنا ان نجعل الموضوع عنها في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع
 اكثر الاحوال المعجزة عنها في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع
 في علم الرياضيات مع سبيل صواب وان تكلموا بالانكار والاشك في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع
 موضوع العلم لا نقول لنا ان نجعل الموضوع عنها في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع
 اكثر الاحوال المعجزة عنها في العلم ليس من الاعمال بالبحث في العلم عن الامور التي هي موضوع

عن اعراضها الذاتية والمبادئ وهي حدود الموضوعات

في النظريات والبداهات... (تطلب في العلم) يعلم القليلين (١) وأما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله : (بالبرهان) (٢) فمن زيادة النسخ على أنه يمكن توجيهه بأنه بناء على الغالب (٣) أو بأن المراد بالبرهان ما يشتمل عليه (٤) فنبه من الأقسام الثلاثة... الثالث: ما ينسب عليه المسائل كما يفيد تصرفات أطرافها (٥) أو التصديقات (٦) بالمسائل... بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالأولى هي المبادئ التصورية والثانية هي المبادئ التصديقية... قوله : (الموضوعات) هي أشكال مشهور (٧) وهو أن من عد الموضوع من اجزاء العلوم أما أن يريد به نفس الموضوع (٨) أو تعريفه أو التصديق

(١) أي المسائل النظرية والبدئية.

(٢) بأن يكون عبارة المصنف هكذا وهي قضايا تطلب في العلم بالبرهان فلي تلك النسخة شمول البارة للبداهات غير ظاهر لعدم الحاجة في طلبها الى البرهان الا على أحده الوجهين.

(٣) يعني ان نظر المصنف بقوله تطلب بالبرهان انما هو الى غالب المسائل وهي المسائل النظرية.

(٤) فان انتبه أيضاً نوع برهان بمعناه العام.

(٥) أي أطراف المسائل « موضوعاتها ومحمولاتها » كذكر مباحث الالفاظ في أول علم أصول الفقه مثلاً.

(٦) كتنقيب المنطق على الكلام أو الفقه لينفذ التصديق بالقضايا الاستدلالية فيها.

(٧) حاصل الاشكال ان عد الموضوع من اجزاء العلوم غير صحيح لانه. أما المذكور

في ضمن بقية الاجزاء أو انه ليس بجزء للعلم بل هو من مقدمات الشروع في العلم.

(٨) فيكون جزئيه بمعنى ذكره في العلم.

١ قال يبيح لأن مجالات المسائل المتبادلة
 غربية لموضوع العلم لكن المقصود من جميع العلم
 مسألة واحدة المحول فيها من ذات لموضوع العلم كقول
 في المنطق كل محولات ثنائية أما موصل او غير موصل فتأمل بان
 ٢ والإعلام من الأحوال الخارجية للائحة له أما بلا واسطة او بواسطة
 أميساوي ويقتضيه بهجته ٥ من الأقسام الثلاثة لاجزاء العلوم
 ٦ كمال الدين ابن آدم ٥ من الأقسام الثلاثة لاجزاء العلوم
 المسائل بين ابوبكر
 الأول الموضوعات والثاني المسائل والثالث
 المسائل فذكر كمال هذا الترتيب مع تدوينها

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات وهي التي يبحث في

العلم

أجزاء العلوم

قوله : (أجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من أمور

ثلاثة :

أولها : موضوع ذلك العلم كما صيغ به ابن
 أحدها : ما يبحث فيه (١) عن خصائصه والآثار المطالوعة منه أي يجمع

جميع أبحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الأعراض الذاتية .

الثاني : القضايا التي يقع فيها هذا البحث (٢) وهي المسائل وهي تكون

نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تبينه (٣) كما صرحوا به وقوله لاكتفي

(١) ضمير فيه يعود الى العلم وضمير خصائصه يعود الى ما الموضوع له أي يبحث

في ذلك العلم عن خصائص وحالات ذلك الشيء .

(٢) أي البحث عن الموضوع .

(٣) أي تذكير وأخطار فقط .

٧ وهو ما لا يخل
صورة الدليل
٨ كان وجهه ان المصنف في شرح
الرسالة بالان المسئلة لا بد ان تكون كسبية
قال هذا الاخلاق لاحد فيه القول باحتمال كونها غير كسبية
بعدد قريبي
ثمة يمتنع النسبة التامة الخيرية في القضية وهو المناسب لتوليد المسائل تطلق
خبري يبرهن عليه وتطلق ثمة على مجموع القضية بنان وفيه تكثر لان ما يبنى عليه المسائل
نفس المباني الخ هي نفس تصورات الاطراف والتصورات المتخذة في دلائلها
لها الا ان يقال انه معان فتدبر ابن آدم
تقوا والتقدير لقان بالقضايا المتخذة في دلائلها
مجهول لموضوعه في العلم ومن ثمة ذلك ان يطلب ويستل عنه فلا يبنى على اقتبات
المراد بالتصورات هنا التبرينات ابن آدم اي الهافد لا تالها قريبي
ومن القضايا المصدق بها المتخذة في دلائلها قريبي
١. يمتنع ان يكون اعتبار الاضغيف التخصيص باندم ان لا يكون القضايا الظنية من المسائل ، لعدم اعتبارها
البرهان كما هو ظاهر وهو منها بالافتاق (مخلص)

٦ ولا يخفى ان
ما هو اجزاء للمسائل في

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

فهي كذلك عند الله بن حديد من عسان اريد بالمبادئ التصديقية

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

٧ ففعل هذا اجزاء العلوم اثنتان المسائل والمبادئ والمبادئ

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

٨ ففعل هذا اجزاء العلوم اثنتان المسائل والمبادئ والمبادئ

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

٩ ففعل هذا اجزاء العلوم اثنتان المسائل والمبادئ والمبادئ

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

١٠ ففعل هذا اجزاء العلوم اثنتان المسائل والمبادئ والمبادئ

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

الانقلاب انما هو جزئيات الموضوع

ما رتبها للوجود جعله منديكا

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل في الالان ثبوت

و قد كثر الموضوع جزء من العلم
 عليه نظر حامل النظر حصراً جزء
 العلوم في اثنين ٢١٢ ١١
 التفسير هو التفسير
 حاشية ملا عبد الله

فان اريد به
 التصديق بالموضوع المنسوبة لوجب عد ساير موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم (١)
 فهو ليس من اجزاء
 العلوم لعدم توقف جزء عليه فندبر (٢)
 العلم عليه بل هو من لوازم على الثاني : فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجاً في المبادئ
 هي مقدمة الموضوع التصورية لكن عدة جزء عليه فندبر الاعتناء به كما سبق (٣).

وان اريد به تصور
 الموضوع فليس
 المبادئ وليس الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل عن الشيخ تاسم فان المبادئ
 جزء آخر بالاستقلال
 في شرح الكليات وايدة بكلام الشيخ أيضاً وحديثه يقول المصنف يعني
 قياسات العلم (٥) تعريف أو تفسير بالأعم
 واما على الرابع : فيقال ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشرع
 كلف كالمعطوف الثاني
 كلف كالمعطوف الثاني والثالث
 كلف كالمعطوف الثاني والثالث

فان ان قول المصنف
 عليها قياسات في تعريف
 المبادئ التصديقية
 يشمل التصديق
 فلا يكون
 لانه يجعل
 جزءاً
 داخل في المسئلة قطعاً .
 (٢) اعلمه اشارة الى انه بعد ما قبلنا اخراج الكلمة والكلام عن جزئيهما للمسائل
 ثم ان اريد بالبناء التركيب (٤) وهو مزيد الاعتناء به .
 فتعريف أو التوقف عليها أو (٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها .
 تحققت فتفسير بالاعتراف (٦) فان ما يبنى عليه قياس العلم يمكن أن يكون من اجزاء قياساته كان يكون كبرى
 ترتب على اشارة الى
 المعلوم والمعلوم بالقياس
 بالنسبة بعد العلم بالقياس

أكثر الملاقاة للتفسير
 على التعريف وهو المراد هنا
 ثم ان اريد بالبناء التركيب (٤) وهو مزيد الاعتناء به .
 فتعريف أو التوقف عليها أو (٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها .
 تحققت فتفسير بالاعتراف (٦) فان ما يبنى عليه قياس العلم يمكن أن يكون من اجزاء قياساته كان يكون كبرى
 ترتب على اشارة الى
 المعلوم والمعلوم بالقياس
 بالنسبة بعد العلم بالقياس

ويمكن الجواب باختیار كل من الشقوق الاربعة أما على الأول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عذ جزء عليه اذ يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات (٣) فالموضوعات ليست باجزاء للمسائل فيمكن عدها جزءا علة محضه

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المنسوبة الى الموضوعات بالدلائل

من نسبة مكان المؤلف بالكسر الى المؤلف بالفتح =

وفيه نظر ، لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا
وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا^(٤) وأيضا قلوا كان المسائل هي نفس المحمولات

(۱) فال موضوع لعلم النحو مثلا هو العلم بوجود الكلمة والكلام.

(١) فالموضوع لعلم النحو مثلاً هو العلم بوجود الكلمة والكلام .

(٢) كالعلم بأن موضوع النحر هو الكلمة والكلام.

(٣) فان موضوعات المسائل هي جزئيات وأفراد لموضوع العلم .

(۴) فبذکره الضمنی یتقنی. عن ذکره مستقلاً.

(٥) فإن منها تعريف الموضوع فلا يكون تعريف الموضوع جزءاً مستقلاً .

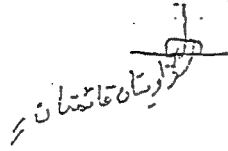
(٦) أى مما يجب العلم به قبل الشروع فى العلم فلا يتكون جزء للعلم أصلاً فنان

جزء الشيء ماهر داخل فيه لا ما كان قبله .

(٧) فالموضوعات خارجة عن المائل فتكون جزء يرأسه .

[illegible]

كل مقدار (١) وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع
العرض الذاتي كقوله (٢) كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او
متساويتان لهما (٣).



قوله : (ومحمولاتها) اي محمولات المسائل .

قوله : (امور خارجة عنها) اي عن موضوعات المسائل .

قوله : (لاحقة لها) اي عارضة لتلك الموضوعات والمراد ههنا (٤) محمولة
عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح
بأنه ما ذكره المصنف بالحق لكفي وبوجوده في بعض
اي لكن لو اكتفى به يشهد بان قال امور لاحقة يشهد اي هذا الاكتفاء

قوله (١) فان المقدار موضوع لعلم الهندسة والوسطية في النسبة وهو حصول الشيء
بين مقدارين نسبته الى أحدهما كنسبة الآخر اليه عرض ذاتي وقد جعلنا هنا مأ موضوع
الشيء .

ثم معنى كون المقدار الوسط ضلع ما يحيط به الطرفان أن يكون الحاصل من ضربه
في نفسه هو الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الآخر مثلاً أن ثلاثة وسط بين الواحد
والثلاثة والحاصل من ضربه في نفسه هو التسعة وهو الحاصل من ضرب التسعة في الواحد
وكذا الأربعة بين الاثنين والثمانين وهكذا محمد علي .

(٢) أي قول المهندس .

(٣) فان الخط نوع من المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة وقد أخذ منه القيام

على خط وهو العرض الذاتي .

واعلم انه اذا وقع خط عموداً على خط آخر يحدث زاويتان عن اليقين والبار
فان كانتا متساويتين سميتا قائمتين وان اختلفتا فالاضيق حادة والاوسع منفرجة .

(٤) يعني ان أصل معنى اللاحقة هي العارضة ومعنى المارضة هي المحمولات
الخارجة ولكن اللاحقة ههنا يراد بها المحمول فقط لان جزئها الاخرى الخارجة صرح
به المصنف بقوله خارجة فلا بد من تجريده عن قيد الخروج فيبقى محمولة فقط .

(٥) بأن يقول امور لاحقة كما يحذف خارجة لان الخروج مفهوم من الحقوق .

اي تصريح المصنف به اي
بإخراج قوله قبل اي قبل
قوله لاحقة
اي لتولنا عارضة ولذا به
ضربنا بالمحمولة عليها في
قولنا والمراد ههنا المحمول
عليها يشهد

وأجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها اما موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له ^{بها} أو مضاف ^{إلى} أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها

قوله : (واجزائها) أي حدود اجزائها إذا كانت الموضوعات مركبة (١).

قوله : (واعراضها) أي حدود العوارض المثبتة (٢) لتلك الموضوعات.

قوله : (ومقدمات بينة) المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها أي

بدينية أو مقدمات مأخوذة أي نظرية.

فالاولى : تسمى علوماً متعارفة وقتنا يا متعارفة.

والثانية : ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولاً موضوعة

وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة

يجوز ان يكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر.

قوله : (موضوع العلم) كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي (٣).

قوله : (أو عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل (٤).

قوله : (أو مركب من الموضوع) مع العرض الذاتي كقول المهندس

(١) كموضوع علم الطب « بدن الانسان » مثلاً فانه مركب من اجزاء عديدة لا

تحصى وكالكلام في علم النحو.

(٢) سيأتي مثاله من المحشى.

(٣) فالجسم مع انه موضوع لعلم الطبيعة مع ذلك وقع موضوعاً لمثلة من مسائله.

(٤) فان التحرك من عوارض الجسم « موضوع علم الطبيعة » ووقع (التحرك) موضوعاً للمثلة.

والمبادئ المتصورات

او تصديقات اما التصورات

فهي حدود الموضوعات

صح (أي تعريف الموضوعات)

فيها

التي يتوقف عليها المسائل

من المصدرين

المستعمل عنها وعدم قبولها

ببعض

له ومتعارفة بالنظر

ثالثها

في

في

AL

٩ مثل قول النفاة
 الكلمة العربية اما اسم او
 ١٠ المقدار الخط والسطح
 ١١ اي ضلع مقدار مثل مقدار جيب
 ١٢ مثل مقدار جيب
 ١٣ مثل مقدار جيب
 ١٤ مثل مقدار جيب
 ١٥ مثل مقدار جيب
 ١٦ مثل مقدار جيب
 ١٧ مثل مقدار جيب
 ١٨ مثل مقدار جيب
 ١٩ مثل مقدار جيب
 ٢٠ مثل مقدار جيب
 ٢١ مثل مقدار جيب
 ٢٢ مثل مقدار جيب
 ٢٣ مثل مقدار جيب
 ٢٤ مثل مقدار جيب
 ٢٥ مثل مقدار جيب
 ٢٦ مثل مقدار جيب
 ٢٧ مثل مقدار جيب
 ٢٨ مثل مقدار جيب
 ٢٩ مثل مقدار جيب
 ٣٠ مثل مقدار جيب
 ٣١ مثل مقدار جيب
 ٣٢ مثل مقدار جيب
 ٣٣ مثل مقدار جيب
 ٣٤ مثل مقدار جيب
 ٣٥ مثل مقدار جيب
 ٣٦ مثل مقدار جيب
 ٣٧ مثل مقدار جيب
 ٣٨ مثل مقدار جيب
 ٣٩ مثل مقدار جيب
 ٤٠ مثل مقدار جيب
 ٤١ مثل مقدار جيب
 ٤٢ مثل مقدار جيب
 ٤٣ مثل مقدار جيب
 ٤٤ مثل مقدار جيب
 ٤٥ مثل مقدار جيب
 ٤٦ مثل مقدار جيب
 ٤٧ مثل مقدار جيب
 ٤٨ مثل مقدار جيب
 ٤٩ مثل مقدار جيب
 ٥٠ مثل مقدار جيب
 ٥١ مثل مقدار جيب
 ٥٢ مثل مقدار جيب
 ٥٣ مثل مقدار جيب
 ٥٤ مثل مقدار جيب
 ٥٥ مثل مقدار جيب
 ٥٦ مثل مقدار جيب
 ٥٧ مثل مقدار جيب
 ٥٨ مثل مقدار جيب
 ٥٩ مثل مقدار جيب
 ٦٠ مثل مقدار جيب
 ٦١ مثل مقدار جيب
 ٦٢ مثل مقدار جيب
 ٦٣ مثل مقدار جيب
 ٦٤ مثل مقدار جيب
 ٦٥ مثل مقدار جيب
 ٦٦ مثل مقدار جيب
 ٦٧ مثل مقدار جيب
 ٦٨ مثل مقدار جيب
 ٦٩ مثل مقدار جيب
 ٧٠ مثل مقدار جيب
 ٧١ مثل مقدار جيب
 ٧٢ مثل مقدار جيب
 ٧٣ مثل مقدار جيب
 ٧٤ مثل مقدار جيب
 ٧٥ مثل مقدار جيب
 ٧٦ مثل مقدار جيب
 ٧٧ مثل مقدار جيب
 ٧٨ مثل مقدار جيب
 ٧٩ مثل مقدار جيب
 ٨٠ مثل مقدار جيب
 ٨١ مثل مقدار جيب
 ٨٢ مثل مقدار جيب
 ٨٣ مثل مقدار جيب
 ٨٤ مثل مقدار جيب
 ٨٥ مثل مقدار جيب
 ٨٦ مثل مقدار جيب
 ٨٧ مثل مقدار جيب
 ٨٨ مثل مقدار جيب
 ٨٩ مثل مقدار جيب
 ٩٠ مثل مقدار جيب
 ٩١ مثل مقدار جيب
 ٩٢ مثل مقدار جيب
 ٩٣ مثل مقدار جيب
 ٩٤ مثل مقدار جيب
 ٩٥ مثل مقدار جيب
 ٩٦ مثل مقدار جيب
 ٩٧ مثل مقدار جيب
 ٩٨ مثل مقدار جيب
 ٩٩ مثل مقدار جيب
 ١٠٠ مثل مقدار جيب

W A

١ مثل قولك انك لا تعلم
 ٢ مثل قولك انك لا تعلم
 ٣ مثل قولك انك لا تعلم
 ٤ مثل قولك انك لا تعلم
 ٥ مثل قولك انك لا تعلم
 ٦ مثل قولك انك لا تعلم
 ٧ مثل قولك انك لا تعلم
 ٨ مثل قولك انك لا تعلم
 ٩ مثل قولك انك لا تعلم
 ١٠ مثل قولك انك لا تعلم

حاشية (١) وقول النحاة: كل فاعل مرفوع (٢) وقول الطيبيين: كل فاعل

متحرك على الاستدارة (٣) واعتبر ذلك فلا يكون المحمول بالنسبة الى الموضوع من الاعراض الزجية
نعم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم (٤) وصرح بذلك المحقق
الطوسي أيضاً في نقد التنزيل. ان يقال كل فاعل لنظفان اللفظ في هذه القضية
واقول: في لزوم هذا الاعتبار (٥) أيضاً نظراً لصحة ارجاع المحمولات
العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة (٦) كما يرجع المحمولات الخاصة
اليه (٧) بالمفهوم المردد (٨) والاستاذ صرح باعتبار الثاني (٩) فعدم اعتبار الاول
تحكم (١٠) وهي زيادة كلام لا يسعها المقام.

قوله: (وقد يقال الميادي) اشارة الى اصطلاح آخر في الميادي سوى

- (١) فان الحرمة عامة للمسكر وغيره كالميتة مثلاً.
- (٢) والرفع غير مختص بالفاعل لان البتداء أيضاً مرفوع. بالنظر الى موضوع العلم
- (٣) والتحرك استدارة لا ينحصر بالفاعل.
- (٤) كما في الامثلة الثلاثة فان الحرمة منحصرة بفعل المكلف الموضوع لعلم الفقه
والرفع منحصر بالكلمة الموضوع لعلم النحو والتحرك استدارة منحصرة بالجسم وهو
موضوع علم الطبيعة.
- (٥) وهو أن لا يكون اعم من موضوع العلم.
- (٦) كمنهيم القامة الذي يحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس.
- (٧) أي الى العرض الذاتي.
- (٨) وهو ان تردد محمول بين مواضع متعددة فهو مختص بالموضوع القلاني
فكذلك المحمولات العامة ترددها فتراها مشتركة بين متعدد ثم تفيدها بما يخرج غير الواحد
فتكون عرضاً خاصاً له.
- (٩) وهو عدم كونه اعم من موضوع العلم.
- (١٠) يعني من يعتبر القيد الثاني فعليه باعتبار القيد الاول وهو لزوم كون المحمول
عرضاً ذاتياً لموضوع المسئلة وذلك لان القيد الثاني فرع وبديل اضطرار عن القيد الاول.

أي الموضوعة
أي الموضوعة الذاتية

النسخ . قوله : (لذواتها) وهو (١) بحسب الظاهر لا ينطبق الاعلى العرض الاولى

أي اللاحق للشيء أولاً وبالذات أي بدون واسطة في العروض ولا يشتمل على ما لا ينطبق على السبب
العارض بواسطة المساوي مع أنه (٢) من العرض الذاتي اتفاقاً .

ولذا أوله (٣) بعض الشارحين وقال أي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان
لحقوقها أياها لذاتها أو لا مر يساويها فإن اللاحق للشيء لها هو (٤) يتناول الاعراض
الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية .

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون
محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها وإليه ينظر كلام شارح المطالع

لكن الأستاذ المحقق (قدس سره) أورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة
بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء : كل مسكر

(١) أي العرض اللاحق لذات المروض منحصر بالاعراض الاولى لانها هي
المعرضة للشيء لذات الشيء مع اننا نعلم ان العرض الذي يلحق الشيء بواسطة الخارج
المساوي أيضاً محمول على الذات فيكون تعريف المصنف للمحمول تعريفاً بالاختصاص .

(٢) أي مع ان العارض بواسطة المساوي أيضاً يعد من الاعراض الذاتية القابلة
للحمل .

(٣) أي لكون العرض العارض بالمساوي عرضاً ذاتياً مع انه لم يعرض لذات
المروض أول بعض الشارحين عبارة المصنف (لذواتها) بأنه ليس مراد المصنف من
ذلك العرض الذاتي بلا واسطة بل المراد من لذاتها لاستعداد في الذات بحيث يصحب
العرض ولو بواسطة أمر مساو له .

(٤) أي اللاحق للشيء لخصوصية في نفس الذات فيشمل العارض بلا واسطة
كالتمجب اللاحق للانسان لكونه انساناً وبواسطة المساوي كالضحك العارض له لكونه
متعجباً فان المتعجب هو الانسان فيصدق انه عارض للانسان بما هو هو بخلاف العارض
بواسطة الاعم كالماشى العارض للانسان لكونه حيواناً فانه لا يصدق انه ماشٍ بما هو انسان
بل بما هو حيوان .

مصدر العرض الاول

مكتبة

١ اى ولولتكن
داخله في العلوم ولولم
يتوقف عليها المبادئ بالمرجع السابق في اول
فهي اعم من المبادئ بالمرجع السابق في اول
الكتاب وفي اول هذا الفصل لانها تصدق على خطبة الكتاب
٢ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٣ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٤ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٥ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٦ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٧ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٨ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
٩ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي
١٠ اى قياسات مسائل يشتهى هـ اى ما يبدأ به يشتهى عه اما اجمالاً ببيان انه من اى علم
الكتاب ويشترط ان يبدأ به قبل الشرح في المسائل ينحوي

من هذه الثمانية
الاول
من ثمانية

ما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثاً
الثاني المنفعة وهي ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط بالطالب ويتحمل
المشقة الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال عما يفصله
الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

بالتفصيل
بالتفصيل
بالتفصيل

افعال الله تعالى لاتعمل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لاتحصى .

فكان مقصود المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان

سبباً حاملاً على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يتبعونه بما يشتمل عليه من

منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطالب (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة

ومصلحة سوى الغرض الياعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب

الغرض والغاية من علم المنطق وهما العينة فتذكر عن الخط في التكرار

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة

الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمي المنطق منطقاً لان النطق يطلق على

الظاهر (١) وهو التكلم وعلى الباطني وهو (٢) ادراك الكليات وهذا العلم

يقوى الاول (٣) ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسماً من النطق

فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في

وقد قال تعالى وما خلقتنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقال

عز من قائل انما خلقتكم عبثاً وانكم اليها لاترجعون .

(١) أي على النطق الظاهري .

(٢) أي النطق الباطني .

(٣) يعني ان علم المنطق نافع للظاهري والباطني لانه يقوى قوة التكلم في الانسان

ويصحه عن الخطاء في ادراك الكليات .

منه الغايات
ومنافع

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي من النطق
أي من النطق

أي التسمية

أي من مادة النطق

الذي هو المصدر

بالواحدة

والجذبات المتبردة

عن البادة

في

في

في

في

في

في

في

في

البصيرة

الجموعى بالشهور
سببه الشهور

بیتہ فان
ای کا لتضایا المستد
بہا الخ حی دلائل النساء
کما مر چندے
السائد

قوله : (بذكرون) أي في صدر كتبهم على أنها من المقدمات أو من المبادئ ^{أو من قولها بالاضاف} بالمعنى الأعم .

(١) أى بيان ان التعلم يحتاج الى أى علم أو كتاب ليعينه على فهم هذا العلم .

(٣) نقل ذلك عن الأشاعرة ونقل عنهم في وجهه ان بعث الفاعل الى غاية الفعل

منه اليها والله غنى بالذات - واجيب عنه بأن ذلك انما يتحقق اذا كانت الغاية

النظر
حاصل
عبارة
الدولة
عبد
وقال

الفاهز
الخطو
الفاط
الفاط
الفاط

၂၂၂၂၂၂၂၂

فالاول : كما يقال ابواب المنطق تسعة :

الاول : باب ايساعوجي أي الكليات الخمس الثاني : التعريفات الثالث :
القضايا الرابع : القياس واخواته الخامس : البرهان السادس : الجدل السابع :
الخطابة الثامن : المغالطة التاسع : الشعر .

وبعضهم عند بحث اللفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة .

والثاني ^(١) : كما يقال : ان كتابنا هذا مرتب على قسمين :

القسم الاول : في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومتصددين وخاتمة :
المقدمة : في بيان الماهية والذات والموضوع .

والمقصد الاول : في مباحث التصورات .

والمقصد الثاني : في مباحث التصديقات .

والخاتمة : في اجزاء العلوم .

والقسم الثاني : في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في

كذا الى آخره وكما قال في الشمسية ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

وهذا الثاني ^(٢) شائع كثير فلا يخلو عنه كتاب .

قوله : (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها

في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح في معناها ومانذكره هو الموافق لتتبع كتب
القوم والمأخوذ من شرح المطالع .

قوله : (وهي التقسيم) كان المراد به ما يسمى تركيب القياس أيضاً وذلك

بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفي المطلوب ^(٣)

(١) أي قسمة الكتاب .

(٢) أي تقسيم الكتاب .

(٣) أي المرغوع والتمحور في النتيجة مثلاً اذا اردنا تحصيل التصديق يكون

الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر (١) من تلك

المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع (٢) فما انضم الى جزئى المطلوب

هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا (٣).

فاعمل بكل واحد منهما (٤) العمل المذكور (٥) اي ضاع الجزء الآخر من

المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم (٦)

فلا بد ان يكون لكل واحد منهما نسبة (٧) الى شيء مما في القياس والا لم يكن

القياس منتجاً للمطلوب.

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما (٨) فقدم القياس وتبين لك المقدمات

والاشكال والنتيجة.

فقلوه : (وهو بعكسه) اي تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كامرا

وجهه (٩).

(١) وهذا الجزء الآخر هو الاوسط.

(٢) مثلا اذا كان القياس التاهلى هكذا (زيد عالم فيجب اكرامه) الموضوع في

المطلوب (يجب اكرامه) هو الضمير العايد الى زيد فزيد هو الاصغر ونراه في جملة زيد عالم فنجعلها صغرى لوجود الاصغر فيها والجزء الآخر أغنى عالم هو الاوسط فنضمه الى محمول المطلوب « يجب اكرامه » فيصير - العالم يجب اكرامه وهى الكبرى فيتم القياس.

(٣) من قياسين أو أكثر كما مر ذكر القياس المركب سابقاً.

(٤) أى من جزئى المطلوب.

(٥) ففى الجزء الاول مثلا ضمنت فى المرة الاولى موضوع المطلوب الى جزء من المقدمة فلم يتألفا ففى هذه المرة تضم محمول المطلوب الى الجزء الآخر من المقدمة.

(٦) أى كما استندت فى التقسيم من طرفى المطلوب فكذا هنا.

(٧) بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً فى القياس أو محمولاً.

(٨) أى بين المطلوب والقياس ليكون أوسط القياس.

(٩) أى وجه اطلاق القبول على النتيجة بقوله لانها المتصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

أشبه

قوله : (وهذا بالمقاصد اشبه) اى الامر الثامن ^(١) اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التجديد ^(٢) في مباحث الحجة ولو احتق القياس واما التحديد فثأنه ان يذكر في مباحث المعروف وقيل هذا ^(٣) اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل .

تمت الحاشية بعونه تعالى

(١) يعنى ان الامر الثامن وهو الانحاء التعليمية ذكره فى مقاصد الفن أولى من ذكره فى المقدمات بخلاف السبعة الباقية .

(٢) أى التقسيم والتحليل والبرهان .

(٣) يعنى قبل ان هذا فى كلام المصنف ليس اشارة الى الامر الثامن بل اشارة للعمل يعنى ان العمل أشبه بمقاصد الانسان وأهدافه من العلم بلا عمل .

الرؤس الثمانية

والتحديد أى فعل الحد

قوله : (والتحديد) أى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعروف مطلقاً^(١) للأشياء .

وذلك بان يقال : اذا اردت تعريف شيء فلا بد ان تضع ذلك الشيء^(٢) وتطلب^(٣) جميع ما هو اعم منه وتحمل عليه بواسطة او بغيرها^(٤) وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً عاماً وتطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة . ثم تركيب أى قسم شئت من اقسام المعروف^(٥) بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعروف .

قوله : (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال : إذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل فى الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة .

اما الضروريات الست^(٦) او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة

(١) سواء كان التعريف بالحد أو الرسم وليس المراد الحد فى مقابل الرسم .
(٢) المراد تعريفه .

(٣) أى تنظر الى جميع الكليات التى فوقه .

(٤) وهذا يتم فى الكليات العرفية فقد تكون عارضة على ذات المعروف بلا واسطة فى العروض وقد تكون بالواسطة .

(٥) من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص .

(٦) أى الاوليات والسياسيات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات

٩٤	التصديقات (تعريف القضية وحصرها في الحملية والشرطية)
٩٨	تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع
١٠٠	المحصورات الأربع
١٠١	اقسام الحملية
١٠٣	المدولة والمحصلة
١٠٤	الموجهات : البسائط والمركبات
١١٩	القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة
١٢٦	التناقض
١٣٥	العكس المستوى
١٤٨	عكس النقيض
١٥٧	القياس وتعريفه
١٥٩	اقسام القياس
١٦٢	الاشكال الاربعه
١٨٩	القياس الشرطي
١٩٢	القياس الاستثنائي
١٩٥	الاستفراء
١٩٨	التمثيل
٢٠١	الصناعات الخمس
٢٠٩	أجزاء العلوم
٢١٧	الرؤوس الثمانية

فهرس الكتاب

٥	خطبة الكتاب
٢٠	تعريف الكتاب وعلل تأليفه
٢٨	المقدمة
٣٥	موضوع المنطق
٣٨	المقصد الاول في التصورات
٤٢	المفرد والمركب
٥١	الكلي والجزئي
٥٥	النسب الاربع
٦٤	الكليات الخمس (الجنس)
٦٩	النوع
٧٤	الفصل
٨٠	الخاصة
٨١	العرض العام
٨٥	خاتمة في مفهوم الكلي
٨٩	المعرف

سای پرزنت

[illegible][illegible]

بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي

بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي
بلا مطلق الاصل الذي

في طائفة الذكر بالذكر بالقم ذكر في التعجب اي الانفعال ذكر في من حيث ان يوصل اي من حيث

ع

ان يوصل والوارد بالا بصل الاصل بطريق التلويح فلا يورد التنبهات على تعريف المعرف والحجج ذكر في لا ينفك باللات
في ذكر الحد الحد الذي هو الحقيقة آخره والذكر اوله في من المفرد اشارة الى ان المفرد والمركب حقيقان تشبهات مع انه ليس من المرفق
لنظا سواء لانا حقيقين للمعاني ايتم اوله ذكر في والآله اشارة الى ان الله والموجود حقيقان في باب فانهم قالوا ان الله

لناظا لها فافهم ذكر في فالركب من الموضوع قسم واحد اي غير منقسم وللمفرد بذلك الاعتبار ذكر

معناه المقم ذكر في معناه المقم ذكر في ان ينصف لهما اشارة الى ان الاحتمال بمعنى الاتصاف في من الاحتمال

قوله اي يرد اشارة الى ان الاتصاف في النسب والجملة لا ينفي الامور غير ج لادم التام والمجنون فانه لا ينقسم

فلا يورد قسم ذكر في بان اشارة الى ان الوصف باحد الامور لا في من الخبرية والافلا حارج الى جمل الوارد

تأخر ذكر في بقا اي في العرف ذكر في الدلالة لاد في التلويح ذكر في القسم كقولنا في فلا حارج فيه

بغير قوله ان كان واحدا اي لان معناه واحد في الملاحظة ذكر في اشارة الى الحقيقة او الفرضية فلا يرد

عن ابن عباس قوله بالبرادة كاي في الملاحظة ذكر في اشارة الى كاي في الالوان ذكر في ولم يوجد

لاعم السلب في لباسي سلب العوم ذكر في الوجودين مطلقين ذكر في سلبين داعين ذكر في ونقصاها

ببر الدلالة والامكان لان الهمام في الملبسين الصادقين على شيء في نفس الامر ذكر في ونقصاها بالعلم

ببر الدلالة والامكان لان الهمام في الملبسين الصادقين على شيء في نفس الامر ذكر في ونقصاها بالعلم

الخارج والمعدوم في الخارج فان المعدوم المطلق اي من غير تقييد بالذهن والخارج لا يورد في الدلالة ذكر

الافضل مع ذكر اي لامن وجه والاي يلزم جعل لامن الاخص واعلم جزئيا للاخوان القوه داغ في للاعم مطلق

والاول بالصواب اي ابن القوه داغ في فهو مطلق ومن يعلم ان الاخص هو هذا اعم من الاخص الكتابي

ذكر في بالبحث عنها في اشارة الى ان لا يدخلها تحت التعريف كالا لان لا يذ هو تصور بعض في منقسم كونه

بكونه الروي والروحي ذكر في بين تلك الحقائق لا ينفك المعنى عن القلب فان فيه سعة اذ هو موزون وهو ان تمام

لما بين تلك والكان تباين
في ان لا يصدق السلب الظوري
ويجوز السلب الالهي فانهم

في جملة قوت الخد فوه كخفوه الجانب ومخافه لجوانبه او باسره او باعاليمه تر في الجنس القريب كما في البعيد
تر في الماهية الاضافية رد في من بين حال مؤكدة اي منازة من بين افراده رد في وتخصيص اي مما يرد
في كما هو في تقسيم الفصل المسمى الجني المسمى رد في في تقسيم اي تقسيم الناحية الحيوان رد في مقدم بلا واسطة
للعلم اي لطلعه رد في مقدم بالواسطة ^{للجنس} للتفاضل اي للترساف رد في مقدم الجوتوهي رد في فصل
همل بهذا اشارة الى المعنى الغير الاثر للتقسيم اعني تخصيص القسم والمواد بالقسم الجني فيمثل المعنى المشهور والذير
حاصل تخصيص قسمين او اكثر رد في مفهومات الاقسام اضيف الى الاقسام الحلي باللام الاستقرائية ثم اضيف
اليها المفرد جميع تأكيد الاستفراق الاضافة الى العلم كذا في العلم الجني والمفردات هي الحدود التامة تر فهو كقول
فلنصف امر بمقدار تر في فان المصنف يفرع عما تقدم به في كل خط ما ينبغي ان لا يشترط في المفرد عليه
ان يكون علم تام بل يكفي ان يكون له دخل تر في فاقول في اشارة الى اعتبار قيد الحقيقة في التعريفين لكونهما
اعتبارية ابن القوي داعي اشارة الى ان هذا التقسيم لا يوافق ما اعطاه بعضهم من ان الخاصة منحصرة في خاصة
النوع مرسية في والجملة اي المحصول الحاصل لمجموع خلاص المصنف الذي ذكره رد في لا ادرى لعروضه رد في
مفارق عن عروضه رد في مع محمول ذاتيا او لا مع تر في تأكيد القى للاسباب اعلم ان بعد الشبان الشب
وبعد الشب الكهولة وبعد الشب اسر ما يصدق اي مفهوم الترتيب اي القوى الشب الواحد تر في ان واحد
رد بالوحدة الشخصية اذ لم يوجد في الخارج متخص بلامه رد في ما يتركب عبارة عن الليات الخفى
ما يقا اي بحسب الظن سواء لان بحسب الحقيقة ولا فيجب البابين ما ويا اي في الصديق رد في فلا ينافيه
قوله واجله اذ هو بحسب المفهوم ابن القوي رد في بالادع كنتم والا حق بلا ادفع والمصنف ترك الترف للسمع
لان الادع علم العلية رد في اعني مضم اي لامن وجه اذ قد وجه الانسان وفيه تأمل تر في فلا ادفع منه
لا لعدم والملك لا لتضاف التعريف اي التعريف المعبر عنهم وهو ما لا يشترط الا على ما يتوقف عليه الاطلاع الى الذات
والاستياد عن جميع الاغبار تأمل تر في تاما وناقصا تر في تاما وناقصا المتقدمون قالوا المساواة شرط لوجود

ان تعيين من المغير بدل

التعريف في بين المعاني ولو من في الخاطر اي المستفيد فاقدم وجهه ان مذهب المصنف انه من الطالب التصورية لا النقد
بقية كما ذهب اليه المحققون في القوت على تقدير ذلك الثبوت لتقدم اي بالوضع فغالبا او بالجمع فغالبا
بهذا انسان وكقولنا جميع الناس يحملون الف الف من في في العلوم الحكيم في في الجمع والدلائل
اي من صدقها اذ الملازمة لا يقتضي وجود الموضوع في اعلم ان في القضية اربعة امور في نفس الامر و
اربعة امور في العقل واما في اللفظ فقد يكون اربعة وقد لا في كذا الموضوع ومفهوم وثبوت وضرورة
ذلك الثبوت من في في ظرف المثبت في ذلك الظروف محققا اي بالفعل الحقيقية وهذه الاعتبار
الثلاث تجوز في الموجبة بالنظر الى الوجود الذي يصح ان يكون له افراد في نظر العقل فالجواب في قوله
شريك الباري الاضافة للتعريف في تدبر بالامتنان في التاميم حروف السلب اي معناه بخلاف المضاف شيئا
على الطالب فلا يرد ذلك اعير جمعا ولا نحو الذي علم معنا اذ ان الذي علمنا موهمه ويسمى منوعة ودرج اعية

الدالة بالدلالة العقلية عن الموضوع الحقيقي ومعلم لعدم فيه سامية اذ ليس المظهر اسما بالاستقلال بل اللفظ
غالبا فلا يرد شرط ان لم يستيقظ في غير محتملة اشارة الى مذهب من قال ان المان الشيء هو سلب متعام
بعد ان اشارة الى مذهب الجمهور من ان معنى المان الشيء سلب ضرورة خلاف حقيقتها اي معنى القضية المنقولة
اجابا ثم دعائي باقامة الجزء الاقعد في الافادة مقام الملا اجابا اي وقوعا او سلبا اي لا وقوعا
فقط والوقعتان كم يكتف به للالتباس بمركبتها ولا بملقائين للالتباس بالضرورة واللائمة الاثنتين
في فيكون بهذا اي الحكم بسلب ضرورة النسبة مقاد الا ضرورة اي معناه المطابقة لامعناه الالزامي كما في
الدوام ووجودها تفيد وانما قيد في القضايا الخمس في والاولى تاخير عن قوله فتسمى الوجودية
اللائمة في غير معتبر لعدم ضبط احكامه من العكس والتناقض وغيرها معتبرة عند القوم في
العلوم كما اعتبره المصنف مطلقين عاشقين فلا فرق بين موجبتهما والسلب في المعنى بل في اللفظ فقط بسلب ضرورة
بلفظ الاطلاق الخاص من الدلالة على المعاني بل في الاطلاق الخاص ايضاً كل انسان نظر الى جانب الموافقة في والنظر

ان الله ان هذا الخ كتب هذه الاشياء
على نبي وكتب قوله وانما يريد
الى في ثمة قول المفسر وقد
تغير العاشق الى بالاداء
الذلة ولا قالوا على تأخير
ان الله اعلم

من هو اولاً بنا اذا كان اتياء والماتعة الخو ش قولنا هذا الجبس اما ان يلقى اهود اولاً بنا اذا كان زرع
 فان دأبنا الكه دأبنا او ابد المتواودة الاتصال والانفصال متغايرة زرع بحيث يلزم ضرب بالثبوت
 متساوي بالحل والشرط والعديل والتفصيل فلا حاجة الاقوالم الايجاب والسلب لا يفيح الاضلال
 فغيرين لانه يلزم عدم الموضوع فلا يلزم من كذب كل صدق الاخرى ان التردى ان كان او ابيض
 ليس بان او ابيض زرع كقولنا كل ان الظه بعض نقيض الا ان اللا فان ونقيض
 ان ان اللا لان ان وتسمية الا ان نقيضه مجاز لانه ما ولنقيضه الحقيقي كما ربحه عبيد
 ان الحقيقية او التقدير نقيض كل شيء موجب رفعه ونقيض كل شيء سالب ايجابه ويؤيده ان
 نقض من الطرفين تسمية اللا ان نقيضه لان مجاز ذكره او المعنى نقيض كل شيء رفعه
 يثبت لا لان ان او هكذا لان ان ويؤيده ما ذكره السيد الاول ان يقيم رفع كل شيء نقيضه
 ان زرع المفهوم المردود المراد بالمفهوم المردود قضية معقولة شتملة على الترديد سواء كانت
 صلبة او صلبة مردودة المحل والاصل المردود شتملة بين الجزئين وهو احد الامرين الصلابة
 من تارة وبأخرى اخرى زرع اما بعض مهمله منفصلة زرع ولكن ذلك الترديد في نقيض
 مركبة زرع الجزئية واقع لمحل النقيض لا لنفسها بالنسبة الى موضوع هو كل فرد فرد من
 موضوع تلك المركبة لاجمع افراده من حيث المحل فان قلت فلم اطلق النقيض على المحلين
 ان تبينها على ان المحل بايجابه فواحد النقيضين الموجبة وسلبه في الاطراف السالبة ينتقل
 يثبت لكل الافراد والمردود مع ايجابه وسلبه في قوة القضية تامل زرع نقيض الجزئين اشارة الى
 بيان جزئ ذلك المفهوم المردود في اي ترديد واقعا بين نقيض جزئ المركبة ولما كان المتبادر من

نعم

منه فتبين ان موقع الزيد بين النقيضين اللذين هما قضيان ولان ذلك كله في
 المركبة الكلية دون الجزئية رر مردودة الحول على سبيل منع الحلو والجميع رر الصدق المقدر رر
 والكيان المحقق رر والموجبة اللام للاستغناء رر مردودة رر انه اشرف الى الافتراض ولم يرض به رر
رر صادق بالقرينة رر وهو مع الاصل بهذا الحرفان صيد بالضرورة او دائما ودائما
 شيء من الحيوان بانسان مادام صيونا قلت عند تقرير ان الكبر ان كانت عرقية عامة
 لصري احدى الدائمتين ينتج دئمة لا ضرورة رر كل كاتب او بعض كاتب رر وهو مع الاصل
 بهذا بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابه مادام كائنا ودائما لا شيء من متحرك
 الاصابه بكاتب مادام متحرك الاصابه قلت قد قال في التسمية ان كانت الكبر احدى
 الوصفيات في الرابع فالنتيجة كما لكبرية فبما عنها الضرورة المحصورة بالضرورة في
 هي العرفية العامة لا غير رر الجنية الملم ينتج لها صدقت الى صتان صدق في عكس
 الجنية المطلقة رر كل كاتب او بعض كاتب رر ينتج لا شيء او بعض شيء رر اعلم ان
 الكلام المحقق انما يقع على مذهب الشيخ لا الفارابي فلو قيد بقوله على مذهب الشيخ لما كان اول
 ابن القرواني وصف الموضوع ان كانت اضافة الوصف الى الموضوع بيانية بان به الذكر فاما
 ضلطة الذات الى الصفة لا مية وان كانت لا مية بان الزيد به الحقيقة فاضايتها اليه بيانية
 ابن القرواني بالامكان العام او الخاص رر ومنه السواب طلبة لامة رر دائما في الدائم
 وبالضرورة في الضرورية رر لا لا رضى فانها من الساكن الاصابه وان كانت متحركة في بعضها

ما في شرا ان من ساكن الاصابع ان لا يكون مكررا الاصابع سواء لم يكن له اصابع او كان ولم يتحرك
 من زوايا الاولى ان يقول والطيور او كالطيور ابن الترداوي لا دوام في الاصل زوايا الية الحلية
 لا جزئية فيجب ان يكون لا دوام العكس جزئية ككونه عكسا لا دوام العكس ذو لا عكس اذ لا اننا
 بين زوايا فانهم كان وجهه ان هذا خاصه للتي صان الا يري ان الية الجزئية لا تنكس
 فيها زوايا تنقيض العكس او جزئية مع الاصل او جزئية بعض المنقضى اذ لا تخاف خاصه
 بهم بالقرودون الشمس وسائر الكوكب مع بقاء لزوما الصدق المقدر والكيف الحق وما
 في الموصية او حسن تنقيض الثاني اى فقط بالحكم السكون مع مخالفة الكيف اى فقط بالحكم
 مونا قزح لم يخالفة اى لم يات بخلافه زوايا لم يخالفة الحقة التعريف الاول في هذا القيد
 لم يخالفة القيد في التعريف الاول نفسه في الثاني ابن الترداوي عنه بالعلم والكسراكم من الفن
 في ضد الفقر والوقتية في الاول والوقتية فانهم زوايا يفرض ذات الموضوع اى الافراد
 انشاها بها بعض في زوايا اعني بعض في ان كان تغير الذات منه ذكر الدال واردة المدلول وان
 تغير الموضوع منه ذكر المحل واردة الجزء فعل لحي فيه ماسحة ابن الترداوي فانهم كان وجهه
 الزوايا الاولى في العكس ثبت بطريق العكس لا بالافتراض فانهم زوايا وجهه ان قول
 منه بالافتراض اى في الجملة بعض ما ليس ب ليس في موصية مدولة الطرفين ووجه
 النسل فانه قياسا لاثبات الجزر الثاني من العكس ليس ب بالنقل موصية مدولة المحل و
 نفس صفري لا دوام العكس وهو قولنا بعض ما ليس ب ليس في بالنقل واثبات المطلوب

الموضوع ٧

سيتلزم اثبات اللازم يلزم في النسخ لانه يحتمل ان يقع النسخ اثبات فنيه ماعه
 في النسخ فالامان يلزم اللا لاثان وليس في سالبه المحول او موجبه معدوله المحول لوجوه
 حكم الاصل اى الجزء الاول منه وقد اعم من المؤلف اى بحسب المفهوم وما هو بحسب التحقيق اذا
 تناسب بين اجزاء المركب الخارجيه لازم ابن القويح يلزم اى من القول المؤلف من حيث
 هو مؤلف آخر اى مغاير لكل من تلك الاقوال قول اقربوا سطره سواء كان صادقا
 في مادة الماواة او لا كما في مادة النصفية فارجه اى عريضة وهي عالم تكن اطرافها
 المقدمات فان لم تكن لازمة لها كما في قياس السوات تسى اجنبية والا ففريقه مع

هذه الورقة من مكتبة الفزلي على عبد ١٢ يردى
 ضربت من البارة

نوضح ان الغير لانسان لا تب بالاطلاق العام لا بالضرورة فاقيم مقامها لفظ الاطلاق الخاص وقد يهت في المصلحة
انما لان صانعها بالاطلاق العام وفي الوجودية الدائمة بالاطلاق الخاص فافهم ذلك ولا تتركه نظرا
سلب جانب المخالف ذلك الى مكنة حذف لفظ الاشارة كذا يلزم العطف على معوله عاملين مختلفين
غير تقديم المجرور عب في قبولتي محصلتين او سلبتين معد ولين ليس البتة لئلا اي اذا تأمل ذلك
في لهما سوء موجبة لمية واذا دخل عليه النفي يكون للسلب الجزئي وليس البتة للسلب اللام فلا يمتحان منه
قبولتي زوج او فرد او سلبتي لا زوج ولا فرد او مختلفين لا فرد فرد ولا زوج زوج ذلك والنفس
الفوق بين المنفصل والمحلية المودعة المجرورة ان قدم الموضوع على حرف العناد تكون محلية نحو العدد اما زوج
وفرد وان تأخر عنها فمفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا لكن شبيهة بالحمية قال السيد اذا
لمت هذا اما واحد واما كثير فانه اردت المتفاوت بينه فافهم وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من
قبولتين وان اردت المناقاة بين مفهومين الواحد والكثير في الصدق والعمل على هذا فالقضية محلية مركبة
من موضوع واحد الدائم ددد في محموله فمما ذكره شبيهة بالمنفصل انتهى ويلوح من كلام قدس سره ان اللفظ
باعتباري وانما لا فرق بين تقديم اداة العناد على الموضوع وتأخيرها عنه ابن القوه داغ في ان لا يفرق اي في فعل
هذا لا يحتاج الى حمل الجرم على الماء المفرق كما هو المثل ذلك في هذه مفصلة والمانع الجرم شرطا ان يكون هذا الر
فقرية فحب كما في القياس المبين بعكس النقيض ذلك قطع اجنبية اولاد مع هذه اي بان اعتبرت مقدمة من
القياس الى قياسه لان قياس المساواة في قياس مركب مفسول النتيجة فافهم ذلك في ذلك بان اشارة
الى الوجود من التلثم المتصورة باعتبار توجه النفع الى المعنى ولظن من القيد بين التعاطفين واحدها الحاصل بتوجه النفع
الى القيد الاخير فقط ابن القوه داغ في حدود العلم لو حذف العلم لان اولي ذلك المواد بالجمع ما فوق الواحد والا
سلب بالجر معلوف على الحدود او في الضمير استخدام والاولى حدا بالاجاز باعتبار انه في القياس سبب لوجود العلم
ابن القوه في الموضوع في النتيجة من الجملة في النتيجة ذلك في لفظ الموصول ومعناه الذي هو معر المقدمة تدبر ابن القوه

تقديم الربط ترتيب
العامل فيهما واحد وهو محال او
ليكن في عطف معولين على معول
عامل واحد
العطف ترتيب
فيه ان المصداق لا يعلل فخره
على الاصح فالقول بتقديم شرا
وشرا او بغير اشارة في الثاني
لنفس منقول نظر في الشرح فافهم
ترتيب

في نظري في الجملة اشرف الاشكال على موضوع المقدم ذكر في عن الاولى لعدم اشتراك مع الاولى في شيء من
 المقدمات وذلك اي عدم تعدد المفهوم في ذلك البعض والتميز بجعل الاضافه للعهد الخاص حتى
 يتحقق الاندراج غير جائز لان القضية الشخصية وان كانت منبج كونها لا تليق لكنها لعدم استعمالها في
 العلوم غير معتد بها ابن القره في مع درام الصغرى اي والكبرى في غير الممكنين اذ ياتي حكمها بالسلب
 الكبرى اي والصغرى غير الممكنين والاشكال في الضرورية مطلقه مشروطه عامه او خاصه ذكر في القضايا الست
 الاثنان والعامتان من الباشا والخاصتان من الحركات ابن القره في لان كبراهما سالبه كلية وصغرا
 هما موجبه تصالح الصغرى في الشطر الاول في الشطر الثاني ولا يخفى عليك ان الضرب الثاني بعكس الترتيب
 يرجع الى الاول من هذا الشطر ويؤيد في ذلك في الصغرى سالبه مثلا بعض الحيوان ليس بجحر ولل
 اولائه من الحيوان بجماد ذكر في الاشياء من الحيوان بجحر منه في من الشطر زيادة في الاثبات كما في
 ثانيا في الكبرى سواء كان نقيضا لهما او اخص من نقيضهما ذكر في فلا يرد ان التناقض انما يكون في الضرب
 الاول والرابع وفي البواقي التناقض ابن القره في وهو كما في عكس الصغرى ذكر في هو كلية احدهما
 ولو في ضمن كليهما ذكر في لولا احدهما اي شيء منهما ذكر في كون اديعه اضرب ذكر في الصغرى ضربان ذكر
 في او جزئين ضربان ذكر في بعض الحيوان انسان او ليس بانسان ذكر في بعض الحجر وبعض الفرس حيوان
 ذكر في الاشكال الشطر الصورة تأخر ذكر في احد الشطرين لاحدهما فلاضافه للاشغراق ذكر في توهم اي يقع
 في وهما باغضروب المنهج ذكر في احد المقدمتين اي الصغرى في الاولين والكبرى في البواقي ذكر في ينتج
 اي الشطر الاول الحاصل من هذا الفهم ذكر في الاول الخ اذ شرط التام السادس والسابع والثامن ان يكون
 التناوب فيها احد الخاصتين ذكر في او بعكس الترتيب اي يرد الى الشطر الاول وتسمى هذا العكس على ما وتبدلا
 ذكر في ثم النتيجة اي ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المقدمه ذكر في وهذا الاخير الاول ويزان الاخيران لازمان للاول
 ذكر في في نتائج القياس متخذ من اي شطر لان منع المخلو لا يجمع للاجتماع في الثالث والرابع من الرابع ابن القره

ابن القوه في واحداً المقربين يشير الى ان المواد بقول عموم موضوعية الاوسط عمومها في الجملة اي في الصغرى او في
الكبرى ذكر في ولاصغرى الا في استقصائية ان لان العطف مقدما على الربط والسابع من الشطر الرابع بخلاف البواقي
فان فيها السلب المانع من الملاقات ابن القوه في اشارة استطرادية اي كما كان فيلما شارة مقصودة الى اشتراط فعلية
الصغرى في الشطر الاول والثالث وجه الاستطرادية ان المصنف ترك الشطر الرابع في التقصير لعدم الاعتداد به فلو لم يكن
لزم الاجمال عليه ابن القوه فان السلب ليجوز بهذا مخالفة لما قيل من ان الحمل شيء آخر ايجابا او سلجا ويمكن
التوفيق بان المحنة اراد الحمل اللغوي والغير ايراد الاصطلاح ابن القوه في للاشقة الزيد الشق الاول من الزيد قوله
امان عموم موضوعية الاوسط والثقة الثانية منه قوله في موضوعية الصغرى والثقة الثانية منه قوله او حملية على الاكبر
فاضى في الاول تأكيد ابن القوه في وجهه في موضوعية الاول من الزيد الاول المنقول على الزيد الثاني بلا شقيمت
او ذكر في من صغرى سالبة اي ولو كانت غير شريطة فانهم ذكر في عموم موضوعية كلية قضائية
بكون الاكبر موضوعا فيها ذكر في وكذا في الضرب الثالث والرابع الاخير كما في غير الاولين والاخيرين من الشطر
الرابع ابن القوه في على الاولين الاول على الثاني والثالث على الاول رها في هاتين النسبتين اشار بصيغة
الاشارة الشخصية الى ان المراد من اشارة هذه النسبة لاشارة نوع هذه كما في المطلقة العامة صغرى والعرفية
العامة كبرى تأخر في قوله في للاقتضية احتراز عن ماعدا الاولين والاخيرين من الشطر الرابع ابن القوه قوله
النسبتين لكونهما تقضيان او اخص منهما تأخر ذكر الكيفيتين ذكر في لو احتد اي ان او فرضا تأكيد وفائدة الأبناء
الى ان الاتحاد غير ممكن لأن موضوع الصغرى موضوع النتيجة وموضوع الكبرى محمولها ابن القوه في فرضا
الفرض بالنظر الى الموضوع الذي محمولها متداعى الاوسط ذكر في ماعدا المكشبتين خاصة او عامة اذ يأتى محكمهما ذكر
في ولا تأخر انه لا اقل شتم او شرافة من ذلك الكون موجودا في الضرورة اشرف من الدوام والدوام من الفعل والفعل
فلا اطلاق ولا ما هو اعم فهو اقل شتم ولا ما هو اعم من الجهات فهو اقل شرافة ذكر في بالفعل قطعا
يرد عليه مثل ادش من المتخفف بمظم بالفعل الداني يفتن مثل هذه لا تقع كبرى الشطر الثاني تأخر ذكر في وفعلية السلب

اما بوجه التناقض كما في الضربين الأخيرين من هذا الشكل والاكاف الضربين الأولين ذكر في وبين الأعم
وهو الدائم في الصغرى والمطم العامة في الكبرى ذكر في سوي الملكة وسوي الدائمتين اذ حكمهما قد
ذكر آنفا فافهم ذكر في المناقاة المذكورة بهذا في غير الممكنين اذ لهما سبب ذكر في في الصغرى
الزهر غير الدائمتين والممكنين وهو احد عن قضية ذكر في في الكبرى التي هي غير التت والممكنين
اعني الوقيتين المطلقين والوجوديين والمطم والعامة ذكر في والاما الدائمة والدائمة بيانية لهما
لانها مفيدة تان بالادوام وهي يشهد العموم من وجه ذكر في مقدمة شرطية او حلية مودة المجرول
شبيهة بالمتملة ذكر في ومقدمة حلية ~~مقدمة حلية~~ فلا يخرج عن فخر لا لان كلما كانت الشمس طالعة فالتا
لنهار موجود فلما لان النهار موجود ~~فلما لان~~ كان كانت الشمس طالعة فالتا موجود ينتج فلما لان
النهار موجود فالعالم مضيء فلما لان المقدمة الواضحة والرافعة اما حلية او متملة او منفصلة
ذكر في للاستثناء من اطلاق اسم الجنس على الأنواع ذكر في وقد يختص اي القياس الاستثناء حتى يتناهي
الى التأويل ذكر في غير واقع اذ لو ثبت لثبت الحال لأن الحال ليس بثابت فظهر انه يمكن ادخال الخلف في الاستثناء
اذ يجوز ان لا يكون قولنا اذ لو ثبت لثبت الحال جزء من معنى الخلف تأمل ولأن المعنى للرمز الى
هذا او بالخلف في فصل الاستثناء ذكر في ينجر الى الخلف اي ينتج الخلف اي الى ما ذكر في اوله ينتقل
ففي الأول من تسمية المنجز بام المنجز اليه وعلى الثاني من تسمية الدليل باسم نقيض مضمون ابن القوه في لثبت
نقيضه لأشكاله ارتفاع النقيضين ذكر في الاستثناء رجوع النظر الى الأجزاء فلا يلزم اتحاد التا
جمع والمرجع قوله قياس خلف بالاضافة او التوصيف ابن القوه في فافهم لان وجهه ان الزائد لا
يكون جزء من الخلف ذكر في نصيغ بتقديم ثالث بعض على رابع من النصيغ بجمع البيان او تقديم
رابع على ثالث من النصيغ بجمع التبع والمأز واحد ابن القوه في الجزئيات اي اكثرها ابن القوه قوله
على حال الجزئيات لأنهم قالوا يرجع الاستثناء الى الأجزاء ولا فرق في الجملة من أوله وقوله في التبع

لنفي الحكم على الافراد الشخصية ان كان العنوان نوعاً والنوعية ان كان جنساً فافهم ذلك في الجزئيات
 وضاف في الجزئيات الاضافيين ذلك وهذا المصدر استقر على لا يحل ومن المفرد ان الأمور الاستقرائية
 تنفص بالاحتمالات العقلية فلا يرد ان العقل يجوز الاستدلال بحال الله على حال الله ابن القوة في تصاميم طه
 في تعريف بالالزام بل على سبيل توفيق الاخراج المشترك المبدأ أي النتيجة ذلك في البقائين أي الجزم الكثرة الذ
 روق قد يكون نصفاً اذ من الجائز قبل العلم بما يتخلف الحكم عنه لا التماس وبعبارة اخرى لا يمنع اخو
 من كونك وقد نذكر ذلك ولكن لا ينبغي دفعه توهم تساوي الوجهين في تعريف أي في مقام تعريف لهذا
 في ثلثه وهو ان اذ لم يفرع ما قلنا آخر فافهم على ما تقرر فيه ان دفع التماس على المصدر قائم ذلك في حكم
 لينة الاضافة ببيان في الاضافة لامية من اضافة الحال الى الحال تسمى اللفظ يعجز اللفظ نظم على المقسم
 القسم للتصور وصاحبها على التقديرين يسمى سوغاً كما في شوح التلميذ التجبيل أي ايجاد القبض و
 لبط ذلك في الشعر وعده من التصديق وان كان من التصور اذ لا يفيد الا التجبيل العارض عن الحكم لأن
 صورته صورة القياس المختل عليه فتدبر ابن القوة في الوساطة في الاثبات باعتبار القسم الاشراف او
 ثبوت اعم من ثبوت النفي ذلك في دلالة لا شغاله لم يخص بهم لانه من اجتماع الاسمين كما قال الجواب اذ
 لا يفي أي تحقق المطلوبة فيه أي الناقصة اوله اليه أي الموضوع الى التنبية او بيان اللام صريح به الشيخ
 ذلك في فتيته لان وجهه ان المقسم صريح بان المسئلة لا بد ان يكون كسبية قال وهذا الخلاف لاحد في القول
 مما لا كونها غير كسبية بعيد جداً مما يفيد والمواد بافادة التصديق اعم من ان يكون بطريق الاثبات كمقدلات
 في دلالتها او لا كمقدلات ففقد دلالتها فافهم قوله في اطرافها والحواف دلالتها ذلك او تصديقاتها
 في والتصديقات لان هذا من الاحتباك في دلالتها وتصورات اطرافها فافهم والثالث من المناظر
 في بالنسبة الى ما ذكرنا في ذلك في المحمولات لانها المسئولة عنها ولا يخفى انه لا يلزم التسمية وجهها مع
 يلزم ان لا يسمى القضية البديهية مسئلة قائم ابن القوة في ظه وهذا الظن ان يقع المعنى في محمول القضايا ذلك

في تسامح من تسمية الزاوية الجزء ابن القوه في قياسات العلم ولو بالواسطه ذكر في ابعاده لم يجعل غير
 الجزء جزء ذكر في واجزائها ولو بالواسطه موكبة كاللحم واللام الهيول والصورة ذكر في واعراضها الا
 ضافه للعهد ذكر اي اعراضها الذاتية وكذا انواع الاعراض الذاتية ذكر في المبادئ النص يفتي ونسب
 مصادرات ايضه فم لا تصور علوم ما تعارفه وقضايا متعارفه بالعلم مثلا والمأصر ان اذ عن بهام
 استلار ذكر في الآخوه ومتعارفه بالنظر الى ثالث ذكر في فله من اليل حاله في المتحرك بسبها يتحرك
 المتحرك ان لم يمت عانت ذكر في النظر صورة منبوه الى ذات الجسم بحيث ان ذاته تقتضي تلك الصورة لخط
 مستقيم قام اي وقع على خط مستقيم خارجة عنها اي عن موضوعات لاعت موضوعات المسالك كما هو
 الظن وما الى المحي تأمل والمواد من عارضه بواسطة المساوي اي جزء اوله ذكر في الاستعداد فمضوي
 اي المضاف في محذوف والاضافه للاختصاص لما هو اي بماح اي باسقاط ما هو هو كثير اما يكون

كناز الوالرشد وما مصدرية موضوعها اي موضوعها الذي ليس موضوع العلم تأمل ذكر في قوله
 العامة وان لان الاكثر من الاعراض الذاتية لم يسكن اي لم يترك لم يترك لاحتف امر بمقدار ذكر
 لا يترك كل كافي ليفيد العموم بالنقل الى المضاف والمضاف اليه ولابد من تقدير الال لان موضوع
 الله في الملائك ابن القوه في ايضه نظره في ان اشتراط علم الدعيه بحسب الاستعداد امر مكشوف
 لما قيد الجمولات العامة بحيث يختص الموضوع بحسب الدرجة تحت الاشتراط تأمل في الجمولات
 العامة بالنظر الى موضوع العلم سواء كانت محموله على فني الموضوع او لا لانواع تأمل ذكر في
 الذي توضوع العلم ذكر في بالقيود المخصصة لان بقيد الكم والحرام والمرفوع والمتحرك بالاستدراك
 بمنعصر ولا لاره ولا صالته وانما ابن القوه في الخاصة اي العارضة لم لا مواضع لا العارضة لم لكن
 كانت اخص للمحرك الجسم بواسطة الانسان فانها لا تحتاج الى الاضافه ذكر في اليه بالنظر الى موضوع
 العلم سواء كانت محموله عليه او لا ذكر في معرفة الحد اي تعريف العلم على انها اي الواسطه الثمانية

نية بالمعنى اللام للعدد الاثم مط في المقدمة او من وجه في المبادى المذكورة ذكر في اعلم
 اى مصلح ذكر اى اذا تقرر هذا يدفع ما يقدح ان التباين بين الغرض والمنفعة بالاعتبار
 الذات فلا يجوز تقابلها ابن القوه في لا تقل اى لا يلزم الاستكمال بالغير ابن القوه
 لهذه العلم فلا ذكر في المليات والجريات المجردة ذكر في الجريات المادية لا يلزم لاسباب
 مكتسبا ابن القوه في وهذه العلم فيكون من تسمية القوى بالكرتيم القوى ابن القوه في
 التلقف يفهم منه انه لو كان مصدرا ميميا لان مشتقا من التلقف وهو ليس على الخلافة بل عند من
 بشرط التفاوت بين المتلقف والمتلقف منه في المعنى ابن القوه في اشارة اجمالية بتعريفه
 في قوله شكر اى قبل حيث نسب اليه الله كما في قوله تعالى ولان سعيهم مشكورا ابن القوه قوله
 لغير الاخلاق بل وتدير المنزل لان العلم والتعلم لا لوالد والولد ذكر في الهندسات لان
 قوة على المحسوس توجب القوة على المعقول ابن القوه في قدر صالح اى مناسب لعدم
 الانسان عن الخطاء ذكر في ولذلك اى التحصيل ذكر في اخذ لان المحتاج بالبيان وهو يبدى
 الاخذ ذكر في ثم ضم الجزء بعد النظر والعلم بان ذلك صحيح ذكر في وان لم يتالف مع المقدمة
 الشاركة المذكور في التقييم ذكر قوله القياس نتجا اى ضم اليها ولا ضمت هـ
 اليها فقد تم القياس ذكر قوله ثم القياس المركب ذكر قوله ما هو
 بين الثبوت اى لا يمكن تصوره اى الشئ المعرف بدون تصوره هـ
 زمان تصوره لان يكون تصوره بعد تصوره غير منفك
 عنه كما في اللوازم البينة ذكر قوله نفس الماهية بان رفعها
 لان يكون رفعها مستلزما لرفعها كما في اللوازم البينة فافهم ذكر قوله
 ذاتيا ارجنا او فضلا بعيدا فيتميز اى ويميز الذاتيات عن العرضيات

بالطريق المذكور ^{في} قوله الجنى والفصل البعيد ذكر قوله
 عمليا من نسبة المتعلق بالكرالى موصوف المتعلق لأنها متعلقة
 بكيفية العمل ابن القوه قوله في الدليل اى الحجته ذكر قوله شرائط كما
 وكيفا وجهه ذكر قوله عن ذلك اى المذكور ذكر قوله شبه اى
 اجزاء ملحقا بمقاصد الفن منه متصلا ذكر ق ولواحق القياس اى
 الاستقواء والتمثيل والقياس المركب والخلق ذكر ذكر الخاص بعد العام
 جدير فالأولى ذكره لذكره ابن القوه داخ قوله من العلم العلمى
 فقولج ^{فنه} ^{فنه} اى علم لان قولج

قد تمت التعليقات الشريفة للفاضل القزويني

مع بعض الحواشي المتفرقة

للشيخ عمر القوه ^{عنه} ^{عنه} وغيره
 و غيرهم
 ٢٣

ق عرض جنس ق لا يقبل النسبة يخرجه الحكم فانه يتنفع النسبة ق اصلا اى لا باعتبار ذاته ولا
 باعتبار امر خارج يخرجه الكيف فانه يقبل النسبة باعتبار الملحق بالاعراض النسبية السببية وافضل
 التفرقة فلان الاول ان يقول لا يقبل النسبة ولا النسبة ق مندرجا فيه فمريض بان الاخر ان يقول
 المصنف وقدرته على نوع ق جنس تحت جنس ق قد يقال لا يخلو اما ان يكون جنسا او نوعا
 او مفصلا او املا فانه الرغبات والاول مفتاح لعدم كونه تمام المشترك والثاني كذلك لعدم
 كونه مقولا في جواب امر شيىء والثاني ايضا مفتاح والا فلا كانه للأفراج معنى يخلو وهو ف

في الرضيات وتيج فلا رية في مذهبها يقول في جواب ما هو ابن باب عناق ويوجه نقض
 به قول ينص على قول تحقق في ابن ارسين مشاوين او من امور مشاوين ثم هذا مستغ
 عند المتقدمين كما هو المذكور في الشفاء لان الجزئيتين كل منهما اما ان يحتاج الى الآخر
 اول والثاني بطر لوجوب الامتياز في اجزاء الماهية بذاتها وعلى الاول اما ان يحتاج
 كل الى الآخر واحد حاد و على الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم التحكم اول لان كل
 ماهية اما يوجد بها او في كل تقدير فلا محالة تندرج تحت مقولة من المقولات
 العشرة فيكون منها ما يمكن عند المتأخرين وهو المذكور في الاشارات ابن باب عناق
 في مناقشة ارسين في هذه النقطة مثالا للبيط مناقشة لانه يحلها باطرها
 فما هو باعتبار ما صدقها لا باعتبار معنى من معنى اخر في نهاية الخط ابن باب عناق لمقا
 دقها فيه مصادرة لان هذا عين من جنس عموم الوجه قال به العموم من وجه هذا مذ
 هب المتأخرين وذهب المتقدمون الى ان النوع الاضافي مندرج تحت مقولة من
 المقولات من جنس جناس فيحقق الاضافي ايضا ورتبه المتأخرون بان ان ارادوا
 انفسار الماهية معطى في تلك العشرة فهم لو الماهية الممكنة فلم وعمر غير معينه لحيوان
 تحقق النوع الحقيقي في المعلوم فلا يثبت المدعى وعلى تقدير التسليم فيجوز ان يكون المقو
 لاة العشرة اعراضا له لا اجناسا ابن باب عناق

بسم الله الرحمن الرحيم

في افتقار القول بهذا ليس عليه لوجع الافتقار مع الترتيب أو ليس حديث يدل على الترتيب ولا
لوجع الافتقار مع قطع النظر عن الترتيب أو المكاتب في أن يقول في السؤال أن كان حديث الابتداء
مرويا في كل آه بل كجود الافتقار مع قطع النظر عن التقييد ف قلت الابتداء بهذا الجواب مبني على أن
بناء في الحديثين لم يرد الصلة وأما إذا كان للاستعانة فيجوز هل الابتداء على الحقيقة ويعبر الحقيقة في كل
أمر من بال لم يبد ذلك الأمر باستعانة التسمية والتحديد بل انضم واقطع ولا خلاف في جواز الاستعانة
في أمر يعتمد على غاية الأمر التزام عدم شيء من الجود والتسمية جزء من التبديع حيث لا يجوز الاستعانة
في الشيء بأجزاء في علم الأصح بهذا الخلاف مبني على أن كل يقضي الوضع العلم بالموضوع لم يعمد له
سبيل العلم بحقيقة ذاته فالجور على غاية العلم بوجه منحرف فيه لكونه واجب الوجود على أنه يجوز
أن يكون الوضع هو الله تعالى والمقابل على افتقار ذلك حيث هو قيد الحقيقة للتفصيل وأشار إلى المصنفين
بالافتقار في قولهم في المتن أن هذا رأي المصنفين في أدلة الطريق لأنه من قبيل ذكر الناص واد
وه الغام على الدلالة على الطريق الموصول كما هو قوله في الآية فأن الدلالة على ما يوصل آه فأن الدلالة قد
يكون غير الدلالة لأن يكن بالتعريف تدبر في الطريق وتبصرة أمرا بيان طريق الحق الموصول
نعم كلام المصنف على الأول المودع الذي دلنا دلالة موصلة أي أوصلنا إلى المطة الذي هو مورد
لطريق وعلى الثاني أرى طريقا موصلا إلى سواء الطريق في موصلة إلى ما يوصل أقامة المظهر مقام المظهر
للملكية لا تخفى في الأول أي التعريف الأول منقوض أي هما في الفصل إشارة إلى ما هو عليه في بواله
صول الآية إشارة إلى ما في الهمزة وأنه يجمع الابتداء وليس يجمع البداية المتقدمة في بواله وصول الآية
أي عتب سبب الوصول إلى ما يوصل فتوكله بعد التسقيب كما هو مدلول الغاء في منقوض قبل أو أهل
الطعام على عموم السلب لا سلب النعم المستفادة من طعمه وفيه ما فيه في بقوله تعالى وبأن الناس مختلفون
في البداية فسبغهم بهدي وبغيرهم لا والدلالة على ما يوصل يتم الحل وبأن فلان بهدي يقع في مقام الله

مع انه لا يرد اذ كان الردي بمعنى البين له طريق الحق واجيب عن الكل باننا انما يريد اذ كان الردي
ارائه ذات الطريق واما اذا اريد ارائه من حيث انه موصل وصواب فلا وهو هذا الا الله تعالى فانه قد
بنفسه الذي هو المظهر لهذا هو الاتصال وينتفي بقوله تعالى وهديناها للناس اذ هو وارود في معرض الا
مضان ولا امتنان في الاتصال الا طريق الشراكم الان يمت بتقديره لا تدبر في اى وسطه اى في الدنيا
لا في الطول في والخط المستقيم تنغير وتارة الا ان في كلام المفسر صفة العمل وان الاستواء ليس
مما بل لا ارتفاع ولا انخفاض بل مقابل الاعوجاج وهذا افراد في كلامنا اوردوه عليه في ان العمل
السوء بمعنى الاستواء ثم استعماله بمعنى المستوى ثم جعل الاضافة من باب جعله عطيفة تلحق به فليفسر
السوء بالوسط اذ جاء في كتب اللغة سوء الشيء وسط في لغة الاسلام اضافة المعلق بالفتح الى
لمعلق بالكسر لان الملة هم الغيب النافعة من حيث انها تكتب والاسلام هو الاعتقاد بما جاء به
نبينا عليه السلام بمعنى الدعاء اى الدعاء في معنى التسمية التسمية عن معنى الطب بين ان الطب لا
لذلك تفهم كالمهمة لان الطب الحق هو الذي هو في الحقيقة هو الذي هو في الحقيقة هو الذي هو في الحقيقة
والا يلزم التجرى عن المثل المماثلة تامل في قوله تعالى قد يتوهم ان هذا من قبيل تعريف الشيء
بنفسه في دين وكتاب كافي الوصلة بمعنى او الفاصلة هي لا يرد الاعتراض بما ورد في الخبر من زيادة
عدد الرسل على عدد الكتب وقد يجاب بتكرير النزول او باشتراك اثنين فصاعدا في كتاب واحد
كما في بهارون في التواتر في هو الله الخلق له في بالغة وعما هذا يتوهم ان لما في النسبة دون
الطريق كما في السابق في حالين مترادفين في الجملة الاكية حال لا يغير واحد وان كان ضميما الا ان
تقديم المال المزدرة هو ان امره على ما صرح به المفسر في شرح القرآن في الزيادة ويشهد بقوله الله يتبدل
سالم بركه تعظيم وتبجيل في يليق ان ينتفيق والاشارة لانه عطف الميب على السيب في
هم المؤمنون آدم فيعمل به او بركه صحة صلا الله عليه وسلم وابن زمر في خلافة الخلفاء رضي الله عنهم مع انه ليس

اشارة الى اجاب اخرون
ان حقيقة المراد من الجواب
الشديد فانهم شكوا

ليس بصحى به وقوله مع الايمان اعتزاز منه ولم يكتف به ثلاثين المرة فلا استند تذكره وتذكر مثل ما قاله الجلال الجاهل
ان الصحابة من اجمع مؤمنوا بحمد الله عليه وسلم عاوين الاسلام ق اس سبب التصديق ان نسبة مجاهد به النبي
صلى الله عليه وسلم الا انه مطابق للواقع وتقر عليه من التحقيق بصددها كما مر فالباء هنا ايقه للمسيبة
والمراد بالتحقيق الايقان بمجاهد به النبي صلى الله عليه وسلم ق اما ان يذكر اى حقيقة او كل الشئ ما اذا كان
المضاف اليه مقورا فانها م عربية ايقه هرج به صاحب من المحتاج ق نسيانها النس بالكره وقد
ينفع اما بغير ماض او بغير ما تليق المروية من فقرة اعتزالها كذا القاموس نسي الاول نسيانها تأكيد وعما
الثلاث صفة والخطام من عا هذف او او التبيين اى كشي نسي ق او تلك الالفاظ فكم قوله الا ان فان لا
الاشارة الى اى او لا انفصال الحقيقة والا يلزم الجي بين الحقيقة والجواز او احتمال التكرار في النفي
تدبر ق سرعان كان التسمية متعلقة بالشئين ق عا المبالغة في الاسناد يجوز في الطابع والا
فهم من قبيل ذكر الحال واردة الحل اعني الذهن ق عن نفس الاعتقادات اتم الثلاث الاضافات بيانها
الاولى المراد بالاعتقادات المتعددة لا التصديقات او كذا المراد بالتأييد التصديق والافا
لاضافة لامية من قبيل اضافة المعلق بالنسب الى المعلق بالكره ان التأييد هي عمدة بمعنى النسبة التا
الجزئية والاسلام بمعنى التصديق فالمراد بالنسب لا التصديق ويجوز ان ينسب الخطام عا هذف المضاف
اس عتايده اهل الاسلام ق الاعتقادات الظن ان مرادها المعنى المصدري والا ينبغي ان يقرض للنسب
الاسلام عبارة عن مجرد التصديق بالظن واما المعنى كونه بمعنى المصطلح المتعددة فينبغي واجب كونه
منه جازيا للاسلام ق في الاسناد وعما الاول مجاز مرسل ق او موصوفة او فكرة تامة عا بقاء قوله
نينا بعد ثلثة اوجه اذ عا تقدير المضاف ما فيها ذكره لا يصح النعت في ابعده تدبر ق من التوثيق
من قبيل معيهم من اليم عا عتيدهم وكذا قوله من التأييد ق اى ما يثبت منه ان العوام اعلم انه

(٢١)

فلما بالخطام الكثرة اى غشيم مالا
هو من مذهب العلم الى تستلزم
اصحابه من البحر مدارك
من جهة تسليم البيان على الحقيقة
نظم

كذلك في علم ق و ر باللفظ المعاني أو العلم انه اراد بالمعاني المحصورة المعبر عنها باللفظ المحصور فيقول
اللفظ عبارة عن علم عند العالم من المائل ومنه المبادئ التصورية والتفصيلية وتحقق ان يكون المراد
بالمعاني مجموع المسائل او العقود المستدلا بها مع المبادئ عين حيث لم يذكر اللفظ بهذا المعنى في
التفصيل كلفظ كلامه على الاول بنوعه بالمعاني لا لاشارة الى احتمال كتابه على امثلة المسائل والآلية
تلك المعاني لا لفظه بل ببيان جميع المسائل وقس عليه هذا فيما وجد ان كان المراد من اللفظ العلم بجميع
المسائل في بيان هذه الآيات كلام المصنف ان يقول في تحرير هذه المعاني والتفصيل اي تفصيل الوجه الاول
مع الوجود الا فرق او التفويض لا يقع انه او لان العلم الاول عبارة عن التفويض او احد المعنيين الا
فحينئذ يمكن ان يكون العلم بمعنى قوله هذا غاية ترتيب الكلام عبارة عنه مع ان المذكور سابقا ان هذا ما
الا المستبعد الحاضر في ذهن من اللفظ والمعاد العبد في ترتيبه لا يقع ولا كنه تقديره بل من البيان والتحصيل
والحصول فيما اراد ان المراد بالعلم الاول المعاني وباللفظ تفصيل المسائل او العلم العام فتدبر في او الحصول
هذا مشعر بان كل موضع يقع فيه تقدير التحصيل يقع تقدير الحصول اليه ق ان لان الكتاب وان كان وكذا قوله
في المقدمة التي هي جزء من صريح في ان مراده بالمقدمة مقدمة الكتاب فلا يتوجه عليه انه يمكن الكتاب بغير
من معانيه ايا كان ولا يمكن المقدمة بذلك المعنى بل يمكن بمعنى معرفة الرسم والتقدير بالغاية والموضوع
تأمل الكلام اللطيف في عام المقصود اي امام فائز ق بها اي جعلها ق بموجب الاطلاع اي اوراقها
تصور اذ تصديقا في هو الصورة الى اصله اي ان كان من مقولة الكيف واستقاس ذهن بالصورة
ان كان من مقولة الانفصال او تعلق ذهن بالصورة ان كان من مقولة الاضام ق على ما قيل بهذا
هو المختار عند المصنف حيث قال في القسم الثاني اليه لا يصدق كوصفه واصل العاقل تبديله بان تصديق
كل احد بان وجوده معلوم ضروري وهذا التقدير متوقف على تصوراته منها تصور العلم فليس بغيرها

اشارة الى الجواب وهو ان
قسم الاول لا بالمسائل
بالنسبة اليه فكل ما قاله هذا
لانه هو العلم او بالمكن
تأمل
قسم الاول هو بغيره
لفظ الاول هو السائل

بدريها واجيب بان التصديق يتوقف على مقصور طريف بالوجه واما بالكتب فلاق ان كان افعانا اى صورة ما
 ملحة عن النسبة في العقل من حيث انها مطابقة للواقع في الجزئية ان كان الجزئية بمعنى القضية فالنسبة من
 نسبة الجزء الى الكل في النتيجة نسبة العام الى الخاص او البتة بمعنى الانفراد اى اتحاد الجول مع الموضوع
 على رأى الشئ وبمعنى مطابقة نسبة بين بين للواقع في الحكم دون ادنى من التصديق بطلما بمعنى انه
 ويركب من الاجزاء الغير الجولية وان تتركب من الاجزاء الجولية نسبة الجنس والفصل في اعتبار هذه نسبة
 ماء وكلاء اعتبار مذهب الحكماء حيث حمل الازعاج والحكم على العلم اشارة الى انه ليس بمقولة الذهن كما
 هو مذهب المتأخرين من المناطقة وقام بمسألة ان يكون من مقولة الفعل والتلفيد باعتبار تفصيل
 الذى هو اختيارى والام مقصور اى ان لم يكن العلم افعانا للنسبة سواء لم يكن هناك نسبة او كانت ولكن
 ادركت باوراك غير افعانا في الامور مقولة اخرى بان المتعلقة بالامور المتعددة سواء كان بدو
 النسبة او معها او لا وكانت لا اوراك واحدة فكيف يصح على العلم الثاني مع ان الوحدة مبنية في الحكم اجيب
 عن المثل بان المعبر فيه الوحدة النوعية فلا ينافيها التعدد الشخفي وقد يجاب عن الثانية بان المتعلق
 بها اذ لا واحد بالشخص من حيث فصلها الوحدة بحيث صار الجوع مركبا مخصوصا تال في كلامه وصيغه
 اشارة الى ان قوله الظروف والاكتساب بالنظر مبنية على تقديم العطف على الربط في قهر من الضرورة
 وهو الحصول بلا فخر تصورتي في وقفا وهو الحصول بالنظر التصوري لاق هذه القسمة لا لقسمة السابقة
 في بدريه بآهت انتقام التصوري الى الضرورية والنظرية لان تمام التصديق الربا سلمه بخلاف
 انتقام الاول الى الضرورية والكتب والاذهاب الامام الرضى الى ان بعض التصورات بعد ما يرى
 بعضها مستع الاكتساب مستل لا بقياس مستقيم مؤلف من متصلة ذات جزئين ومنه هلينة فهو ان
 ية المطلوب النظري اما مشوربه واما غير مشوربه وكل مشوربه يحتمل طلبه ولعل غير مشوربه يتبع

مذهب الحكماء لا يدل

لا في صريحا مرادها ايضا
 ان بالنسبة انتقام التصوري
 لتصديق فانهم

ولكن غير متصور يتبع طلبه فالطلب التصوري يتبع تصور ق أي النظر بوجه هذا فظهر ان
النظر هو الحركة الاولى لاجمع الحركات كما مذهب المتقدمين ولا ترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو مذهب
سبب المتأخرين ولا الامور المرتبة كما هو عند الامام الرازي فلا بد ان يسند اضراب الحس الى القصد
ق منها الحركة بهذا الحرز لو وجب انما يجيب لو كان الاطلاق على اليقين لا الاطلاق على مظهر الادراك من
اوضاع هذا الشيء اما لو كان اطلاقا لغويا او من اوضاع نحن افر فلا قاله عظم ق عن احتمال وان كان
الجواب بان احتمال عدم وجود الترتيب جائز وهناك قد بدت اذا المعلوم سابقا من نظام المعرفة
العلم بجميع مظهر الادراك ق المشترك بين مظهر الادراك الشامل للتصور والتصديق باقائه وبيان
ايتيى ق في الترتيب قد يقال كما ان العلم مشترك لفظا لظهور الجهل فتوكلت فائدة العدول الترتيب
احتمال اللفظ المشترك لوجب العدول عن لفظ الجهل الى لفظ العلم على الوجه الاشرف على الحق ق طلبه
بيان للواقع ق مقدمات اثنتان منها اعلم الاولين بغيرية ان في هذه النظرية فانها نظرية ق الثانية
ان فلا آه وهذه في قوة مقدمات احدى ان فلا منها فيزيروا ونظري في الثانية ان النظرى يحصل
الغورس فانبات الاضيق حقيقة باربعة مقدمات بل فيسها ان بداهة العقل غير كافية لمعرفة
الحقائق الفكرية اما ان يحصل لان هذه من الحصول والثاني من التحصيل ولذا لم يقل او بالتطرق بان قاله
الاولى بتمامه ق نعم العاصم القانون والمراعات شرط في الاستساو مجازا وركبة شارة بشدة الاضيق
ولا الشرط ق عن الخطأ مائة او صورة في الفكر الجزئي المنفرد تحت موضوع تلك التوازي تدبر ق علم
من العالم بجميع مظهر الادراك ليشمل تصور الرسم والتصديق بالاضيق ق امرا في الجسم واضيق
السا في لانه ادركها اني علم ق الثلاثة التي هي مدركات قوله القدمية او مقدمات الكتاب ق صحة
بيانها استاذركها تصورا او تصديقا والامر وهو موضوع الموضوع ق وهو ان التصديق بوضعية

عية انه في الغير مفهوم وهو المفهوم ان التصديق بوجوب انه في موضوع العلم انما عرف نظم الموضوع كونه مفهوم
 عنان موضوع المطلق مفهوم موقوف عليه للتصديق وتلزم القضية الحاصلة من طرية التعريف الطرية المنطوق والتكلم هو المفهوم بمعنى
 قولنا العلوم المفهوم والتصور مفهوم ما يوجد في المطلق عن عوارض الذاتية فيحصل قياسه الشكل الاول مفهوم
 لذلك التصديق مفهوم عن عوارضه ان لا علة ذاتية مفهوم الذاتية ان لا الغريبة مفهوم والاولاد بالذات ان لا يكون
 واسطة في العرف مفهوم سواء وجدت واسطة او لا لالواسطة في الاثبات مفهوم من حيث التسمية مفهوم
 في امر او جزاً او فارقاً في الحمل او في الوجود مفهوم يشمل التعريف اللون اللاحق للجسم بواسطة مفهوم الطي الما
 ين له في الحمل مفهوم هو الموقوف مفهوم هو الموقوف مفهوم على الاتصال بالكنة في تارة ان مفهوم
 التبركيب مفهوم موقوف عليه الاتصال مفهوم من حيث انه يوصل الى مفهوم حيث انه يستند للاتصال مفهوم
 ان الاتصال مفهوم محمول مفهوم على مفهوم قيد الموضوع مفهوم لا يوصل او يوصل لكن لا من تلك مفهوم الجينية مفهوم
 حيث انه موجود في الذهن مفهوم وان في الذهن مطابق لما في الخارج مفهوم اولاد لا غير ذلك مفهوم لا يوصل مفهوم
 اصلاً كمال الشئ او اتصالاً قريباً كما في الحليات مفهوم لا يوصل عنه مفهوم ان اتصالاً او بالنظر مفهوم
 وان بحث عنه بالنظر مفهوم ان يستند لان يوصل مفهوم لا يوصل مفهوم اتصالاً قريباً او لا
 يمكن ان يجعل صفوى قياس مفهوم من حيث انهما تهو على ما قاله عبيد طرفة مفهوم والمرد بالحيثية مفهوم
 هو بالاشكال مفهوم بكيف اعني الهيئة مفهوم التي بها يحصل الحد او الرسم مفهوم بالفعول مفهوم التي بها يحصل الاشكال مفهوم
 رتبة وغيرها ذكر في ذكر اشارته مفهوم انما ينبغي قيد الموضوع مفهوم ان اتصالاً او الاتصال مفهوم وليس بيان مفهوم
 عنه مفهوم ان الاتصال مفهوم فالتفاني على قوله من مفهوم انه مفقوف مفهوم والتقدير مفهوم ان الاتصال مفهوم
 والجهة مفهوم انما هو في التعريف مفهوم انما مباديه مفهوم ان البحث عن مفهوم انما هو في التعريف مفهوم
 الرسم مفهوم انما هو في التعريف مفهوم انما هو في التعريف مفهوم انما هو في التعريف مفهوم

فالتقدير للاتصال
 بالاطلاق والاحوال
 بالافعال

لا يقتضي ان الرد بالحد التوفيق لما في الما
 لا يقتضي الرسم فانهم

بين عدم استلزام النفي للاستلزام وبالعكس مع ان بينهما فرقاً تاماً قبل ولولم كان له شروع فيما لم يتصرف له
لحقه لظهور معنى مطابقاً مركب لا لازم لم لا عطفياً ولا عطفياً ^{مركباً} قسماً لطائفة قسماً للمركب انما يتحقق
بعد تحقق آه اللفظ واصل المعنى والدلالة والقصد ^ق فالأجزاء من الأجزاء الغير المتكافئة وان كان له جزء من
الأجزاء المتكافئة من الجنس والعرض قوله للفظ الأول لم تأمل سوء لم يكن لمعناه جزء الغير وكان له جزء من هذه
شما من معناه ان المقصود سوء لم يكن لمعناه الغير المتكافئة وكان في لفظ الدرس الثاني وسوء لم يكن
لفظه جزء وكان ^{الجزء} قسماً للفظ الأول لجزءه ^{الجزء} قسماً لمعناه كزبد اس معناه الحق سوء ^{الجزء} قسماً على المعنى الغير المتكافئة ^{الجزء} قسماً
الثاني اولاً قيل ان هذا مجرد افتعال عطف ان اعتبر وضع الحروف بألف الأعداد كما اعتبره في كتاب الجمل وأوجب
بان ذلك مختص باللغة العربية والمنطق لا يبحث عن اللفظ طبع وجه ليشمل سائر اللغات ولو لم يعدم
اختصاصها بها فنقول بهذا القسم مقصور فيما عهد الحروف التي بنيت والعشرين المشتقة من اللان الفارس واليونان
والهند وغيرها لا يقع المراد بالقصد الى ^{الجزء} قسماً قسماً في موضع اللغوي لاننا نقول في المصطلحات فترده
ق اس في الدلالة على معناه ان المطابقة او التوافق في بعض الافعال الناقصة اذ لا ان معناه المطابقة غير
مستقلة فكل معناه التوافق فان صار مثلاً يدل على انتقال مخصوص بغيره حيث انه صالة بين الحكم وغير
الحكم محكوم به فترد فلفظه في الاداة عندهم فانه قيل انها وان لم يكن مستقلة باعتبار الحديث كما
نسب الا انها مستقلة باعتبار الزمان قلنا ان الزمان المعتبر في المقيد الحيشية وتابع لها فهو كالتبعية في
عدم الاستقلال صريح به علم قسماً بغيره لم يبق في ^{الدلالة} مع ان الرتبة مستقلة في الدلالة ^{الدلالة} قسماً لان تلك
الهيئة انما تأتي دالة بشرط تفتقرها في مادة موضوعية متصرف فيها فلما دالة ^{الدلالة} قسماً في الجملة قاله عبيد
ق لكن بشرط ذلك قال لفظه في الدلالة بغيره ولم يبق في ^{الدلالة} مع ان الدال هو اللفظ ق
بل قد حقق لما في قوله لا يجوز ان ^{الدلالة} قسماً التسمية دون الانقسام ^{الدلالة} قسماً في قوله بل قد حقق ^{الدلالة} قسماً ان في بعضها

معيهما بين ان الكلية والجزئية من صفات العلم حقيقة فاذ لم يتصف بهما المعنى لم يتصف بهما اللفظ فجاء الاستدلال
والمنقولية والكلية حقيقة ومجازا فانها من احوال اللفاظ حقيقة فليكن كل من النسب والوحد مشتركا ومنفردا
حقيقة ومجازا وتساؤل كان وجه الثاني بالانقضاء اما الانقضاء الجلي والنسب اعني الانقضاء المطاوع للكلية
واما الانقضاء للنسب الامر فان كان المراد الاول فظهر ان معنيهما لا يتصفان بهما والا يلزم ان يكونا حكوما
عليهما بالكلية والجزئية لكن يرد ان الانقضاء لا يلزم الا بالكلية والجزئية لا يتوقف على الانقضاء الجلي وان كان المراد الثاني
فرد ان معنيهما وان لم يتصف بالكلية والجزئية لكن الكلية عبارة عن اطلاق الحق على كثيرين ولا هل في معنى
النسب والوحد كذا لا يتم عدم انقضاءها بالجزئية واما بدون تشخيص وضعها سواء لم يكن له تشخيص او كان كذا لا
وضعها كاسماء الاشارة على رأى المفسر في لا يسمي على ما قد ثبت لا معنى واحد اعني المفهوم الحق الموضوع له
منه من التوطئة او لا مستقرا اعني المفهوم الحق والمادة كانت في الحقيقة والجزئية والوحد او يستعمل فيه قلنا المراد
بالموضوع له المعنى العام للموضوع فهو كالاشارة على معنى الحقيقة اذ يتوقف وجود الموضوع له الحقيقة والجزئية
منه متكررة المعنى او الى الموضوع له او واحد من الجزئيات فمنه متحدة المعنى فمفيدة وضعا محتاجا اليه واقسام
متكررة المعنى الا ان يقع بالاشتراك في خبر وان كثر على نسبه ليس فيها لفظ معناه او بان تكثر امامه ان
لظهر مقام المفهوم ان هذا المعنى غير المعنى السابق على نسبه فيها وذلك في بعض نواحيه فيبحث لانه ان
اورد اننا دلفة بالقياس لا الموضوع له والجزئيات فالموضوع له ليس مستقلا فيه وان اردوا انها
دلفة بالقياس لا الجزئيات فقط ثم فان المراد من متكررة المعنى ان لا يكتفى لتلك المعاني دلفة في مادة واحدة
مادة على ان تكثر منها لا ينافي قياسها الى معنى واحد فاذا اتيسر الى معنى واحد يكتفى من فهم معنى المعنى
يحتاجه لا قيد وضعا الا ان يقع ان المراد باق المعنى القادح في الواقع لا يجب الاعتبار بغيره ان لا يكتفى
المعنى باعتبار نسبه من صائبه متوطئا ولا شكلا وان لا يكتفى الاعلام المشتركة ودلفة في العلم

ق و ليرجم بقيد ان الحد فلاحا هه هه مشربان قيد وضعاً محتاج اليه على الاول مع انه ليس كذا لأن قوله مع فسخ
 للحد هه محتاج الى المنة الذي بمعنى الموضوع له فليقتضيه اسماء الاشارة على رأى الحق عن تعريف العلم بدون ذكر ضما
 ناصق اى يلقى الاول يكن وكذا في الآن ق بالزيادة هه الكليات ق وبالشد في الكينية ق معناه المستعمل
 اختيار للمنة في التميم بمعنى المستعمل فيه مع يلقى اسم الاشارة على رأى الحق وهذا في متكر المنة وفيه انما لا تدخل في
 شيء من اقسام متكر المنة على ما فصلناه ق ابتداء اقتراز عن المنقول ق بوضع على هذه اقتراز عن اسم الاشارة
 على مذهب غير الحق واسماء الاجناس على رأى من قال بوضعها للجزيئات ق فلاحا هه اشارة الى التبع ليس متورها
 الا المقيد ق لو اريد على سبيل من الخلو او لغيره لاجمع كما في المنقول ق اى ما يحصل اى من حيث انه حاصل في العقل ق
 عند العقل اى بمجرد حصوله عند العقل ق ثم لم يسم السام ق وعقد من التكلم ق اى لم يمتنع في التفسير ف
 شدة اقترازها ان الامكان ليس بمعنى الامكان العام مطر فح يلزم ثلثه شيئا او متسع الافراد ق به ولا يمتنع
 الامكان الخاص مع يلزم ثلثه شيئا ق اى الواجب تسم الامكان الخاص بجمع الامكان العام المقيد بها
 الوجود والاخرى ان الامكان لكونه بمعنى عدم الامتناع فيقدر رفع الالجاب الى لا يرد ان الواجب ليس جميع
 افراده ممكنة ق ولم توجد هه عدم السبب في صورة سبب العموم ق مذهب الحق رائى اثنين القائمين هه
 بقوم العالم دون النشأ لا الاخرتين القائمين بالنشأ ق اى كل طليعين سرورانا وهورتين او عديتين
 او احدى وهورتيا والافر عديتا ق للابيع اى لمجيب النوع او الجنس الاول في الاولين والنشأ في الثانيين
 ق الصدق الكلى الاول اما ان يلقى الصدق الكلى من ابي ب الافراقة او الاطلاق الصدق الكلى من احد ابي هه
 نبين مدعى عامة ق مبرج مصور مبرج والآفاق ثمة فبان طليان بدون ذكر الى ق الى موهبتين اى هه
 هاتين اذ طلائع في المفردات واما التساوي بين النشأ فبان الى موهبتين شرطين طليان وعلمية نفس
 ق طليان مطلقين عامتين فالنائم والسيظ متساويان ق طليان طليان والحق لا ضروريين ببح

اولا يصدق السبب الضرورى بين الفلك والساكن مع انهما متباينان فلهذا في السبب الدائم لا يشيخ من
 لشك بالساكن دائما لا العكس وبوجه مظهر عامة وسالمة ونعمة وجزئية مظهر وسالمة ونعمة
 يكتفى بالساكنين الجزئيين لربانها في المتباينين ولا بالمظهرية الجزئية وهذا لم يقل الا موصفين وسالمة
 جزئية لربانها في العموم المظهر والاول موصفين وسالمة جزئية لعدم الحاجة الى اعتبار الفرق في اساطير
 صدق لم يقل لان ما صدق عليه الخ كما في عبارة غيره لثلاثتهم المصادرة ونحوها الى تعلق في حد
 الشيفتين اى كل من احدى مظهرين انما جاز في العموم المظهر لثلاثتهم صدق عليه الا ان صدق عليه الحيوان
 ولا شئ اجتماع اقام وليس المقدم الرافعة اعني لكن صدق مع عين الاخرى كل مقامها في صدق هذا كمال
 النتيجة والكبرى اعني ولو صدق مع عين الاخرى لصدق في عين الاخرى مع عين الاول مع مقدمة النتيجة اعني ولو
 صدق احدى ابدون الاخر مطوية فهذا القياس اقترانه مع شرطيين وقوله وهذا يرفع احدى
 لتال النتيجة منكم المجموع قياسا مكملا من اقترانه في شئ واحد صدق عليه اى بالنسبة وليس لهما اى رعا
 في فلا لصدق اى لا لولا ذلك لصدق فيقيض الا مع بدون فيقيض الا على ولو صدق فيقيض اى فالشك
 مطوية فلهذا الكبرى تنتج لولا ذلك لصدق فيقيض الا مع عين الاخرى فاذا لم اليه قولنا لكن صدق
 فيقيض الا مع عين الاخرى بطل ثبت المطلوب فالجوع قياس الحلقى واللا ابيض فاللاحيوان
 واللا ابيض اذا اعتبر من حيث انهما عينان يقي ان النسبة بينهما في العموم من وجه او من حيث انهما
 فيقيضان فالتباين الجزئي ومن وجه لتصادمهما في الحجر الاكود والامراق الاول في الثلج والفرق الثاني
 في الفرس الاكود فان بينهما مادة الاجتماع الفرس مادة افتراق الاول افراد الانسان مادة
 افتراق الثاني الجماد ومباينة كلية فاللاحيوان والفرق اذ الوصفان من حيث انهما عينان يقي
 ان النسبة بينهما التباين الخ ومنه حيث انهما فيقيضان فالتباين الجزئي ولا لوجوده ولا لوجوده

له مادة كائن بين العيينات اتصال حقيقة فان بين تقييدها تبايناً طلياً فمن العدم وذلك في مادة يعبر بين
العيينات منهما منع الجمع في قياسه الى القطع ايها ان تقييد التباينين في غير خصوص فردية اي خصوص
بأحد فردية بل من حيث انه شامل لهما ويطبق ان بالاشتراك اللغوي في الاخص من قبيل وليست باللا
كثيرهم مع في مفهوم كما ذكنا او عرفت فلا يرد ان اللغوي جزئاً حقيقة وليس مندرجات ذكنا في صدقاً طلياً
افراز عن الاخص من وجه وقوله لا يصدق افراز عن المساو في الاضارة الذي هو المردود في ومنه يعلم
وفي شيء وهو ان السائل علم هذه الاعية في قوله وهو انكم كما يشعر به عبارة السوال في اي التليات
التي بين ان التليات هي التي الاضارة الحقيقية والافراز اعم من الاول مطر في اوجه الخارج لنا الخلق لا اجمي
في لا افرازه لم يقل الى جميع افرازه لشيء في الجسدي الحيوان بالسطر الاخص في النوع فانه وان لم يكن عين
حقيقة جميع افرازه لكنه عين حقيقة افرازه التي هي المحصى فهو بالنسبة الى النوع الحقيقة اي الغير المفروضة
وليس المراد بها ما يقابل المحصى في بعض آخر ان بعض من الافراد مبين لذلك الفرد في النوع ان بعض
كان فيكون امر واحد تمام المشترك بين شيء من تلك الافراد وبين فرد ما وجزء تمام المشترك بين ذلك
الشيء وبين شيء آخر كالجسم فانه تمام المشترك بين زيد وبين هر خصوص وجزء تمام المشترك بين زيد وبين
شجر خصوص او بين فرس خصوص في الا انه بان لا يكون مشتركاً بين فرد نوع وفرد آخر مبين لذلك النوع
اصلاً كانه فصول الانواع او يكون مشتركاً بينهما ولا يكون تمام المشترك كفصول الانسان في ذوات باله
الاعم في حقيقة جنسية او نوعية في تمام الحقيقة اي تمام الحاشية الجلية او المفصلة كما يظهر في ان
واحد طلياً او جزئياً في الحقيقة به سواء كان الاخصاص بسبب السؤل اذ كان النوع جواباً او بحقيقة
كما اذ كان المد جواباً في شعبة هو صنفياً في طرية اي مفهوم طلياً سواء كان نوعاً او جنساً قريباً او بعيداً
في امور طلية او جزئية على سبيل منع الخلق لكل واحد اشارة الى ان اللغوي طلام المقتر افراز لا يجمع

وهو لا يكون خارجاً
سواء كان عيناً لهما او
جزئاً لا باله الاخص
وهو ما يكون مشوباً بال
الذات للخلق في النوع
تاملاً

(٢٤)

والاول مثل ما نرى في الجنس القريب بالجنس البعيد وجامعية تسمى الجنس البعيد اذ لا يشمل شيئا منه افراده
 قد من اللاهيات شارة لا ان الموصوف الماركة في علم الحق الماهيات لا الاثر في ما هي نوع في الجوهر
 نوع من قلة لا محالة تمام الحقيقة المختصة او المشتركة لا فصل في الشفاعة يتفهم الله للعقل والماهيات واما
 لغير العام لمزجها بالقياس لا في اعم في جوب ما هو ايقم بخلاف الشخص والعقل فانهما لا يفرقان الا بالما
 يسمي بالعلم الذي ذكره قد حقيقيا مندرجا في اعم من النقطة في سبط او مركبا من امرين متساويين قد يسمي
 وناقشة تارة قريبا في جوب ما هو بيان للواقع في طرف الجسم في التبعي لا الطبيعي في عرض نفس قد لا يقبل
 لفظة مجزئة الكم فانه يقتضي القسمة قوله اصلا اى لا باعتبار ذاته ولا باعتبار امر اخر مجزئ الكيف فانه يقبل القسمة
 باعتبار الحمل في الاعراض النسبية السبعة وافلحة في التعريف في الاول ان يقول لا يقبل القسمة ولا النسبة
 موزر قد لا نفس من يصدق عليه النوع الاضافي في لائق هذا القياس ولا يجوز لها اى غير محمول في الجنس
 اى الجنس الطبيعي حيث انه مروض للجنس المنطقي ليس منزه خارجيا وفاقا اصلا او المروان الجنس الطبيعي في
 قطع النظر عن تلك الحقيقة ليس منزه خارجيا متاز في الحس وفاقا والا فاقبى منزه خارجي عنده من قال بوجوده
 الطبايع في من الا اعتبار المكون في منزه عفا غير محمول في نوع الانواع الاضافية في المجرى العالي او
 رجع لا العالي والسافل من كل من السليين فان السافل من الانساق متروك بقرينة سافل الانواع
 والعالي من الانواع متروك بقرينة عالي الانساق على صفة الاعتبار في الانواع العالي والنسبة بين
 ان نوع العالي والجنس المتوسط عموم ومفصوص مطلق مادة الاجتماع الجسم والافراق الجسم الثاني في النوع
 متوسط مطلق والنسبة بينه وبين الجنس السافل العموم المطلق مادة الاجتماع الحيوان مادة الافراق الجسم الثالث
 والنسبة بين المتوسطين العموم من وجه مادة الاجتماع الجسم الثاني مادة الافراق الجنس المتوسط الجسم مادة
 افراق النوع المتوسط الحيوان في الجنس المتوسط لا العقل اذ لان تمام المشترك بين المقول ولان المتوسط

الجوهر عرضا ما و النسخ المكون كالنقل الذكائي عين حقيقة العقول بان كان تحت افراد النوع وكان الجوهر
هو هذا و هو البعيد اقول تعريف البعيد اعني ما يميز الشيء عن المراتب في الجنس البعيد ليس ما نفا ولا
ما صا ان لم يميز قيد ^{بعض} فقط مرتين اما الاول فلان الناطق يميز الماهية عن جميع المراتب في الجنس
البعيد كما يميزها عن المراتب في القريب فلا بد منه قيد فقط قيد التميز فالنسخ ما يحصل به ذلك التميز
دون تميز افراد النوع عن المراتب في الجنس القريب واما الثاني فلان الحاس لا يميز الاثنا عن
جميع المراتب في الجنس البعيد اذ في المراتب في الجنس القريب والجنس مثلا فلا بد منه قيد فقط مرة اخرى
قيد الجنس البعيد و ما يميز الشيء اى ^{بعض} ما يميزها او عرضيا و ما يميزها اى ^{بعض} ما يميزها او الجوهر و ما يميزها اى ^{بعض} ما يميزها او عرضيا
و ما يميزها اى ^{بعض} ما يميزها او عينا و ما يميزها اى ^{بعض} ما يميزها او عينا و ما يميزها اى ^{بعض} ما يميزها او عينا
نسخ هذا او هذا او هذا او هذا و سلكه اقول بغير هذا لا العقل بعدم بقاء اى على معناه اللغوي
قد بين ان نسخ يخرج الحد والجنس بتحديد القول بكونه جواب اى شيء في ذاته اذ لا يمكن هذا فيه على ذلك
لتفريقه فيما يمكن ان يقع ان ارد انه لا يجوز السؤال عنه الا بعد ذلك العلم فنوع لم لا يجوز ان يسأل
عنه بعد العلم بان شيء مثلا او ان المنة ^{بعض} ذلك فغير مقيد فانهم قد لا لا جنس له كالا جناس العامة و
الا النوع الحقيقة اى مواد افتراق الحقيقة عن الاضافات ^{بعض} لا فصل له بان يكون بسيطا و اذ على ^{بعض} اى
اى تصورنا قد لا جنس قريبا كان او بعيدا و ما يميزه في الجملة قد اى شيء اى مثلا يجوز ان يكون او لا
هم هو في ذاته مع الاول لا يجوز الجواب بالجم ولا بالجنس الثاني ولا بالحيوان و في الثاني لا يجوز بالجواب القابل للابتن
الثالث ولا بالافيرين لا شئ لى منها على ما هو معلوم عند السائل و في التعريف اى قول السائل قد
عن الجنس المعلوم فمع هذا ينبغي ان يكون ما اضيف اليه كلمة اى هو الجنس المعلوم لا غير كالا ناطق و كالا حاس
بالنسبة الى الحيوان حيث يميزه عن المراتب في الجنس القريب و هو الجنس الثاني قد حيث يميزه استبدال

(٣٢)

به وجود المدعى وجود الحدود في المثال القريب كما يميزه عن الكائنات في الجنس البسيط البسيط
 والامانة الجنس والنوع وعندها اي عن الكائنات فيكون يحصل كما ان يميز قوتها من انفسها
 لان المقوم عند الجنس يعني الميز على ما صرح به في قوله الآن فيكون جزء من هذا الجنس وهو من المقوم في الناطق
 من حيث الوجود في الناطق من حيث العدم فيحصل قوتها من اى بلا واسطة او بواسطة في الساقط
 في المثال جزء الساقط ينتج ان مقوم العال جزء من الساقط في مقوم العال ينتج لقياس مولف من ا
 لنتيجة اللازمة والمقدمة الاصلية في مطلق تفريع من مجموع ما قبل ثم وعد قوله فان الناطق فصل متسا
 للغير الساقط في المثال اي النوع العالي اعلم ان مقوم الشيء في ذاته يميزه انما او ناقصا ومقسم الشيء
 فاصلة غير شاملة له كما ان ذلك الشيء عرض عام له في قسم الساقط من بلا واسطة او بواسطة كالناطق و
 الحاس للمفسرين للجم النامي من الاول بالواسطة والثاني بلا واسطة في قسم العال من بواسطة في مثال الساقط
 شارة الكبرى قياس الكاوت فيحصل انما في النتيجة الاخرى والاسم يخرج الجنس عن التفرقة
 شاملة سواء كانت شاملة لجميع الاوقات ايها كمال الله او لا لامتس الحيوان في غير شاملة سواء كانت متسا
 لا لروى او لا كمال في مخرجه فاصلة النوع من شاملة له او غير شاملة للجنس في المثالين في فاصلة الجنس
 من فقط في سبيل المثال ان انتفاءه عن موصوفه وسلبه عنه لا يمنع وجوده بدون فلا يرد ان التوفيق
 لا يشمل المرض العام اللازم في اوله ووقوع الانفعال الا ولم يقع اصلا بل امكن في هذا الشيء الملزم
 في الخارج اي وجد بالوجود الاصيل في ذاته اي وجد بالوجود الظاهر في هذا اللازم اي وبيد
 الشيء الملزم متصف به اتصافا استلزاميا اذ لو لم الماهية امور اعتبارية في ثابته وجودا اصيليا
 في مقولنا انما اعلم ان اللازم الذي لم يمان احد هما ما يمكن عارضا للشيء لكن باعتبار ان الوجود
 الذي هو طرف لا تقاسم به وثانيهما ما يمكن ادراكه ملزوم بدون ادراكه والكنى الاول اعم من الثاني

الثاني وتكمي المعقولات الثانية لحوائج ذهنية انما هو بالمعنى الاول كما لا يخفى والاول ينقسم الى البين وغير البين باحوال
لمعينين فبالحال الثاني فانه يتبين بالمعنى الافضل ليس الا نتم ادو بالنسبة الثالث المعنى الثاني ادو بالمعقولات الثانية
في الحوائج الخارجية ومنه ادو بالمعنى الاول ادو بها فيه قد هو اللازم الذي ينشأ هو اللازم الذي ينشأ الحقيقة الخارجية منه
ومنه اللزوم والنسبة من الاوليات وبهذا يظهر ان التمثيل بزوجية الاربعية تمثيل باللفظ اذ الحقيقة الخارجية
هنا من قضايا قياساتها معها فانهم في الاربعية اللزومية والزوجية اللازمة قد هو الذي لا يلزم في كل حين
ان الوساطة في الاثبات قد اسما يطلق على الطريق على المفردات الثلاثة اعني المنطق والطبيع والحق
بالاشتراك في اللفظ عند عدم والمعنوي عند عدم في لفظ الشيء فالاشارة لادوية قد من المذهبين في المذهب
الاول من قبيل نسبة الشيء الى طرفه وعلى الثاني من قبيل الشيء الى طرفه في صدقه في اللفظ النسب اس وفاقا
كان ان اللفظ اس مفهوم قد وطبعيا اس معروف عنه وعقليا الكبر منها كذا في مفهوم الانواع الخمسة في اللفظ
قد موجود اس في كل واحد من لا بشرط شيء اعني الانسان بشرط شيء لا شيء الاخر اعني بشرط لا شيء في الخارج
عين وجود افراد لا وجود ممتاز قام لا بول كان قوله ام لا صدقا بان لا يكون موجودا هلا وبان كان موجودا
وجود وجود ممتاز لا وجود افراد افرجه عنه فقال بل ليس اه قد جمهور الحكماء من المشايخ في الخارج
ولان مشتركين ما قد وفيه تاويل قيل وجهه ان الاتصاف المذكور والوجود في الالكنة المستندة انما يكون في الوجود
الا ان اللفظ الطبيعي واحد بالتحقق لا واحد بالنوع فليكن واحد بالنوع قد او بوجه والمقابلة بالنظر الى
الحق بالذات والآتي ينفرد تصور الشيء بالكنة ينفرد الامتياز عن جميع ماعده الا ان الحق بالذات في الاول لا
طلع على الكثرة في الثاني الامتياز عن جميع ماعده قد اعلم ان لا مظهر ولا مظهره ولا ان على العلية واعني
مظهر اس لازم وجه اذ قد مر في ان جاز فيه انه لو جاز افادة الافق التصور بالكنة او بوجه ينفرد عن جميع
ماعده يلزم ان يكون تعريف المظهر بما ذكره المصنف تعريفنا باللفظ في العيوب ما قاله علم ان اللفظ لا ينفرد
ما ينفرد على الشيء لا افادة تصور

(٣٦)

قد ان سأل متذوقه
ان ما ينفرد تصور الشيء
بالكنة ينفرد تصور الشيء
بغيره عما عداه فالتصديق
يا و المصنف لم يبدل العلم
تعالى بل ينفرد والجواب
ما ذكره

نقص الشيء ولا امتيازها كما اذا تصورت اشي بعد ما تصورت الحيوان الذي كنت بعدد تعريفه بالانسان
لكن لا يقع انه يلزم الدور في تصورته وفيه ناسخ في ان العيوب ان يقول كما اذا تصورت الحيوان بالانسان
الذي هو حيوان ناطق في واقعته على السبب في واقعته نظره في بقية هذا الوسم انما يعلم ان الانسان الاصح والاني
للافتى واما ان كان عيبا متلاقا بما قيل عليه اعتذاره عن تركه المصنف ذكر عدم صحة التعريف بالمجانين في متضمن
تفريع على جميع ما سبق لا من مجرد قوله وقد علم وهو ظاهر فيتم في شروعه في شرح المساو ومعرفة الواقع في التعريف
لا بد ان التعريف الملتزم لا المعتدل لا بد ان يشتمل على امره انما لا يدل على المدلول سوء احتمال مدلوله على
ذلك الامر احتمال الظل على الجزء او كان عيبا لا التعريف بالنقص وهذا هو هذا البيان اعلم في فصل التعريف بالانسان
بالنسبة الى المعرفة وان كان بعيدا بالنسبة الاخرى كالحساس بالنسبة الى الحيوان وفيه الجنس البعيد مثلا
بمعنى الفصل البعيد مع ان ظلام المصنف يشهد في فصل قريب ان اشتمل على المعرفة والمأهولة كما
يتبينه اطلاق المصنف فانها مع الفصل القريب هذا ما قد صرح به الشرح في قوله فلا فاللفظ بقاء
ولم يغيروا اسند عدم الاعتبار الى ان يخرج عن عهده في ما كانوا انهم من الاول المتأخرون في حق
من التعريف ان من كل جزوه اجزاء في كنه المعرفة ان في ذاته ذاتية وانفرادا عن غيره عام آخر في
الجميع خاصة بتعريفه قوله واما التعريف بجميع اموره فلا يرد ان الجنس مع الفصل البعيد كذا وان لا
فائدة في ذكره بعد شرط المساواة صدق في بعض المتأخرين فينبغي ان يقع ان مراد المصنف بالانسان
اعم من الخاصة المفردة والمركبة في المصنف الاصح انما هو عرض اخص بالنسبة الى المعرفة وانما كان
ذاتيا بالنسبة لا بعض الافراد لا ما هو عرضها بالنسبة الى جميع الافراد فيمثل تعريف الحيوان بالناطق
او الانسان متلاقا لكن المصنف اعتذر لتركه المصنف التعريف لهذا التعريف في زعمه انما
كرر الزعم ان من كل تعريف الصغر ان لا يعلم ان كل تعريف بالافضل تعريفه بالافضل لا يعلم انما

انما يتم بناء الدلائل الاعم فاما الدلائل الاخص لا لاجل الانسان ولا لاجل الحيوان والصانع فلهذا غير جائز ان يقال
 فكل من عرف الحقيقة كان استقصائية ومعرفة ان تصوره والدال على انه ان اراد به الدال بالمطابقة يخرج
 عنه الاتصال الناقصة او اعم منه ومنه الدال بالنسبة يفضل فيه ضرب في ضرب زيد مع انه لا يسهل رابطة تالف
 الى اللفظ حقيقة او هكذا ليس الحركات قد ان الرابطة زمانية او غيرهما قد غير مستقل واعترض بان الد
 الية على غير المستقل لا يكفي في التوادة لجواز كونه غير لفظي ومركبا ولا على المستقل اي في الحقيقة المستقلة
 غير زمانية تقوم بهذا مشربان الحركات الاعرابية ليست رابطة في لغة العرب الا ان يراد بقيامها مقام است
 واسمين هيرانيان في كل كلام سواء كان طرفاه موصوفين او لا في مجموعها لا يفي ان موافقة الفاعل للوصف افراد
 وتثنية وجمعا وتذكيرا وتماثلا تناووس على عدم كونها مستفاد من النسبة فالحق ان يقع ان المستفاد لفظا
 هو فقط وانما يطرد في كل مادة سواء كان موصوفا مفعولا او لا سواء كان مذكرا او لا فكلان لهذا انصرفا
 لفظا على استتار لفظ هو يتصور ان يوصف في اتصال النسبة او لا في مجموع ذلك الثبوت الذي هو
 الاتصال وبالنسب ان يوصف في النامات موصوفا وكذا في جمعا وتثنية فالاول حقيقة اي في الحقيقة
 المتصلة على الاول الى الجهة الحقيقة شخصية وعليه نفس وليس الاول وافواه عبارة عن الحقيقة ولذلك
 ينفي الاول والثانية قد هو كل اي كل الافراد لا يحد ولا في الحقيقة في شخصية عند جميع ومهملته عند
 علم وشخصية اذا وصل على المعرفة ومهملته اذا وصل على الفكرة على ما في بعض مواضع الامير ابو النجاشي قد هو بعض
 البعض الافراد واما البعض الاخر فالحقيقة المتصلة عليه مهملته وفما قد واحد واثنان وسائر اقسام
 العدد ولا واحد ولا اثنين ولا ثلثة ومخوفا في العلوم اسم في المسائل او في القياسات التي تنسج
 عليها المسائل قد اذ كل ما صدق الاول اي على صدق لكلا يتوهم المصادرة ثم ان يقال صدق الحكم على
 بعض افراده لزوما لكلا يتوهم ان الاستدلال بالاعم لان هذه الشرطية اعم من الاتفاقية واللازمية قد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسيطة قد علمت ان القضايا الحاصلة هنا ثمانية والفرق بين كل منها مع الآخر في غاية الموضوع الاتيين
السابعة المحصلة مع الموجبة المدولة المحل فان طلائعها مشتركة في عيان في واحد وقررتوا بينهما بفرق لفظي
وأقرت بينهما اما الاول فبما مر من اما الاول فبان الغالب في العدول مثل لا غير وفي السبب مثل ليس واما
الثاني فبان الربط في الاول مقدم على لفظ النفي نحو زيد يهول ليس بعالم وبالعكس في الثاني نحو زيد ليس
به عالم واما الثاني فبما مر من ايضا الاول ان الاول يحكم برابط السبب والثاني بسبب الربط الثاني
ان الاول لا يصدق الا في وجود الموضوع والثاني يصدق في عدمه قاي نسبة المحل الى الموضوع ان
النسبة الموجبة بالوجود والثاني على كونه في وجودها الا في كونه في نفس الامر في القضية المنظمة
او المعقولة وبان تلك كانت حصة يعبر بتكوين اقسام في اللفظ الذي مدلولها كينية واقعة
في نفس الامر بحسب الغرام فيتصور في الخلق الجمة للمادة في القضية الصادقة قاله عبد الحكيم والادل عليها
اي بالواسطة او اللفظ يدل على الصفة العينية وهي تدل على الكينية العينية في نفس الامر في الاصل
لهذا يحار أي المتأخرين واما على رأي القدماء القائلين بان المادة هي الوجوب والاشياء والامكان
والجدة هي ما يجتره المجر كينية او اللفظ يدل عليه سواء كان عين المادة او ام او اخص او بتلخيصه
فما لفة للمادة في القضية الصادقة وفي اللفظ الدال عليها اي على الكينية الثابتة في نفس الامر بحسب الغرام
لا يعني ان مدلوله الكينية المتصفة بالثبوت في نفس الامر في لو لم تكن ثابتة لم تكن اللفظ الدال عليها
ولا على الكينية الثابتة في نفس الامر لانه ينافي فيكون في القضية الجمة الملاحقة بل يعني انه يشتمل من ثبوت
تلك الكينية في نفس الامر سواء كانت ثابتة او لا وهذا المانع وان كان فلاق الفقه الا انه يجب المحل عليه
في وعنه الموضوع ان عني ذات الموضوع وعلى امد اي مشاعا على انه في الاول اي الاول في الوجوه
الادوية لا شئ الا في تلك النسبة من ثمة الانشاد في مادام انه في الاصل اي في الجدة في

الاصول في الثانية وفي
قوله الا في في الثاني
في الاولى ولا في في
وقوع من الثاني
السور
الاصول في الثانية وفي
قوله الا في في الثانية
في الاولى ولا في في
وقوع من الثاني
السور
الاصول في الثانية وفي
قوله الا في في الثانية
في الاولى ولا في في
وقوع من الثاني
السور

فأما القول بالضرورة العامة
فإنه لا يمكن أن يكون
شروطه في الخارج
بما لا يمكن أن يكون
بما لا يمكن أن يكون

كما هو كذا في قوله ان الضرورة هنا م

لا شرط الضرورة فما دام هنا للشرطية لا للضرورة بالذات والشرطية لا بالذات
متحملة للذات واللازم مستحيل بالنظر في الصلة ق ا فلكل النسبة الجارية او سلبية ق موجودة
اي بالوجود الاعم من الازلي وغيره فيما اذا كان المحل غير الوجود فوجب الوجود عالم دوماً او لكل انسان
صيون دوماً او بالوجود الازلي خاصة فيما اذا كان المحل نفس الوجود فلكل ما يكون بين قولنا زيد موجود دوماً
اي مادام ذوات الموضوع موجود بالوجود الغير الازلي وبين قولنا زيد ليس بموجود بالفعل تناقض في النسبة
الجارية او سلبية ق من القضية السالبة اليه بين وضع موضوعها ومحلها شافى في الاشياء من التام بمسقط
لان من حكم السالبة حتى يريد ان لا يخلو في الذوات والاشياء من الانسان فيجوز ليس كذلك وكذلك المراد من الموضوعية
اليه بين وضع موضوعها ومحلها مساواة في الخلق لا عظم ق ا في احد الازمنة يريد عليه ان ما حكم فيها
بلك النسبة متحملة في الازمنة مطلقاً مشتملة لا مطلقاً عامة اذ هي اعم من الاولى لعدم تقيدها بقولنا الزمان هو
موجود بالاطلاق العام دون الاولى ق او بعدم ضرورة فلكلها اذ تهذه من اقامة الحد مقام الحدود اذ
لحدود او بالمكان وبهو عدم ضرورة فلكلها ق هو المعروف عند اهل الفقه فلكل النسبة موضوعية ووسالبة
بهذا اذا كان المانع الشيء عين سلب ضرورة فلكلها كما هو مذهب الجمهور او بان النسبة المذكورة ليست
محملة الا لشكك في تقدير ان يكن المانع الشيء عبارة عن سلب امتناع كما هو مذهب الاقل ق ان
الكسابة اي وقوعها في القضية الممنوعة ق اما الجواب اي وقوعها والمحل من هل الجزء الاقوى
على المحل ق او سلب اي لا وقوعها ق فلكلها عايشان فلكلها بالاجاب والسلب ق مع
اللازم اي معناه المطابقة في اللازم في الذات فلا تصدق في مائة تصدق فيها الضرورة المطلقة
والذاتية المطلقة ق فقول كاتب آه وبالضرورة لا شيء من الكاتب باكن الاصابع مادام كاتباً
لا يخاف من العجزية العامة واعلم انه لا بد من العلم ان يكون الوصف العنصري وصفاً متافراً لان

عكس قول المحقق بان ضرورة
الاجزاء

في الازمنة
المتوالية
(٢١)

لأن الموضوع واللام يعي التقييد باللازم فيهما قسماً بالمكان أي على رأي الجمهور أو سئل ما لم على من
 باب الاطلاق للتحكم أي للنسبة التي قيودت بالمكان أو للاطلاق الذي توجه للمكان فالتحكم على الأول
 يعني الوقوع واللا وقوع والثاني يعني أدراكها في انحاء قيد اللازم أي المقتضى في التقاضي بالادب المذكرة
 قسمين سواء في فرض الضرورة أو لا في قسم الفصل لا دليلاً ويعني ان يقال ببول الفصل لا دليلاً بالاطلاق
 لا حتى يقع ببول بالمكان العام لا بالقدرية بالمكان الخاص في أية مركبة أي كما ان الوجودية اللازم
 مركبة من مطلقين في بيوت نسبة أي بوقوع انفصال النسبة في أوتغيرها أي انشراح انفصالها في
 غيرها أقول طلام المقتضى منه على الاحتياط أن لا يترك التقييد بالنسبة التامة الجزئية في تعريف الموهبة بغير
 بينة التقييد لها في تعريف السالبة وتركز التقييد بالنسبة بين بين في الثاني بقرينة التقييد لها في الأول
 في انفصال أي بوقوع انفصال في سلب أي بوقوع في سائر انفصال كقولنا ليس على المكان العدد
 زوجان في الزوما في كونه لا علاقة فالسالبة اللزومية أعظم من الموهبة الاتفاقية وفي غير أن يكن
 سواء لم يكن انفصال أولان لكن لأن مستند العلامة وفي غير أنه قيد قوله أو فيه ويجوز ان يكن مقيداً
 لقوله بحد الانفصال في تنافي السببين أي بوقوع انفصال النسبتين في أول تنافيهما أي لا وقوع
 انفصالها في سلب تنافيهما صدقاً وكذباً سواء كان لم يكن بينهما منافات بأن كان بينهما انفصال
 لزوماً أو اتفاقاً أو لا أولان لكن صدقاً فقط أو كذباً فالسالبة الحقيقية تصدق في مادة الالاف
 انفصال اللزومي أو الاتفاقية في مادة منع الجمع أو الخلق في هذه العدة ورواها مادة الانفصال
 اللزومي وأما مادة انفصال الاتفاقية فكل قولنا ليس أمان يكن الالاف نالها أو يكن الحار نالها
 وكقولنا ليس أمان يكن زيد جالس أو أطل وكقولنا ليس أمان يكن الشيء هجر أو شجر أو كقولنا
 ليس أمان يكن لا هجر أو لا شجر في الصدق متنازع فيه في الكذب متنازع فيه في البحر المراد
 به الماء المالح أو المراد ان لا يفرق فيه والاف في كذا بهما بان يفرق في الحوض والاف الكذب

بلا موضوع ۱۵ بدلت

أي أصلاً كما قال الذي ذكر
الحج آتقا على لبس الحن
لأنه السعدون في الأة فورا
كما ذكره للقطر اللزدة
كثرتا على الأنة العظمى
فالزمار موهود فافوا في
بغير السلب لانه سالب
اتفاقية حم

نعم هذا قوله منطوقه الصدق بالانفاد وعنه الكذب اعني الحكم بالانفاد في الكذب منع هذا قوله
منطوقه الحكم وان لا يثبت اشارة الى ما يوجب الاجتماع مع الحقيقة والاختراق للمعنى الثلاثة عن الال
وان كان المانعة صدق وكذا بالاجماع وتقريرا قبحه في انهما بان تركيب من الشيئ والشيئ
كان حقيقة او من انفسه من النقيض اذا كانت مائة الجمع او من الشيئ ومنه اعم من النقيض اذا كانت
مائة الخلو هذا اذا كانت موجبة كلية واما اذا كانت جزئية فلا واللام يوجد مادة الاختراق الكلية
عن الجزئية في شيئ منها في الكتابة في الحقيقة واللا سود والكتابة في مائة الجمع والسود واللا كتابة
في مائة الخلو في ان كان يتركب من غير كاتبة والمنظمة الحقيقة في انهم تأكيد كلامه
تنقسم تغير كلامه في الحكم اي بالاتصال او الانفصال في تعادير المقدم مع تقديمه بمقدار
مقدرات المقدم اي الاوضاع المقدرة ثم ان هذا يقتضي باللزوميات والمعاديات واما الاثبات
فالاوضاع فيها حقيقة في غير معين بالشيئين النوعية في الاوضاع والشيئ في الازمان ولذا قالوا
ان هو ان يثبت ركبنا كركبنا شخصه في او منفصلة اما مثال المتصلة عند مرئيه اما مثال ان
المنفصلة الحقيقة تكون لنا قد يكون ان يكون الشيئ ناميا او هاديا تاملا في ما تركبنا ما تركبنا
من المتصلة وتسعة من المنفصلة في بين المفردات فلا يكون اختلاف المفردين من افراد المعرف
فيجب افرجه في علم ما قيل في الال انفسه حيث يبطل كثير من احوال المنطقيين منها قولهم نقيضا
المساويين مساويين وقولهم على النقيض بتدليل الطرفين لكن التحقيق ان
التناقض اما بمعنى تمانع الاكسين وتوافرها الذاتية بان لا يمتعا لان التحقق والوجود الانشاء كما
هو التفسير الاظهر فلا يمتنع بين المفردات ان لا تدفع بين مفردى الانسان واللا انسان مثلا الا
اذا اعتبر بينهما الاشياء وقد يحصل قضيان متناقضان صدقا فقط ان لم يجعل السلب الذي

الذي في اللائحة ان جعلنا النسبة بل اعتبر جزء من المحول وصوقا وكذا ان جعلنا راجعا اليها واما جميع
تدفع الامرين لذاتها وتكون لكل منهما نافية للآخر لذاته سواء كان التناقض في الحقيقة او الاعتقاد وكذا في
الاعتقاد او الجبر والباقي في المفهوم بانه اذا قيس احد هاتين الاقوالين اثنان بعدد مما سواء فيكون بين
الفرق ايقه وقولهم يقتضئ كل شيء رفعه من على الثاني الا انهم قد لجئت الى بحالة في الاتفاق في ا
لحالات الاتية في هذا القيد اي بتقدير يلزم لذاته مع ملاحظة من صدق كل منهما كذب الاخرى
وقد سألنا الجزئين اي مطلق سواء لانا صادقتين اولانت احديهما صادقة والاخرى لازمة اما
اذا كانتا صادقتين فيقول من صدق كل كذب الاخرى واما اذا كانت احديهما صادقة والآخرى فيقول
لذاته في بين الجزئين مطلق وان تحقق في بعض المواد فلا عبرة به وبالعكس الاول ان يقول الحق في
ويلزم لذاته من كذب كل اءه في السالبيين الكلية اي مطلق سواء لانا لاثنين اولانت احدهما
بها صادقة دون الاخرى اما اخرج الاولين فيقول بالعكس واما اخرج الثانيين فيقول لذاته
لكن لا يقع ما في استناد اخرج الثانية الى قوله لذاته مع ملاحظة قوله وبالعكس من الحكم وقول صيوان
ان ان ظاهرا مشربا ان اختلاف الكاذبتين يصدق عليه انه اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق
صدق كل كذب الاخرى الا انه لا يصدق عليه العكس وفيه بعد اذ ليس شيء منها صادقا مع يقة
يلزم من صدق كل كذب الاخرى فالاولى تكرر بالعكس بل الاولى ان يقول بحيث يلزم لذاته صدق
احديهما وكذب الاخرى كما في عبارة غيره في بين الكلية اصلا وان تحققتا لفصوص المادة
وقد كذا السالبيين اي حال ي سى فلا يرد ان يقيم ان الصواب ان يقول وكذا السالبيين
وقان الضروريتين في مادة الامثلة الى انهم قد قل ان ان اءه المناسب اما بعض الاثنان لايت
او بعض الاثنان ليس لهما تب اءه وكذا في المثال الاتي في جز كل يعني ان يقتضئ كل الزنجر اءه

(٤٢)

لذبت السنان صيوان
بعض ليس صيوان
كما في مادة يقد المحل
فيها اعم من المحل
كما في مادة يقد المحل
افصح من المحل سويكر

فمثل كل الزنج ليس بأسود وبتيقن بعض الزنج ليس آه وكذا الكلام فيما لم يصح
الحل أو البعض بل ينوي منها هذا ويجهل أن المراد منها بالحل الجرح وبالبعض الاجتزاء والتقنية
اشتمل على الأول فراهمة عند عدم التقنية الشبهة على الثاني وفاقاً ولا تتناقض بين من المطلق
كيفية يثبت المتفقين في الحل والمتفقين في الجزء وتحمية عند عيبه والحل فيها نفس الموضوع
فبعد شرائط الاتفاق في الموضوع لا حاجة إلى اشتراط الاتفاق في الحل وفي الحقيقة للتفريق بين
الحقيقة والجزئية للذب أحد جزئيهما في قولنا كل حيوان إنسان وإنما قد فترده أن مانعه
كله كذب عنه لا يدل على الحقيقة فيتم ترويض النظر في ردود بالياء التمثاني وبالباء للفصل
في كل حيوان إما إنسان وإما سائر فحقيقة واحدة غير موجودة في بعضه فحقيقة كونه الترويض معاً على النسبة
وتعبارة أخرى الحق العطف معاً على الربط فتقول كل حيوان إما إنسان وإما ليس بإنسان
وإنما معناه كل حيوان أحد الآخرين بأن يكون بعضه إنساناً وإما وبعضه لا إنساناً وإما والجرح
الأمر حقيقة وهكذا الحل صفري القياس المتمم أو كانت موجبة كلية وتولدت مؤلفة من قضيتين
الثانية إما موجبة أو سالبة كلية أو جزئية وعلى المتقدمين يكون الترويض بين التيقن
لا محول التيقن بالنسبة إلى الحل فرد فرد وآية يلزم على الأول الاجتماع مع الأصل في الكذب
في المثال المذكور وعلى الثاني الاجتماع في الصدق فيكون بعض الألفان لا تب لا وإنما وكذا السلب الجزئي
مقتضى للإيجاب الجزئي والسلب الجزئي رفع الإيجاب الحائضاً ذكره غير فرق خلافاً لما ذكره
عبيد حيث جزم بكون الجزء الثاني رفعاً للإيجاب الحائضاً وعدم كونه سلباً جزئياً ولأن ما ذكرناه
أولى مما ذكره المدقق عظم منه أن ظلام الجزئيين قضائياً شخصياً متفردة في القصد أو بين
في عبارة إجمالية لطيف العبارة انتهى ونحوه لا ينبغي بعد موافقة ظلام القلب لا ذكرنا في

العقبة ههنا أو شرطية في المذكور أي في المتن في مجازي وفي ظلام قدس سره اختار لا أن ظلا
ينين اصطلاح على ما صرح به ثم قال بل الأول اصل بالنسبة لا الثاني وأنه نقول من اليق بقاء
صدق المقدر لا لأنه لم يتعرض لقول غيره بل لأنه لا في معنى البقاء جماله على ما قاله عبيد الله أن كان الله
وض الصدق كان العكس كذلك وإن كان محقق الصدق كان العكس كذلك فيرد أن قولنا ظل صيوان هذا
فرض صدق لم يكن عكسه مفروض الصدق بل محقق الصدق والكيف المحقق لا إلى الموضوعية الكلية
في بيان الجزاء السلي في الكلية مع أنها أخص من الجزئية والأخص معبر عنهم في نظم ولذا لم
يفرض الحق له دليل في أن صدق المحل شارح لا في الأصل الآخر من في على ما في موضوع حقيقة في الموضع
ذكرى في ظلا أو بعضا تميز عن نسبة صدق أي ما يحسنه على أي على كل ما صدق أو بعضه في فضلا
بارق لا معنون الكبرى وقوله والمحل شارح لا معنون العكس في نصيب الأول أن يقع نصيب
موضوع على أفراد الجزاء في الجملة ليس في شارح لا العكس وكذلك أن تقول المراد بالموضوع والجزء
هو محل وموضوع في الأصل لا العكس في مقيد يقع أن الحق ترك بيان الإيجاب لبداهتها
يمكن أن يكون قوله الله والبيان في الحل أن نقض العكس مع الأصل ينتج المحال لا لئلا للإيجاب
أهو دليل لا نطلس الموجهات الآن الواجب تركه واللازم سلب الشيء عنه فانه
ينتج من رابع الأول في الجزئية لا تنكس في سيج أن في صتين في الالبه الجزئية تنكس
رفية خاصة في عموم الموضوع أي موضوع الأصل وكذا المقدم في مثلا يصدق ويصح سلب
لازمة الأخص للاعم ولا يصح العكس في فهو مع كبرى في ينتج من الشلل الأول في والعامتان
لأن أن تكرر الأربع كونه منكم لا الجزئية المطلقة لا بد أن تنكس إلى ما هو اعم منها فيقيم الآ
لا لا نتج عكسا اصطلاحا لو جوب لكان العكس أخص قضية لازمة ولا تنكس إلى ما هو
فقط

في العكس لا الأصل

سأى من الجزئية المطلقة

للتفريق في مادة من المواد وقس عليه ما يأتى مثلاً تصديق كل كاتب ان كان بالضرورة او دائماً او يمكنه
الى العينية العامة ولا تصديق بعض الاشخاص كاتب بالضرورة او دائماً او غير ذلك من جهات اخص
من العينية المطلقة والى عينية مطلقة مقيدة لم يقبل الى عينية خاصة لعدم جري الاصل على هذه
التسمية في العينية المطلقة ولم يكتف بها اذ ليست اخص قضية لازمة لوجود اخص منها اعني
لعينية المطلقة المقيدة بالادوام في تصديق متفقيه وهو العائنه المطلقة في قوله لو لم تصديق ولا جري
هذا الدليل في اني صئين الجزئين كونه جزئ لكل جزئيين وسيجوز ان الجزئية لا تنسج في كبرى الشك
الاول وان جعلت صفرى ونقيض العكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشك الاول فلا بد من الملل
من ان يكون القياس التبعي الى حال كذا ولا بد من دليل الافتراض كذا في التخيير ورجح فنظمه ونظمه
صفرى في كل متحرك نقيض لا دوام العكس في كل كاتب او جز اول من الاصل في التمسك بل السبب ان
لانه المراد بالوقتيتين اعم من ان تكونا بسيطتين او مركبتين في اعلم ان صدق استمر الى ان الخلاف بين
المصدقين القائلين بانفلاس التمكنين والمتأخرين القائلين بعدم انفلاسهم لنظير فالمتقدمون
قالوا بانفلاس على رأي الفارابي والمتأخرون قالوا بعدم انفلاس على رأي الشيخ في وصف الموضوع ان
الاضافه بيانية فالمراد بالموضوع الموضوع الذكرى والا فالحقيقة في الحقيقة حقيقة او فإضافة
في كل ما صدق اى ما هو موجود بالفعل ان كانت خارجية عنه او بالاكلا ان كانت حقيقية
عنده في محار بالامكان فاذا لم تنسك الى الممكنة لم تنسك الى احدى الموضوعات الباقية لكونها
اخص من باقي اى الضرورية المطلقة ولا تنسك الضرورية المطلقة الى نفسها الصدق مولاتا
لشأن المفروض لا شيء من مركوب زيد محار بالضرورة وكذب لا شيء من الحار مركوب زيد بالضرورة
لصدق بعض الحار مركوب زيد بالامكان كذا في الحقيقة في اى الشرط العام ولا تنسك المفروض
لنقيضه وهو بعض اخص

اعني انهما بالضرورة والادوام
ثم الثاني اخص من العينية
لكون الصفرى في سالبه
لان الجزئ الثاني من الا
صل لا بد ان يكون بال
كلية

(٤٦)

المشروطة كغيرها أصلاً سواء كانت بالعلم الأول أو بالعلم الثاني لصدق قولنا لا شيء من الحار جارحاً
بالضرورة مادام حاراً وحيث فرض أن لا همار في الواقع في الدهن وقولنا لا شيء من مركوب
الملك جارحاً بالضرورة مادام مركوب الملك فيما إذا فرض أن مركوبه في الواقع محقق في الفرس مع كذب
قولنا لا شيء من الجامع جارحاً بالضرورة مادام جامداً وكذب قولنا لا شيء من الحار جارحاً بالملك
بالضرورة مادام حاراً لصدق قولنا بعض الجامع حار بالامكان حين هو جامد وقولنا بعض
الحار مركوب الملك بالامكان حين هو حار هو ظاهر على مذهب الشيخ في ينتج لا شيء أم وأما إذا
فمجرد الثاني من العكس إلى الجزء الأول من الأصل أو الجزء الأول من العكس إلى الثاني من الأصل فلا
يلزم سلب الشيء عنه فقل لا ينتج القياس على عامة تقريره الأول بعض الساكن لا يتب بالفعل
لا شيء من الكاتب ساكن مادام لا يتب ينتج بعض الساكن ليس ساكن بالفعل وتقريره
الثاني كل كاتبة ساكن بالفعل لا شيء من الساكن بل كاتبة مادام ساكن لا ينتج لا شيء من الكاتبة بل كاتبة
بالفعل بل كاتبة دائماً فان القياس المركب من مطلقه موجبه عامة صغرى وسالبة دائمة مطلقه
كبر ينتج دائمة في لصدق قولنا أي لصدق نقيضه وهو قولنا أم في كالات في الأولى التمثيل بالآلة
الدائمة في لا ينتج لا القول بان ذكر الاصابع في الأصل كما هو في بعض النسخ من هو النسخ ولا
القول الأول بان سقى الاصابع عبارة عن عدم تحركها بناء على أن السقى عدم وهو اعلم من أن
لا يتحركها كاصابع أو تنقل لكن لا يتحركها حركة في هو النسخ الأول أي هيئة أن كان النسخ بمعنى
النسخ في وقت التربع أي وقت ربع من منطقة البروج بينة وبين الشرق وعدم حقيقة عطف
السبب على السبب في فلا يفسد متنازع فيه في بقاء الصدق والكلمة الموجبة دون السالبة
في حيث لم علم لقوله علم فالفاء حقيقية وأما عليه في وترك ما أورده مع أن فيه غنية

(٤٧)

ائمة في تصديق قولنا وذل في كل امرين كان بينهما عموم من وجه وبين مقبضهما بياناً لطيفاً و
 الحلو في العامة لا تنكس اللون اقصاء عن الدخيلة لا تنكس لصدق قولنا كل قمر لا تنكس بالقر
 وقت التبريد لا واثماً وكذا بعض الخش لا قمر بالامكان العلم في ولا يجب البره ان لا سواب
 يجب الكلية في التسمية لو لم يكن على المستوى تلك السواب الاثنية يجب الجملة في قريب ان
 تحت مقدمات الاولى وب في ثم نقول في اثبات الجزء الاول من العكس في مقام محقق الشغل
 في خلاف المقدمة الاثنية هنا فاذ جعلت كبر المقدر في القياس الاول اعني وب صدق في نتيجة القياس
 ان بعض ب ا ه في فاقم وكان وجهه ان الجزء الاول من العكس ثبت بطريق العكس لا بالافتراض
 فاقم قرأه كان وجهه ان قول المقدم بالافتراض ان هذه الجملة محتمل كان هذا من غير ما ذكر
 في الاثنية المتقدمة بقوله مقصد في ان بعض ب من ان المقدمة الاثنية عين المظهر والافعالين ثبت
 بطريق العكس المقدمة الاثنية دون الجزء الاول من العكس في حكم لا وطم الاصل الا ان ليس في
 مقام الاصل السلب وفي هذه للعدول لانها صغر قياس من الشغل الثالث وسواء ان لا بد من
 يجب صفراء في محقق بعض ا ه فينتج من الشغل الثالث بعض ا ه في الاثبات الذي هو مدلول
 النتيجة في نتج التبع الذي هو مدلول لا وطم العكس في ثم نقول في اثبات الجزء الاول من العكس في
 مقصد في ان فتم هذه المقدمة الاثنية كبر الى صغر القياس الاول فيصدق وينتج بعض ما ليس
 ب ليس ب محتمل ليس ب في يكرم ان الزوايا متساوية ^{الاولى} وانما ترك قول غيره من سلك لانه
 ان بلاد اسلم في العرف وان كان هناك واسلم في الاثبات كما في ماعد الشغل الاول في من اجاب
 بيان العامة التي بينهما في البرهات العامة سواء كانت مركبة من مفردين او من قفيين في
 البرهات الغير ان لا البرهات العامة الافتراضية في الواحدة لا في اية اخرى انما هو ان لا

لأن المراد بالضرورة النفس لا العلم والأفلا حكمة إلا أفرادها بهذا القيد الاستقرائي قول إذا كان المراد
 بالضرورة اللزوم العلمي يخرج الاستقراء حكمة عامة أو ناقصة أو لم يورد على هيئة القياس أو اللزوم النفس لا
 من يخرج جود الاستقراء الناقص الذي تخلف فيه الحكم ببعض المواد دون الاستقراء التام ودون الناقص
 الغير المتخلف تدبر في التمثيل وبعض أفراد القروب العقيمة أي التي لا يلزمها شيء أصلا ف بواسطة
 مقدمة بواسطة الاتصاف كما في بعض أفراد القروب العقيمة ف ظاهرة أي عينية ^{فهي} فأن عالم ككن
 الطرفا الطرفا المقدمات فإن لم تكن لازمة لها كما في قياس المساواة تكون اجنبية والافترسية كما في
 قياس الجبين بعكس النقيض فخرج بقوله كل إنسان حيوان وكل حيوان لا جسم لا هيوان المتبع لقوله كل إنسان
جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أي كل حيوان جسم وقياس المساواة ولا القياس الأول من القياس
 المركب بالنسبة إلى النتيجة الأخيرة فافهم في فانه يلزم ^{أشار} لا أن قياس المساواة الذي لا يلزم النتيجة
 الغير اللازمة يخرج بقوله يلزم لا بقوله لذاته كما في قوله الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة
 رتبة مع هذه المقدمة بواسطة النتيجة اللازمة للعادة في بالوقت من بالنسبة إلى النتيجة
 الأخيرة في جمادته من حالكونه متلبا بجمادته وبهية وليست صلة المذكور إذ لا يتلقى اليه فذكر
 في الحكم عليه وبه موضوعا وهو لا ومقدما وبالياف سواء تحققت في تلك القول الأخرى
 كدافع القياس بهيئة في التركيب أي الرطب الواقع آه ولأن المراد به نسبة بين بين في هو السلب
 لأن الأولى أن يقول سواء تحققت في أحد جانبي ضيق الإيجاب وفي الأخرى في ضيق السلب أو لا فافهم في
 نتيجة النتيجة أي يجب الصورة ناهل ولا بهيئة أي التي تنصوب لا القيد الآخر فقط وفي الغالب
 غالب أشرف النتائج أي الموهبة الكلية في أقصى أي مظهره والأوفق لما يراه أن يقول بطلان أقصى
 أصغر فافهم في وأقل تغيير في إيجاب الصغير بحسب الكيف في وفعلنا بما يجب عليه أي عند الشيء
 أي غالب استلزام الموهبة الكلية

وأما بالنسبة إلى النتيجة
 الأولى أعني في مثالنا
 هذا أسوأ من
 في فانه أقام الموصول
 بالذات

سأعني أن أساويهم
 أي بان تحقق في كليهما
 في ضيق الإيجاب كما في
 القياس الاستثنائي
 المستقيم

لأنه العارضة قد تتبدى على الاشتراط من الإيجاب والفعلية للمصري في الحكم بالأكبر في الحكم
بالأكبر والكبرى كما في قولنا مراكوب الملك فرس في الأواسط الذي هو الموضوع الذي في
الكبرى في المصري كما في قولنا كل مراكوب الملك بالامكان أو لم يركب غير الذي أصلا
في ما في وقت الأصغر ثبت له أهم من أن لا يحكم بثبوت الأواسط للأصغر بل بسلبه عنه كقولنا لا شيء
من الألفان فرس وكل فرس حيوان أو حكم بثبوته لكن لا بالفعل كقولنا كل مراكوب الملك
بالامكان وكل مراكوب الملك فرس في تعدى الحكم بالأكبر على الأواسط في الحكم الإيجاب أو سلبا في
متساويها غير أنه الحكم فانتاجها غير بدوي تامل في هذا الشكل أي انتاجه في ولو بد لنا الكبرى
أو المصري في ولو قلنا بدل الكبرى أو المصري في وحاصله أن الممكنة أن كانت صغرى وهذا
التي ستة ضرب في وان كانت كبرى وهذا ضربان في ينتج الكليتان أي كل طليقتين في ما بينة
المصري أي ما يتاقتضيهما في جميع الضروب في في الضرب الثاني ولا يقع أن الضرب الثاني يمكن الترتيب
تتبع يرجع إلى الضرب الأول من هذا الشكل وهو أيضا تامل في ضرب الإيجاب المصري فيسقط ثما
فيه ضرب الصغريان السابقان مع الكبريات الأربع قوله مع طليقة هديرها على سبيل منها
لأنه لا يلحق في مع طليقة هديرها السقط ضربان المصري الوجهة الجزئية مع الكبريين الجزئيين
الوجهية والسالبة في جزئيين أي موجبيتين أو كانت الكبرى سالبة في الحكم عليه أي بابا
لا صغرى في الحكم عليه أي بابا أو سلبا في فرس أو ليس بناطق في يجب الترتيب
أي في الكليتين والكم لا الجهة التي في الترتيب ما فوق الواحد في مع موجبة جزئية لا هادرا
هذا في سالبه طليقة كبرى في كل لسان حيوان لا شيء من الألفان في بعض الحيوان ليس في
في سالبه طليقة في بعض الحيوان لا شيء من الحيوان في بعض الألفان ليس في في بقية

لأنه في قولنا مراكوب الملك فرس وكل مراكوب الملك فرس في الأواسط الذي هو الموضوع الذي في الكبرى في المصري كما في قولنا كل مراكوب الملك بالامكان أو لم يركب غير الذي أصلا في ما في وقت الأصغر ثبت له أهم من أن لا يحكم بثبوت الأواسط للأصغر بل بسلبه عنه كقولنا لا شيء من الألفان فرس وكل فرس حيوان أو حكم بثبوته لكن لا بالفعل كقولنا كل مراكوب الملك بالامكان وكل مراكوب الملك فرس في تعدى الحكم بالأكبر على الأواسط في الحكم الإيجاب أو سلبا في متساويها غير أنه الحكم فانتاجها غير بدوي تامل في هذا الشكل أي انتاجه في ولو بد لنا الكبرى أو المصري في ولو قلنا بدل الكبرى أو المصري في وحاصله أن الممكنة أن كانت صغرى وهذا التي ستة ضرب في وان كانت كبرى وهذا ضربان في ينتج الكليتان أي كل طليقتين في ما بينة المصري أي ما يتاقتضيهما في جميع الضروب في في الضرب الثاني ولا يقع أن الضرب الثاني يمكن الترتيب تتبع يرجع إلى الضرب الأول من هذا الشكل وهو أيضا تامل في ضرب الإيجاب المصري فيسقط ثما فيه ضرب الصغريان السابقان مع الكبريات الأربع قوله مع طليقة هديرها على سبيل منها لأنه لا يلحق في مع طليقة هديرها السقط ضربان المصري الوجهة الجزئية مع الكبريين الجزئيين الوجهية والسالبة في جزئيين أي موجبيتين أو كانت الكبرى سالبة في الحكم عليه أي بابا لا صغرى في الحكم عليه أي بابا أو سلبا في فرس أو ليس بناطق في يجب الترتيب أي في الكليتين والكم لا الجهة التي في الترتيب ما فوق الواحد في مع موجبة جزئية لا هادرا هذا في سالبه طليقة كبرى في كل لسان حيوان لا شيء من الألفان في بعض الحيوان ليس في في سالبه طليقة في بعض الحيوان لا شيء من الحيوان في بعض الألفان ليس في في بقية

الضرب الأول من هذا الشكل أي ما يتاقتضيهما في جميع الضروب في في الضرب الثاني ولا يقع أن الضرب الثاني يمكن الترتيب تتبع يرجع إلى الضرب الأول من هذا الشكل وهو أيضا تامل في ضرب الإيجاب المصري فيسقط ثما فيه ضرب الصغريان السابقان مع الكبريات الأربع قوله مع طليقة هديرها على سبيل منها لأنه لا يلحق في مع طليقة هديرها السقط ضربان المصري الوجهة الجزئية مع الكبريين الجزئيين الوجهية والسالبة في جزئيين أي موجبيتين أو كانت الكبرى سالبة في الحكم عليه أي بابا لا صغرى في الحكم عليه أي بابا أو سلبا في فرس أو ليس بناطق في يجب الترتيب أي في الكليتين والكم لا الجهة التي في الترتيب ما فوق الواحد في مع موجبة جزئية لا هادرا هذا في سالبه طليقة كبرى في كل لسان حيوان لا شيء من الألفان في بعض الحيوان ليس في في سالبه طليقة في بعض الحيوان لا شيء من الحيوان في بعض الألفان ليس في في بقية

يؤخذ نقيض موجبة كائ الغروب الثلثة الاضيرة او سالبة كائ الثلثة الاول وما ينافي الكبرى اى
ما يناقضها وذلك فيها عدد الاول والرابع او ما كان اخص من نقيضها وذلك فيهما ق الكبرى كلية اضرار
عن الثالث والسادس وكائ الاول الماكن استثنائية والاخر فيها عدد الثالث والسادس ف
نحو الكبرى اضرار عن الغروب الثلثة الاضيرة ق موجبة جزئية او كلية ق عكس الاول عكسها ق
المصري كلية اضرار عن الغروب الثاني والثالث فعمل ان الغروب الاول بالادلة الثلثة والسادس
لا يشبه الا بالخلق ق الجاهلها فسطح عن الغروب اثنى عشر ق كلية المصري فلم يبق الا اثنان
واو اضملاهما عادمه السواطة الاول ثمانية وكلية اضملاهما سطة اثنان من الثانية العاكسة
ق سالتين اشارة الى اربعة من الغروب الحقيقية ق اومر صينى اشارة الى ضربين ق او ضربتين
اشارة الى ضربين اقية ق لا شيء وتركه مثال السالتيين الجزئيتين التفتاء بذكر الاخر عن الا
عم يوسف ق يتبين موجبة جزئية وانما لم يتبع الغروب الاول الكلية لان الحق فيقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان بعض الحيوان ناطق ق يتبع سالبة جزئية وانما لم يتبع ا
لصغرى الكلية مع السالبة الكلية لان الحق فيقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان بعض الحيوان ليس بفرس ق وفيهم لا احد المتعدي اى المصري في الاولين والكبرى
في البقرة ق جزئية موجبة كلية او جزئية اضرار عن الغروب الرابع والخامس والسادس ق المصري
كلية سالبة او موجبة اضرار عن الغروب الخامس والسادس ق مع ذلك اضرار عن الغروب اثنان
والثامن اذ الان يتبينها من السواب التسع الغير المنعكسة ق السالبة الجزئية التي هي نتيجة الثاني
ق مختلفين اضرار عن الضربين الاولين ق كلية اضرار عن الضربين الاخيرين ق فاعلم
لان السامس اضرار عن الثالث اذ كانت صفراء موجبة من الموجبات التسع الغير المنعكسة

اعني الان العطف منها
على الربط والا فليس
المناطقي يصح ان
يكون مثالا لمعزل الا
لمرر الاول

اعني الرابع والخامس
اي بيان في ذلك
لنقيض بينهما لا
وبه الا الضروية
فيكون

عنه
لأنه لا يمكن أن يكون في هذا
موضوع يلزم في الكبرى قابلية
للانطلاق فيكون الموضوع
أو عكس الكبرى لم يكن يتحقق

المذكورة

ق لازم للاولاني الاول وهذا الاخيرين لازمان للاول فانهم تمزج في الشرايط السابعة كما وكيفا ووجه
ق عموم موضوعية هذا جاز فيما عدا الشكل الثاني من الاشكال ق ولما صدر المذهبين على سبيل من ا
لثاني في الشكل الثالث اي في جميع مزوج الشكل الثالث وفي القرب الاول الاخر فيما عدا الخامس
والسادس من الشكل الرابع ق مع ملاقاته هذا جاز في الشكل الاول والثالث والرابع وللأصغر اما
المعقولة في الشكل الاوسط موضوعها او الاخرى ق كما في صغرى الخاف استقصائية ق او محله على الا
هذا الاخرى في الشكل الاول والثالث ق على الاكبر اي في غير المقدمة الى الاوسط موضوعها ق وذلك ان
عموم موضوعية الاوسط مع محله على الاكبر كانه كبر الخاف استقصائية او مبنية على تقديم الربط
على العطف ق كبر القرب الاول الاخر كانه كبر القرب الثالثة الاول والاخير ق تحت الاشكال
اقول للاشارة الى جميع مزوج الشكليات اعني الاول والثالث والاربع والسابع من ا
الشكل الرابع بالثاني الاول من كل من الزديدين والى الاولين من الشكل الرابع بالثاني الاول من الز
ديد الاول وبجلاء شغ الزديد الثاني والى الثالث والثامن بالثاني الاول من الزديد الاول و
الثاني الثاني من الزديد الثاني ق فقد اشتمل القرب اشكال الصفة على الموصوف ق في طائفة
عنه الخاف استقصائية ق الى وصف الاكبر لم يقل ان ذات الاكبر مع انه موضوع الكبرى يكون
محول النتيجة ق في الكبرى متنازع فيه للمحول والموضوع او صلة النسبة وكذا الكلام في قوله
في الصغرى ق ما يصفق عليه القوام في معنى الضرورة او لاق بدوام الايجاب كما في القرب
الاول والثالث من الشكل الثاني الذي لهما مناهية ق اية قضية كانت سواء كانت متعلقة
السم البه اولاد وهذه ستة وستون مزوجا في الايجاب ذاتية او وصفية ق او بدوام
واقيا او وصفيا ق وذلك ان اي سلمه كما في ما في غير ق كان ضروريا اي سلمه متعلقا اما ان يكون العلة

اي بين المقدمة الاولى
وسلطة على الكبرى
الشكل الثاني والرابع

او زوج الزوجه

لعدد زوج الزوج الجزء الاول ^{او الزوج} النتيجة هي ما يقع له نتيجة التاليف لكونه نتيجة لقياس مؤلف من ا
لقد بينا المشاركتين احدى مقومات المنفصلة الاولى والثانية بان يقع كل عدد زوج وكل زوج زوج الزوج
نتيج كل عدد زوج الزوج ثم الاعتبار يكون هذا القسم واقعا على هيئة شكل من الاشكال بهاتين المقدمتين
فلا يرد من رعاية الشروط المارة في هذا ان كان ولما كان اقول مقدما التاليف على المحلية ومقدم
الشرطية على هيئة شكل من الاشكال الاربعة اما ما عدا الثاني فظم واما فيه فلا شرط اختلاف مقد
مية كيفما فالاولى التمثيل بنحو قولنا هذا ان ولما كان الا ان صيغتها لان صياغته ينتج كل لان هذا
صيغتها لان صياغته بل الاول التمثيل بنحو قولنا لان هذا ان لان صيغتها و لان صيغتها من اهل الجوع
من هذا القسم لان المحلية فيه كبر والشرطية مع تاليف المنفصلة صغرى كما في التحريم وغيره في هذه اما
مالية مودة الجوع في ينتج لان لان هذه الثلاثة هذه النتيجة متممة مؤلفه من محلية ومنفصلة في
في جود تمام او ناقص في محكوما عليه سواء كان مقدر ما بان يكون الاشارة الى الجزء التام او موضوعا بان
يكون الجزء الناقص في المقدمتين اى مقدرهما او تاليفهما ان لان الاشارة الى الجزء الناقص تاليف
في محكوما به تاليف او محولا في محكوما عليه مقدر او موضوعا في انتاج كل استثناء اى على
قطع النظر عن المنتج بالفتح والافتوائية وضع كل موضع كل ورفع كل لرفع والوضع للرفع و
الرفع للوضع في كل ثم شيء اى انما لان فيما عدا الحقيقية واربعة فها في مقصده اى في
في يقتضى باسم اى القياس لا الاستثناء مع لنتاج الى التاويل فتزجر هذا فشرط ان فاعل
يقتضى ضمير عائد الى القياس وهو هو لان فاعله ما يقصد في الاستحالة تنبيه على الملازمة في
فيلو هذا واقعا هو لازم النتيجة وقومع عنها لا غيرها في اولانه ينقل اولانه مشتمل على الخلف
الذى هو نقيض المظنة في من خلفه اى من بطلان خلفه في اقترانا شرط عرف على رأى الجمع ومؤ
لن من مقصده ومالية على اى شارح الشبهة ثم انه لا بد ان يكون صغرى الاقتران والمحلية من الاستثناء
بدريهات بخلاف كبرى الاقتران مقدمات بدريهية ومعدلا كما اشار اليه الله بقوله ثم قد يفترق

استثناء والمقتضى منه مكتسبة بالقياس الاول في مقتضى إضافة الكل الى الجزئ في غير ثبوت
 ان عدم ثبوت المقام ليس بثابت في غير ثبوت او فهذا تفريع من النتيجة في الشرطية الى ان يكون
 القياس الاول في من حال الكل الذي هو مضمون الكبر في حال الذي هو مضمون النتيجة في احد
 الجزئين الذي هو الاصل والقياس عليه في تحت كل من العلم الجامعة في حال الجزئ هو الفرع و
 لقياس في تمام فله اذ هو مضمون باللائم فزجر الغير المحمول لكن هل عليه مبالغة في لزومه لم قال
 القياس المقسم لا بد من القياس عنده علم من فحين الحكم بترويد الموصوع بين الجزئيات والحكم
 على كل واحد منها بالاكبر واما عند جميع فله يجب في الدليل لكل استقراء قياس مقسم في الحقيقة و
 ان لم يكن في صورة القياس والخلاف بينهما الفقه ثم انه قال قد يورد الاستقراء الناقص على كل
 ترويد الموصوع بين الجزئيات فيكون صورة القياس المقسم وليس بدلالة حقيقة في كقولنا
 كل مثال القياس المقسم لا الاستقراء التام الرابع اليه في لا يبيد الا ولا يرجع الى القياس المقسم
 حقيقة بل انما يرجع على نعم المستقراء ان الحكم بمقتضى الاوضاع في المقام الحكم بمقتضى الوقوع
 واللا وقوع في يبيد التبعي فلا يصح قولهم السابق الا بان يثبت ان هذا الذي يبيد الحكم الجزئ
 ليس من افراد الاستقراء في كافيته لان الاولى التمثيل بما ليس في الهيئة القياس بان يقول كافيته
 بعض الحيوان يكره فله الاستقراء لان كل انسان كره وكل فرس كره في تحمل الحكم الجزئ مع ان ما يبيد
 الحكم الجزئ ليس من افراد الاستقراء والآن مع قولهم السابق في ليست في التبعي عنده علم في التبعي
 باقتناع المتأصدين في كافيته مثال العبارتين في فالاول الخطابة لا يقع ان اعتقاد
 المقلد من قسم الجزم وقد صرحوا باصرح بان القياس المخلوق من القدرات المأخوذة من
 كلامه والاولياء والرسول من الخطابة ومقتضى ظلام الحق انه داخل في المبالغة في من البينة
 النظرية المستمدة لا البديهة او البديهة وصير اصولها عاقل لا اليقين في النظرية على كل الا
 استخدام تدبر في البينة اي مضمون نظريا او بديهي في الجمل المركب وتقليد الخطبة في التقليد

التقليد الميبق لا البديهيته اقامه المظهر مقام المفرق غير الحس القم سواء توقف على الحس القم
 لان المتواترات والمجربات اولاً كما في الفطريات والحدسيات عاراً عما يحق ق ان يستعمل فيه كافة الاول
 ان يقول الشارح ان يكون الوسط في الحس او يثبت غير الحس فالحق في الحد الاوسط اي العلم بنسبة ا
 الحد الاوسط انه في الانبئات لان في الاعتبار المذلول اي الوسطية باعتبار العلم بالثبوت اي ثبوت
 الاكبر للاصغر في الثبوت اي باعتبار الوجود ايقه تأكيد مع فلا في لم الحكم الذي في النتيجة و
 المراد بالوقوع واللا وقوع في معلول الحكم ليس بمعنى التصديق والاول والا بل بمعنى الوقوع واللا و
 وقوع او بمعنى الحكم به كما هو ظاهر كلام المحقق في المثال الثاني في اما جادل عطف على قوله ابا برهان في
 المقولات اي المقدمات في مقابلة العام امول للعلم اطلاقاً ان التصديق الخاص اعم من الجعم وبهذا
 المعنى مبين للتقليد والجهل المركب كاليتين والتصدق الغير العيني وهذا المعنى اعم من المعنى الاول
 والتقليد والجهل المركب وكان المحقق اراد بهذا المعنى حيث قال من مقابلة العام بالخاص وانما قال
 راجي غير الخي في قوله فالمراد به ما سوى الخاص في ترغيباً لا يبعد ان يثبت من الترغيب والترهيب
 تميزاً عن نسبة التأثير الى التغير بواسطة فرق الجزئ والتصدق بالتقضايا عطف على ما في قوله
 على مقصود اي ومن القضايا المصدق بها المأخوذة اعم في المثبتة بالدليل اي نسبتها الى الموضوع
 في موضوعاتها كذا و خلاف الظاهر ان يقيم ليس اضافة وموضوعاتها وهي لانها اضافة الجزئ
 الى الكل بل الاضافة الاولى لا دون ملاية والثانية بيانية في اي حدود اجزاءها اي الغير المعلوم
 لا الظاهر والظلم واليهوى والصورة او الخيرة لا الحيوان والناطق الجزئ ان كان موضوعاً العلم في
 اي الاستعداد مخصوص اي باستعداد شيء ليقع مع ذلك الشيء باعتبار الماصدق وان لم يقع با
 عنها المفهوم في اضره المبادئ لا اري فرقاً بينها وبين مقدمة الكتاب في السابقة اي في
 كصورات اعم اي لالمى والمفيدة لتصور الموضوعات والاعراض في الموضوع اي موضوعاً
 الى كل قسم والتصديقات اي القضايا المصدق بها الى يتألف اعم في ولو على وجه الجزئ

تشيع على المصنف حيث لا يشغل قلبه عبارة ما يتوقف عليه أصل الشروع في سبب مقدمات أي مقدمة
 العلم بقريته المثال وبقرينة قوله فإن المقدمات أم كما ينبغي عليه فالمراد بقوله أو فارجع أو اللاحق
 فارجع كتصورات العلم والتقدير بالفائدة لا متعلق لها والظن عندي أن المبادئ لا تطلق على
 الأوليات وإنما تطلق على المعهودات ثم قد يقع إذا لكان المراد مقدمات العلم لا يتلوا التقييم
 حاصر الخرج مثل مبادئ النظر والدليل التي قدمت على مسائل الكلام مما اختص ببعض الكلام
 المعلوم فانه لا يخلو عليها مقدمة العلم لوجوب إطلاقها على ما لا اختصاص لنوعه يعلم دون
 علم بل هي من مقدمات الكتاب في فإن المقدمات أي مقدمات العلم والآفاق القسم الأول من
 لمبادئ من مقدمة الكتاب كما هو الظن في بالعلم اللاهوتي أي علمه من المقدمة أو من وجهه من
 لمبادئ المذكورة لم يفرق في مادة الاجتماع تصور موضوعات المسائل ومجملاتها بنظر التقديم
 على الشروع في المسائل مادة افتراق المبادئ بالمعنى الأول فذلك التصورات لأن في إنشاء المسائل
 مادة افتراق المبادئ بالمعنى الثاني إلى يرجع عنه العلم الموقوف عليه الشروع على وجه البصيرة
 المنقصة فالمنقصة على نحو ما بين للفرض بخلاف ما يشعر به كلام المصنف من أن المنقصة أهم فالكلام
 في قالوا أي المتكلمون في طبعها تميز عن نسبة الإيقاعية أي يتشوق إليه طبع الخلق
 لهذا العلم أي متخالف من منقصة لم تكن حاملة للمدونات الأولى في مع عملها ينبغي أن ما
 هو عرض المدونات الأولى لا يلزم أن يتلو عرضها لكل واحد من المحصلين بخلاف تلك المنقصة في
 عموم الطبايع فيكون تلك المنقصة فيصورها أو مع ما هو عرض المدونات الأولى عرضا للظا
 ليع في تحصيل العلم فانهم في لوجه تسمية لا مانع من أن يتلو المقصود رسم العلم في تلك
 إضافة إلى الصفة في اسم من المنطق هو المنطق أو اسم مكان وفي كل المنطق معناه

مصدر اشتقاق النطق فناء لوجوب التباين بين المشتق والمشتق منه فجب المنع لانه
تغاير القطع في النطق الظاهري او الباطني في علم ما هو اى تقييد سلك القلب بالمنطق بمنع
علم ما هو الشا في آه وقيل للمنطق اى الفلسفة وقوله تلكا الفلسفيا اى والمنطق اعني
ظلام اجبارك في منه اجناس العلوم اى من اجناسها المتوسطة او السافلة يدور عليه ظلام الان في
ثم انه لا بد من زيادة ومنه اى نوع من الانواع عينا ما يفصله بتورق الحكمة النظرية وتباينها
لكمة العلمية وهي الباهتة عما يتعلق باختيارنا ومدرتنا وغايتها العمل وتحصيل الغير وتلك
نسب الا العمل في عمالي اى اصول فاليس الخ عليها في بعد تهذيب الذي هو قسم الحكمة
العلمية المفترضة فلكية علمية متعلقة باصلاح شخص بالفراد ليتبع بالفضائل ويتبع عنه الرزا
ل في الاطلاق بدو تدبير المنزل لان العلم والمتعلم كالوالد والولد فزج وهو ان يقسم من
لكمة العلمية ومفترضة فلكية علمية متعلقة باصلاح اهل المنزل كالوالد والولد والاما
لكم والملوك في ثم ظم الجرم الا فر اى الذي ليس بمشرك فيه في اى في الحمد يعني هذا
لتغير ان مرادى مراد القدماء في علما فطر با غير علم في هي لا تقع نشر على ترتيب الالف في
وكونه شبه اى في بحر العلم في بل القم بها ابطالية لانها ما قبله المفارقة ^{بين العلم} مع انه لا صغيرة ينشأ

مقدم هذا النسخة الشريفة المساة بالهواش النجوى
المستقلة على هامة عبد التبرون بعد اصرار العباد
هضر شامع في قرية كسي نراق في وقت
الاستبحال فيه مطلوب في
٣٦٣
في وقت قرأته في
الجوامع

(67)